

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد الثالث و السبعون / مارس ١٩٩٦م / شوال ١٤١٦ هـ / الزمن ثلاثون جنيهاً مصرية ■



قانون الحسبة
مكسب جديد لدعاة
الدولة الدينية

المحامون في
قفس الاتهام

الحكومة تبيع
البنوك والفنادق
وكل شيء!

ثورة الأغنياء
في أمريكا!

هيكل: نواجه الآن ظاهرة أصحاب البلايين

التنظيمات السياسية مفلسة فكرياً وجماهيرياً



دوريات إهداء

فى هذا العدد

** موقنا

لامساومة على حرية الصحافة..... رئيس التحرير ٤

الجهر السياسى..... ٦

جوار ساخن مع محمد حستين هيكل

حسين عبد الرازق ١٠

** مصر

الاحتكار يحكم قبضته..... عريان تصيف ٢٢

فرض الحراسة على المحامين..... مدحت الزاهد ٢٦

قرار المحكمة الدستورية..... وائل جمال ٢٨

قانون المساكين..... مصباح قطب ٣١

أخطر مراحل تشريعات التحرير الاقتصادى..... محمود الحضرى ٣٦

الحكومة فى انتظار مستثمر لن يأتى..... أحمد المصرى ٣٨

** هموم

الانترنيت العنكبوت الاشتراكى..... أحمد محمد صالح ٤٢

** نساء

ختان الاناث..... جيهان أبو زيد ٤٩

** العربى

رسالة القدس..... حنا عميره ٥٢

رسالة جيفا..... نظير مجلى ٥٤

رسالة الأردن..... ناهض حتر ٥٥

** العالم

من هو الرئيس الروس المقبل..... أحمد الحميسى ٥٧

ثورة الأغنياء فى أمريكا..... سمير كرم ٦٣

التنودج اليابانى..... وائل جمال ٦٩

مرحلة جديدة فى تصنيف الدولة الاجتماعية..... تبيل يعقوب ٧٢

الاقتصاد العالمى يدخل مرحلة القوضى..... تامر وجيه ٧٤

إيران (١٧٠٠) عاما من الثورة..... ابراهيم الصغارى ٧٧

أن تكون عربيا فى فرنسا..... د. لجللاء العمري ٨٠

** فكر

الطبقة العاملة تنظم صفورها..... د. سعد حافظ ٨٢

بين النخبة والطليعة المكافحة..... فريدة النقاش ٨٤

دوا رشيف اليسار..... رفعت السعيد ٨٦

** أدب

خروج أدونيس على نفسه..... عيلة الروينى ٨٨

فى علم جمال الناس..... عيد المنعم رمضان ٩٣

** رحيق الستين..... د. سمير حنا صادق ٩٥

** فن

السينما المصرية تفقد الشجاعة..... أحمد يوسف ٩٦

مهرجان رمضان فى التلفزيون..... ماجدة موسى ١٠٠

** فن تشكلى..... فاطمة اسماعيل ١٠٤

** مشاغبات..... صلاح عيسى ١٠٦

اليسار

العام السابع

سينفاجا قرا.. اليسار بأن ثمن هذا العدد ثلاثة جنيهات. وحتى لا يظن القراء الاعزاء أننا رفعتنا ثمن النسخة جنيها دون إعلان، نؤكد أن الثمن سيطل كما كان جنيهن ولكنا رفعتنا الثمن هذا العدد، لأنه عدد ممتاز بكل المقاييس، سواء من ناحية الكيف أو الكم.

لقد فرصت علينا الأحداث المهمة التى تتناولها فى هذا العدد، والحديث الساخن لمحمد حستين هيكل وباب «أدب» الذى حمروه اعتبارا من هذا العدد الزميلة وعيلة «الروينى» إضافة ملزمة كاملة ونصف ملزمة. ومع ذلك اضطررنا لتأجيل كثير من الموضوعات والأبواب «بين شمال-مدخلات».

ومع الحديث الهام للإستاذ هيكل والذي احتل ١٢ صفحة من المجلة تنوعت الموضوعات المصرية والرسائل الخارجية والموضوعات الدولية عامة، ولا أطها صدقة أن رسالة واشنطن ورسالة باريس والتقرير الخاص بمؤتمر «المنتدى الاقتصادى الدولى» فى دافوس، والتقرير الخاص باليابان تكاد تناقش موضوعا واحدا، هو ثورة الرأسمالية ضد الحقوق الاجتماعية والمادية للعمال، وفى نفس الوقت احساس الرأسماليين بأن محاولتهم لقرض «العولة» من وجهة نظرم على العالم لا تسير كما يريدون إلى درجة أحاسهم بالخبط.

ولا تريد أن تستطرد فى الإشارة إلى سادة المجلة، فالمجلة بين يدي القارئ، بالإضافة إلى حاجتنا لتشارك القارئ معنا فى بعض قضايانا داخل اليسار.

فمع بداية العام السابع لليسار يتركنا الزميل العزيز «صمود الهندي» الشرف القنى للمجلة الذى عمل معنا طوال ستة أعوام (٧٢ عددا) متطوعا وبلا أى مقابل مالى. وقد تركنا مضطرا بعد أن توالى عليه المقامب الصحية والحجم الهائل للعمل الذى يتحملة فى الهيئة العامة للكتاب.. وإذا كنا سنفتقد جميعا جهود الهندي، فمن المؤكد أننا سنسعد بأضافات الزميل «عيد العزيز جمال الدين» الذى انضم إلى أسرة اليسار كمشرف فى بداية من هذا العدد، وسرى فى الأعداد القادمة لسانته الواضحة.

وأياضا تركنا كعضو فى مجلس المستشارين واحد من مؤسسى اليسار ومن أبرز كتابه ومفكره، وهو الدكتور عيد العظيم أتيس، لأسباب وأها هو، مع وعد بالاستمرار فى كتابة بابه الهام «هوامش على دفتر الحياة» وتأكيده أنه لن يخلل علينا بملاطاته واقتراحاته الصحفية والسياسية.

ونضم إلى مجلس المستشارين الثان من أبرز اليساريين فى مصر، وهما أحمد تبيل الهاللى، د. محمد وقاء ججازى، وسيشكلان بلا شك إضافة جديدة للمجلس ولللمجلة.

ونأمل أن يكون هذا العدد فى بداية العام السابع بداية لتطوير فى «اليسار» يستجيب لاحتياجات القراء.

اليسار

موقفنا

لا للمساومة على حرية الصحافة

حسين عبد الرازق

ومجلس النقابة وتم تسليمه منذ عدة أشهر للجنة شبه الحكومية، كما وزع على كل أعضاء مجلس الشعب والشورى وعلى الأحزاب السياسية والكتاب والصحفيين ومراكز حقوق الانسان.

وحتى الآن لم تنته هذه اللجنة شبه الحكومية من اعداد مشروع القانون، ولم يتسرب إلى الصحفيين والرأي العام أى معلومات مؤكدة حول هذا المشروع.

كان هناك أيضا وعد آخر بأن ٧ يطبق هذا القانون - القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - وأن يوضع فى

الاجلة، حتى يصدر قانون جديد يقبله الصحفيون، وكالمادة ضرب أصحاب الورد بوعدهم عرض الحائط. فقد

خضع للتحقيق أو المحاكمة طبقا لهذا القانون الجرمي (٤٣) كانوا صحفيين من بينهم ١٢ من رؤساء تحرير صحف المعارضة وصحف

الحكومة. وحكم بالفعل على رئيس تحرير الاهالى (غيايبا) بالحبس سنتين وغرامة ٥٠ ألف جنيه، وعلى رئيس تحرير الشعب سنة مع الشغل وغرامة ١٥ ألف جنيه، وعلى رئيس تحرير روز اليوسف بالحبس سنتين.

وعندما تستأنف الجمعية العمومية نقابة الصحفيين اجتماعاتها فى العاشر من مارس الحالى فى ظل هذا المناخ السلبى، وخاصة اذا

لم يكن مشروع القانون الذى تعده اللجنة الحكومية (أو شبه الحكومية) قد ظهر للوجود وأصبح جاهزا للنقاش، فلن يستطيع أحد أن يفتح الانتخاب.

فليس سرا أن قطاعا واسعا من الصحفيين خد المنهج الذى اعتمدته الجمعية العمومية، وكانوا أغلبية فى البداية،

تستأنف الجمعية العمومية نقابة الصحفيين اجتماعها يوم الأحد ١٠ مارس القادم لتحديد موقف الصحفيين من الصورة التى أسفرت عنها المفاوضات بين الحكم وممثلى النقابة بالنسبة لالغاء القانون الجرمي (٩٣ لسنة ١٩٩٥)، وإصدار قانون موحد لحرية الصحافة.

لقد مارس الصحفيون طوال تسعة أشهر و ١٢ يوما- منذ صدور القانون وحتى اجتماع الجمعية العمومية القادم- ضيقا هائلا للنفس، وتنازوا مختارين عن وسائل وأساليب الديمقراطية ضاغطة، وقبلوا النخول فى حوار هادئ مع الحكم، بما فيهتم الذين صنعوا هذا القانون ليل، وفرضوه على الوطن قسرا وبالض.

كان الورد أن يصدر قانون موحد للصحافة يُلغى هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تشكيل اللجنة خلال وعد بها الرئيس... ورغم الاخلال بهذا الورد فقد صبر الصحفيون وأعطوا هذه اللجنة، والتى سميت منذ تشكيلها بـ «لجنة الاقليات»، ثم «اللجنة شبه الحكومية»، المهلة تلو الأخرى على أمل أن يظهر للنور دون جدوى.

ومساعدة من الصحفيين فى إنجاح عمل اللجنة والمساعدة فى صياغة هذا القانون عقد الصحفيون مؤتمرا العام الثالث (٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥)، وأصدر المؤتمر سلسلة من القرارات

تحمّد الإطّار الذى يرى الصحفيون صياغة القانون الجديد للصحافة على أساسه، ووافقت الجمعية العمومية فى أكتوبر على قرارات المؤتمر وشكلت لجنة صحفية قانونية لاعتماد

«مشروع قانون الصحافة» انبثقت عنها لجنة فنية من «أحمد نبيل الهلالي والمستشار محمد الجمل ود. نور

فرحات وحسين عبد الرازق ووجاى الميرغنى ومجلى مهنا» انتهت من صياغة المشروع وأقرته اللجنة العامة

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
عبد العزيز جمال الدين
المستشارون:
ابراهيم بدروى
أحمد نبيل الهلالي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الفتى ابو العال
محمود أمين العام
محمد ولاء حجازى

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منير ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR I KARIM EL
DAWLA ST TALAAT
HARB SQ
CAIRO/EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيهًا للأفراد و ٦ جنيهًا للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولارا
أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١١
٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

ولكنهم وافقوا على هذا المنهج بضغوط من القنصل وبعض أعضاء مجلس نقابة وعند من القنابات النقابية التي يتفق الصحفيين في صلايتها وصحة مواقفها . وقد حذروا من أسلوب الحكم في المناظرة . وكسب الوقت والرهان على تفكك وحدة الصحفيين ولغزو محاسنهم.

وعند وجود مشروع القانون الذي كلفت اللجنة باعداده أمام الصحفيين في هذا الاجتماع سيكون بمثابة القاء البزير على النار . ولن يستطيع أحد أن يمنع الصحفيين من الانفجار . بعد أن تلاعب بهم الحكم أكثر من تسعة أشهر . وبعد أن هدمه القانون في حياتهم وهدمهم وحرقتهم.

وسيكون منطقاً أن يصعد الصحفيين من أشكال وأساليب الاحتجاج ، بما في ذلك تنفيذ قراراتهم السابقة بالأضراب والاعتصام والمسيرات السلمية.

أما في حالة ظهور مشروع قانون اللجنة وطرحه على الجمعية العمومية للنقابة وأبداء الرأي ، فسكون هناك بالضروة مقارنات بين مشروع النقابة وقرارات الجمعية العمومية) الذي يفتح الباب لتحقيق الاستقراء في المجتمع الصحفي ويصحح العلاقة بين الصحافة والسطور والجمع ، ويوفر للصحفي والصحف ضمانات مهمة، ويوفر أيضاً الحماية للمواطن ضد أي عدوان على حقوقه وحرية...

وبين مشروع قانون اللجنة شبه الحكومية . وهناك أجماع في صفوف الصحفيين ، وبين كل القوى الديمقراطية ، بما في ذلك الأحزاب السياسية الرئيسية (الجمع-التنسيق-الرولة- العمل- الأحرار) على ضرورة أي تضمن أي قانون جديد للصحافة حسم قضايا أساسية ، وودت بالفعل في مشروع قانون نقابة الصحفيين.

وترفض هذه القوى الصحفية والحزبية والديمقراطية أي مساومة عليها.

في مقدمة هذه القضايا:

1- أن يتصدر القانون الجديد إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.

بالنظر على إطلاق حق قتل وحرية إصدار الصحف- دون ترخيص ويجرد الاضطرار - للأشخاص الاعتبارية العامة وخاصة للأشخاص الطبيعيين المصريين كاملي الأهلية.



إبراهيم تاح

* حظر فرض الرقابة المسبقة أو اللاحقة على الصحف أو إنذارها أو تعطيلها أو إغاثتها بالطريق الإداري ، وعدم جواز الحكم- في جميع الأحوال- بتعطيل أو إلغاء الصحف.

* أن لا يكون مباشرة الصحفي لهنئة أو الرأي الذي صدر عنه أو المعلومات أو الأخبار التي ينشرها معقداً صحتها سبياً لمعايقته أو المساس بأمنه.

ويعد مساساً بأمن الصحفي تعريضه لأي ضغط أو إكراه من جانب أي سلطة ، وتهديد الصحفي أو ابتزازه بأي طريقة من الطرق في سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرقة المهني ، والتضييق عليه أثناء تأديته لعمله أو بسببه أو لما نشره من آراء أو أخبار وحرمانه من أداء عمله أو من الكتابة أو منعه من نشر ما يحصل عليه من بيانات أو معلومات أو أخبار أو ما يحرمه من تحقيقات أو تعليقات أو آراء . بدون وجه حق أو نقل الصحفي إلى عمل يختلف عن طبيعة مهنته ... الخ.

-إلغاء جرائم العيب والأهانة والاخلال بالمقام وجرائم الاكراه والتعطيل وجرائم التحريض وكراهية النظام والازدراء به وجرائم البغض وتحسين بعض الجرائم والجرائم التي تسربت من القوانين الاستثنائية إلى قانون العقوبات ، بالنسبة لما يقع نشره بواسطة الصحف . ضمن الواضح أن التشريع المصري انفرج بعدد من الجرائم في قانون العقوبات والتي نقلها عن القانون الفرنسي عام ١٨٨٠ . وقد ألفت التشريعات الحديثة وأولها التشريع الفرنسي كافة جرائم الرأي من قوانينها ، والتي لا يتصور أن تكون هناك حرية

للصحافة مع وجود مثل هذه الجرائم.

-إلغاء العقوبات القيدية للحرية (الحبس والسجن) في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف المكفأة بمقتوبة القرامة (بما لا يتجاوز أربعة آلاف جنيه) وعن التعويض المدني طبقاً لما تقتدره المحكمة . وهو ما يعني إلغاء الحبس الاحتياطي بالتعمية.

-إقتراض الضيق في الخبر النشر طالما اقتنع الصحفي بصحته . وعلى من يعلن في صحة الخبر المنشور عبء اثبات كذبه وعلم الصحفي بذلك .

-الفصل بين سلطة الاتهام

وسلطة التحقيق وإنشاء هيئة من ثلاثة من مستشاري محكمة النقض ، تختص - دون غيرها- بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة أو ذوي الشأن في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف . وتتضمن وحدها بتحريك الدعوى العمومية ضد الصحفي في الجريمة التي تقع منه بسبب تأدية مهنته.

- استقلال الصحف التومية عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب وعدم جواز إخضاعها لإشراف أو توجيه من أي جهة تكون شيراً حراً للحرار الوطني الحر بين كافة الأراء . والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع.

- التزام الصحف بعدم المساس أو التعرض للحياة الخاصة لعامة المواطنين ، وإن جاز نقد الحياة الخاصة للشخصيات بالصل العام أو المواطنين العموميين ومن حكمهم ، أخذاً بما أرساه القضاء المصري في هذا الشأن وما انتهت إليه أحكام المحكمة الدستورية العليا من أن : «إنكاد القانونين بالعمل العام وإن كان مريراً يظل محتتماً بالمعيارين كلفه الدستور والتعريض للآراء».

-إقرار هذه المبادئ - وغيرها - في نص مشروع قانون الصحافة الجديد ، قضية أساسية لا تهم الصحفيين وحدهم ، وإنما تهم الوطن كله ، تهم الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية ومنظمات ومراكز حقوق الإنسان والنقابات والرأي العام كله . يهدون حرية عقلية للصحافة ، فلا توجد أي حرية أو ديمقراطية وسيواصل الحكم غصقة بالحريات العامة وعدوانه على القانون والعدالة وميتقش الفساد . ويزداد الهجوم على أرواق الناس ومستوى معيشتهم.

قانون " الحسبة " .. مكسب جديد لدعاة " الدولة الدينية "

أثار القانون الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب حول تنظيم مباشرة دعوى الحسبة في قضايا الأحوال الشخصية ، والذي وافق عليه مجلس الشعب بالإجماع (١١) يوم ٢٩ يناير الماضي ، ورود أفعال متباينة ، تراوحت بين الراحة لمنع الأفراد في تحريك دعوى الحسبة مباشرة ، وجعل هذا الحق في يد النيابة العامة وحدها ، وبالتالي إطفاء الحريق الذي كان مشتعلًا في ظل عسرات الدعاوى التي رفعت بالفعل ضد كبار الكتاب والمثقفين في مصر .. وبين الفرع من صدور قانون " يقضي دعوى الحسبة ، ويضعها ضمن النظام القانوني لأول مرة في مصر " بعد أن كان المشرع المصري قد ألغى النص الذي كان يجيزها ، عندما ألغى المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥ ، وأدمجها ضمن النظام القضائي المصري ، كما كتب المستشار محمد سعيد العشماوي .

وقد لوحظ أن الأحزاب السياسية جميعا ، والتي صبرت يمثلزها في البرلمان لصالح القانون ، قد غاب صوتها عن الحوار الهادئ الذي اشتعل مع طرح مشروع القانون على مجلس الشعب ، ومازال مستترا بعد صدوره ، وشارك فيه عديد من الكتاب ورجال الفقه والقانون وأساتذة الجامعات ، ومراكز حقوق الإنسان .

● والقضية الأولى التي طرحت ودار حولها الصراع ، هي موقع دعوى الحسبة من الشريعة الإسلامية . وإذا كان الفكر الإسلامي المصروف د . محمد سليم العوا " يرى أن الحسبة في الأصل - ميراث إسلامي جليل - ويؤكد على تعريف محكمة النقض في حكمها بتاريخ ٢٣ من مارس ١٩٦٦ بأن الحسبة هي " فعل ما يحسب (أي يرجى ثوابه) عند الله ، وفي

اصطلاح الفقهاء هي أمر معروف إذا ظهر تركه ونهى عن منكر إذا ظهر فعله ، وهي من فروض الكفاية " يشير إلى أنه بلغ من أهمية هذا الأمر في الإسلام " أن جعلته المعتزلة - الفرقة المدوحة دائما بدفاعها عن حرية الفكر والتعبير - أصلا من أصول الإيمان لا يمت الإجماع إلا به ...

في أن غالبية الفقهاء ، ورجال الدين يجسمون على أن الحسبة ليست من الدين ولا هي جزء من شريعة الإسلام ، ولكنها نظام بشرى من اجتهاد الفقهاء ..

يقول المستشار سعيد العشماوي : " دعوى الحسبة ليست من الدين الإسلامي ولا هي من الشريعة الإسلامية .. إذ هي لم ترد في القرآن الكريم ولا جاسات في السنة النبوية .. وإنما ظهرت في التاريخ الإسلامي كتطبيق سياسي تساند فيما بعد بأراء فقهية والتطبيقات السياسية والأراء الفقهية أعمال بشر وأقوال بشر ليست لها عصمة ولا قداسة ولا هي من الدين ولا الشريعة فهي من ثم لاتقيد المجتمع ولا تلزم به الشرع من أن يتصرف بحسم وأخذ الإجماع السليم بقوة " .

ويضيف المستشار سعيد الجمل " والحسبة لم يؤخذ بها كنظام ترلع به الدعوى أمام القضاء من الأشخاص المؤهلين لرفعها إلا في العهد الأموي إذ ليس لهذه الدعوى أصل في القرآن أو صحيح السنة ، ولكنها نوع من الاجتهاد لمواجهة الإلحاح على دعائم العدل سائدة في المجتمع ، وركيزة من تنسيبه في العصر الحديث بالنظام العام والآداب " .

ويقول د . أحمد صبحي منصور : " بالنسبة للسنة النبوية ، فليس فيها أصل على الإطلاق (الحسبة) ، إذ لم يفتح عن النبي أنه قد أقام محكمة تفقش لأحد من

النافقين وهم الذين أكد القرآن كفرهم . ولم يحدث أن لرق الرسول بين أحد وزوجه ولم يره لفظ الحسبة في الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم " .
● والقضية الثانية تتعلق بتكرس المشرع لهذا القانون دعوى الحسبة وترسيخ وجودها وإقرار بقائها " .. كما يقول المستشار إبراهيم علي صالح نائب رئيس محكمة النقض السابق ، ويؤكد المستشار محمود عطيه " أن دعوى الحسبة - تنتسب في الواقع في مساهما إلى وظيفة الحساب وهي وظيفة كانت قائمة في التنظيم الإداري في الدولة منذ القرن الثاني الهجري وحتى نهاية عصر المماليك ، بداية عصر محمد علي . وقد اختلفت هذه الوظيفة في التنظيم القضائي المصري ، ولم يعد لها وجود حيث حل محلها وظائف أخرى متعددة ومن بينها النيابة العامة في مجال الأحوال الشخصية . وبالتالي فالقانون .. محاولة إلى إحياء وظيفة لم تعد قائمة في التنظيم الإداري للدولة الآن " .. ويشكل أكثر تحديدًا يقول المستشار محمد سعيد العشماوي إن هذا القانون يقضي دعوى الحسبة لأول مرة في التشريع بعد أن أُلغيت من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سنة ١٩٩٥ .. وبهذا فهو - يقول - سواء ، أدرك ذلك أو لم يدركه - مطالب المتطرفين والأراهميين ويستجيب إلى دعوتهم المحافظة باعتبار هذه الدعوى من الدين الإسلامي وإبوازهم القابسا د ن الحسبة من الشريعة الإسلامية .

● القضية الثالثة أن القانون نظم دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية بغية التعرّف بين الزوجين ، وهو مسألتين عن قصر النظر لأن ذلك من الحسبة من الأزمات فقد إلى مساقات أبعد ،



إبراهيم علي صالح محمد سعيد المشاري

الأفراء . وقد رحب كثيرون بهذا النص ، باعتباره خطوة مهمة توقف الملاحقة القضائية للمفكرين وقادة الرأي والمبدعين ، والتي تحركها الجماعات الظلامية .

ويبدو أن الرغبة في التصدي لهذه الظاهرة أنساهم أن هذا النص لا يوضع نهاية لهذا الخطر . فالسلطة أيضا تنتهك الحريات العامة ، ويكمن استخدام التباينة العنصرية في تحريك مثل هذه الدعاوى في أي وقت .

القضية السادسة ، ما أثارة عدد من الفقهاء ورجال القانون من أن دعوى المحسبة باستنادها إلى " الدين " في نظر المشرع ، تتعارض مع حق المساواة الذي كتله الدستور المصري .. فهي " في حقيقتها تعكس رؤية طائفية وتقيم تمييزا على أسس دينية ضد المواطنين غير المسلمين ، كما تقيم من الناحية الأخرى تمييزا قائما على أساس الجنس ضد المرأة سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة " فقد ذهبت طائفة من الفقهاء ، إلى اشتراط الذكورة فيمن يتولى المحسبة . وذلك كما جاء في دراسة " أحمد سيف الحماني التي أصدرها مركز المساعدة القانونية تحت عنوان " المحسبة بين الدولة المدنية والدولة الدينية " .

وهناك أيضا طعن آخر بعدم الدستورية ، لاستناد دعوى المحسبة إلى المادة ٢٨٠ ، من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، لتعارض هذه المادة مع مبدأ فصل السلطات ، حيث أعال النص للقاضي مهمة إقرار الرافع من المذهب الحقني . وترجع النقاشي " إذاً يكون عللا متجاوزا نطاق البحث عن القاعدة ليدخل في نطاق التشريع ، وهو ما يخرج بالضرورة من اختصاص السلطة القضائية ليدخل حصرا في اختصاص السلطة التشريعية " . وهناك نواح أخرى لعدم الدستورية ، منها قصر هذه المادة الشرعية الإسلامية على مذهب واحد وهو قصر غير مبرور ، وعدم نشر القواعد المرجحة من هذا المذهب في الجريدة الرسمية طبقا للمادة ١٨٨ من الدستور .

وقد قدم د . يحيى الجمل بالعمل طعنا أمام محكمة القضاء الإداري بشأن عدم دستورية المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي استندت إليها دعاوى المحسبة ضد ٤٣ كاتبا وأديبا بتهمة الردة عن الإسلام . لقد برز أثناء الجوار والصراع حول قانون المحسبة الذي أعدته الحكومة ووافق عليه مجلس الشعب بالإجماع (١) على وجه السرعة ، وصلى عليه رئيس الجمهورية ونشر

وتستطيع إلى الدعاوى الجنائية والمدنية على السواء . في شأن تلك التي تقام ضد الكتاب والمفكرين والقائمين والمبدعين واتهامهم بالفساد بالأديان والمقائد والشعائر .. كما كتب المستشار إبراهيم علي صالح .

وقد رفعت بالمثل مثل هذه الدعاوى ضد فيلم " المهاجر " وضد عدد من كبار الكتاب والمفكرين والصحفيين ، أمثال نجيب محفوظ ويوسف شاهين ود . رفعت السعيد وجمال الفيضاني وأحمد عبد المعطي حجازي .. الخ

والقانون بإقراره دعوى المحسبة وتنظيمها في مسائل الأحوال الشخصية " ينقسم المجال لاحتمال امتدادها لكل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية ، ويقع الطريق لاستخدامها لتهديد كل المصريين .

القضية الرابعة تتعلق بعدم جواز تدخل الغير للفريق بين الزوجين - مهما كانت الأسباب - لمخالفة ذلك لطبيعة العلاقة الزوجية وللشرعية الإسلامية .

بقراءة المنشور ، عماد عبد الحميد التجاني رئيس محكمة جنايات القاهرة " فيما يتعلق بسائل الأحوال الشخصية ودعوى المحسبة فيها ، إن القاعدة أن العلاقات التي تمت صحيحية هي ظل أحكام الشرعية الإسلامية لا يسوغ نقضها من غير إقرارها . فعقد الزواج إذا تم صحيحا مطابقا للشرعية لا يسوغ للغير أطرافه إنهاؤه . وإذا سأك للغير أطرافه وضع حد لهذا العقد فإن ذلك ينطوي على أسرين خطيرين .. أولهما أننا نخرج عن طبيعة قواعد الأحوال الشخصية . ذلك أن هذه قواعد تشريعية تتميز بالخصوصية والذاتية ولذلك يطبق عليها الفقه الأحوال الشخصية ، أي الفتلة بذات الأشخاص ولا يسوغ خرق حالات الأشخاص وقصر حالات أخرى كرهها عنهم أو إسلاما عليهم لما يمتنع ذلك من تدخل في خصوصية الناس واقتحامها لذواتهم وحياتهم الخاصة .

وثانيهما أن العلاقة التي قامت صحيحية شرعا ، لو أتبع للغير اقتحامها والتحليل عليها عن ليس طرفا فيها . يعني ذلك أن الاستقرار العائلي مقلوب ، وهوام العلاقة الشرعية وهن بإعادة الآخرين وأفكارهم هم .

القضية الخامسة وتدور حول حصر إمكانية تحريك الدعوى في دعوى المحسبة الخاصة بالأحوال الشخصية في هذه القوانين في يد النيابة العامة بدلا من

في الجريدة الرسمية ، وجهة نظر لعدد من الفقهاء ، ورجال الفكر والقانون تحذر من أن الدولة تتحول لهذه القوانين أكثر شرفا وكثرة "صحيح" دولة دينية " وليست دولة وصحيح مدني ، مستجيبة بذلك للتيار الظلامي الذي يسعى لهدم أسس الدولة الحديثة وإقامة محاكم تغتشي وفرض رؤيته المخلفة والتي تتعارض مع الدستور والوحدة الوطنية على المجتمع .

ويرى اقتران ، كان مقترنا أن تتبناها كل التories المدنية الديمقراطية .

الأول من هـ صدور قانون من مادة واحدة ينص على مايلي :

" لا تقبل أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودورهاها ، دعوى المحسبة ، تحت أي مسمى تكون . وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها ، ولو دون حضور الدعوى عليه ، بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة للمدعي ولعدم وجود مصلحة ، كما تقضى المحكمة بإلزام المدعي بالمصاريف والتعويضات المناسبة . ويسرى هذا الحكم على كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم مالم يصدر فيها حكم بأن " الثاني : إلغاء المادة ٢٨٠ من لائحة

ترتيب المحاكم الشرعية التي أضحت غير ذي موضوع والتي يتخذها ورافعها (دعاوى المحسبة) ستاد وولات لتحقيق أغراض غير مشروعة بل وتهديم دعائم الفكر والإبداع بالاضافة إلى وجوه شبهة عدم دستورية .

ورقم صدور قانون المحسبة الحكومي ، تصولع الدوائر السياسية ودوائر جلق الإمتسان ، تواصل المعركة الفكرية والقانونية ، ورها السياسية في حالة تصبح بعض الأحزاب البرلمانية لموقفها من أصل الإلغاء النهائي لدعاوى المحسبة والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان



معركة حرية الصحافة

دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة
ومشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين

القانونية لحقوق الإنسان " في توفير الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. لقد اكتسب المركز خلال العام الماضي سمعة هائلة ومصداقية في مصر والعالم الخارجي نتيجة لمجده التميز في أربع قضايا.

• مواجهة إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ • ومعركة حرية الصحافة ، حيث باذر المركز يوم الخميس أول يونية بإصدار أول دراسة علمية تحت عنوان " القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عدوان على حقوق الإنسان وأهدار حرية الصحافة " وتوزيعها بعد ٩٦ ساعة من صدور القانون . ثم نظم ورشة عمل الخميس ٢٠ يوليو انتهت بإصدار ثلاث وثائق : تقرير حول أعمال الورشة بتخصيص لفئة القانون المقترح والمبادئ التي يقترح أن تحكم صياغته - جميع وتصنيف وتعليق واقتراحات حول القوانين والمواد القانونية المتعلقة بالصحافة في التشريع المصري - مشروع قانون مقترح بشأن حرية الصحافة والصحفيين - وتم طبع كل هذه الأوراق في كتاب بعنوان " حرية الصحافة " وزع على المشاركين في المؤتمر العام الثالث للصحفيين (٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥) ، وساهم في بلورة قرارات المؤتمر ، ثم في صياغة مشروع نقابة الصحفيين الذي اتخذ مشروع المركز أساسا لاعداه.

- حملة الدفوع عن حرية الفكر والاعتقاد في أعقاب حكم محكمة استئناف بالتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد ووجهة اليه المركز عددا من الكتاب وأساتذة الجامعات والفنانين والمثقفين والصحفيين والمحاميين ونتج عنه تشكيل " اللجنة المصرية للدفوع عن حرية الرأي والاعتقاد " وإصدار المركز كتابا بعنوان " حرية البحث العلمي من المصادرة إلى التفكير " .. الخ.

ولاحظ التقرير بداية النشاط الارهابي لهذه الجماعات خارج مصر (محاولة اغتيال الرئيس الفلستيني في أدبيس ألبانيا - وتدمير السفارة المصرية في أدبيس ألبانيا - واغتيال دبلوماسي مصري في سويسرا)

ويوجد التقرير اتجاه الحكومة إلى توسيع دائرة الصراع لتشمل بجانب الجماعات الاسلامية المسلحة ، جماعة الإخوان المسلمين ، مما أدى إلى إحالة ٨٣ من عناصر وقيادات الإخوان المسلمين للمحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاما ضد بعضهم قبل أيام من مرصد انتخابات مجلس الشعب . واتجاه الحكومة على المستوى التشريعي إلى فرض مزيد من القيود على الحقوق والحريات الأساسية ، بدءا بتعديل قانون التقابات الجنائية في ١٢ فبراير ١٩٩٥ ، وضلوا إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المعروف بقانون اغتيال الصحافة .

وسجل التقرير كذلك تصاعد حملات التكفير التي تشنها عناصر ينتمي بعضها إلى تيار الإسلام السياسي ضد رموز الوطن من المفكرين والكتاب والصحفيين ، وإحكام القضاء المصري في قضايا تكفير الأشخاص بسبب آرائهم " فيما بدا أنه مخطط من بعض القوى الاسلامية والسلفية " مشيرا إلى حكم محكمة استئناف القاهرة في ١٤ مايو ١٩٩٥ بالتفريق بين د. نصر حامد أبو زيد ووجهة د. ابتهاج يونس ، لإصداره كتابات وأبحاث رأت المحكمة أنها تفيد إساءة للإسلام وإرثاده ، ويشير التقرير إلى الانتصافات التشريعية في نوفمبر ١٩٩٥ ونمازسات الحكومة أثناءه والتي أشاعت أعمال العنف حيث قتل حوالي ٥٠ شخصا ، وكبرت منطق الحكم في الاستفتاء بالسلطة وتهميش دور الأحزاب والقوى السياسية

• الجانب الثاني الذي أثار الاهتمام هو الدور الهام الذي يقوم به " مركز المساعدة

أهتمت الدوائر السياسية وكل المهتمين بالحرثات العامة وحقوق الإنسان بتقرير النشاط الذي أصدره " مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان " في الشهر الماضي ، والذي تناول نشاط المركز في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ .

وتركز الاهتمام على جانبين : الأول التسجيل الدقيق والموضوعي لحالة حقوق الإنسان في مصر والتي تلخصها تقرير " مركز المساعدة في .. اتصاح دائرة العنف والارهاب التي تركبها الجماعات الاسلامية المسلحة التي تحاول فرض معتقداتها وأفكارها بالقوة والعنف ، بالإضافة إلى تصاعد المواجهة المسلحة بين هذه الجماعات والحكومة . وكذا غير أصغر الحكومة على سد منافذ التداول السلبي للسلطة وذلك بتبني اتجاه تشريعي ينزع إلى سلب وإضعاف الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان وحرثاته الأساسية ، واتجاه سياسة عملية ذات طابع تقييدي أدت إلى تقليص هامش الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية في البلاد . ويكشف التقرير ارتفاع حصاد أعمال العنف والارهاب إلى مستويات غير مسبوقة .

على عكس الصورة السائدة والتي تقول بتراجع الارهاب والعنف خلال عام ١٩٩٥ . فطبقا للإحصائيات المنشورة في التقرير فقد وصل عدد القتلى عام ١٩٩٥ إلى ٢٣١ شخصا (مقابل ٢٢٣ قتيلا عام ١٩٩٤ و ٢٠٨ قتيلا عام ١٩٩٣) منهم ١٩٩ ضحايا للجماعات الارهابية (١٤٠ من رجال الشرطة و ٩٥ مواطن منهم ٢٧ من الأقباط - ويتضمن الحصر ضحايا السفارة المصرية في باكستان " و ١٨٢ من المهتمين بالانتماء للجماعات الاسلامية .

الحزب الشيوعي

يرفض قانون الحسبة والإسكان

أصدر الحزب الشيوعي المصري، بياناً للرأي العام حدد فيه موقفه من قانون الإسكان الجديد، وقانون الحسبة وحرص الحراسة على نقابة المحامين.

قال البيان أن الحزب يرفض قانون الإسكان الذي صدر في عجلة ولم يؤد إلى فتح الشقق الخالية للمستأجرين، فليجارات هذه المساكن تفوق قدرة وطاقة المحتاجين فعلا لسكن وغالبيتهم الساعية من الشباب الذي يبدأ حياته في ظل التخلي عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة وتدنّي الدخل والعقارات الطبقية غير المسبوقة وتركز الثروة في أيدي قليلة من الطبقيين والبروقراطيين والحكام القاسدين وأبنائهم. والقانون يمتد إلى أي مسكن قديم يتم إخلاؤه "وسوف يؤدى ذلك إلى آلاف ملايين التنازعات بين الملاك والسكان بهدف طرد السكان والتأجير حسب القانون الجديد. بينما الدولة قد تخلت عن بناء مساكن للتأجير للذي التخلّص المعبودة.

وقال الحزب الشيوعي أن قانون الحسبة صدر لتثبيت وعوى الحسبة وليس لإلغائها وأكد أن الدولة تتقلب بهذا الشكل "إلى مواقع الدولة الدينية" وتفتقر من المواقع الفكرية والسياسية والعملية لمجاعات الإسلام السياسي واستخدام الدين غطاء في مواجهة الحسبة المسياسين "ما يمثله ذلك من خطر فاحش على الديمقراطية وحرية الفكر.

وطالب الحزب باستقلالية النقابات المهنية وديمقراطيتها. وقال: إن فرض الحراسة على نقابة المحامين، جاء نتيجة لتضايف عوامل شتى في مقدمتها، تنازع وتشرد القوى الديمقراطية في النقابة، مما فتح الباب أمام الإخوان المسلمين "للسيطرة على النقابة وإقصاء الآخرين وشيوع الفساد المالي والإداري، وعجز القوى الديمقراطية في النقابة عن مواجهة مكرسات الإخوان المسلمين بالأساليب النقابية والسياسية والديمقراطية واستسهلت العمل الإداري، واستعار سياسة السلطة الهادفة إلى تفكيك وتحجيم دور المنظمات الديمقراطية في المجتمع والقضاء على استقلاليتها.

وحصل ٢٠٨ من المتظلمين على قرارات أفراج ويقدم التقرير نماذج لبعض حالات الانتهاكات التي تابعها المركز وشارك فيها في قضايا حرية الرأي والتعبير، وقضايا الأخذات، وقضايا العمال، وقضايا المرأة، وقضايا القضاة وإساءة المعاملة

كما يقدم نماذج من نشاطه في مجال تنمية وعي المواطنين بحقوقهم ويحصر الموانع الدولية لحقوق الإنسان (سلسلة ماذا تفعل؟ وسلسلة أعرف حقوقك).

الجانب الثالث، والذي لفت الأنظار بشدة، هو إصرار المركز على التصكك بالشجافية والعلانية، بنشره لبياناته السنوية متضمنا الموارد والمصروفات تفصيلا، وبصفة خاصة التمويل الخارجي خلال عام ١٩٩٥، أسماء الجهات الداعمة (الصدوق السويدي - مؤسسة توتيب الهولندية - الصدوق النرويجي - مؤسسة أوتيسدا الدانماركية - الصدوق الأروبي - الصدوق للاحاد الأروبي) ومادفعه كل منها وتواص إنفاقها.

ليؤكد بذلك استقلاله ومصداقية وضع منظمات أخرى في مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة أمام اختيار حقيقي، بدورها لممارسة العلانية والشجافية والاستقلالية. وليرد على الحملات المقرضة التي تحاول النيل من مجمل حركة حقوق الإنسان وتذيع أرقاصاً وبيانات كاذبة ومغلوبة حول التمويل الخارجي، وتخلط عددا بين المراكز والمنظمات التي تقدم بالفعل جهدا غير مسبوق في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وأخرى لا تستطيع القيام بفعل هذا الجهد.

مرفوع العالم من حرية الرأي والتعبير والتفكير

الحسبة

بين

الدولة المدنية

والدولة الدينية

مركز البحوث القانونية لحقوق الإنسان

يناير ١٩٩٦



مرفوع العالم من حرية الرأي والتعبير والتفكير

"المازق.."

حرية الرأي والتعبير عن شعورهم المعنوية وتشريعاتها الناجمة، وإلزام الجهات الإدارية وغيرها القانونية.

مرفوع العالم من حرية الرأي والتعبير والتفكير

مركز البحوث القانونية لحقوق الإنسان

- الحملة الخاصة بالانتخابات التشريعية والتي شملت إصدار المركز لعدة مطبوعات تهدف إلى توسيع المرشحين والتأخير بالضمانات والحقوقي التي كلها لهم الدستور والقانون والمواثيق الدولية (حقوق المرشح لعنصرية مجلس الشعب - حقوق مندوبي المرشح - حقوق المواطن في الانتخابات العامة)، وقيام المركز بتأجيل العملية الانتخابية بشكل مبدئي وروصد كافة الانتهاكات والتجاوزات التي شابت العملية الانتخابية، وإصدار تقرير حول الجسور الأولى للانتخابات، ونشرتين إعلاميتين حول الانتهاكات في الجولة الثانية، ثم تقريراً نهائياً حول تجربة الانتخابات، - التقرير المهم الذي أصدره المركز حول إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.

ولكن الجهد الأساسي الذي يقوم به المركز ولا يصل إلى الصحافة والرأي العام ولا توجد أي منظمة أخرى تقوم بفعله هو جهده في مجال تقديم الدعم القانوني، وهو ما يكتسب عنه هذا التقدير ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع محامي المركز في ٣٩٩ دعوى خلال عام ١٩٩٥، وتلقى المركز خلال نفس العام ١٢٧ شكوى، واستغاثة ١٨٠٢ مواطن من خدمات المركز، وتقديم المركز ٢٣٠ بلاغا لكتب حقوق الإنسان لدى النائب العام ولدى النيابة العمومية تتعلق بحالات اعتقال أو تعذيب أو إساءة المعاملة أو انتهاك حقوق المرأة تنسب جنسها، وحضور ٣٠ تحقيقاً أمام النيابة المختلفة، وتقديم ٣٢٢ طلباً من قرارات الاعتقال

محمد حسنين هيكل



حوار ساخن مع

حوار : حسين عبد الرازق

تصور : سامح القطان

طوال نصف قرن أو يزيد ، ومحمد حسنين هيكل -السياسى والكاتب والصحفى والمثقف..- ملء السمع والبصر. سواء وهو قريب من السلطة وصاحب القرار وشريك فيه خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر.. أو وهو فى موقع المعارضة من السلطة والصدام معها، إلى حد دخول السجن عام ١٩٨١ فى نهاية عهد السادات .. أو وهو فى موقع المراقب الناقد المتطلع الى التغيير ومستقبل وواقع جديد.

ومنذ ترك هيكل الاهرام عام ١٩٧٤ وتوقف مقاله الاسبوعى «بصراحة» وما كان يشيره من تفكير وحوارات وخلاقات ، ويعد أن اجتاز الستار الحديدي الذي حاول السادات أن يفرضه عليه لمنعه من التواصل مع رأى العام داخل مصر .. اختار هيكل أن يتواصل مع قرائه من خلال اصدار كتاب جديد كل عامين تقريبا، واجراء احاديث وحوارات صحفية واذاعية بين الحين والآخر ، يحدد هو مواعيدها وموضوعاتها بدقة متناهية.

ولكننا فى « اليسار » نجحنا فى أن نحدد نحن الموضوع والتوقيت ، اعتمادا على علاقة خاصة تربط رئيس التحرير و«عصابة الأربعة» بمحمد حسنين هيكل . علاقة غمت وتطورت مع أول لقاء مباشر معه فى سجن ملحق مزرعة طره فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٨١ . وتوثقت مع استئناف صدور صحيفة «الاهالى» فى ١٩ مايو ١٩٨٢ ، حيث كان هيكل متابعيا وداعما ومشاركا من الخارج فى هذه التجربة .. نتفق معه ونختلف، ولكننا دائما حريصين على هذه العلاقة الخاصة. وقد اختارت اليسار ان تكون نقطة البدء فى هذا الحوار ، محاضرة الاستاذ هيكل فى معرض القاهرة للكتاب فى يناير من العام الماضى، التى أثارت وقتها ضجيجا هائلا وحوارات ومناقشات ما زالت مستمرة حتى الآن . فقد كانت الحقائق التى قدمها صادمة.

وكان هذا الحوار الذى امتد ساعتين و قدّم صورة حقيقية لمصر بعد عام من حديث معرض الكتاب .. نخشى أن تكون أكثر مدعاة للقلق ونأمل أن تكون رسالة لكل من يهمه الامر ، ليسارع بالعمل من أجل إنقاذ الوطن والأمة.

**أشعر بالقلق الشديد لأن هناك مساسا بالتوازن الطبقي
المطلوب للمجتمع وعدوان على القانون ومشكلة مصداقية**

* نواجه الآن ظاهرة اصحاب البلايين....

وفي مصر الآن ١٢ أو ١٦ بليونيرا



* استاذ هيكال في محاضرتك في معرض الكتاب في يناير ١٩٩٥ والتي أسسمتها «وصف بر مصر» ، قدمت صورة دقيقة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر ، وقلت إن «التار قريبة من الخطب أكثر مما تحتمله سلامة الأحوال في مصر» وأشرت إلى تراجع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلى الاجمالي من ١٠.٩٤٪ في الفترة من ٧٥-١٩٧٩ إلى ٦.٩٩٪ في الفترة من ٨٠-١٩٨٤ إلى ٢.٩٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ١.٨٠٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٪ عام ١٩٩٣ ، وإلى دراسة حول توزيع الثروة وعدد المليونيرات والاستقطاب في المجتمع المصري بين الأغنياء والفقراء ، وإلى تفاقم مشكلة البطالة . وطالبت -ضمن أشياء أخرى - بإجراء عقد اجتماعي جديد يجرى إعلانه قبل انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥).

اليوم وبعد ما يزيد عن عام جرت خلاله مياه كثيرة في النهر .. أذكر منها مؤتمر الحوار الوطني ، وانتخابات مجلس الشعب (نوفمبر -ديسمبر ١٩٩٥) والتي شهدت عتلا وتزويرا وأتافانا للمال وعبثا بإرادة الناخبين غير مسبوقة ، وصدور قانون اغتيال حرية الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥) ، ومحاولة الإرهاب اغتيال الرئيس في أديس أبابا ، وصدور قانون الاسكان ، والتغيير الوزاري ، وحركة المحافظين ، بحكم المحكمة الدستورية العليا بطلان قانون المجالس المحلية .. وغير ذلك ما تعرفه .. كيف ترى حال الوطن الآن؟.

التار تعقرب أكثر من الخطب

جاء في حديثي بمعرض الكتاب بعد أن قلت أن أحوالنا ليست على ما يرام واستشهدت بأرقام البنك الدولي التي تكشف ترابعا في حركة التمر في مصر ، إنتقلت إلى رصد عدة ظواهر:

- ظاهرة الغنى الفاقش ، ونشوء طبقة جديدة في المجتمع.
- ازدياد الفقر الذي أصبح مشكلة حقيقية في ظل تراجع التنمية والثراء الفاحش.
- ظاهرة الإرهاب ، وارتباطها بهذه الظواهر.

تكلمت بعد ذلك عن معنى المعدل الاجتماعي ، وضرورة التصرف بالقانون وأن حكم القانون وليس حكم اطلاق الرصاص هو الطريق لتصفية الإرهاب.

وفي النهاية قلت انه رغم اقتراب التار من الخطب أكثر مما يجب فالحل ما زال في تصوري ممكنا ولكن الأمر يقتضى التغيير.

الغريب أن «الأرقام» في تمهيد التغيير الوزاري الأخير ، نشر مقالا للاستاذ ابراهيم نافع يجرى في نفس السياق تقريباً.

وقد غضب المستولون من حديثي في معرض الكتاب وأذكروا الأرقام التي ذكرتها فيهد . وتناقشني أحدهم في هذه الأرقام . وقلت له لقد حاولت أن أجد مرجعية تتفق عليها جميعا . نقطة بداية تقبلها ونبدأ منها . فكل المناقشات في مصر تنتهي من حيث بدأت لأن المتحاورين لا يتفقون على المقدمات . وبالتالي كل يخرج بنتيجة مختلفة . وأخبرت أن تكون نقطة الانطلاق للنقاش نقطة حقيقية وتستند إلى الأرقام . والتشكيك في هذه الأرقام التي هي أرقام البنك الدولي يعنى استحالة وجود أى أرقام أو

حقائق يمكن الاعتماد عليها .. المهم بعد محاولات انكار في البداية اعترف بأن الأرقام صحيحة ولا فخر من قبولها . ومع ذلك فقد قبلت حديثي من قبل المشورين بالرفض والغضب ، وكما تعرف فقد تقرر أن لا أدعى لمعرض الكتاب هذا العام.

في كل الأحوال لقد قلت ما أعتقد ، والذين حاولوا انكار الحقائق التي قللتها اعترفوا بصحتها في النهاية . وبعد ذلك شهدنا محاولات التغيير الأخيرة . وفي اعتقادي أنها محاولات قاصرة جدا .

مثلا هناك حكومة جديدة لا أدري ماذا تستطيع أن تفعل؟.

رئيس الحكومة د. كمال الجنزورى رجل مقرب ويبدو لي مستقيما وقادرا على الفهم . ولكن القضية فيما أظن تتجاوز حجم أي لره لأنها تتعلق بنظام بأكمله . تتعلق برويتنا ولهمنا للأوضاع . تتعلق بمدى استعدادنا لعلاج هذه الأوضاع . وتتعلق أيضا بالوسائل المتاحة لنا لعلاج هذه الأوضاع .

وعقدار ما أفتنى النجاح للتدوير الجنزورى ، بمقدار ما أشفق عليه . فالقضية أبعد من كل ما هو مطروح بكثير . والتار تعقرب أكثر وأكثر من الخطب.

في العام الماضي استجملت أرقاما عن التغيرات التطبيقية الجديدة في مصر . وكما تذكر للدراسة كانت تقول أن ١٠٠ فردا يملكون من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار . و ٩٠ فردا يملكون من ٨٠ إلى ١٠٠ مليون

* رئيس الحكومة رجل معقول...

ولكن القضية تتجاوز حجم أى فرد
لانها تتعلق بنظام بأكمله

منتجة . تبني وتنشئ ، مثل رأسمالية كروب فى ألمانيا ، ورأسمالية
أنيليس فى إيطاليا ، ولكن أن تكون هذه الثروات ناتجة على
استغلال للظروف دون إضافة أى شئ للثروة القومية والانتاج
والخدمات المرتبطة به .. فهذا هو ممكن الخطر.

التمرد .. والفكر

فى ظل هذه الأوضاع والاجتماعية-الاقتصادية المتفجرة ، لا
يجب أن تقع فى إغراء القول أن ظاهرة الإرهاب قد خفت أو تراجعت .
لقد نجحت سلطة الدولة فى إزاحة خطر الإرهاب عن العاصمة وعن المدن
الكبرى ، وحصرته فى بعض المحافظات المتضررة أكثر من غيرها فى
الصحراء . ولكنها تنسى باستمرار أن ظاهرة العنف السياسى ظاهرة
حقيقية ، وإذا استطاعت قوة الدولة إخضاع نازحها هنا أو هناك ، فتأمرها
ما زالت تحت الزمام ، ويمكن أن تظهر فى أماكن أخرى
وبكثافة أعلى ، فالخطر موجود لأن أسبابه ما زالت
موجودة.

إن ما نشاهده هو كما قلت عنف سياسى وليس إرهابا . فالإرهاب
قارسه جميعات منظمة مثله الحرس الأخضره اليابانى أو
«بايهرمانهوف» فى ألمانيا . أما فى مصر فهى مجرعات تنتشر
وسط الناس وهناك نوع أو قدر من التأييد أو المساعدة لها.
فيستحيل بعدد العمليات التى أقرتها هذه المجموعات- والتي وصل
ضحاياها إلى أكثر من ضحايا حرب السويس- أن تكون مجرد عصابة
إرهابية . هناك شئ غير عادى ، يؤكد استمرار هذا العنف سنوات
طويلة متصلة ، وضعف الوسائل المستخدمة وبذاتها ، وأن مقترفيها
يعلمون مقدما أنه سيتم القبض عليهم وقتلهم ، وإرتباطه بالتركيز
الجغرافى وخريطة القتر.

منذ فترة اطلمت على أرقام خاصة بتوزيع الدخل بين محافظات
الجمهورية فى إحدى المؤسسات الرسمية ، فوجدت هناك تطابقا بين
مواقع التمرد والمناطق الأكثر فقرا ، مما يقطع إن ما
نراه ليس ظاهرة متعلقة بالدين أو التطرف الدينى ،
ولكنها - كما قلت- ظاهرة عنف سياسى له أسبابه
الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بالدرجة الأولى.
من هنا فالنتائج فى مواجهتها بالوسائل وبفئة داهية لا ينبغى أن
يفرغنا بتصور انتهاء هذه الظاهرة . خاصة وأن أسلوب المواجهة
يهدد كثيرا من قيم المجتمع ، وفى مقدمتها فكرة القانون
. ولأئسف فهذا لا يحدث قط فى مواجهة العنف . بل يند إلى
أسلوب التعامل والمواجهة فى كل حياتنا السياسية



دولار و ١٥٠ فردا يملكون من ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار ، و ٢٢٠ فردا
يملكون من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار و ٣٥٠ فردا يملكون من ١٥ إلى
٣٠ مليون دولار و ٢٨٠٠ فرد يملكون من ١٠ إلى ١٥ مليون دولار ،
و ٧٠٠٠ فرد يملكون من ٥ إلى ١٠ مليون دولار . هذه الدراسة كانت عن
الأوضاع عام ١٩٩٠.

الصورة بعد ثلاث سنوات- أى عام ١٩٩٣ - تكشف عن استفحال
هذه الظاهرة ، ظاهرة الغنى الفاحش ، وتكاد تكون الأرقام قد تضاعفت
خلال هذه السنوات الثلاث (أرقام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لم تعرف بعد).
وهناك الآن ظاهرة أصحاب الـ ١١ مليون (الآلاف مليون دولار)
ويقدر عددهم بحوالى ١٢ فردا أو ١٦ فردا منهم يملك
كل منهم أقل قليلا أو أكثر قليلا من مليون دولارا.

ومثل هذه الحقيقة فى بلد مثل مصر ، أمر فى منتهى الخطورة ،
خاصة وأن هذه الثروات تكوئت بعيدا عن وسائل الانتاج والرأسمال المنتج
تماما . تكوئت نتيجة استغلال ظروف طارئة وتناقضات
واختلالات فى المجتمع . مثل المضاربة على الثروة
المعقارية- وقد شهدت مصر مضاربات لا تمثل خلال الأربع أو الخمس
سنوات الماضية -ومثل احتكار بعض السلع والتلاعب فى سعر
أخرى كالاسمنت والحديد والسكر ، وأخيرا القطن ، وأيضا
من عمليات بيع السلاح.

وليس عندي مانع من قول هذا القراء- لو أننا نتكلم عن رأسمالية

* هناك تطابق بين خريطة الفقر في مصر وخريطة التمرد.

عندما تتخلى الدولة عن القانون وتمارس القتل... تشرع العنف وتخرق القانون

اهدار القانون

تقوم حياتنا السياسية الآن على فكرة خاطئة ، مؤذاه أن الدولة قادرة وباطيع فالقولة في العالم الثالث قادرة. ولكن القضية ماذا تعنى سلطة هذه الدولة القادرة؟

هل سلطة الدولة تستمد من الناس وتعبر عنهم وتحكمهم طبقا للقانون؟ أم أن سلطة الدولة مطلقة تفرض على الناس من أعلى ودون رضاهم ، بل وتسلط عليهم وقلى وتحكم؟

للأسف فالعالم الذى مضى- كما أراه- يحمل تطورات عديدة تشير لقلى ، منها تدهور فهمنا لمعنى القانون،والذى لا يقلل من طنى خطرا عن الارهاب. وهى قضية ليست فنية ولا مجردية ولا فى المطلق ، ولكنها قضية شديدة الواقعية.

.. فى موضوع الارهاب مثلا ، فالذين يمارسون هذا العنف ، فى خلفيتهم - ودون أن يدروا - مطلب العدل الاجتماعى. ومستقبل الدولة وهى تواجه هذه الظاهرة ، أن تراهبها بنطق صحيح . فإلى جانب إجراءات الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، يجب أن يكون ضابطها وراعيها القانون . فإذا تخلت تحت أى دعاوى عن الالتزام بالقانون ، فهنا الكارثة.

والقانون بالدرجة الأولى إجراءات وضمانات توفرها هذه الإجراءات لكل منهم بجمعة ما ، قبل تقرير العقوبة التى تحمل بهم . وهناك واقعة مشهورة جدا فى أمريكا . فائنا - نظر رئيس المحكمة العليا و«لوكيس فرانكفورت» قضية هامة تتعلق بالهزود الحرس، استوفت سيدة أمام المحكمة ، ودعت الله أن يوقف ليحكم بالعدل . فقال لها «يا سيدتى ليست مهمتى أن أحكم بالعدل ، مهمتى أن أحكم بالقانون».

وأبامنا هذه الأيام حادثة «أو . جى . سمبون» ، فيكاد المحلفون الذين استمعوا إلى وقائع قضيتهم على يقين من أنه القاتل. ولكن الضمانات التى منحها القانون للمتهمين تم اختراقها من قبل الشرطة . بما جعل إجراءات التحقيق موضع طعن وبالتالى تم إبطالها وحكم عليه بالبراءة.

إن أعمال العنف التى تقارس فى الصعيد وفى غيره من المناطق وتكثرت ولو بدون وعي من أصحابها رفضا للأوضاع وتزعجا غير واع للعدل الاجتماعى.

والدول وهى تتصدى لمواجهة هذه الظاهرة مطالبة بشيئين . معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أفرزتها . وأن لا تتعامل معهم خارج القانون . وينطق القتل . فى اللحظة التى تتخطى فيها الدولة عن القانون ولقارس القتل والعار ، لهى فى واقع الأمر تشرع للقتل والصف وخرق القوانين. إذ فالبرغم مما يبدو ظاهريا من القضاء على الارهاب أو حصاره ، وهو أمر إيجابى ، فالخوف أن يكون ذلك قد تحقق بالضحية بالقانون وروح القانون.

والأكثر سوءا .. من كل هذا أن هناك سبادة لمفاهيم خاطئة. هناك سوء فهم لمعنى السلطة ، وسوء فهم للارتقاء ، ولهم خاطئ للملاجات والحلول.

وأخشى أن الاضطراب الذى تكلمت عنها فى العام الماضى فى معرض القاهرة للكتاب قد أضيف إليها أخطار جديدة ، ولم يتم حل أى مشكلة . حتى وإن بدأ ظاهريا أننا نعيش لحظة استقرار وهدوء . فى واقع الأمر أننا أمام مجتمع يجر بأشياء كثيرة فى القاع . ورغم أن القاهرة تبدو هادئة ، فالأمر ليس كذلك إطلاقا.

والدولة لا تكتفى بالمخرج على القانون ، بل وأيضا تتفكر للمصادقة . ليس فقط لأن خرق الدولة للقانون فى

* أسباب اشتعال الحريق كامنه والخطر يزداد

الصعيد،يؤدى إلى أزمة مصادقة فى العاصمة، بل بأن الدولة أيضا تصدر قانون للصحافة وتعلن انها لن تطبقه ، ثم يرى الجميع كيف يطبق ليل نهار ضد الصحفيين... إذن هناك أزمة مصادقية. بإختصار الأوضاع فى بر مصر تزدهر بجماعة .. والتار تقرب أكثر فأكفر من الحطب . ولا يعنى ذلك أن الحريق غدا ، ولكن أسباب اشتعال الحريق كامنة ،والخطر يزداد ،وهناك محاسن بالتوازن الطبقي المطلوب فى المجتمع ،وعنوان على القانون ، ومشكلة مصادقية .. ولا زلت أشعر بالقلق بل لمل قللى يمشد.

* هل تعتبر ما جرى من انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥) شكلا آخر من أشكال التعدى على القانون وإهماله؟

ممارسة الحداد

• بل أكثر من مجرد التعدى على القانون فى كل بلاد الدنيا هناك نظم بعضها مرئى وبعضها غير مرئى . القانون مرئى لأن نصرة مبرجودة . لكن هناك قيم ومعايير ،وما يمكن أن أتوقع من الدولة،وهى التى تقتلى ،أن تكون صادقة فيما تقولها وتعمله . طبعاً يمكن أن تخطأ الدولة، ولكن يجب أن يكون الخطأ فى نطاق الصدق وليس الشطارة.

وتعكس مسألة فى غاية الأهمية فى فكرة الدولة . إذا تحدثنا عن الدولة باعتبارها مثلة للفة واعتبارها مصالح ،كما يحدث فى دول



أمريكا اللاتينية فهذا أمر آخر .. ولكننا نتحدث عن الدولة بالمفهوم الصحيح والمحترم والمطلوب في عصرنا.
أن تقارس الدولة الخناج . فهذا أمر يحسبوا تماما مع انتهاك أو كسر القانون ويتساوى مع الارهاب.
يتحدثون عن الصبيحة الذين تظاهروا بالصالح والتقوى وهم في الحقيقة مجرمون.

إن الدولة أغلقت بأول مهام الدولة وهي حفظ القانون.
لقد أهدرت أشياء كثيرة جدا . وقوم ومبادئ ، وأغرتها النتائج المباشرة ولم تفهم أنه من أجل قوزهم السريع قد كسرت أشياء كثيرة جدا

كسرت روابط المجتمع . فالمايبر والقيم هي التي تربط أي مجتمع . عندما ضيعنا بفكرة القانون أثرنا بالمقدد القائم بين اطراف المجتمع .. وهذا لعب بالناظر ..

* تعود مرة أخرى إلى محاضرة معرض الكتاب . في هذه المحاضرة لم يكن هناك خلاف حول توصيف الحالة . ولكن الخلاف كان حول ما تفضلت به . من اقتراحات للخروج من الأزمة والتي اعتبرها البعض رهانا على شخص الرئيس حسني مبارك ، ونقلا لمرحلة سابقة . كما أتذكر فقد اقترحت إعادة تنظيم الدولة وفي المقدمة رئاسة الجمهورية وإبرام عقد اجتماعي جديد يجري اعلانه قبل انتخابات مجلس الشعب . الخ.
لماذا كان هذا الرهان؟

وهل ما زال جرح هذه الاقتراحات وارداً وروائكه على دور الرئيس في التغيير قائما بعد كل ما حدث؟

* أي محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة

* التنظيمات السياسية الموجودة في مصر مقلسة فكريا وجماهيريا

فكرة واحدة في الظروف الراهنة قادرة على تحريك الناس وحشد رؤاها . كل الأفكار المطروحة عاجزة .

لماذا يستحيل التفكير في استدعاء قوة أجنبية لتنظم شؤوننا . فإذا لم أطلب بالتطور عن طريق ما هو قائم بالفعل ، فإن كلامي يصبح كلاما غير مسئول . وخارج القانون . والكلام خارج القانون خاطئ ولا جدوى منه . وحتى بإفتراض جدواه ، فهذا حلى اعتقادي- بقدر البلبال للخطر وكوارث لا حدود لها بأسوأ من الموجد . من هنا قلت حسني مبارك باعتباره رئيسا للدولة . إن علاقتي بالرئيس مبارك علاقة مواطن مصري ومن بعيد . ولكن رهاني عليه ، لأني أؤمن مخلصا تنجيب هذا البلد الأخطار الهائلة التي تهدده .

وكما ذكرت لك سابقا ليس لدينا حزب سياسي من الاحزاب القائمة لديه القدرة لتحقيق التقدم وذلك لعدم أسباب:

أولا : لا توجد وسيلة لتداول السلطة سلميا .

ثانياً : لا يوجد حزب قادر على فرض هذا التداول .

ثالثاً : لا توجد لدينا طيقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم .

كل أحوالنا «سواء» السياسية أو الطبقية في حاجة إلى فترة حضانة تتمر فيها قراها . في اللحظة الراهنة نعيش مرحلة إعادة التفكير

غياب الأحزاب

* بادئ ذي بدء لم يكن هنالك فشل لأي مرحلة سابقة ، وانكنا تعنى بها المرحلة الناصرية . المرحلة الناصرية لها وضع آخر والفرق بين المرحلة واضح تماما .

لقد ناقشني كثيرون فيما طرحته من حل . وسألوني فيما أمل . وكان جوابي أن القضية ليست ما أمل فيه، ولكننا فيما لا أمل فيه . فأى محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة إطلاقا: فالأوضاع الدولية والأوضاع الاقليمية وأوضاعنا في الداخل تجعل السبيل الوحيد لأي تغيير أو تطور سلمي مأمون في هذا العالم المضطرب ، أن يكون بعيدا عن المنهج الانقلابي تماما . وما دنا نفكر في التقدم إنطلاقا من الامر الواقع ، أي التغيير مع الاستعوار ، فالواقع يفرض أن الرئيس هو الوحيد القادر على العلاج .

في ظل أوضاع طبيعية ، كان أمامنا عدة سبل . مثلا التفكير في حزب من الاحزاب وترجيح موقفه ورأيه .. الوقت ، التجمع ، العمل .. لكن هذه الاحزاب جميعا في اعتقادي غير قادرة على قيادة عملية الإصلاح والتغيير .

كان يمكن أيضا الرهان على الحركة الشعبية . ولأسف لا توجد

* احزابنا تطلب التداول بطريق الصدقة.

وأقصى مايطمع إليه
أى حزب من الأحزاب
المعارضة هو التفاهم
مع الحكومة



ونظرهما على رئيس الدولة ، ونظّل نقول ونلح ، ونشجعه على ممارسة
مستورباته قدرما يستطيع .. لأنه ليست هناك بدائل ولا إمكانيات
للتغيير وتسبيل الأمور خارج ما هو قائم.

تداول السلطة .. ليس صدقة

* اعتقد انه قد يكون هناك منتهج آخر .. فالاحزاب والقوى
السياسية - مهما كانت الملاحظات النقدية عنها ، ومهما كانت
نواقصها - تلك رؤى بديلة- ولديها تصورات مختلفة لحل
الأزمة، سواء القوى الليبرالية كالوحد، أو قوى اليسار كالتجمع
والتأصيليين والشوعيين ، أو الإخوان المسلمون كإبراهيم قري ما
يسعى بالاسلام السياسي.

وتستطيع -إذا أرادت- أن تقارن بالجماهير المنظمة قوة
ضخمة على الحكم لفتح الباب للتداول السلمي للسلطة ، وهو ما
تحاوله الأحزاب والقوى السياسية بتركيبتها على الإصلاح
السياسي والديمقراطي كمدخل للخروج من الأزمة.

وهي لا تطالب الرئيس بتنفيذ برنامج لحل الأزمة، وإنما
تطالبه باستخدام سلطاته وإمكانياته ونفوذه في هذا النظام
لفتح الباب أمام التداول السلمي للسلطة.

فلماذا لا توافق على هذا المنهج ، وتؤكد أن الأحزاب
السياسية الحالية ليست قوة في الوقت الحاضر للتغيير وليس أي
منها بديل محتمل للحكم؟

بعد أولا هناك نقطة خلاف أساسية ، فالاحزاب لا تملك

بمرحلة انكفاء ، مرحلة تمثر ، مرحلة أزمة وليس هناك أحد لديه القوة
أو القدرة أو التصور أو الخيال للتقدم بمشروع بديل لديه خط من النجاح.
البديل الوحيد المتاح هو التقدم بالذكاء وحلول ومقترحات والأحاح
على أن هذا هو الطريق . طبعاً هناك من يئس من التكرار . ولكن
هناك منطق آخر يرى أن الأحاح والتكرار ، قد يؤدي في النهاية إلى أن
يكون لصورتنا اثرًا . ان وضعنا أقرب ما يكون إلى الوضع الذي تحدثت
عنه شخص مثل سهروليام كرايغورد بالنسبة للإعلان، عندما قال إن
مهتمى اقناع الناس بسلمة لا يعرفونها ولا يتدبرون على دفع ثمنها
،وليس أمامي إلا التركيز والأحاح ، واثنا أن ذلك سيفعل فعله في
النهاية تماماً مثلما تفعل نقطة المياه التي تسقط في نفس الموضع على
الحجر وتؤدي- في يوم ما- إلى التأثير فيه وتنتقل هذا الحجر الصلد.
قد يرى البعض أن الوضع القائم برمته لا يصلح لأي شيء ولا أمل
يرتجى فيه، وما علينا إلا الانتظار . ولكن أمور الأوطان لا تعالج بهذا
المنطق ، فهناك التزامات ومطالب ضرورية وضرورات لا تستطيع
الانتظار.

ومرة أخرى فليس لدينا- للأسف- قوة منظمة خارج الرئاسة مؤهلة
لإدارة عملية التغيير. ليس لدينا حزب يفهم عملية التغيير ويملك تصوراً
بديلاً .وليس لدينا حزب بديل وقادر . ولاحزب بديل لديه تجربة حكم
ويستطيع إدارة مستوربات دولة.

في العالم كله الأحزاب لديها ثقل دقيق لمشاكل بلادها، ولديها تجربة
وعندها جهاز يبرزقواطي وإدارة تستطيع بالفعل إدارة دولة. ولا يمكن
أن يتوقف دولايل العمل في الدولة انتظاراً لتكوين هذا الجهاز واكتساب
الخبرة ، فهناك مطالب يومية لن تنتظر.

لقد تصور البعض أنني أبث برسالة مباشرة لرئيس الجمهورية من
خلال حديثي في معرض الكتاب. وهذا أبعد ما يكون عن تفكيري .
لكن القضية انه ليس أمانتي في هذه اللحظات إلا أن تقدم باقتراحاتنا

مذائل أو رضى.

وعندما نتحدث عن الدولة والسلطة وتداولها ، لابد أن تكون القوة
الراغبة في تداول السلطة قادرة على ممارستها ، وعلى اقتناع الناس
بذلك. أعني أن يكون قادرا على تحقيق تداول السلطة بوسائله ، وليس
بمجرد طلبها من رئيس الدولة.

أحياناً تطالب التداول بطريق الصدقة، تطالب الحاكم بهامش ديمقراطي يمكنها من التصرف ومن تداول السلطة معه. لا تزال تفكر بنفس العنصرية التي لاحظها اللورد كرومر في القرن الماضي، وهو يستمع لأمهات الحامول وهن يقفن قائلاً: «حبيبتي راح هاتوهي ياناس». وهذا لابد أن يصبح وهو حققة.

في الشهر الماضي كنت في فرنسا ، و رأيت باريس في حالة شلل تام نتيجة لإضراب شامل ، وقروض العمال على البرلمان مطالبتهم . وقد قلت دائما - وعارضتي اليسار في ذلك- ان الشعب يمكن قادرا على الديمقراطية عندما يستطيع الشارع ان يقترض مع البرلمان ، مطالبه .

أولاً قبل أن نتحدث عن التداول لابد أن تكون عندها فكرة واضحة تدعيها تجتذ الرأي العام إلى جانبها . ولابد أن تتحرك لكي تنمو الديمقراطية خارج الوسائل التي تنسك بها الدولة . ولنتذكر أنه حيث تمت القوى الطبقة في المجتمعات المتقدمة ، أصبح لها قدرتها - رغم احتكارها للوسائل - أن تفرض على البرلمان ما تريد .

والى أن تثبت الأحزاب وجودها في وسط الناس، ومن ثم تستطيع أن تطرح بدائل حقيقية، غايها رهان علي بدائل من خارج السلطة رهان خاسر.

والقول بهذه الحقيقة والوقوف عندها قد يقدم بانه قبول بالأمر الواقع وتأجيله لا . وهذا ما أرفضه تماما . ان ما أقوله يوضح أن في بلطفه صميمية في التاريخ ، كل القوى تدور فيها منبهة وغير ماثورة . فخلقة انهماء امبراطورية وسقوط عقائد ووجهات ، وبخلاف افكار كبيرة ومهمة ، لحظة صعود لثقافة بسيطة ، لحظة تبلور فيها المايزين جميعا قبل لتناحية بعضها . ولتحتاج كل الافكار في بلدنا وبلدان العالم الثالث ، كل ذلك ، الى لمة تقنياً وأخيراً فرصة للنمو .

أين البصار

* هل أفهم من ذلك أنك تدعو الأحزاب السياسية أن تقام
الفعل في الشارع بصرف النظر عن القيود غير الديمقراطية التي
تفرضها القوانين ونظام الدولة؟

بعد قليل أن قارن الأحزاب الحركية في الشارع، لابد أن يكون لديها فكرة مركزية تتكلم عنها وتجمع الناس حولها وتدفعهم للحركة من أجلها. أن تكون قادرة على حشدهم من هذه الحائرية.

في نزل الأحزاب الشارحي أن يوضحها هذه الفكرة، فمن سيكون معها .. خمسة، عشرة، عشرين، أربعين، مائة مواطن...؟ في هذه الحالة لن يزيد ما نفعه عن كونه نوعا من الشغب. أما إذا أصبحت الأحزاب قادرة بالفعل عن تحريك كتل جماهيرية كبيرة، فهذا النفوذ في حد ذاته يعطي الحزب القدرة على الضغط. القضية أن تكون هناك قوى اجتماعية الحزب وقادرة تتحالف لحزب سياسي، وهنا تكمن تصور واضح في ذهن الجميع يحدد الاتجاه بوضوح. وفي حالة الضرورة يستطيع الحزب أن ينزل الشارع بقوة جارية.

في غيبة كل هذا كل ما تستطيعه الأحزاب هو لفت الانتظار وإعلان الغضب بمركبة أو إضافة من يشارك في سيريات في ميدان التحرير

أو ميدان الأوبرا.

أن ما ادعاه - وأرجو أن لا تفض - أن كل التنظيمات
السياسية الموجودة في مصر الآن مفلسة من الأفكار
ومفلسة جماهيريا.

أن ما أطرحه هو فرصة للقطار الانقاس ، فرصة لتصلل عالم مختلف بنشأ وأعاد بنا . قرانا المستنزفة . طريقتا المجتمعات لا تسمح بهذه الفرصة إلى الأبد ، تسمح له لفترة محدودة كفترة انتقال وتربط . اليس غريباً أن المصيرة اليوم مليئة بالتحديات بالانتماءات الاجتماعية التي تزاد حدة وموتادى على فكرة العدل الاجتماعي ، بينما الحزب أو الأحزاب التي تدعى أنها قامت من أجل العدل الاجتماعي ، موزعة بين مبريد أو ناعلة .

المنافخ مزوات تماماً لقوى اليسار ، ولكن قوى اليسار ليس لديها شئ
مقنع تقوله للناس.

الساحة مفتوحة تماماً لليسار . ووضعتنا كمتجمع أسوأ مما كنا عليه بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فاليسار كحركة شعبية أضعف مما كان عليه في ذلك الوقت .

المعارضة كلها عاجزة عن أن تجد لها خطاباً مقنعاً يجمع من حولها الناس ، رغم أن الجو مهين لها تماماً . كل الأحزاب لديها صحيفة أسبوعية ، يوثق على الأكل صحيفة معارضة كل يوم وأحياناً صحيفتان في الورد ، ومع ذلك لا تأثير لها في الشارع . وأثن الناس لو صدقت سطر واحد من المقالات التي تنشر في صحيفة «الشعب» مثلاً لانهار النظام أي نظام . ولكن تتشكك في الأحزاب لا لشدة لطف خطابها صحفية يصدقها الناس. لألسن أحزابنا بلا مقولة تجمع حولها الناس . ولا إرادة - حتى - لجزء الترفيق والتصديق بالقرول . وأقصى ما يطمح إليه أي حزب من أحزاب المعارضة هو القفاز مع الحكومة . أتيس غريباً في ظل هذه الحقيقة أن يسألني البعض كيف تراهن على ما هو قاتل؟

لقد راعيت على الموجود بأسا من الموجود الآخر ، طليا للسلامة الوطنية ، وليس السلامة الشخصية ، وادراكا للظروف العاصفة التي فيها .

البلد تعيش حالة فئران شديدة جدا ،وتحتاج إلى تبين الطرق . ليست باناسا ، في الماضي كان تقول أن هناك طريق مختصر للتطور وتصورنا أن هذا الطريق هو القوة. وأثبتت الظروف أنه ليس هناك طريق مختصر ،وانه من الضروري تبسيط عناصر التطور نفسها لتتحرك. المصالح لم يحصلوا على حقوق وامتيازات مثل التي حصلوا عليها في ظل ثورة ٢٣ يوليو ومكتسباتهم تلك تؤخذ منهم يوما بعد آخر ،وهم لا يحركون ساكنا . وإذا قلنا أن العمال حضروا لمصايدة الدولة في ظل الناصرية ، فإن ضياع مكاسبهم من تلك الحقبة كان يجب أن يدفعهم إلى رفع الرضاية . المكاسب التي لم يجرى الآن أن ما حصلوا عليه كان بقرار سياسي سابق لتقدمهم في استخلاصه ،ومن ثم يسهل ضياعه . فيستحيل القفز على مراحل التطور أو استباق قدرات الناس . وكان القفز عليها هو المخاطرة التي وقعنا فيها وبغيرنا من بلدان العالم الثالث.

هناك نفوذ للولايات المتحدة في مصر

اکثر مما هو ضروری..

وأكثر معا هو صحي.

وأكثر مما هو مسموح به..

اتخاذ القرار . هي محور الحركة . وكان هدفه هو تقوية هذا الدور . من هنا اقتضت تشكيل مجلس مستشارين وأذكر أنه بعد هذا الحديث بفترة تكوّن لجنة مستشارين لموضوع الانتشار النووي . وعقدت اجتماعين أو ثلاثة وانتهى الأمر . وكان واضحاً أن هذه اللجنة للتعليق على تقرير الموقف من هذا الموضوع الجيد . ولم يكن هذا ما أجنه . كنت أتكلّم عن شيء أكبر وأعمق . عن شيء مؤسس . عملية تشار وحوار مستمر وسريع .

في كل مكان في العالم الدولة التي تتحد وتنشئ موضوعات الحوار . مثلاً في الولايات المتحدة لا يستطيع الرئيس اتفاق أي مبلغ دون موافقة الكونجرس . ومناقشة الميزانية عندما يرسلها الرئيس للكونجرس هي مداخله لمناقشة كل شيء في السياسات الداخلية والخارجية . حتى في أمريكا فالقوة التي تضع جدول أعمال المجتمع وتحدد أولوياته .

وفي مصر الرئاسة تلعب دوراً مركزياً . وهناك تقسيم في الاختصاصات بينها وبين الحكومة . فالحكومة تختص بالتنفيذ وليس لها علاقة بالسياسات . ونحن نريد مناقشة السياسات وأن تكون لنا رقابة على التنفيذ . الحاصل أننا لا تناقش السياسات . وليس عندنا رقابة حقيقية على التنفيذ . إلا الرقابة التي يمارسها البرلمان بوسائله العاجزة . ولكن على أي حال هناك نوع من الرقابة على التنفيذ . لكن السياسات لا سلطان عليها لأحد .

وعندما دعوت لتكوين مجلس مستشارين كنت أهدف أن يتأسس صنع القرار . أن يكون هناك كيان محدد يصدر عنه القرار . وأن يجري نقاش حول السياسات قبل صدورها . وأن يصل هذا النقاش للناس وتعرف من خلاله جذور الأعمال والاوليات .

في الوقت الحاضر لا أحد يعلم شيئاً وهناك عزلة تامة عما يجري . وكل ما طالبت به هو أن تناقش القرارات بطريقة منظمة وليس بالصدفة . وأن تسجل المناقشات وتكون متاحة للرأي العام .

اقترحت أيضاً إبرام عقد اجتماعي جديد . يحدد تصوراتنا للمستقبل . في الوقت الحاضر هناك غموضان رئيسيان كل عام . الأول هو بيان رئيس الجمهورية في افتتاح دورة مجلس الشعب ويتحدث فيه عن الاتجاهات . والثاني هو بيان الحكومة والذي يلقاه رئيس الوزراء . في بداية الدورة ويركز بدوره على الجهات الحكومية ويرتاجها للعام القادم . وكلاهما يدوران حول ما يجري أساساً . ودون أي رؤية للمستقبل . ونحن نحتاج إلى عقد اجتماعي يحدد توجه الدولة وأهدافها ويضع كل فرد في المجتمع بالصلب العام . ونلتصق على أساسه مدى نجاحنا في تحقيق هذه الأهداف .

وفي وقت من الاوقات كنا نقول أن ميقات العمل الوطني هو مرجعيتنا . وقبلها كنا نقول ان نجاحا الحرية الكفائة والعدل . وفي وقت آخر كان الهدف تلويح الفراق بين الطبقات . أو مضاعفة الدخل للقرن كل عشر سنوات . كان هناك هدف ووسيلة لقياس الأمور . وهو ما نفقده الآن . فنحن في الواقع ليس لدينا دستور . فاللستور القائم حالياً يتحدث عن مرحلة مستقبلية تماماً . صدر اللستور عام ١٩٧١ ينظم العلاقات والسلطات . ملقها اثر دستور عام ١٩٦٤مع بعض التعديلات . المرحلة الحالية تخلف جوهرياً عن مرحلة ١٩٤٦مع مرحلة ٧١ . يقرون لا نريد تعديل اللستور الآن حتى لا نفتح ضحايا يحتاج المجتمع لتجديدها الآن .

والبديل في هذه الحالة . هو عقد اجتماعي جديد يتناول ما يس حياتنا مباشرة . ويقدم تصوراً عاماً لاهدافنا وما نريد تحقيقه في هذه المرحلة وإلى أين يتجه المجتمع .

لا أحد يتحدث البتة عن آفاق المستقبل الذي يراود لنا السير إليه .

لقد واجهت تجارب حركات التحرر الوطني -أو معظمها- عقبات مختلفة بعضها نتيجة تصميم خارجي على تحجيمها ومنعها من التطور . وبعضها من صنعها ولكن كثيراً من هذه التجارب لم تواجه عقبات خارجية . والمشكلة كانت في غياب الناس كقوى الناس لا تستطيع أن تفعل شيئاً . ولا تستطيع أن تسبق الناس كثيراً . فبما القيادة وأي فكرة قائمة تسبق الناس باستمرار خطوتين أو ثلاثة لكن أن تسبقهم عشر خطوات . فهنا تنشأ فجوة بين الطليعة والقاعدة أو المؤخرة . بالتجربة وقوى اختراق . وعزل الطليعة في مكان بينما جيشها في مكان آخر . ومن ثم التصفية .

ضحايا «ريان» جديد

* يشير البعض إلى أن جوهر الأزمة التي يمر بها الوطن ، أن الحكم لا يعتبر الشعب المصري مرجعية له . بل أن مرجعيته الأساسية في الخارج . وهذه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل . وبالتالي لقدرته على الاستجابة لالمانا وضغوطا . تظل حكومة بهذه المرجعية الخارجية .

* هذا ظلم وتجاوز للواقع . يمكن القول أن هناك نقرة للولايات المتحدة في مصر أكثر مما هو ضروري وأكثر مما هو صحي وأكثر مما هو مسموح له . وأن هناك خطأ من جانب الحكم في تشخيص المرحلة . اللقطة ليست قضية مرجعية . ولكن تصور امكانية تأثير غير موجودة . والأمر أشبه بالمساحة في شركة وضعت فيها كل ما قلله . وراحت عليها بالنسبة لاستغلال كفة . مثل الذين راهنا على السد والرياح . والفرض على أي مساهم أن يقرأ تقرير على الحسابات يبيعهم يعرف الانراج والحساب . والمشكلة أن المساهم حتى لو اكتشف الحقيقة يصعب عليه التراجع وسحب أمواله . وأظن أن هذه الصورة أقرب للواقع من موضوع المرجعية فنظام سياسي فيه هيئة للدولة أو تصور هيئة للدولة ومركزية دولة وفيه رأي عام . ونوع من المعارضة وقدر من حرية التعبير أو التفتيش . وأذكر ان هناك محاسبة حتى ولو لم يسمع صوت الحساب . يصعب تصور اعتماده على مرجعية خارجية .

ما نراه هو سوء تقدير . حكم لم يفرض بالقدر الكافي العلاقات الدولية وعلاقات القوى وأصابعه وخضة مما حدث في العالم وضمن ما حدث في الاتحاد السوفيتي . فاندفع إلى الناحية الأخرى . ووضع كل ثروته هناك .

نحن في الواقع ضحايا «ريان» جديد بصورة أو أخرى . أمريكا بلد قوى جدا وكبير جدا . لكنه مقلد أمريكا يحتاج إلى إعادة تكيف أكثر منا . لكن قوتها تنفي على الأزمة . أما ما نحن متقادين إليه هو تصورات خاطئة وأوهام مستحيلة . وبالتالي الانجرار إلى سياسات تبدو ضد مصالحنا . وإغلبها بالفعل ضد مصالحنا .

تصور المستقبل

* تعود إلى الاقتراحات التي طرحها عن تنظيم رئاسة الجمهورية في معرض الكتاب .. ماذا كنت تصدب بها تحديداً .

* بصرف النظر عن رغبتنا في رئاسة الجمهورية في مصر هي مركز

الحديث عن الرخاء والتنمية ليست عناوين لهذا المستقبل.

في إنجلترا المجتمع رؤية المستقبل تقوم على المشاركة في كل شيء ، والمديرين والمعالج . في كل المجتمعات الأحزاب والحكومات وهي تطلب ثقة الناس للاستمرار في السلطة ، أو حتى لتجاوز من أخطائها . تضع برنامج يرمس صورة لما تريد الوصول إليه . تحدد هدف المجتمع .. كيف تنصهر العلاقات الاجتماعية ، كيف تنصهر العلاقات بين الشعوب العربية في المرحلة القادمة ، هل تريد عالم عربي أم لا .. المشكلة أن ما يطلبه النظام للمجتمع الذي يحكمه - سواء بالرخاء أو بالهفر - لا يملك تصورا له .

دور القوات المسلحة

استاذ هيكال .. هناك من يلاحظ أن الأحزاب والسياسة والكتاب يتجنبون الحديث عن دور القوات المسلحة في النظام السياسي المصري ، رغم أن القوات المسلحة لعبت دورا أساسيا - إن لم يكن الدور الأساسي - في سلطة نظام ثورة ٢٣ يوليو . واليوم ورغم التحول إلى نوع من التعددية السياسية المثقفة ، والحديث عن تداول السلطة والديمقراطية ، باخفاء القوات المسلحة من الصورة السياسية المباشرة .. فالهبط يرى - تسامده في ذلك كثير من الرقائع - أن القوات المسلحة المصرية هي القوة الأساسية والحاسمة في الحياة السياسية ؟

هه هناك دائما حرج من الاقتراب من موضوع القوات المسلحة . لأن التفكير فيها والحديث عنها ، يعني أننا نتكلم عن قوة السلاح . والناس تريد أن يكون السلاح خارج المناقشات . وأى حديث عن القوات المسلحة يحمل مظنة انتقاصها في الصراع السياسي ، سواء بالاستعلاء أو بالمشاركة في التمتع بشكل أو بآخر . بينما نحن في حاجة إلى ترسيخ للدور الأساسي للقوات المسلحة ، فهي ظاهرة جديدة في حياتنا السياسية ، فلم يكن لدينا قوات مسلحة في عصرنا الحديث إلا منذ وقع هذا النزاع من الاستقلال الذي حصلنا عليه عام ١٩٣٦ . قبل ذلك عشنا في ظل جبريل غازية وإنكسارية وعثمانيتين .. الخ . حتى جيش محمد علي الذي قامت ببقاياه بالثورة العربية ، لم يكن جيشا حديثا بالمعنى المفهوم . منذ معاهدة ١٩٣٦ بدأ بناء قوات مسلحة معاصرة . وبعد الثورة أصبح لدينا قوات مسلحة وهي خيرة جديدة ، وهناك دائما حيرة إزاءها وحرجها . انها أحد مؤسسات الدولة ، ودورها هو حماية الأمن القومي ، ولكن التعامل معها ليس له قواعد مستقرة بعد ، وهناك دائما حساسية شديدة في الاقتراب منها .

من المؤكد أن القوات المسلحة هي قاعدة الحكم ، وهذه حقيقة البربر أكثر من أي وقت مضى . ففي ظل حركة شعبية قوية وواسعة لا تحتاج الدولة إلى عارسة القوة من الداخل . ولكن في ظل انحسار الحركة الشعبية تحتاج الدول أكثر إلى أجهزتها وأدواتها بما فيها القوات المسلحة . وهناك حاسيتان في القوات المسلحة . من ناحية هي جزء من الشعب تعيش مشاكله وتحس بأحاسيسه . وهي من ناحية أخرى كميّسة تلك السلاح . هناك حالة من القلق ناتج عن أدائها انها قاعدة الحكم . وفي نفس الوقت هناك رغبة في إقصائها عنه . وتزداد حالة القلق هذه في ظل غياب نظرية للأمن القومي .

كان لنا في وقت سابق نظرية واضحة للأمن القومي ، قائمة على تصور مشروع عربي معين تقارن من خلاله دورك في الأمة وفي الاقليم . الآن مفهوم الأمن القومي غيّر مبرجود . اليوم القوات المسلحة لديها السلاح من غير نظرية للأمن . وهذا يزيد المخاوف المشروعة من استخدام

القوات المسلحة في الأمن الداخلي وليس من أجل الأمن القومي . ويذكرني هذا بمشاهد عامة جذا عاشتها ولا أنساها أبدا . بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت صورة القوات المسلحة في أعين الناس مشرفة وكان هناك قلق من جانب أحمد اسماعيل وعهد القنى الجمسى من الدور الذي يمكن أن يطلع منها القيام به . فذهب معا إلى الرئيس السادات وقال له أن صورة الجيش في أعين الناس ممحاة . ونحن نريد أن نحافظ على هذه الصورة ، وكل ما نطلبه لا يزعج بالقوات المسلحة في مشاكل الداخل . وأعطاهم أسادات وعدا بذلك . وكان لهم طلب ثان كان حصني موارك - كقائد سلاح الطيران - مشارك فيه بضغف من ضباط السطح . وهو الاقتراب من صديقي محمود القائد السابق للطيران بعد الدور الذي قام به الطيران في حرب أكتوبر وأقرع عن صديقي محمود بالقفل .

في يناير ١٩٧٧ وبعد انتفاضة والحرامة كما أسأها السادات ، اضطر لادخال القوات المسلحة وإنزالها للشارع . وقد رفض الجمسى في البداية نزول القوات المسلحة عندما اتصل به بمحود سالم طالبا تدخل الجيش ، وقال له أن الرئيس أعطاء وعدا بعدم التزعج بالقوات المسلحة في مشاكل الداخل . ولكن الرئيس اتصل به وأمره بتزول الجيش . وننتج عن ذلك شرخ في العلاقة بين السادات والجمسى . وأعتقد أن قتل الجمسى في ذلك الوقت هو انسب في خروجه من القوات المسلحة - وليس اتفاقيتها كاتب ديهيد لأن الجمسى لم يكن له موقف منها ولم يعترض عليها - بعد أن كان السادات يقول والجمسى وزير حربتي على الحياة .

إذن القوات المسلحة ودورها كانت دائما نقطة ملتصقة ، والسياسة تحاول تجنب الاقتراب منها . فهي جزء من المجتمع ، جزء من الجسم اقتطعتها من اللحم الحى ولكنها ليست معزولة عن الجسم ، بل ذراع موصول به ، ولا تريد في الغالب الدخول في السياسة الداخلية .

هه ولكن القوات المسلحة لعبت منذ يوليو وما تزال دورا في السياسة الداخلية والتدرك القوية الشفوية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . حول دخول القوات المسلحة في الحياة المدنية وتعيين الضباط في المرافق الرئيسية .. وباشركه با خروجه . أى أما أن يعين في القطاع العام (الشركات) أو وزارة الخارجية .

هه هذا قول مبالغ فيه . والمشكلة أن ضباط القوات المسلحة يتركون عملهم وفقا لنظام معين في سن مبكرة . ومسئولية الدولة أن تبحث لهم عن عمل آخر .

ولى بلد مثل الولايات المتحدة كل العسكريين الذين تركوا الخدمة عسلا في وظائف مدنية أو في وزارة الخارجية .

أحيانا تتعامل مع القوات المسلحة بحساسية كما لو أنها عنصر غريب عن الأمة والمجتمع ، لايد من معاملته بقواعد معينة . فضايط القوات المسلحة خضروا في هذه الدولة وأدى كل منهم دورا في مكان معين ، وقد تزوله كفايته للقيام بدور في مكان آخر بعد انتهاء خدمته في القوات المسلحة .

وأظن أن عدد الذين انتقلوا للخارجية من القوات المسلحة لا يزيد عن ٧٠٠ أو ٧٥٠ ضابطا ، وربما ظهرت الصورة أكبر ما هي نتيجة لصغر حجم الخارجية . وانتقال العسكريين إلى وظائف مدنية ظاهرة عادية في فرنسا وأمريكا وإنجلترا وكل بلاد العالم .

والجديد الآن أن بعض العسكريين السابقين دخل بعضهم في تجارة السلاح ، وأخرون شاركوا في تجارة العقارات ، وكونوا ثروات ، ولكن هذا تم بعد أن تركوا القوات المسلحة ، وليس وهم في الخدمة .

* في ظل انتصار الحركة الشعبية

تحتاج الدول إلى أجهزتها وأدواتها بما

فيها القوى المسلحة

■ الأمر الذي لفت نظر العديد من المراقبين ، ان غالبية المحافظين من العسكريين ، الجيديد رأوا أن ضباط الشرطة أصبحوا الآن يشاركون ضباط القوات المسلحة في تولي هذا المنصب ، ويحتل ضباط القوات المسلحة مناصب رئيسية أخرى في الدولة مثل الرقابة الادارية وبعض المؤسسات .
هناك إحساس ان القوات المسلحة ما زالت هي الحزب الحقيقي للحكم ، وليس الاتحاد الاشتراكي في عهد الرئيس عبد الناصر ، والحزب الوطني الليبرالي في عهدي السادات ومبارك .

■ واقع الامر أن القوات المسلحة في كل بلاد الدنيا هي قاعدة الحكم . تبعد المسافة بين هذه القاعدة والطلعية بمقدار قوة العمل السياسي ، وتتكشف بمقدار ضعفه وضيقة .
فلسطة الدولة تتمثل في الشرطة والقضاء ، ثم في القوات المسلحة إذا عجزت بأدواتها الأخرى عن فرض سلطتها .
القوات المسلحة - في الأساس - هي أداة الدولة لفرض إرادتها في الخارج ، ووجودها في حد ذاتها يقن الدولة عن استخدامها في الداخل ، إلا في حالة ضعف الدولة . نحن نرى أن فرنسا حدث فيها انقلاب عسكري عام ١٩٥٨ أنى بدمجها للحكم ، وجرى محاولة انقلابية عليه بعد ذلك ولكنها لم تنجح .
نتذكر مرة أخرى أن القوات المسلحة في النهاية أداة الإيجار في الدولة . والمسافة بين السلطة السياسية وقوة الإيجار الرئيسية تتسع كلما كان العمل السياسي قويا ويحتل مساحة واسعة ، وتضيق كلما انكش العمل السياسي . ونحن الآن في مرحلة يضيق فيها العمل السياسي . ومن ثم يزداد اعتماد الدولة على القوات المسلحة .

الاشتراكية

■ منذ عام ١٩٦١ وحتى رحيل جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧١ كانت الاشتراكية وشعارات والورقة والحربة والاشتراكية هي الرابطة المرفوعة فوق حمامات الوطن .

ولسنوات بعد رحيل عبد الناصر ظلت الأحزاب والقوى السياسية والحكم يرفع شعارات الاشتراكية .
ولكن سرعان ما فقدت الاشتراكية بريقها . وبدأ التفسير بفشل الاشتراكية ونهايتها مع الحملة ضد الناصرية وثورة يوليو وحركات التحرر الوطني .

ومع اختفاء الاتحاد السوفيتي والأطمعة التي كانت قائمة في دول شرق أوروبا ، أصبح هناك يتيقن لدى كثيرين - ين فيهم اشتراكيون سابقين - أن الاشتراكية قد انتهت إلى الأبد ، وأن الليبرالية والرأسمالية هي الطريق الوحيد للنجاح .
فهل صحيح أنه لا يوجد مستقبل للاشتراكية في مصر ..
وأن الاشتراكية لم تعد هي الحل ؟

■ اليسار في بلادنا في حالة حيرة ووخضة لم يلق منها بعد .

الاشتراكية كلمة عبرت عن تصور ووسيلة معينة لتحقيق العدل الاجتماعي ، ولا يجب الخلط بين الوسائل والغايات . اللغة هي العدل الاجتماعي . والعدل الاجتماعي لم يسقط ولن يسقط أبداً ، منذ الفلسفة الإغريقية وحتى عالم المستقبل والتجديد والنضال . بطل العدل الاجتماعي مطلباً إنسانياً أساسياً سواء سميت الاشتراكية ، أو المدينة الفاضلة أو مجتمع الكفاية والعدل أو التوزيع في عهد روزفيلت أو المشاركة الشاملة كما يقول حرب العمال اليوم . أو حتى التاشيرية ، التي كانت تقول أنها تريد كل الناس ملاكاً ورأسماليين ، أي رأسمالية لكل الناس . أي أنها أيضاً تتكلم عن العدل . فعطبت الناس جميعاً منذ خلقت البشرية . نوع من العدل ونوع من المساواة .

ولا أرى سبباً لهذه الحالة التي انتابت الاشتراكيين وإذا كان تعبير الاشتراكية قد اهتز بعض الشئ ، أي اهتز هذا التصور لتحقيق العدل الاجتماعي ، فالمنى التي يعبر عنها هذا الوصف لم يهتز .

المشكلة أن أي فكرة متى اعتبرتها متجهاً كاملاً ، نشأ لها أجهزة تتولى مسئوليتها والحفاظ عليها . وقد قام الحزب الشيوعي على فكرة الاشتراكية وأصبح مؤلفاً عليها لمجدد التطور . فإشاعة مؤسسة (حزب) لرعاية فكرة يحصل بالضرورة خطر التآكل . ففى مرحلة من المراحل يحتاج أي فكرة للتغيير فيها أو التغيير في المسئولين عنها . وما أن المسئولين عنها لديهم سلطة فلن يتغيروا . وبالتالي يتم تعجيد الفكرة وتآكلها . ولكن البشرية تبحث عن فكرة جديدة أو تعبيرات جديدة عن الحقيقة الأساسية وهي العدل الاجتماعي .

■ ما يجعل الاشتراكية مطروحة في مصر في الوقت الحالي حقيقتان أساسيتان . الأولى ، تزايد حدة التناقض الطبقي في مصر . والثانية ، أن الرأسمالية المصرية بكافة شرائحها عجزت عن تحقيق تنمية وأساليب مستقلة طوال ما يقرب من قرن كامل . سواء في تجزئتها الأولى منذ بداية القرن وحتى عام ١٩٦١ ، أو تجزئتها الثانية مع بدء سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ وحتى الآن .

■ رأسمالية ما بعد ثورة ١٩١٩ حاولت التنمية لكن الميدان كان صعباً عليها اضطر بنك مصر عندما قرر إنشاء شركة مصر للتأمين ولعند وجود خيرة سابقة للمشاركة مع شركة أجنبية أخذت ٣٧٪ من رأس المال . وعند إنشاء شركة الغزل الربيع بكنر الدوار ، ساهمت في رأس المال شركة الغزل في «إبراهيم فريد» بالبحيرة . لكن كانت هناك محاولات جادة .

المشكلة في الرأسمالية الجديدة الحالية والتي يصعب حصرها . في الماضي كانت الثروة قائمة على ملكية الأراضي ، والمصانع والشركات التي تقوم بالعمليات الانتاجية . مروجرة أمامك وعينك حصرها «بماهر يمل باهر» ما وضع كتابه عن ملكية الأراضي الزراعية في مصر ، قدم صورة دقيقة للطبقة المصرية الناشئة على الزراعة .

الامر الآن غير واضح . الاحساس بالمشكلة موجود ، ولكنك غير قادر على إقامة الدليل . الثروة الآن من مصادر أخرى تماماً .

ثروات تتكلس من مصادر غريبة وشعو ، عموماً ، مصادرات ، تهمة سلاح ، البهاة .. وأصحاب هذه الثروات يريدون أحوالاً ، أموالهم في النظام البنكي العالمي . في العالم كله هناك شروط واضحة

أوروبا تتوحد استناداً إلى عامل المصلحة وحده. بينما العالم العربي لديه روابط الأمن واللغة والثقافة والتاريخ والمصلحة أيضاً.

الدول والحكومات العربية تتحدث عن النظام الدولي الجديد والعالم الجديد دون فهم أنهم كما قال الشيخ محمد عبده يسريون الأمور بغير عقل ، ويصدق قولهم فيقال سامه انهم لا يدرون ما هو العصر.

وفى غيبة القدرة على الفهم ، فلا أقل من النظر إلى ما يفعل العالم حولنا ، وفى قضايا مثل قضائنا.

العداء الاجتماعى .. مطروح بقوة فى أمريكا والمخيلنا.

الوحدة .. القضية الاولى فى أوروبا.

اسرائيل تستخدم السلاح وتتحدث عن المواقف وعن الجغرافيا.

ان الفكرة القومية لم تسقط ، وهى محتاجة إلى أن ننظر إليها . وإذا كانت العوامل التى أدت إلى ظهورها صحيحة - واعتقادى انها

صحيحة - فلا بد أن يتواصل التعبير عنها برسائل أخرى.

وإذا كان التعبير عنها لم يتبع فى مرحلة من المراحل ، فليس معنى ذلك أن نلجأ إلى الترفيع الخطر كأن نفتح الباب لتعديل بشأن الجامعة العربية ثم نضع شيئاً نسميه ميثاق شرف يعطى أى دولة عربية الحق فى أن تستعين بقوى أجنبية إذا رأت ذلك.

وفى اعتقادى ان سوريا ما زالت بعيدة عن الاتفاق مع اسرائيل . ولكن يتم اشاعة من التفاؤل وتضخيمه ، لهدف واحد هو تقرير ما اندلعت إليه كل القوى حوله سورية .. الخليج ، الأردن ، السلطة الفلسطينية . لكن الحقيقة ان انضمام سوريا للتصميم ما زال بعيداً . كل ما يبرهنه هو افتناع الآخرين أن سوريا على وشك الاتفاق ، وبالتالي فالتصميم لاشاقط الطريق بدونه فليسوريا الاستيعاب أهدأ من التصميم للتسوية.

الحضارة الاسلامية

✽ آثار بروز ظاهرة الإسلام السياسى ، أو الأصولية الاسلامية على الخريطة السياسية للوطن العربى بعد حكم قوى استمر عدة عقود ، دهشة كثيرين ودقت البعض إلى تحميل الحكم القومى مسئولية هذه الظاهرة .

ما هو فى رأيك الخطأ الذى وقعت فيه «الدول القومية العربية» وأدى إلى هذه النتيجة التى لم تكن متوقعة؟

✽ القوى القومية ضربت بقرة السلاح ، فلنراجع بدقة ما حدث عام ١٩٦٧ بعيداً عن حكاوى هذا النوع من الرجال والنساء الذين اغرقوا الناس فى رواياتنا نهاية لها وليس لها هدف غير الإلهاء ، وربما كسب بعض الشهرة والمال . الحركة القومية العربية ضربت عسكرياً ، إلى جانب أخفائها .

وعندما ضربت الامة اردت الي هويتها الاساسية والطبيعية لتحمى نفسها إلى هويتها الحضارية ، هويتها الثقافية ، هويتها الحضارية . وهذه ظاهرة إيجابية .

الإسلام بالدرجة الأولى حضارة اسلامية . أما الإسلام كدين فهو لكل المؤمنين به . لكن الحضارة الاسلامية ملك لكل الشعوب التى عاشت فى هذه المنطقة . الإسلام ظهر كدين وأنشأ حضارة عندما دخلت فيه شعوب أخرى منتح شعب الجزيرة اشياء كثيرة جداً . فخلقت أمة جديدة حضارية . ولكن هذا شئ آخر غير الارتداد للأصول . فهل مطلوب العودة لما هو قائم فى السعدية وما يقوله الشيخ بن باز؟

أم مطلوب الرجوع إلى الشيخ محمد عبده . والاسلام الحضارى . وللأسف فكل التعبيرات الموروثة - باستثناءات قليلة - لا تزيد أن تعبر عن هذه اللحظة الحضارية وعن هذا الدين الحضارى .

إذا اردت فتح حساب فى سويسرا مثلاً أنت مطالب إذا اردت فتح حساب بأكثر من ٥٠ ألف فرنك سويسرى - سوائى ٢٥ أو ٣٠ ألف دولار - بإعلان مصدر هذه الاموال.

من هنا نشأت تجارة غسل الاموال وتطهيرها . وأصبحت هناك عواصم معينة لتقيام بهذا الدور وإدخال هذه الاموال القذرة فى النظام البنكى ، مثل هونغ كونج ومانيلا .. لئلا تفنق القاهرة دخلت هذه العجالة بقوة . وأصبحت العاصمة الرابعة أو الخامسة فى حجم الاموال القذرة التى تقوم بغسلها . وأى انسان يستطيع أن يفتح حساباً فى بنك القاهرة ويدفع فى هذا الحساب ملايين يأتى بها فى حقائب دون أن يسأله أحد . وعمولة ادخال هذه الاموال فى النظام البنكى العالمى بعد تنطيقها تصل إلى ثلاثة وثلاثين ولتد فى المائة .

والثروات التى نشأت عن غسل الاموال القذرة فى مصر ، لا يمكن تصورها .

اننا نواجه طليقة تنشأ بعيدة عن وسائل الاتعاج ، وبعيدة عن الرقابة وتحت تدرك خطرها لكننا عاجزين عن مراجعتها .

التسوية السياسية

✽ منذ كامب ديفيد ، مروراً بمديرد واتفاقيتى أوسلو وطابا ، واتفاقية وادى عربة .. وما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ومقرى الدار البيضاء وعصان .. وما يتردد عن انضمام سوريا ولبنان للتسوية السياسية .. أصبح هناك واقع جديد فى الوطن العربى .

البعض يراه هزيمة للأمة العربية . وآخرون يرون واقعية وتعاملاً ذكياً مع المتغيرات الاقليمية والدولية . ما هو تقييمك للمحصلة النهائية لمسيرة التسوية السياسية تلك؟

✽ ما نعيشه هو هزيمة .

هناك عجز عن توصيف النظام الدولى . يتحدثون عن عالم جديد ويقولون انه فى هذا العالم انتهت الوطنية وسقطت . ويقولون ان الجغرافيا سقطت . ويقولون ان الاحكام للسلاح سقطت ..

لكن يلفت نظرى أن توحيد أوروبا يتأخر لأن الوطنية فى إنجلترا ترفض استحصال شروط الوحدة الاوروبية وأن كورل يحاول فى ألمانيا أن يحقق بالمارك ما حاول هتلر تحقيقه بالقوة المسلحة ، وما حاول من قبله بيسمارك . وأن ألمانيا الموحدة هى قلب وسط أوروبا . وأن اسرائيل تلوح بالسلاح - حتى الثرى منة - فى تحقيق اهدافها .

المشكلة أننا بلا ثقافة معاصرة ، وبالتالي لا يوجد شئ تقىس عليه كل ما يصحح أم لا ؟؟ وأحاول أن أرى ماذا يفعل هو وامتنع ما يقال . ومن ثم تصدقه . إننا نترجم الافكار السائدة فى العصر ولنا طرقاً متكرراً فيها .

حين تطرح فكرة لا أستطيع قتلها ، على الأقل أتسأله هل كل ما يقال على ضوء تجربة الآخرين .

وإذا فعلنا ذلك فنبجد . أن الوطنية لم تسقط . وعودة الامم لم تنته بل هى مطلوبة فى إطار الوشيات المختلفة كما نرى فى أوروبا ، ودور السلاح لم ينته

إذا نظرنا إلى عالمنا العربى ، نجد أن روابطنا انحلت . القريب ان



المصري

«عندما توليت الوزارة، كنت أعرف أن للوزارة كمية كبيرة من السكر لدى الشركة، ولكننا لم تسليحنا لنا وإلزاما باعتما للتجار، وهؤلاء التجار قاموا بتصديرها إلى الخارج».

د. أحمد جويلي - وزير التموين - نوفمبر ١٩٩٥م

الاحتكار يحكم قبضته على مصر

مشروعاً تجرير تجارة القطن وإنشاء البورصة، يحلان اسقاطاً متممياً لحق التعاونيات في تجرير المحال من الاحتكار.

شعبة التعاون الزراعي بالمحزب الوطني - ١٩٩٥/٤/١٠

«قلروا لنا ما هو الاحتكار بالله عليكم ؟ إذا كانت شركة واحدة استطاعت أن يكون لديها ٥٠٠ ألف قنطار من القطن، إنها حرب تجرير ضد مصانع الغزل والنسيج لإخضاعها لجريرتها، والا فلا أفتان».

لقد أن الأوان لسرعة إصدار القانون لمراجعة أوكار الاحتكار في بعض السلع، لحاية المنافسة وحماية المواطن».

الأهرام الاقتصادي ١٩٩٥/٤/١٧، ١٩٩٦/١/١٥

لا لسياسات الحكومة التي أدت إلى احتكار القطن والأسمدة».

الجمعية العمومية للامهاد الفعائلي الزراعي المركزي - ديسمبر ١٩٩٥

أزمات تنكز أسبوعاً وراء أسبوع ، بداية مع ما حدث في محصول الأرز ، مبروداً

عريان تصيب

الظاهرة.

ومن المؤكد أن التجارة الداخلية تحتاج إلى عملية ثورية ضخمة وواسعة، تشمل كل أبعادها وتقاصيلها، وتستهدف إنشاء مؤسسات حاكمة لهذا القطاع ووضع تشريعات تفل إطاراً قانونياً لحركته.. بهدف منع الاحتكار والإغراق».

الأهرام ١٩٩٥/١/٩

ماذا يملك المستهلك المسكين من وسائل لحاية اقتصادياته المرهقة من سطوة وتسلط بعض الضماير الخفية؟ إن المعايير الأخلاقية لا يجوز لها أن تتحكم أو تسيطر أو يترك لها العنان في مثل هذه الأحوال.

ففي الوقت الذي تستشعر فيه أجهزة الدولة أن هناك خطة أو برنامجاً احتكارياً تستعد له بعض الأطراف، فعملها على الفور أن تتحرك لضرب الاحتكار»

محصول القهامي - روزا اليوسف ١٩٩٤/١٢/١٢

عندما يتنحج الاقتصاد الدولة إلى «الرسلة» أو «المحصنة»، فهذا أمر - رغم معارضته- مفهوم الدوايح والتنايح.

أما عندما تخفى، السلع - رغم توافر انتاجها- ويحكم في أسعارها أفراد معدودين، فهذا أمر مثير، ليس لنا فقط، ولكن لأتصار الرسالة والمحصنة أنفسهم، وهذا ما حدث في مصر في السنوات الأخيرة.

فأفراد يهتفون من الركلاء العجاريين وملوونيرات الانقراض، قد أصبحوا يسيطرون ويحكمون قبضتهم على أغلب السلع الرئيسية في مصر.. الأسمدة، الحديد، الأسمدة، السلع الغذائية، المحاصيل الزراعية.. إلخ.

وإذا كنا سنكتفي - لصيق المجال- بطرح صبر مصيبيات ومخاطر هذا الاحتكار بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية، فإنه يهتأ أن نؤكد أننا لا ننتقل في ذلك من توجهاتنا الفكرية الاشتراكية، ولا من أرضية معارضتنا السياسية والحزبية، بقدر ما نستشعر من مخاطر محدقة بالوطن والشعب في ظل تنامي هذه الهيمنة الاحتكارية.

ومن المفيد -في هذا الإطار- عرض رؤية العديد من المؤسسات الاعلامية، والجامعةيرية والسياسية- وغالبيتها من أنصار ما يسمى بالمحصنة والاقتصاد الحر- حول هذه



محمد ادريس

خسارة مصر - في موسم ٩٤-١٩٩٥ ققط - ما تجمعته ٢٥ مليون جنيه- ووفقا لتقارير الجمعية العامة لمنتج القطن عام ١٩٩٥.

* انخفاض عدد مصانع النسيج في مصر- منذ ١٩٨٨ حتى ١٩٩٥ - من ١٥٧٥ إلى ٢٠٠ مصنع ققط ، وفق بيانات غرفة الصناعات النسيجية مع الانخفاض الكامل للمصانع الصغيرة (في المحلة الكبرى وحدها تم تصفية مالا يقل عن ١٠٠٠ مصنع صغير).

* شركات الغزل والنسيج الكبرى - التي يعمل بها أكثر من ٢٥ ألف عامل- انخفضت طاقاتها الانتاجية وتوقفت حوالي ٥٠٪ من مفاولها.

ثانيا: رئيس شركة مقصور وطالب عربي فاشل ، يطمحان الى سوق السكر ١١.

بالرغم من أن زراعة القصب وصناعة السكر في إحدى مجالات الانتاج الرئيسية في مصر منذ عهد محمد علي ، -فالقصب هو المحصول الأساسي لأغلب محافظات الصعيد حيث يزرع في مساحة لا تقل عن ٢٥٠ ألف فدان.

-مصانع السكر تصل استثماراتها إلى ٢ مليار جنيه وتقوم بانتاج مالا يقل عن ١٠ صناعات هامة بخلاف السكر ، ويعمل بها حوالي ربع مليون عامل. -المنظمات المتخصصة بهيئة الأمم المتحدة تقر أن زراعة القصب في مصر قد وصلت إلى أعلى مستوى دولي، وأن صناعة السكر منه قد قاربت على أعلى متوسط دولي للاستخلاص.

بالرغم من كل ذلك، فالسكر يخفق من الأسواق - وخاصة في فترة نهاية الموسم وقبل الانتهاء من عملية عصر المحصول الجديد- ثم يظهر في السوق السوداء وبالأسمار التي تحددها.

بل ويصل الأمر إلى أن يتحكم في هذا المحصول الاستراتيجي الهام ، مافها من ستة أفراد- كما حددهم اللازم محمد السيد صالح مدير الإدارة المركزية بوزارة التموين - أحداهم طالب عربي فاشل وآخر رئيس شركة تم عزله لاتحرفه ١.

بأزمة الأسمنت وأزمة السكر الشهيرة ، وكافة الأدلة والشواهد تؤكد وجود أصابع خفية وراء هذه الأزمات ، هدفها رفع الأسعار، والتحكم في الأسواق على حساب الشعب، ويطلق على هؤلاء- ببساطة- والاحتكار.

جريدة التعاون ١٩٩٥/٢/٢٨
الهيمنة الاحتكارية
على المحاصيل الزراعية

أولاً: القطن المصري بين فوايز الاحتكار وصراع العمالة ١١.
دون الدخول في تفاصيل قضية ٥، محمود وهبه وشركة الأهلي للأقطان -التي أصبحت دفوزة- أصبح بكثير من فوايز نيللي وحبيب عباسي -فإنه من خلال القتال والهجوم المتبادل بهذا الخصوص ومن خلال الواقع الاقتصادي ، تتضح الأوضاع التالية:

١- هناك شركة واحدة في مصر- ققط خاص طبعاً- احتكرت في موسم ٩٤/٩٥ تجارة القطن -في حوالي ٢٠٪ من إجمالي المحصول- وقامت بشراء ما يقرب من مليون قنطار بأسعار زهيدة من الفلاحين المنتجين (حوالي ٢٥٠ جنيهًا) ، ثم قامت بالتحكم في هذه الكمية الكبيرة في مواجهة شركات الغزل والنسيج:

- إما أن تبيع لها بسعر مضاعف عن قيمة الشراء.
- أو تبيع لها بسعر متوسط ولكن بشرط أن تسلمها الشركات الغزول المنتجة لتتولى هي بيعها لحسابها.

- أو يهرمانها من احتياجاتها من الأقطان.

٢- إن مصر المحروسة خسرت في موسم واحد (٩٣-١٩٩٤) حوالي ٢ مليار دولار، نتيجة أنها باعت القطن المصري الجديد بسعر ٩٥ سنتاً للرطل ثم اشترت قطن أمريكي أقل جودة بسعر ١٠٥ سنت للرطل، وذلك لقيام أحد المحتكرين المصريين وزوجته بالتحكم في عملية التوريد هذه ، التي تضم منذ أعوام طويلة من خلال شركة أمريكية واحدة بكاليفورنيا.

٣- أيما ما كانت دقة هذه الاتهامات المتبادلة -والتي يؤكد كل منها في اتجاه الأخرى- مسئولون تنفيذيون وسياسيون وإعلاميون على أعلى مستوى- فنتيجة صراع عمالة مافيا القطن المصري كانت كالآتي:

وما كان لهذه الأفراد أن يطمحوا قبضتهم على سوق السكر في مصر ، إلا تحت مظلة الخلل والافتراق -وليس مجرد التوجه الرأسمالي- في الاقتصاد المصري، والذي يمثّل -في هذا الخصوص- فيما يلي:

- فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص للتعامل في السكر في السوق المحلي- منع المحتكرين الحق في استيراد أي كمية من السكر من الخارج ويبيعها محلياً بأى سعر يشاءون.
- عدم رقابة الدولة على عملية تصدير السكر المصري، التي تستهدف بجانب الربح المباشر ، تمطيش السوق المحلي لاحكام القرضه عليه.

ثالثاً: زائد انتاجنا من الأرز ، فأصبحت خسائره دوى الرزء ١١.

رغم أن مساحة الأرز ، المزروعة في الموسم الماضي قاربت على مليون ونصف فدان ، وأن نتيجته وصل إلى حوالي ٥٥ مليون طن ، فإن محصول الأرز- في الفترة الأخيرة -قد أصبح يمثل خسارة كبيرة ، ليس للفلاح المنتج فحسب بل للمستهلك والاقتصاد القومي أيضاً.

- فالسعر يرتفع فجأة في السوق المحلي بشكل غير مبرر.
- والتصدير يتراجع حتى يصبح حوالي

٢٥٠ ألف طن.

-الفلتح المنتج الذي كان يعتمد على الارز لتعويض خسائره في القطن ، أصبح يحتاج لما يعوضه عن زراعة الارز. والسبب أيضا ليس شيطانيا ، ولكنها

حافها الاحتكار التي تعاطت هيمنتها على محصول الارز من خلال:
١- تقاسم الشركة القابضة عن الشراء من الفلاحين- سواء برفض شراء أصناف معينة من المحصول أو خفض الشدائد لأسعار الأصناف الأخرى- مما ترك الفلاحين نهبا للتجار والمحتكرين الذين يشترون المحصول منهم في حدود ٤٠٠ جنيه للطن ، ثم يقومون - بعد تخزينه وتعتيش السوق - ببيعها بحوالي ٨٠٠ جنيه للطن.

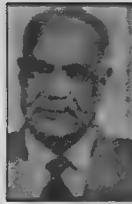
٢- السماح بتصدير الارز للشعب ، الأمر الذي يؤدي -كما يرى د. جمال صمام استاذ الاقتصاد الزراعي- إلى أن يجعلنا ننافس أنفسنا بأنفسنا وبفقدنا الميزة النسبية التي كانت دائما للارز المصري الأبيض ، مقابل تكديس ثروات المصريين والركلا.
٣- التوسع - وفق القانون ٢٨٧ لسنة ١٩٩٢ - في إعطاء صلاحيات للفراكت الخاصة والسماح لها بالتاجاري الارز. وهذه الفراكت التي يطلق عليها فراكت المراتي) تبلغ حوالي أربعة آلاف فراكت. ورغم أن أغلبها يداني وغير مطابق للمواصفات العلمية والصناعية تقوم بضرر حوالي ٦٠٪ من الانتاج الكلي للارز. بالإضافة إلى أنها- كما تقول الهندسة لهلى عبد الجواد الخصاينة بمصلحة الرقابة الصناعية -لا تخضع لأية رسوم أو التزامات أو تأمينات أو ضرائب والأخطر من ذلك- كما يؤكد المهندس أحمد شمس الدين رئيس الشركة القابضة للضارب والمطاحن- أنها تهدر القيمة الغذائية للارز الذي تقوم بضرره والتعامل فيه، ليس فقط بزيادة نسبة الكسر ولكن أيضا باستخدامها لمادة الجير- بكل ما لها من تأثير ضار على صحة الانسان -في عملية التبييض.!!

رابعا: احتكار «لحم العيش»!!

رغم غزارة إنتاج وزارة الزراعة في إصدار البيانات والبيهيء المتفاوتة عن القمح.

ورغم الجهود المبذولة للدكتور محمود شريف كمستول عن الحملة القومية لإنتاج القمح.

فلأنفس ما زال حجم الفجوة التصمية



م. احمد حسان الدين

د. محمودة وهبة



د. ماطل ميه



مع الارتفاع الهائل في تكاليف الإنتاج ،والذي يقل عما يعرضه عليه التجار والساسة.
٣- قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٢ الذي تضمن خطر إنتاج الدقيق الفاخر على المواطن المحلية.

خامسا: الاحتكار ، من المنتج.

ثم يكف مافيا الاحتكار ، هيمنتهم - كما سبق- على حركة التعامل في المحاصيل الزراعية الرئيسية ، بل فرضوا سيطرتهم من «الذئبة» ، أي على مستلزمات الإنتاج الزراعي:

١-الاحتكار يعلج الهيئة الزراعية المصرية!!

السادة/ الاحتكاريون يملكون قدرات وكفاءات هائلة فتحتهم من توظيف السياسات الاقتصادية ، بل والتفورات القانونية ، بما يزيد دائما من كمية الاصفار التي تضاف على عين أرقام أرصدهم.

والنسبة لجمال البزور والتقاري -ومن خلال السياسات الحكومية المهدرة - أحكموا قبضتهم ، كما يلي:

- استعمار سياسة فتح الباب للاستيراد - ب ضوابط حقيقية - أمام القطاع الخاص، بأن يصل حجم البور المستوردة إلى أعلى نسبة ، تصل قيمتها إلى حوالي ٢ مليار جنيه.

- الاستيلاء على فوارق التقاري الخاصة بمرکز البحوث (كتوارق الذرة) ، أو تصنيع فوارق مزيفة ، وبيع الشيكارة الواحدة بحوالي ١٠٠ جنيه، بدون أن يتم معاملتها بالمبيدات

يتراوح في حدود الستة مليون طن ، ووفقا لنص ما ورد بتحقيق صحفي في مجلة «المصور» في ٢٢ / ٩ / ١٩٩٥ ، مدعوما بأراء المستولين وموثقا بالإحصاءات وليس صحيحا على الإطلاق أن هناك زيادة في التوريد المحلي ، بل هناك تناقص تدعمه أرقام وزارة التكوين نفسها (مخزن الحبوب).

وإذا كانت مصر تتحمل - وفقا لما ورد بهذه التحقيق- ملياري جنيه كفوق لارتفاع السعر العالمي- أو الأمريكي بالتحديد - للقمح ، بما لذلك من انعكاس على الوضع الاقتصادي والدخل القومي والفردى ، فإن مافيا لحم العيش لا يكتفون بذلك ، بل يضاعفون من ملايين وملياراتهم من خلال التعامل المباشر في القمح والدقيق في السوق المحلي ، كما يلي:

- رفع سعر أردب القمح من ٨٠ إلى أكثر من ١٢٠ جنيها.
- رفع سعر طن الدقيق الفاخر من ١١٠٠ إلى حوالي ١٤٠٠ جنيه.

- مضاعفة حجم الزيادة الأمريكية على القمح فإذا كانت الشركات الأمريكية قد رفعت في العام الأخير سعر طن القمح -الذي نستورده -بمقدار ٤٠ دولاراً ، قلته أصناف إليها الاحتكاريون المصريون - ٨٠ دولاراً أخرى بحسابهم الخاص.

ومرة أخرى فالحكومة وسياساتها هي المستولة من هذه الحالة الاحتكارية:

١- إبادة استيراد القمح والدقيق للمطاحن الخاص دون أي ضوابط جادة.

٢- السعر المنخفض الذي يتم به استلام القمح من الفلاح والذي لا يتلام على الإطلاق



معلم رامت

وعلى رقاب الفلاحين ، لدرجة عدم اكتفاء السادة -المستوردين بالتحكم في السعر بل قيامهم أيضا - سواء من الشركات الأجنبية المصدرة ، أو بمفرقتهم هم شخصيا - بعمليات للنقض في هذه الاسءدة بما يؤدي إلى تهديد المحاصيل الزراعية واضعاف انتاجيتها ، ولعل آخر صوره عن مناقيا الاسءدة ، قيامهم مؤخرا ببيع كميات كبيرة من التترات ١٥ره % على أنها ٣٠ره %.

وأخيرا

الاحتكار ومافيا السوق. أصبح واقعنا حقيقيا ومرشحا في مصر الآن ووصل-في سنوات معدودة ومن خلال السياسات الحكومية المهدرة- إلى درجة من الشراسة يجعله ليس فقط قادرا علي تجاوز أي مأزق محلي قد يقع فيه- كما حدث مؤخرا- بل على غرض الممارك - بكافة الوسائل- في مواجهته من يحاول تقديم أظافره . ولعل الممارك الساخنة التي قادها - وما يزال - د. الجوهري في هذا المجال ، تؤكد كل ذلك ، وتندفع كل القوى المعادية للاحتكار ومافيا السوق -أيما كانت توجهاتها الفكرية أو السياسية- أن تتفق -أو على الأقل تتوافق- على الوصول إلى حلول تحمي جماهير المستهلكين والمتجعين ، بل وتحبس الاقتصاد المصري كله من الآثار المدمرة للفسر السرطاني للاحتكار. وهذا ما نأمل أن يكون محور الجزء الثاني من هذا المقال.

حوالي ٦٧ مليون طن سنويا
٦١ مليون أسءدة آزوتية. والباقي فوسفاتية. بما يكفي لتغطية احتياجات الزراعة المصرية ، إذا بالسءاد يخفى من السوق -في أدق فترة لاحتياج الزراعة إليه- ثم يظهر في السوق السوداء بأسعار أشد سوادا.

فسعر طن الهويما ارتفع إلى أكثر من ألف جنيه ، التترات وصلت إلى حوالي ٧٥٠ جنيها ، ومؤشرات سوق الاسءدة لم تكن ترتفع كل يوم ، بل كانت تتحرك إلى أعلى - بلا أي مبالغة- من ساعة لأخرى.

وقد أدى ذلك- بطبيعة الأمور - إلى خسارة فاحدة للفلاحين وللنتاج الزراعي الذي كانت آخر نتائج تلك الازمة المتقطعة عليه ، هو هبوط متوسط إنتاجية محصول القصب من حوالي ٤٥ طن للفدان ، إلى أقل من ٣٠ طن.

ولن نل من تأكيد أن مافيا الاسءدة ما كان لها أن تتحكم في سوق هذه الصورة الرهيبه ، إلا من خلال السياسات الحكومية التي مكنتها من ذلك:

« بالتوسع في عطية التصدير - دون اعتبار للاحتياج الزراعي المحلي - حتى بلغ حجم التصدير - وفقا لتأكيد المهندس سمير شحاته - رئيس الإدارة المركزية للتعاون بوزارة الزراعة - إلى حوالي مليون ، ٢٠٠ ألف طن.

« بمرحان القطاع التعاوني الزراعي من تسلل أي كميات من الاسءدة والتعامل فيها مع الفلاحين ، وفقا لقرار مجلس الاسءدة-التابع لوزارة قطاع الأعمال- في ١٢/٧٠/١٩٩٤.

« بتحويل صناعة الاسءدة المصرية من أداء دورها المهم والفاعل - بالعديد من وسائل الاعاقة- للدرجة التي دفعت الكيميائي طاهر بشر - رئيس الشركة الناشئة للصناعات الكيماوية ، أن يعلن على صفحات الجرائد «أنه لا يوجد أي نظام ، في أي دولة ، يعامل الصناعة معاملة استغزاية كما تعامل الصناعة في مصر ، يمكن معاملة كبار العملاء الذين يتمتعون بالحصص التجارية الكبيرة».

« التوسع في قمع باب الاستيراد ، تحت دعوى تغطية الجزء الناتج عن التصدير! وبالتفعل فقد تم استيراد حوالي مليون طن أي تقريبا خنجر ما تم تصديره ، بكل ما يؤدي إليه هذا التوسع في الاستيراد من إحكام القبضة الاحتكارية على السوق



محرم النحاس

الطرية والحشيرة ، مستغلين في هذه العملية- وغيرها من وسائل غسل الثقاوي - أن عقوبة بيع ثقاوي فاسدة تنحصر في الغرامة التي تتراوح بين ٢٠- ٥٠ جنيها ، وفقا للقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، التي ما زال مطبقا -بحالته- حتى الآن

« تخلى البعض من أي قيمة وطنية أو أخلاقية ، والعمل على تهريب الثقاوي والبذور الاسرائيلية الرخيصة المحملة بالعديد من الأمراض والأفات المؤثرة سلبا على صحة الانسان أو سلامة الثرية أو الناتج المحصولي ، وفقا لما أكدته أبحاث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومي للبحوث.

وقد أدى كل ذلك- بطبيعة الحال- إلى أن تعمل الهيئة الزراعية المصرية على لسان رئيسها د. أحمد عبد الغفار ، بأنها تمر حاليا بظروف صعبة نشأت في ظل سياسات التحرر الاقتصادي ، بما أدى إلى تقلص أنشطتها في ظل التخصصية».

وبالعمل - ومجرد مثال- فإن محطات الفريلة التي ما زالت تعمل اقتصرت على ثلاث محطات فقط ، أما الباقي فلقد أصبح متهالكا ومعدنا للبيع.

٢- تصدير مليون طن ، ثم استيراد مليون طن. وكله مكسب!!

ثالث أزمة الاسءدة : أو احتكار الاسءدة- اهتماما كبيرا علي كافة محاور العمل العام- صافاة «قومية» ومعارضة ، مجلس الشعب والشورى ، الحكومتين السابقتين والحالية ، مؤسسات فلاحية كالاتحاد التعاوني واتحاد الفلاحين .. الخ)

وفي الأساس ، كانت وما زالت محل اهتمام ، وشكري وخسارة لكل فلاح مصري. ففى الوقت الذي يصل فيه إنتاج صناعة الاسءدة في مصر- وهي صناعة استراتجية ووطنية - إلى



أحمد الشراي

قرض الحراسة على المحامين بعد المهندسين

المحامون في قفص الاتهام

القصة الكاملة للزمنة من الائتلاف لازدواج السلطة

فالهيمنة

الآن قد لاكته كميحي دفعت به الحكومة لتصفية الآخرين.

وباختصار فإنه منذ عشر سنوات والمحامين في المحاكم، لا كهينة دفاع، بل كمدع ومدعي عليه كخصم ضد أنفسهم، لا بصفتهم وكلاء عن آخرين.

ومن هنا فإن المسألة الجهرية التي يثيرها التطور الأخير لا تتعلق «بمع» أو «ضد» فرض الحراسة على النقابات فلن يختلف سياسي أو نقابي ديمقراطي على ضرورة إدارة أعمال النقابات من خلال مجالس منتخبة، تنبر عن إرادة أعضائها، وأن يظل العمل النقابي بعيدا عن التدخلات الإدارية للدولة ومعارلات الهيمنة الحزبية، ومنازعات المحاكم.

القضية الأهم إذن أن نفهم السياق الذي قاد إلى هذا التطور الأخير، أن نتابع الصراع الذي دفع أصحاب البيت إلى الشجار العلني داخل البيت وفي أقسام البرليس وفي المحاكم، وأن نتابع أزمة الحراسة في علاقتها بأزمة العمل النقابي والسياسي.

من الائتلاف للهيمنة

وقد مرت نقابة المحامين خلال العامين الأخيرين بثلاث مراحل :

* مرحلة المجالس الانتقالية التي تشكلت بأغلبية وقيدة وأقليات من التجمع والناسري والمستقلين والوطنين وماركسي واحد (الهلالى) وأخوانى (مختار نرج) وكان مجلس ١٩٨٥ هو آخر هذه المجالس .. إذ استتبنا مجلس ١٩٨٩ الذي صدر حكم القضاء ببطالته.

منحت الزاهد

ساحات المحاكم، في دور المتهم لا القضاء. الراقف، بل أن معارك الكراسي والزيادات الفارغة انتقلت من ساحات النقابة إلى ساحات المحاكم، وأن غاب عن المشهد دور طلاقات الرصاص وعمليات الاكتحام للسيطرة على النقابة وأصدار البيان رقم ١٨.

كما أنه من المفيد أن نشير في البدايات أيضا إلى أنها ليست المرة الأولى التي ينتظر فيها القضاء دعوى يفرض الحراسة على نقابة المحامين، فقد سبق أن فعلها أحمد ناصر، النائب الحالي في البرلمان، وعضو المجلس السابق، الذي شارك في قيادة حركة الاشتقاق على المجلس الانتقالي في ١٩ يناير ١٩٨٩. وقد تحالف معا في ذلك الوقت بعض قيادات الإخوان، وانضموا إليه في الدعوى، رغم حكمة المثل الشعبي «لا تيسق في بئر قد تضرط للشرب منه».

كما أن القضاء الذي حكم في ١٩٩٦ بقرض الحراسة على النقابة التي يهيمن عليها الإخوان، سبق له أن أصدر حكما بحل مجلس عارضه الإخوان وأبطال قرارات جمعية ٢٦ مايو التي دعت لانتخابات مبكرة وأشرف على الانتخابات التالية لحل المجلس، والتي صعدت بالإخوان، لأول مرة، إلى مركز الهيمنة في النقابة تحت شعار «السلام هو الحل» وهي النتائج التي أعلنها المستشارفؤاد جريسي، رئيس محكمة استئناف القاهرة، وقتها. رغم أن بعض

الحكم القضائي الصادر بقرض الحراسة على نقابة المحامين آثار انتهاء الأوساط السياسية والنقابية، فالحراسة على نقابة المحامين بعد المهندسين تقل إضافة جديدة لسلسلة الأزمات في النقابات، كما أنها تؤثر على وضع الإخوان في مراكز نفوذهم الجديدة في النقابات ونواى أعضاء هيئات التدريس والمحامات الطلبة.

وسلسلة الأزمات في النقابات الهيمنة مستمر منذ أزمة التجارين، لا يكاد ينتهى في نقابة، حتى يبدأ في أخرى، نتيجة للإطوار القانونى الخائى أو التدخلات الادارية أو مساهمى الهيمنة أو حروب الاستنزال الداخلية، حتى أصبحت بعض النقابات ضيفا دائما فى ساحات المحاكم، تنازع على مركز متقدم فى «الزول».

وتعود خصوصية التطور الأخير إلى أنه لا يرتبط بإجراء إدارى لجأت إليه السلطات لتضييق الخناق على الإخوان، بل بحكم صادر عن القضاء بعد منازعات طويلة، داخل البيت، لجأ فيها، كل الفريقاء، فى أوقات مختلفة لساحات المحاكم، حتى يكاد المرء يشك أنه فى ظل أزمة الهيمنة وكساد السرق، لم يجد المحامين مفرأ، لمواصلة الاداء المهني من رفع القضايا ضد بعضهم فى كل امر يعصل بالنقابة.

الدفاع .. متهم

ولعل من المفيد التذكير في البدايات أنه منذ عام ١٩٨٩ ونقابة المحامين، حاضرة فى



نيل الهلالي

تفوز بها قائمة غير انتقالية، مفقولة على تيار واحد. وهو انتصار تحقق على حساب الوطني والتجمع والناصريين والماركسيين والمستقلين والرواد، بل تحقق أيضا على حساب العناصر الدينية المستنيرة المستقلة كعاديل عبيد والقاتنة المفتوحة للجماعة الاسلامية التي لم ينبع فيها اديانها ..

وقد تصاعدت الازمة في الحامين فورا باعلان نتائج الانتخابات في الدورات السابقة. وكان للردف النفوذ الأكبر، وكان للورد إلى المجلس ير عبر القائمة الانتخابية بنظام توزيع الحصص بكتلة وفدية لها الحصص الأكبر، واتاحة الحصص لباقي التيارات وفي مواجهة شعار «نقابة لكل الوطن» طرح الاخوان شعار «الاسلام هو الحل»، الامر الذي اعتبرته باقي التيارات شعارا تكفيريًا - عن طريق الاستبعاد - كما اعتبروا القائمة الاخوانية المفقولة تعبيرًا عن مسعى واضح لتسييس النقابة وخلق دورها بدور الحزب.

وبدورهم فان الاخوان لم يسعوا لامتصاص التوتر الناشئ عن مسعى الهيمنة، بل طرخوا شعارا، «ارادة الاغلبية». وبسرعة سارت الممارسات في نفس الاتجاه، من تشكيل هيئة المكتب واللجان، باستعداد الاقلية، إلى ادخال تعديلات على الهيكل الاداري بحركة تمهينات واسعة لموظفي الادارة من الاخوان، إلى استغلال النقابة في دعم المؤسسات المالية للاخوان. ومن ذلك طبع مطبوعات النقابة في دار الطاعة والنشر التي يملكها احمد

حرب استنزاف

في هذه المرحلة لم تدخل الحكومة في صدام مع النقابة بل شجعت حرب الاستنزاف بهدف تصفية الدور الذي كانت تقوم به اكبر نقابات الرأي في مصر، حتى ان زكي بدر كان يتابع للمبارك داخل النقابة من محل سلاح في مواجهتها، وادعاء «حياء الحكومة» الباطل وبالطبع امتد الصراع إلى ساحات المحاكم.

وقد أسفرت الانتخابات المبكرة التي دعت لها جمعية ٢٦ مايو، وقاطعها الاخوان، عن توسيع حصة الوطني والناصري في مجلس النقابة وثبات حصة الولد والتجمع..

وقد استمرت حالة ازدواج السلطة حتى حكمت محكمة النقض في ١٥ يوليو ١٩٩٢ بطلان جمعية ٢٦ ابريل والمجلس المنتخب على اساسها. وقد تراجع طوال هذه المعركة دور النقابة في القضاء الديمقراطية العامة وادائها المهني حيث استنزفتها الحروب الداخلية. وسوف نتابع فيما بعد، دلالات هذا الصراع، وان كان من المفيد الاشارة هنا إلى أن قادة حركة الاشتقاق لم يميزوا بين الرزاق والخنقة في اداء مجلس النقابة، بلشكرا معارضة تعارض المجلس في سلباته وتدعمه في ايجابياته، بل استثمروا طاقة السخط المرتبطة بأوضاع ازمة المهنة والمجتمع ليطرحوا في مواجهة المجلس شعار «الإطاحة بالنقابة» فتحت الباب للدوامه الصراعات التالية، وان الاخوان الذين دعموا عن قرب وعن بعد حركة الرفض قد ورثوا مراكز الاطراف التي اشتبكت في الصراع، وهو ما يفتلنا إلى المرحلة الثالثة.

مرحلة هيمنة الاخوان

وهي المرحلة التي بدأت بانتخابات ١٩٩٢ التي اضاف فيها الاخوان إلى رصيدهم في الثلث الذهبي (الاطباء والمهنيين والسيادة) أكبر نقابات الرأي، عندما تقدموا بقائمة مفقولة لانتخابات ١٩٩٢ تحت شعار «الاسلام هو الحل» وفازوا بالاغلبية الساحقة من القاعد فلم يقتل سوى عصمت الهوارى ومحمود عبد الحميد ومن الوطني صبرى مبدى ومن الناصريين تهاوي الجبالي وسامح عاشور ومن التجمع محمد فزاع.

وكانت انتخابات ١٩٩٢ أول انتخابات

وقد قادت هذه المجالس الانتقالية معارك مهمة في قضايا النزاع الوطني والديمقراطي مثل التضامن مع المهنيين في انتفاضة يناير ٧٧ ومعارضة مشروع حصة الاحرام. وبعد التهل لاسرائيل، وكامب ديفيد والطريرة والتضامن مع حركة الفنانين واضراب سائقي التظارات وقضايا حرية الصحافة والنشر..

ودخلت النقابة في عهد هذه المجالس في صدام مع السادات انتهى بعمل مجلس النقابة، بقرار اداري، وتشكيل لجنة مؤقتة لادارة اعمالها، حتى عاد المجلس للانتخاب بحكم القضاء. تبدأ فصول الصراع بعد مجلس ٨٥.

مرحلة ازدواج السلطة

وقد بلغت هذه المرحلة ذروتها عام ١٩٨٩، غير انها بدأت قبل ذلك بالافتقار الداخلي الذي قاده (المرحوم) محمد فهمي، واحمد ناصر عضوا المجلس.. بعد خروجهم من هيئة المكتب. ثم وجدت حركة الاشتقاق مناخا مرافقا لما تفوهها إثر قرارات الجمعية العمومية التي انعقدت في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨ وقررت رفع رسوم الدفقات على المحامين في وقت كانت الانتفاضة الاخوانية في وضع الحاماة قد انتهت، مما اثار استياء المحامين، خاصة في صفوف الشباب، الذي كان يعاني اصلا من ازمة في العمل، ومن تدهور الدخل، فضلا عما ترد عن فساد بعض اعضاء المجلس واستغلال العمل النقابي لخدمة اغراض شخصية.

وبدأت بعدها حرب الجمعيات العمومية، فقد دعا قادة الاشتقاق إلى جمعية عمومية في ١٩ يناير ١٩٨٩ أبطلت قرارات جمعية ٢٥ نوفمبر وسحبت الثقة من المجلس وشكلت لجنة مؤقتة لادارة النقابة. ورد مجلس النقابة بالدعوة لجمعية في ٢٦ ابريل ١٩٨٩ جذدت الثقة في اخراجه والمجلس وسحبت القرارات التي اثار سخط المحامين ودعت إلى انتخابات مبكرة..

وبالاضافة لحرب الجمعيات العمومية، كانت هناك حربا أخرى حلقية للسيطرة على معنى النقابة، استخدمت فيها الكراسي والظاوجات المناوغة وطلقات الرصاص فضلا عن انه كان هناك مجلس للنقابة برئاسة اخراجيه ولجنة مؤقتة برئاسة محمد عصفور.

سيف الاسلام حسن البناء الامين العام للتقابة واستاد بناء حاجز الامواج لنادي الاسكندرية لشركة الحرير. وقد صمم كراوات الشرط عمرو ابو الفطح الشريك في شركة الحم الهن التي رسا عليها الصفاء. كما اثارته المعارضة، الي ما تقدم. استاد محليات ترسيم نادى البحيرة والاسكندرية لشركات مقاولات اخوانية وطبع امساكية ومضام عليها القائمة الاخوانية للمرضعين لانتخابات التقابات الفرعية، على نفقة التقابة، ثم امتدت الاتهامات إلى تنظيم رحلات التمر والخبز، بالبيع لغير المحامين، وقائمة فاكسات واتصالات هاتفية مع دولة لا تربطها صلة بأعمال المجلس، وحصول مختار نوح علي ارباح كمضرب منتدب من التقابة في الشركة الاقتصادية التابعة لبيتك التجاريين بالمخالفة لقرار المجلس، وغيرها من وقائع الاتهامات التي اثارها المعارضة، وأكثرها فجاجة، هو قيام مختار نوح، أمين الصندوق، بالحصول على مبلغ ٥٠ ألف جنيه نقدا لحسابه الخاص، مقابل ايداع شيكين شخصيين له، نشأت حوله مشاكل مع البنوك، وقد استغرقت اجراءات صرف الشيكين عاما كاملا. الامر الذي اعتبرته المعارضة اساءة استخدام لاصحيات أمين الصندوق.

وبأتى نهاية الاموال العامة في التحقيق في هذه المخالفات.

كما اشارت إلى بعضها تقارير الجهاز المركزي للحسابات.

تراجع

ثم دخل الصراع مرحلة جديدة أثناء إجراء انتخابات التقابات الفرعية، بعد اصدار القانون ١٩٩٤، حيث اتهمت المعارضة المجلس الاخواني، بالانحياز لقوائم الاخوان والطلاب، في كشوف الانتخابات، وتعطيل اعمال الهيئة القضائية المشرفة على الانتخابات بما ادى لتأجيل انتخابات نقابة القاهرة والمحيزة، بينما تحولت قوائم الاخوان إلى وضع الأقلية في معظم التقابات الفرعية التي جرت فيها الانتخابات عام ١٩٩٣.

وكان ختام هذا المشهد الدعوى القضائية التي رفعها صبرى ممدى ١١ محاميا آخر لقرض الحراسة على التقابة وتعيين

الحكمة كحارس قضائي على أموال التقابة.

دروس وخبرات ١- المراقبة والمراقبة

غير ان هناك دورا مهمة تتعلق بهذه المرحلة ولا تزال تلقى بظلالها على أوضاع الازمة في نقابة المحامين وغيرها، فقد كانت حركة الاحتجاج في يناير ١٩٨٩، تعبيرا في احد مظاهرها عن أزمة الاطار القانوني للعمل النقابي في نقابات الكبر، والاعداد الكبيرة فالانتفاجار الذي حدث، هكذا فجأة، دون مقدمات، كان اشارة لضعف جسر الاتصال بين التقابة وصموم المحامين حيث لم يعد ملائما في التقابات الكبر أن تشكل من مستوى واحد هو التقابة العامة والتقابات الفرعية ودون حلقات وسيطة ينظم فيها النقابيين في لجان تشكل مجالا ضروريا للفاعلية التقابية، وجهاز رقابة، وحلقة وصل بحيث تصل سريعا صموم المحامين للمجلس التقابة.

وقد تنبه اليسار لهذا البعد بالذات في ازمة ١٩٨٩ فدها إلى تشكيل لجان نقابية على مستوى المحاكم والشركات النقابية في قطاع الاعمال، وقعد الجمعية العمومية للتقابة العامة من مندوبين منتخبتين من اللجان النقابية، منتضا لاستقرار أي جماعة متفرقة على التقابة، ودون محروب الجمعيات العمومية من أنصار هذا الجهاز أو ذاك.

وقد جاءت مقترحات اليسار في هذا المجال ضمن مقترحات أخرى لمراقبة العمل النقابي منها: تنشيط دور اللجان ونشر صحاح الجلسات في مجلة المحاماة، وتوسيع الاحتصاص بقضايا الشكايات من خلال مكاتب المساعدة القضائية (التعاونية) في ظل ضعف قرص العمل في المكاتب الكبيرة، والأوضاع الاحتكارية في سوق العمل.

وفي حينه، وحتى الآن، فإن هذا الحل يمثل البديل الآخر الديمقراطي للنقانون (...) الذي عالج أزمة العمل النقابي في التقابات الكبيرة بطريقة البقرة لا المراقبة واستبدال الهيئة بدلا من توسيع قاعدة المشاركة وذلك بالنسبة على إجراء الانتخابات النقابية في مواقع العمل دون السماح بتشكيل لجان نقابية في هذه المواقع، ومع استمرار الجمعية العمومية الزاحمة، المجزأة، بدلا من عقد الجمعية العمومية على مستويين، في اللجان النقابية أولا، ثم من مندوبين منتخبتين

جمعية التقابة العامة في مستوى تال. قد يبدو هذا الحديث مقطوع الصلة بما نحن فيه ولكن الحقيقة غير ذلك لأن الصراعات الصغيرة لا يمكن أن تنبؤ إلا في محيط أوسع، كما أن صموم الهيئة الحكومية أو الخيرية لا يمكن أن تتكسر إلا بتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية الفعالة، وفي هذا ما يضمن أيضا تقادى حروب الجمعيات العمومية والجمعيات المضادة وجر النقابات إلى ساحة المحاكم عند كل نزاع.

الأغلبية الغائبة

كما ان هذا الحل يمثل طريقا لاستدعاء «الأغلبية الغائبة» عن طريق المراقبة، بعد مظلة العمل النقابي إلى هذه الأغلبية في مواقع عملها، لا استدعائها للتصويت فقط يوم الانتخابات ثم قضاها بعد ذلك. ومثل هذا الاستدعاء هو الحاجز الاهم للمحاولات الحكومية للمهينة على التقابات بالاجراء الاداري أو المحاولات الاخوانية لتخریب التقابات.

ولكن الحكومة طرحت في مراجعة هذا الحل القانون ١٩٠٠ كما ان الاخوان الذين سيطروا على التقابة لم يطرحوا حلا لتوسيع قاعدة المشاركة كتكتفا بالمناورة وتعطيل تنفيذ القانون ١٩٠٠.

٢- التقابة والخزب

اما الخيرة الثانية التي تبلورها وقائع الازمة في التقابات المهنية فهي ضرورة التمييز بين دور التقابة ودور الحزب، فلكل منهما وظيفة مختلفة، لا يجوز الخلط فيها بادعاء اعادة الأغلبية. فالأزمة في نقابة المحامين لا تحدد لمخالفة تشكيل المجلس (مجلس ١٩٩٢) لتنتج تصويت الجمع الانتخابي، بل تتمثل في أمر، أي دور القوائم النقابية التي تصدى للعمل النقابي في تربية وتثقيف الجمهور بالروح الانتخابية، لا على اساس العقيدة الفكرية والسياسية، بل الالتزام الديمقراطي بقضايا العمل النقابي حتى لا يبعد إلى مركز القيادة من هم أقل تجربة وكفاءة والالتزام بالقيم الديمقراطية لأسباب تتعلق بالعقيدة الفكرية، فالصراع في التقابات المهنية لا يدور بين مسلمين وكفرة بل بين مؤمنين برسالات السماء ينتهون لتيارات فكرية عديدة. تعد نقابة الصحفيين المثال البارز لانحيازات حيث تغلبت على اسس ديمقراطية انتخابية حيث لم يجر استبعاد محمد عبد القدوس أو

بعد قرار المحكمة

الدستورية العليا:

دفعة للديمقراطية أم

دفعة للراسماليين؟

وائل جبال

الإدارة المحلية أصدر فور صدور الحكم قراراً يوقف العمل في المجالس المحلية وأكد في اجتماع لجنة الإدارة المحلية في مجلس الشعب أن النظام الجديد للانتخاب سيكون بالمقاعد الفردى وأنه سيتم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة العدل والإدارة المحلية بقرار من مجلس الوزراء لتتولى إدارة المسائل الضرورية خلال الفترة بين وقف المجالس القديمة وانتخاب المجالس الجديدة. ولم تتوقف حركة الحكومة عن ذلك بل كان الموضوع على قمة بنود أعمال مجلس الوزراء ثم كان موضوعاً لباحثات إجرائها الرئيس مبارك مع رئيس مجلس الشعب.

وبالتالي بقيت الدولة في الطرف الموهل للتعامل مع الموقف وهذا يتضح من حفاظها على موقف التحكم في حركة الأمور طوال الوقت يسكون تكتيكياً مصاحباً باستعداد متأن للحظة التنازع لحظة الاقتضاض. وفي هذا الاطار نستطيع أن نقيم تصريحات السيد الوزير التي أشارت إلى أنه يجب انتهاز الفرصة لبعث الحياة في المجالس البلدية واعطاؤها دوراً أكبر في ما تقدمه من خدمات والتي تمتنى أن الدولة لن تكتفى بتعديل الوضع المخالف للاستور وإنما الامر سيحدث إلى صياغة جديدة للقانون من المنتظر أن يتم تقديمها طبقاً للسيناريوس المعاد في وقت قياسي واعتمادها من مجلس الشعب.

تتوعد ردود أفعال أطراف اللعبة السياسية في مصر على حكم المحكمة الدستورية العليا ببطان تشكيل المجالس الشعبية التي تم انتخابها وتشكيلها طبقاً لقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٧، بين التجاهل التام والردود، بينما انتقدت الدولة بالحركة القوية النشطة والمنظمة.

فحتى قبل صدور الحكم التوقيع بمن طويل كانت الفولة قد بدأت تفكر في القانون الجديد وصيغته التي تخضع مصالحها فمنذ نهاية عام ١٩٩٢ ووزارة الإدارة المحلية تعد مشروع قانون جديد يتضمن الأخذ بنظام الانتخاب الفردي على جميع المستويات، وفي نفس الوقت إعطاء المحافظين سلطات الاشراف على كافة المرافق بما في ذلك المرافق القومية ذات الطبيعة الخاصة التي تدار محلياً. وبالإضافة للتحقيق وتوقيع الجزاء على كافة العاملين المدنيين في نطاق المحافظة.

ومن وقتها والدولة في انتظار صدور الحكم الذي جاء قبل انتهاء المدة المحددة للمجالس السابقة بشهور قليلة. وبدلاً من توفير الماضي وهي تعد حل المجالس المحلية بناءً على بطلان انتخابها. وعلى الرغم من سابق تصريحه في مطلع يناير الماضي حول صعوبة إجراء انتخابات المحليات بالنظام الفردي إلا أن د. محمود شريف وزير

صلاح عهد. المقصود لاسباب تتعلق بانتخاباتها لجامعة الاخوان بل كان يعاد انتخابها لانتزامهما بقضايا الديمقراطية وتعبيرهم عن مشاكل الصحفيين وهجوم الهيئة على حساب من يتمتعون لنفس مدارسهم الفكرية والسياسية، حيث تسيطر القوى الديمقراطية على الجمعية العمومية لتقابة الصحفيين. بينما حدث العكس في النقابات التي هيمنت عليها كتلة الاخوان حيث اطاح التصوت المقائدي بمرمز بارزة في العمل النقابي، بسبب اللوائح الاخوانية المغلقة على أنصار القهار.

والمشكلة في محاولة تخريب النقابات، وانفراد تيار واحد بالهيمنة انه فتح الباب، في ظروف مؤاتية للتدخل الحكومي لاحتلال الهيمنة الحكومية محل هيمنة الاخوان، عن طرق عديدة بينها القانون ٩٠٠. كما ان هذا المسمى أدى إلى حركة شقاق داخلي وهروب استنزاف اضافت ضعفاً جديداً إلى الضعف الأصلي للنقابات. كما ان مساعي الهيمنة تؤدي إلى وضع الكتلة الاخوانية في حالة عزلة، إذا ما تعرضت للحصار، وحتى الآن لم يظهر في التاريخ تيار استطاع استيعاب حركة المجتمع وبهرله في قالب صارم تحت شعار «الكل في واحد» وهو امر لا يصدق على الاخوان وعدم جلاء الناصبيين الشيوعيين والبردين. وكانت نتائج الهيمنة المتفردة، حالة

تصدع وانهايار... ومثل هذه الخبرة تصدق بصفة خاصة على أوضاع النقابات التي لا يتخفى تخريبها، على أي صورة، باعتبار ان المعيار في النقابة، خلافاً للوزير، الالتزام بقضايا العمل ومشاكل الهيئة، لا الالتزام بالخط السياسي او الفكري..

من هنا، فان الازمة التي تواجه نقابة المحامين والعمل النقابي في مصر، أوسع كثيراً، من حكم قضائي يفرض الحراسة فهي أزمة تتعلق بالحياة السياسية والخيرية والاحرار القانوني ويتقالب الديمقراطية في المجتمع، ويتقارض الهيكل السياسية والنقابية مع الواقع الجديدة.. كما أنها تتصل بالتقويم المقررة على نشأة الأحزاب وحقوقها في أداء دورها في المجتمع، الامر الذي حول النقابات إلى نصف نقابات ونصف احزاب.

خاصة وأن القانون الجديد هو الذي سيحدد موعد إجراء الانتخابات الجديدة.

وهكذا فإن حكم المحكمة الدستورية العليا الذي انتهى على عدم دستورية نظام الاقتراع بالقوائم الحزبية نظراً لما فيه من إخلال بتكافؤ الفرص، يجب أن يوضع باقي أطراف اللعبة السياسية في موقف مرجح للغاية بما يشبه من إشكالات... تتعلق بتركيبة النظام المحلي في مصر وعلاقاته بالدولة والواقع السياسي وبالقائمين السياسيين واحتمالات تطور هذا النظام وعلاقة ذلك بالتطور الديمقراطي.

في بداية يرقم النظام المحلي في مصر على مفهوم الإدارة المحلية الذي يشير إلى أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة من المفترض أنها مستقلة تمارس ما يعهد إليها به من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية. ويرتبط هذا الأسلوب بمجموعة من الأسس والمفاهيم اللازمة لتهايم بدوره المفترض، أهمها الاستقلال الإداري عن الحكومة المركزية والقدرة على تكوين موارد مالية خاصة، إلى جانب مدى الرقابة المفروضة على الوحدات المحلية من الحكومة المركزية، وأخيراً الإطار السياسي والاجتماعي الذي تتحرك فيه الدولة وفق تحالفاتها وحركتها السياسية.

وفي هذا الإطار فإن النظام المحلي المصري المرسى على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ يقتضي إلى الشروط التي تشكل له القيام بدوره في دفع المشاركة الشعبية وتدهيم العملية الديمقراطية.

فمن ناحية هناك تراجع مستمر في حجم ونطاق الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية مما أدى إلى زيادة دور المجالس التنفيذية على حساب المجالس الشعبية المحلية، التي بات يغلب على اختصاصاتها الطابع الاستشاري غير الملزم، كما يظهر في تقليص سلطاتها الرقابية على السلطة التنفيذية إلى مجرد حق السؤال... ومن ناحية أخرى فإنه بالنظر إلى عدد اللامتين في المجالس، وإلى هيمنة الدولة المركزية على الموارد التمويلية، والرعاية الرقابية المزدوجة التي يكتفلها لها القانون والتي تبدأ من رئيس الجمهورية على رأس الهرم مروراً بوزير الإدارة المحلية ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى للإدارة المحلية وانتهاء بالمحافظ والمجالس



محمد شفيق

الشعبية نفسها في تسلسل رأس من القمة للقاعدة يصبح واضحاً للعيان السيطرة الاضطرابية للدولة وجهازها التنفيذي على المحليات في ظل هذا التنازع القانوني والنظري ناهيك عن الإطار السياسي الأوسع المتشعل في الفترة المتأخرة للدولة المركزية على التبعئة والتجنيد في إطار التحالفات والحركات المدروسة من خلال ائنية القوة الماكئية والاقتصادية على المستوى المحلي والمركزي، وبما ذلك واضحاً في تجربة الانتخابات الماضية- والتي اشترك فيها تسعة احزاب وقاطعها التجمع حيث ارتكبت كل المخالفات الممكنة وغير الممكنة والتي جرت لشغل ٣٣٦٧٨ مقعداً من خلال ٢٧٧٢ قائمة ومثلها للمعدل الفردي تمثل ١٣٦٦ مجلساً شعبياً على مستوى ٩٢٠ قرية و ١٦٦ مركزاً و ٢٠٠ مدينة و ٥٥ حياً في ٢٦ محافظة فاز منها الحزب الوطني بالتزكية في ٢٣٤٧ قائمة قتل ٤٨٪ من إجمالي القوائم واكتسح الفوز في الباقي، بينما اقتصرت المناقشة السياسية بين الاحزاب على ١٥٪ من الدوائر في ظل مشاركة في التصويت لم تتعد ٢٠٪ في اقصي الحالات.

أما أنساق تطور النظام المحلي فهي بالتالي لا يمكن تفسيرها الا من خلال اللاعبين الأوسع الفاعل في الساحة السياسية وهو الدولة، التي تواجه كما كبيراً من الفساد والعجزات في ائنية

نظامها المحلي بينما هو راجع في دفع التراكب الرأسمالي، ويجذب الاستثمارات الأجنبية التي لن يجعها هذا الوضع وتحتهج إلى كم من التصفيلات والخدمات المصاحبة لن يستطيع الوفاء بها إلا بناء محلي متفاعل وقوي، وهكذا فإن هناك ضرورة أمام الدولة في مصر لبناء صياغة قانونية واقعية جديدة لضخ الحيوية في اطرافها التحلية لبناء عضلات قوية تستطيع بها استيعاف سياساتها الباطنة بالقراء.

وتقف القوى السياسية المعارضة في هذا الاطار موقف المتفرج الذي يكفئ به رد الفعل ويحجج اشتراكها في العملية بأسرها غامدا لاستكمال الصورة حيث يتعلق بمريرات الالتصاق بالمجاهير ودفع الديمقراطية وتحقيق الحيوية السياسية في الشارع من خلال المحليات متناسبة عدة حقائق اساسية:

الأولى : تتعلق بربطها وضعف قدراتها على مجابهة الدولة في عملية التعبئة سواء للترشيح أو للانتخاب.

والثانية تتعلق بطبيعة التوجهات السياسية الخيرة والمتلاحقة للدولة والتي تؤكد على تعميق طابعها البوليسي.

والثالثة أن اصلاح النظام المحلي وزيادة فعاليته ودوره في عملية النظام ليس له علاقة من قرب أو بعيد بالديمقراطية، كما تشهد بحرية كوريا الجنوبية التي ساهم القطاع المدني فيها مساهمة بالغة الأهمية في دعم التنمية الاقتصادية في اطار خطة السموول اندونج التي بدأتها كوريا في ١٩٧٠ والذي قدم مساهمة بالغة الأهمية في رسالة الريف الكوري ودفع عملية التراكب الرأسمالي وتقدم هذه الحقيقة في ظل نظام محلي يحتل ضباط الشرطة قبة هرمه أي منصب المحافظ نسبة ٧٠،٧٪ وضباط الجيش بنسبة ١٧،٢٪ من عدد المحافظين.

ان قضية الديمقراطية هي قضية كلية لا تتجزأ. ومن هنا فإن موقف المعارضة اليسارية يجب أن يتبع من فهم ان التغييرات في وظائف الدولة واشكالها وانعكاس للحدود التي تقلها مقتضيات سيادة مصالح التطور الرأسمالي في علاقته بالتحالفات الاجتماعية والصراع الطبقي بما يعني أن الدولة الرأسمالية تتيق سياسيا وايدولوجيا موحدة حتى وان بدت غير ذلك. ومن هنا فقط ينبغي أن نتناول.

بعد تطبيق القانون المهدى على إيجارات المساكن؛ فعلا عدنا إلى القانون

«الطبيعى»:

من معه فهو معنا ، ومن ليس معه ليس معنا «السلطة المصرية»

لماذا لم يهمل اليمين لقانون نمناه منذ عشرين عاماً؟

شعده .. اننى افكر فعلا لتقوية الضمير
الوطنى، ويروح أكثر، أن أقلد اللواء عزيز
غالى هذا المنصب.

الهايا: وقد تفحفت شهيته الوطنية،
لكنه استشعر حرجاً يقول: فليبارك الله ..
هل يمكن .. يعنى ... أن نرى يوماً ... بعد
عمر طويل يعنى يا ريس ... رئيساً لمصر
قبطياً؟

السادات غاضباً: على الإطلاق ولا مسلم
يا شعده!!

اذن لا مجال أمامنا «للإثارة» ولا
للولوج إلى الباب الوحيد الذى يمكن من خلاله
إدارة حوار مع القاعدة الشعبية التى أصبح
عرضها عرضين بعد المسمى حركياً بالاصلاح
الاقتصادى - لا مجال سوى التأمل - هنا-
فى القانون الجديد ومفردى صدره والقوى
المتنافية والأخرى المضارة منه ، ومستقبل
عملية البحث عن سكن فى مصر.

غير أن لب الموضوع سيكون : لماذا لم
يهمل اليمين المصرى « الذى صدع
ادمعنا منذ ١٩٧٤ بالإلحاح على
العودة إلى قاعدة : العهد شريعة
للمتقادين .. فى القانون المهدى ،
كأساس للتعاقد على تأجير
المسكن .. لماذا لم يهمل هذا اليمين
للتصر الذى جاءه كالمصاروخ ورون
توقع وعلى طبق من ماسخ: تمنى
القانون ٤ لسنة ١٩٩٦ ، الخاص بتطبيق
القانون المهدى على الشقق الخالية عند
تأجيرها؟

أيضا لماذا وافق المجلس ترقباً على قانون



غيرتم القوانين لهذا السبب- استصواب بالانتهيار
للإجراء العكسى أى ترك الإيجارات للمرض
والطلب (غير الصافين كان فى بلدنا) وقرى
السوق مرة أخرى؟

لكن التلفزيون لا يهمل أمثاله ولا تصله
أمثال تلك الأسئلة الرزلة .. فهو يسير على
النهج الذى سار عليه السادات طبقاً
للتكتية التى رواها ألباها شعده- كما
يقول- بنفسه: ذهب ألباها إلى السادات وقال
له: فليبارك الله وليحفظ عهدهك «الشعب»
هل يمكن أن نرى يوماً نائباً لرئيس الوزراء
قبطياً؟

قال السادات: ليه لا يا شعده .. آنا
مشر أقل من عبد الناصر وفعلاً سأجعل كمال
هنرى نائباً لرئيس الوزراء.

قال ألباها: فليبارك الله وليحفظك
الشعب هل يمكن أن نرى رئيساً للوزراء
قبطياً؟

السادات: ليه لا يا شعده .. آنا لست
أقل من الأسرة الخديوية التى قلدت بطرس
غالى هذا المنصب .. اننى افكر فعلاً فى جعل
د. بطرس رئيساً للوزراء.

الهايا: يكره ويطلب: هل يمكن أن نرى
يوماً نائباً لرئيس قبطياً؟

السادات: كأنك تقرأ ما فى بالى يا

لو كنا فى «زمن تانى» لحسبناها
بالتانية والدقيقة والساعة واليوم، لأن الأمر
يستحق .. غير أن مدرستنا فى الكتابة
-والسياسة- مختلفة الآن.

لقد مضى خمسة وخمسون عاماً
على أول تدخل حكومى فى القانون
«الخالد» (تسميه الليبرالية القديمة
والجديدة «القانون الطبيعى») قانون
العرض والطلب فى المساكن، وما هى
الدولة المناسبة ما بعد العيد الذهبى
للناسية، تعود وتكثف عن ذنبها وترفع
تدخلها الذى بدأ بالأمر العسكرى
الصادر فى مارس ١٩٤١ واستمر
قبل ٥٢ وبعد ٥٢ .. فى عهد الرؤساء
لمجيئهم وجمال وأنور وحسنى باشكال
شئى لتجميد الإيجارات أو تخفيضها أو
تتبن معايير التعاقد عليها وإيجاد مرجعية
رسمية ثابتة للتدخل بين المالك والمستأجر
(لجان تقدير الإيجارات).

لو كنا فى التلفزيون لماولنا استضافة
السيد الرئيس والسادة «...» صوت
الشريف وكمال الشاذلى وقضى
سرو وكمال الجنزورى وأسامه الباز
ومحمد أبواهم سلیمان وغيرهم من
ذوى الأصول المستورة بالعالية لتسألهم:
هل تذكرين ماذا كانت مشاعركم
ومشاعر ذويكم عندما كانت الدولة- منذ
١٩٤١ - تتدخل لخفض الإيجارات أو لمنع
طرد السكان؟

وهل تعتقدون انه يمكن أن يكون هناك
إناس الآن - رغم أن الدنيا تغيرت وإنكم



د. ميلاد حنا

ومصر الجديدة وغيرها بلاليم ، بل وتجرع الشقاق المؤجرة وتربح من جراء ذلك ومن جراء التنازلات عشرات ومئات الآلاف (لاحظ أن للشيوخ اراض في قراهم لذا محسرا لقانون ايجارات الزراعة فقط) . ولم يكن الحكم مستمدا لانغضاب كل هؤلاء . ولذا تمكك في الطبقات الشعبية، ووقف ضد تغير القانون أكثر من مرة. بل ولعبت السلطة الرسمية دوراً في التعمية علي نتائج المسح الذي اجراه جهاز التعصية والاصصاء عام ١٩٨٩ واتبث به وجهه ١٨ مليون شقة مفقولة علي مستوى الجمهورية. لأن وجود هذا العدد.. الممثل ثروة قدرها ٩٠ مليار جنيه) يعني أنه يمكن اصدار قانون للتأجير بالعرض والطلب، مرجحاً لهذا النوع من السكن ، دون اخلال بحقوق محدودى الدخل ، لو كان هناك حكم منصف وزنيد .. وشعبي . استمر الحال إلى أن وصلنا إلى ما بعد قانون جمعية رجال الأعمال (كان قد أعد .. حسن الابراشي خير التشريعات بالجمعية وهو محام ابن ناسي، وشديد المحافظة .. وقد اعد قانوناً آخر اثار شجة وقدمه للجهات الرسمية بطلق علاقات العمل في الأخرى للعرض والطلب) وصلنا إلى وضع صمت فيه اليمين فجأة وسكتت السلطة الرسمية إلى حد بعيد .. من نهاية ٩٤ حتى بداية ١٩٩٦ .

في هذه الفترة خلقت قوى السوق ،وقوى المنافع في البيروقراطية السياسية، قانونها الخاص ، غير الملزم ، وفرضته ألا وهو قانون

المساكن الشعبية . وسوف نظل نحفظ بصلتنا في السكن والمخالد إلى زمن آخر. لابد أن يأتي. بهذا المعنى أفهم قضية الاسكان واتخاذ إلى أحكام الذين أنا منهم ...

تبدأ الإجابة

أورد د. ميلاد في كتابه جدولاً بين القوانين الرئيسية التي حكمت تحديد الاجارات للمساكن . ويوضح تاريخ انشاء المسكن ونسبة التخفيض وتاريخ سربائها والظروف السياسية التي حكمت الاجراء المتخذ (انظر الجدول).

والجدول المنشور ناطق بملائه على اتجاهات تطور السياسة الاسكانية في مصر .. والمهم أن نوضح أن إدراكه الهجوازية العرض الميكر لعدم كفاية «قانون» العرض والطلب وحده (رغم محدودية الطلب وتذلك وضيق قاعدة الطبقة المتوسطة الساعى الرئيسى لسكن في المدن) وإن كان قد حكمته ظروف نشأة الحرب ، إلا أن الأمر في تقديره يتجاوز ذلك إلى تأثير البروز القوي لتيارات الفكر الاجتماعي بالرانة في صفوف الحركة الوطنية المصرية ،واستعمال الشارع السياسى المصرى.. أقول ذلك لأن الحرية المرسومة تؤكد أن الناس تهجر المدن وقت الحرب لا العكس.. علي اساس ان المدن.. الكبيرة بالذات مستهدفة ، ولذا لم يكن نقص المساكن بسبب الحرب - وتمثل الشركات طيما- هو الأساس في التدخل بالأمر العسكري فقط.

لكن المثير أن اليمين المصرى تنكر لهذا الدرس بعد عودة المنابر ثم التعددية الحزبية ، وظل مصر علي العودة إلى القانون المنفى: (المعد شريعة المتعاقدين) حتى دون أن يقدم حسيات. وقد نجح في أن وصل عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ إلى ادخال مشروع قانون من مادة واحدة بهذا المعنى، وعليه «بادج» جمعية رجال الأعمال المصريين ، إلى لجنة الاسكان في مجلس الشعب ، في سابقة كانت الأولى من نوعها . الساعد على ادخال المشروع المروحيه سرعان -تائب بروسيد ورئيس اللجنة -وكان قد ادخله نكايه في الحكومة والوزير الكفراوى . لكن كان هناك في الحكم من يترك خطورة مثل هذا الأمر ، ويدرك بالطبع أن قاعدة عريضة من البيروقراطية السياسية الحاكمة ، وأيضاً من البيروقراطية القمة الدينية . تسكن في المنحل والزعمالك والمهندسين

ظل يناهضه طوال عشرين عاماً -سؤداً في ذلك من أطراف شريفة من التكنولوجيا الحاكمين.. وبعضها كان واعياً مثل المرحوم د. رفعت المحجوب-.

لماذا لم يحتاج الحكومة إلى طلب الدعم من الأضرى أو دار الائتلاف كما فعلت في قانون الاجارات الزراعية؟

وأخيراً ما مضون التعديل المرتبط لقانون اجارات المساكن القديمة، الذي يقال انه سيصدر خلال شهر وكيف سيصير حال المروض الإسكانى في مصر المحروسة؟

الشقة والوطنية والحلوة

بداية فإن لدى نقضى انطلاق:

الأولى: واستمبر فيها مقولة للدكتور ميلاد حنا، اورودها في كتابه الاسكان والسياسة» الذي ظهر في السوق منذ أيام .. مقولة : «لا وطن بلا أرض ولا وطنية بلا مأوى» وطبيعى لإنسان من أصل مستور بالمعاقبة- أيضاً- مثلى أن يرى أن الحق في السكن أحد أعمدة الائتلاء الوطنى بالفضل، وأن غياب ، أو اهدار هذا الحق، لهر جرعة مزدوجة في حق الوطن والمواطن . (الناس في مصر تنلد، وحتى الآن ، تاكل عيش حاف، أو مفس بالهواء ولو ملوثاً ، وترتدى هدم كل شئ كان ، وتقتصد في كل الثقافات وما يسمى بالضروريات ، بشرط أن يمتد بها بيت).

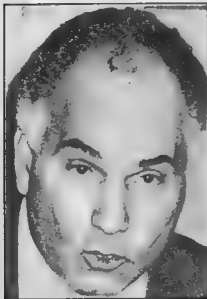
الثانية: اجتهد خاص استخلصته من خبرة السكن في غرفة رطبة في أحد حوراي المطرية ،ومن التعرف على الساكنين امثالى في غرفة ، ولكن من الأسس.. موظفين وعمال .. وحرثية.. وسئات مكافحات على المايش والعيال. الدرس هو: ان المصري يبحث عن حق من ثقافة المصري الفرعونية، في التشكيل المصارى الذى يحتويه ولها فان الأسر الفقيرة المكسدة في غرف تبدل جهوداً جبارة) تدفع لتنازع منها العين اعجابها وعظما) خلق اشياء تعيش وتبقى في السكن المبت يطبعته .. وقد لاحظت أيضاً أن العاديين يطمحون أمام الصعوبات ،في مجال قنيتهم حيال العيال والقيشة، وشرقان الدنيا، لكن علم الوسع والبراح والمصار المخالد لا يفرقهم حتى الموت . المعنى أن السكن قضية أوسع بكثير مما ظنت حتى الناصرية في ذروة انمائها للفقراء «مجرد متوى» وتقدرى أن الناس ردت على هذه القضية . ما يعنى: ما دام «ميتوى» خلية متوى في سبيوتا نصل عيش فراخ في الشقق ويلكرتات وأبوس زيادة من لا شئ للولاد في

وهلم جرا.. وكسبا يوغفرا بقائهم سيعمل هذا الايقاع، على الأقل لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، ليعود متراكم يحتاج إلى تصريف يصل إلى بعض التندورات إلى أكثر من ٢ مليون شقة. وتكاد المبالغية تشكل ضربة للمقايير شبيهة بالضربة التي وجهتها الدولة لشركات التوظيف الاسلامي (على الرغم من أن جزءاً من جهودها فراطية الدولة كان متروكاً فيها لكن الكبار ادركوا أن هذه الشركات ستقبل معادلة الحكم وقاعدته) ومن المؤكد أن المقايير يحارلون متسائدين التعميم التعميم في الاثر المؤقت لهذا القانون في ضرب ارباحهم .. وهم يكتفون الآن الحديث عن الكساد .. وتوقف السوق .. وشيات الأسعار .. وتزحف .. لأنهم يعرفون أن شرارة معركة واحدة تربط تطبيقاً بين القانون والواقع الذي تتراكم فيه الشق المخرقة ستؤدي حتما إلى انهيار أسعار التملك مرحليا.

هل يساند التلفزيون في التعميم؟

ومن جهة السلطة الرسمية فهناك من يقول أن الرئيس مبارك كان منزعجاً من شروع حصى الانحياز المقايير وأنه كان يرتب منذ شهر لشل هذا الامر، ووجد في د. الجنزوري -السرير- بغيته. وقد يكون في عرفهم تأييد القوى اليسارية للقانون تسببا ناتج عن هذا وهناك من يرى أن الحكومة كانت تستعجب لمطالبت الصندوق والبنك، ومطالبات التحضير لمؤتمر الشرق اوسطية

محمد فريد خميس



الجنزوري

يقول انه سيعتقد شيئاً .. ثم إن تركيب المحافظ في النهاية سيعمل شيئا داخله يقبل منطق ما نراه: العرض والطلب والقانون الالهي «الطبيعي» .. وبالقول .. في أول اجتماع لمجلس الوزراء يشار إلى أن القانون سيعيد، وفي الاجتماع الثاني يوافق عليه، وفي مجلس الشعب ير القانون كالتبرير في الجريدة الرسمية، ليصبح ساري المفعول في اليوم الثاني مباشرة، وليختل القانون المارزي غير المكتوب الذي كانت صاغته القوى المقايير لكن تختل مهمهم أيضا أحلام الفقراء في مسكن رخيص.

اليمن واليسار والناس

ويقتور شديد يستقبل المقايير من كل أهل اليمن «والوسط» القانون .. وتمكن صحيفة الولد الرضع بدقة إذ تتحدث عن أنه لا توجد ضمانات لخروج الساكن بعد المدة المحددة في العقد، وبأن القانون غامض فيما يخص حق الزوجة الحاشقة في المسكن مواته لا يمكنه إلا البدء من علاج أمر المساكن القديمة (الوندديون ومن معهم بهمهم هذا الأمر أكثر من اهتمامهم بحيات الأبراج ومن و الامم لأن الأخيرين «يتبرع» الوطني أساساً وظهر بالطبع انها حجج وأهية، وبأن ترديد الصحف القرمية لها، لهو دليل على أن المقايير الذين كسروا الشق والمعلات والرحلات المصيرية، بفرض البيع ثم الشراء

دسعة أشجار الرزق في جهارة العقارات، سرت حصى الانحياز بالمقارنات في أرومال الطبقة المتوسطة، من جاد منها من الخليج ومن بقي، ومن كان هنا واشتدت الفيرة بين رجال الأعمال في الحزب الحاكم فأنشأ محمد فريد خميس، رجل الصناعة المقرب من الرئيس مبارك والذي كنا نعرف أن يدخل صناعات المبرحة الثالثة بعد نجاحه الراهن، أنشأ شركة للاستثمار العقاري فتوج بذلك - أو دشن - بداية مرحلة جديدة / قنبلة للرأسمالية المصرية، تشبه ما بدأت به في عهد السادات عام ١٩٧٤ .. أي الانحياز في أراضى البناء والشق .. الأبراج .. واللبس .. في عالم المقالات، وادي دخول البنك إلى اشتغال الحصى أكثر وأكثر .. وساعد على ذلك أن كثيرين من الطبقة المتوسطة حازوا أكثر من شقة بالخلاف أو التلاعب في شقق المتاونيات والتقاطات، وأصبح لديهم الوقت وليس لديهم الإرادة للتطور الصحيح .. فغتاوجوا في الشق، وأصبح حديثهم منصبا على: خذتها بكاء وبعثتها بكاء؟ ووصل الأمر إلى أن العقار الثاني في الدولة اشترى مقرين قرب الاسكندرية، ثم باع أحدهما بعد عام بمرح نحو مليون جنيه .. وقد علمت أن حورارة دار بين جهاز رقابي وبين الرئاسة حول الواقعة التي نشرتها في الأمانى، لكن الاثنان اتفقا على أن المسألة «طبيعية»!!!! وفي غضن ذلك، ومن خلال المطالب التي حققتها الهيروقراطية السياسية من السياسة ومن الفساد (التي شاع بعد حرب الخليج الثانية بصفة خاصة) استطاعت أن ترتب لنفسها شققاً فاخرة في المواقع «الحلوة» هنا، أو حتى في الخارج .. وأن تلعب في الأخرى بالقديم والجديد في سوق العقارات والأراضي ومن ثم تأكل ما تبقى لديها من حس بأهمية الحفاظ على الاستقرار في علاقات الانحياز القديمة .. نشط السرق على «أولى» قانون عرض وطلب، بلا قانون وقبالة: بضبط البنك الدولي والصندوق وصبراً على أنهما إذا كانا قد طولا بالهما على الحكومة في تخفيض الجنيه، فإنه لا بد من تحرير إجراءات المساكن .. وبعين د. كمال الجنزوري - الزاهد - والمشروع والشريف - يقول مستول بالبنك في احتفال القاهرة - حصى لجاره الاقتصادي المصري المعروف: هذا هو الرجل الذي سبب كل ما تريد .. لن يستطيع أحد أن

بالضرورة مع استمراء الإصلاح) وحتى لا يشغل الثاني بالبناء للطبقة المتربة، ويعمل حواجز أمواج من أموال الشعب لتأمين مصابيتهم الفاخرة (٣٠ مليون جنيه لحواجز مارية؛ وحدها) يمكن ليسار أن يفعل ذلك كله، لأن قضية الاسكان هي قضية كل بيت... ويمكن له أن يتبنى من قانون اتحاد الشاغلين الذي طرحه د. مهلا حنا حين كان رئيسا للجنة الاسكان في البرلمان (٨٤-١٩٨٦) ولا يزال.. ان الحكومة المصرية قد رفضت القانون، لانها رأت فيه انه مدخل خطير لتنظيم الشعب المصري وتعليمه الديمقراطية (قالها د. المحجوب صراحة) وعلينا ان نتصالح به وتتأصل من اجله، فهو ذو فائدة جمة أيضا في صيانة الثروة العقارية والتواصل الاجتماعي!!

لامقر أماننا من ذلك بعد ان نطم اليقين وديمقراطية الدولة لتسيما وكونا بالقرارات الاتحاد المصري للقائى البناء والتشييد كقائى منظمة للمجتمع المدني في مصر. وهو بلانج عن «مصالح» الطرفين مؤيدا من لجنتى الاسكان في الحزب الوطنى والبرلمان (رئيس الاتحاد وهو رئيس لجنة البرلمان ورئيس الشرطة القايسة للتشييد في نفس الوقت) هذا مع غرف الماولات في اتحاد الصناعات والفرف التجارية وشعبتها في الفرقة المصرية الأمريكية، والألمانية العربية.

وعلى اليسار ان يتأصل أيضا لتأكيد معنى أن قضية المدن المصرية أصبحت مثل قضية البيئة تهم الجميع.. بمعنى أنه مها سكن الأغنياء في احياء بعيدة واقية ومنظمة فإن الهامشين والتأتهين وراهم وراهم الا اذا اعتصت الحكومة بأعادة الوجه الانسانى لكافة احياء المدينة المبهشة) يتوقع المارقون ان تصبح القاهرة مثل المكسيك ويتوقع المبد له ان تكون الاسكتريه اسرا من أسوأ مدينة هندية لأن حى السلطة التنفيذية بالمسؤولية عن كامل المدينة يتراخي، كما أن النخبة مشغولة بإيجاد مرائق أبعد، فلما أن هذا سيمسها من مطاردة الضائمين) هناك الكثير لنتمسك.. وهناك مقترح من د. ميلاد له أهمية: ان تصبح وزارة الاسكان وزارة سيادية.. لا أن ينظر إليها كما هو الوضع الآن باعتبارها وزارة «فنية» ليس لدى الرئيس وقت لتيسير المسئول عنها اللهم الا كل فين ومتين اذا حدثت كارثة.. عموماً لإيجابيات بواقى.



الاستثمار في البناء لابد سيتم تعديلها في اتجاه خطوات نحو التحرير، ومعها قواعد تأجير الشقق غير السكنية، وأيضاً أسس ولوائح تكاليف الدمقات والصرف الصحى والمياه والكهرباء) حاجات تحتل الناس تطفش من السكن لوحدها) صحيح ان المرء يترن أن كل شيء قابل للمراجعة شرط ان يكون الهدف: مسكن مناسب لكل مواطن.

ان القانون رقم ٤ حمال أوجه. ويمكن للقرى المصرية اذا رصت صفوقها ان تحسن الاتادة منه في توجيه ضربة لحى التجارة والمضاربة، وبلى الدفع لوضع قواعد لعدم حيازة أكثر من مسكن، وللحوولة دون دخول مدخرات المصريين بالبنوك إلى المضاربة العقارية، وبلى ايجاد السبل لتحقيقى كلفة البناء والمقاطه لأن لمة رفع التكلفة تنطوى على مقصودية عالية وأكثر منها نتاج ظروف السوق الملحي و الدولي.. ويمكن ليسار أيضا ان يتأصل لجعل هذا القانون «غير ابدى» هو الآخر وان يتوقف العمل به حال «تسييل» الجزء الأكبر من الثروة العقارية المخزنة للتداول في السوق، وفرض ضرائب اضافية على شقق الواقع الضيقة والتي تزيد مساحتها عن ٢٠٠ م٢. وان يتأصل أيضا لوضع سياسة للاسكان بدلا عن «الهرجلة» الحالية، مع التمسك ببقاء ارتباط الاسكان بالعمير حتى لا يحرم الأول من الموارد اللازمة (لأن دعم الاسكان يستخفص

الثالث الذى سيمقد في القاهرة في نوفمبر ١٩٩٦، ويراد ان يتم تقديم مصرليه كأفضل بلد لتلقى الاستثمارات في المنطقة. ويضيف اصحاب هذه الرؤية ان رئيس الوزراء اضطر بعد صدور القانون إلى التأكيد على ان الدولة ستستمر في العمل على توفير المساكن لغير القانونين وان دورها لن يتغير، لما لسه من فزع لدى الرأى العام القهري.

في كل الحالات فان الحاصل:

- ايجار شقة من ٢٠٠ م٢ سيجاز بين ٥٠٠-٦٥٠ جنيهًا كما قدره الخبراء، في ظل هذا القانون. وقد يحدث ذلك وقدام شوية لكنه حتما سيحدث ويذكر ان الشقة ايجار ١٠٠ متر في دار السلام مقدمها الآن ١٥ ألف جنيه وإيجارها ١٢٠ شهريًا.

- ان التوازن المطلوب احدثه في عالم الاسكان ليس فقط بين العرض والطلب (هذا اذا اعتبرنا ان في العروض من المخاركم ما يمكن للفئات الشعبية الاتادة منه) ولكن كما يرى د. ميلاد أيضا لابد ان يكون بين نقاط الحيازة: ملك وملكه وإيجار، وبين نقاط المساكن: قاهر- معوق- شعبيين. التوزيع الجغرافى للاتاط السكنية المختلفة. وبين دخل المواطن وما يدفعه من للسكن .. وهذه التوازنات، قد زادها الإصلاح الاقتصادى سوط.

- ان قواعد تروث عقدة الإيجار الحالية (القديمة) وتوزيع كلفة الصيانة، وسلف رعية

تاريخ انشاء المسكن	اساسا متعدد الاجار	نسبة التخفيض	تاريخ سريان التخفيض	التاريخ السارى	الظروف السياسية
قبل ١٩٤٤/١/١	أجرة شهر أبريل ١٩٤١ - خففت اجرتها بمقدار الاعفاءات من الضريبة العقارية	- ١٣,٧ تقريباً فى المتوسط	- يناير ١٩٦٢ ١٩٦١/١/٦٩	١٩٤٧/١/٢١ ١٩٦١/١/٦٩	نقص المساكن لظروف الحرب العالمية الثانية
من ١٩٤٤/١/١ حتى ١٩٥٢/٩/١٨	- الأجرة التعاقدية مخفضة - التخفيض بمقدار الضرائب	٢٠٪ + ١٥٪ ١٣,٧٪ تقريباً	اكتوبر ١٩٥٢ مارس ١٩٦٥ أول يناير ٦٢	١٩٥٢/١/٢٩ ١٩٦٥/٧ ١٩٦١/١/٦٩	أرضاء سكان المدن بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢
من ١٩٥٣/٩/١٨ حتى ١٩٥٨/٦/١٢	الأجرة التعاقدية مخفضة التخفيض بمقدار الضرائب	٢٠٪ ٢٠٪ + ١٣,٧٪ +	يوليو ١٩٥٨ مارس ١٩٦٥ يناير ١٩٦٢	١٩٥٨/٥٥ ١٩٦٥/٧ ١٩٦١/١/٦٩	احتفالا بالوحدة مع سوريا
من ١٩٥٨/٦/١٢ حتى ١٩٦١/١/٥	الأجرة التعاقدية مخفضة التخفيض بمقدار الضرائب	٢٠٪ ٢٠٪ + ١٣,٧٪ +	ديسمبر ١٩٦١ مارس ١٩٦٥ يناير ١٩٦٢	١٩٦١/١/٦٨ ١٩٦٥/٧ ١٩٦١/١/٦٩	امتصاص للمقضب بعد الانفصال عن سوريا
من ١٩٦١/١/٥ حتى سبتمبر ١٩٧٧	٥٪ من قيمة الأرض + ٨٪ من المبنى	-----	-----	١٩٦٢/٤٦	فى مناخ ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربى
من سبتمبر ١٩٧٧ حتى الآن	٧٪ من قيمة الأرض + ١٠٪ من تكلفة المبنى	-----	-----	١٩٧٧/٤٩	تعميرا عن بناية الافتتاح الاقتصادى
من عام ١٩٨١ حتى الآن	٧٪ من قيمة الأرض والمبنى زيادة ايجارات الأماكن غير الآتية	-----	-----	١٩٨١/١/٣٦	

وبدأت أخطر مراحل تشريعات التحرير الاقتصادي

معرض الشرق

وأخطر الجولات، بين الحكومة وصندوق النقد ، بدأت الحكومة تدخل مرحلة «الزيادة» على برنامج التحرير الاقتصادي. أو ما تسميه الاصلاح وتسايق الصندوق والنك في مطالعها .

في الأسبوع الثاني من الشهر الماضي قررت الحكومة متمثلة في وزارة قطاع الأعمال العام طرح بيع نسبة كبيرة أو بالضبط حصة الدولة - في بعض الفنادق الكبرى . وشملت فندق سيرايميس اتركوتنتتال بواقع ٨٠٪ من إجمالي الأصول البالغ ٣١٩ مليون جنيه . وبيع ٧٥٪ من رأسمال فندق ايجاب بالاصاحاجية البالغ قيمته ٢٧ مليون جنيه ، علاوة على بيع ١٧٥ ٪ من قيمة أصول فندق هيلتون طابا والتي تقدر بنحو ١٥٠ مليون جنيه.

قد أقر مجلس الوزراء بعد خمسة اجتماعات عقدتها اللجنة الزارية المتابعة للخصخصة ، برنامجا لبيع أسهم ٥٧ شركة من شركات قطاع الاعمال العام- وفقا لتسمية القانون ٢٠٣- وذلك على مدى عامين أو ثلاثة أعوام .. وسيتم في المرحلة الأولى طرح نسبة ٧٠٪ من أسهمها للبيع من خلال بروسة الأوراق المالية ثم تزداد هذه النسبة تدريجيا حتى تصل إلى ٩٩٪ ملكية خاصة كاملة.

ولأول مرة ودون سابق انذار يتم ادراج عدد من الشركات الكبرى في القائمة من بينها مجمع الاثومونوم لتنج حمادي . وشركة ابو قير للأسمدة وطرح نسبة جديدة من الشركة الشرقية للدخان . ولم يتم الاكتفاء بذلك فقد ناقشت اللجنة الزارية المختصة بعملية الخصخصة برئاسة. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام إمكانية طرح نسب من اسهم شركات مثل النصر ومصر للفزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار للفزل والحديد والصلب.

وليزيد من الاستعدادات لراحة من أهم

في أقل من شهرين اتخذت حكومة . كمال الجنزوري خطوات سريعة ومتلاحقة نحو التحرير الاقتصادي والخصخصة بشكل لفت أنظار القارئ على إدارة الاقتصاد الحكومي ذاته.

وكان التفسير الوحيد والمقبول هو أن تلك الاجراءات خطوة لكسر حاجز الجمود الذي أصاب المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية وأدى إلى تعطيل أو تأخير إسقاط الشريعة الثالثة من الديون- بل فسرها البعض الآخر بأنها استعدادات مكررة للمؤتمر الاقتصادي العالمي المقرر عقده بالقاهرة في ٢٨ نوفمبر القادم. وهو المؤتمر الثالث بعد مؤتمر الدار البيضاء وكان بالأردن.

في كل الأحوال ومع بداية مارس الجاري تبدأ جولة جديدة من المفاوضات مع صندوق النقد لتقييم أداء برنامج الحكومة لما يسمى بالاصلاح الاقتصادي . ووضع برنامج مستقبلي للمرحلة القادمة والتي تلتزم به الحكومة أمام المؤسسات الدولية.

والمناخ للتطورات الاقتصادية الأخيرة ومباحثات الحكومة مع المؤسسات والدول الأخرى ، شجدها أنها تزامنت مع ما اتخذته من اجراءات وتشابكت مطالبهم الاقتصادية ، سواء كان ذلك في إطار الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع أوروبا أو في المفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أخطر ما شهدته الفترة الماضية وما ستشهده الفترة المقبلة ، اتخاذ اجراءات اقتصادية في مختلف المجالات.

كمال الجنزوري

يقود سوحلة

التحول الكامل

لدينا رجال الأعمال

فقط!



خالد عبد

* تسهيلات استثمارية لرجال الأعمال والعقارات .. وتخفيضات فى الجمارك. * سداد حكوى بقوانين وقرارات من أجل عيون المستثمرين. * بيع البنوك والشركات بقانون خاص.

الاعفاءات الجمركية والضريبة المنصوص عليها فى القوانين الحالية، وإقرار حق تحويل الأرباح الخاصة بالشروعات الاستثمارية الى الخارج ، وإخضاع كافة الأنشطة الاقتصادية لتشريع موحد باسم قانون النشاط الاقتصادى وسيضمن القانون الجديد مزايا أخرى للمستثمرين لجذب رؤوس أموالهم للاستثمار داخل مصر.

كما أخطر تنازلات الحكومة الأخير فهو خضوعها لمطلب المؤسسات المالية الدولية ، وانتهت من الصياغة الأولى لمشروع قانون البنك المركزى والبنوك وتنظيم العمل المصرفى . ليفتح الباب أمام الأجانب لامتلاك البنوك المشتركة والعامه. ويساهم هذا المشروع بقانون فى دخول الأجانب من كافة الجنسيات لشراء حصص الدولة فى البنوك المشتركة والبالغ عددها ٢٢ بنكا ، وشراء حصص من البنوك العامة.

وتسمى أوساط حكومية إلى سرعة عرض هذا القانون الجديد على مجلس الشعب اصداره ليندخل حيز التنفيذ فى أقرب وقت يمكن وهكذا جمعت مصالح الصندوق والبنك وأهدب الشراكة مع أمريكا وأوروبا لتصب فى النجاء واحد .. ترجمته الحكومة إلى قرارات وأجراءات وقوانين ..

بالسؤال ماذا سيأتى من قوانين جديدة. وهل جاء ؟. كمال الجنزورى ليكون مقننا لتشريعات مرحلة التحول الكامل مع مصالح رجال الأعمال فقط. ثم أن هناك أهداف أخرى؟.

صالى ابراهيم قطاع الأعمال العام
١٩ مليار جنيه.

وتواصل الحكومة ماثرون المزايدات فى البيع والمخصصة مع المؤسسات المالية فيعد إعلان رئيس الجمهورية فتح باب الاستثمار على مصراعيه دون قيود. وتفتح المند الأقصى لتأسيس المشروعات بنظام الاخطار . سيصدر قريبا قرار جمهورى آخر بإنشاء هيئة جديدة تكون الجهة الوحيدة المستقلة عن ادارة الاستثمار فى مصر سواء من حيث التأسيس أو المتابعة.

وبإنشاء تلك الهيئة الجديدة ستتحول هيئة سوق المال وهيئة الاستثمار والادارات الاستثمارية فى المحافظات إلى جهات ترويج للمشروعات الكبرى بين رجال الأعمال والمستثمرين.

وتستمر الحكومة فى. مزادها من أجل عينى المستثمرين فقد قررت وبناء على اتفاق بين الحكومة ووليد الشراكة الأمريكى ، تحميل الدولة بالضرائب والجمارك العفى كان يحصلها المصدرون برافع ١٦٠ مليون جنيه عبارة عن ضرائب على الواردات . وخفضت جمارك استيراد سيارات الشحن من ٩٠٪ إلى ٢٠٪.

وتسمى الحكومة لتذليل كافة العقبات أمام مقاضاتها مع صندوق النقد ، وذلك بالاعاد لمشروع قانون الاستثمار الموحد والذي سيدخل مجلس الشعب خلال فترة ليست بقصيرة. وسيضم المشروع الجديد كافة

وبأتى طرح هذه الشركات والقائد بعدما كشف تقرير لوزارة قطاع الأعمال عن أن حصة بيع الشركات العامة منذ بداية تطبيق سياسة الإصلاح والمخصصة بلغت مليار ٤٠٢ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه . وشمل هذا المبلغ ٨٦٥ مليون جنيه عبارة عن حصة بيع أسهم فى ١٦ شركة تم طرحها خلال الفترة السابقة حتى نهاية عام ١٩٩٥.

وبلغت مشروعات القطاع الخاص من هذا المبلغ ٧١١ مليون جنيه، بينما بلغ ما اشتره العاملون من أسهم ١٩٤ مليون جنيه.

وذكر التقرير أن من إجمالي حصة البيع ٥٣٧ مليون جنيه عبارة عن حصة بيع ٣ شركات بالكامل وهى الكوكاكولا وبلقت حصة بيعها ٣٢٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه ، وشركة البهيمى كولا وشنتها ١٥٦ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه وشركة المراحل البخارية باجمالى ٥٨ مليون جنيه.

وأبشرت سياسة المخصصة عن خفض هذه الشركات العامة إلى ٣٠٤ شركات بعدد تصفية ١٢ شركة نهائيا وبيع ثلاث شركات.

(فى أرقام ذات دلالة ناقش مجلس الوزراء تقريرا حول أداء الشركات على مدى العام الماضى. جاء فيه أن هناك ٢١٤ شركة سجلت أرباحا بلغت ٧٩٦ مليار جنيه . بينما بلغت خسائر ٨٩ شركة ١٩٩ مليار جنيه لصبح

الحكومة فى انتظار مستثمر لن يأتى أبداً



٥٠ المجزوء

منذ بداية عهد الانفتاح وحكومتنا تسير على مبدأ واحد لم تعدل عنه يوماً وهو ان المستثمر دائماً على حق . ورغم أن الجدل استمر طويلاً حول تعريف العامل والفلاح لكننا لم نسمع مرة واحدة عن تعريف واحد لهذا المستثمر الذى تلهث وراء حكومات الانفتاح المتعاقبة . حتى طلع علينا احد كبار المفكرين القوميين (سبى للصحافة القومية) وقال بان المستثمر هو «اى واحد معه فلوس» . وبعد تولي ٥٠ المجزوءى مقاليد الوزارة الجديدة بدأت سلسلة من الاجتماعات المكثفة على أعلى المستويات و خرجت بعدها مجموعة من الاراء والقرارات والتشريعات لمنع كل الأيوان أمام فلوس أى مستثمر وأعلنت الحكومة عن خطة لجذب فلوس المصريين الخارجين التى تعدت ١٧ مليار دولار وتحولت هيئة الاستثمار فى الاراءات الجديدة إلى «بصمجي» مهمته الترخيص لكل ما يطلبه المستثمر . ووصل الأمر إلى هباته فى اجتماع مع كبار موظفى هيئة صناعية كبيرة عندما قال مسئول كبير لهم «إذاً ها ، مستثمر وقال لديه ماكسة وحملة» ويريد نصنع الطائرات فان الاراء لم يلبها الا ساقفه وعليها معه الترخيص المطلوب فوراً . وزارت الحكومة وطبناها قد بذلت كل ما فى وسعها وكل ما عليها هو انتظار المليارات القادمة . لكن لعملة لها وجهها الآخر والذى يقول لنا أن المستثمر بالفعل على حق عندما يهرب من الاستثمار فى مصر . والاسباب يقولها لنا هذا التقرير .

أحمد الحصرى

اهتمام المستثمر الاجنبى وهى تتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلكين فى السوق المصرى . ويقول التجار ان ما يهم المستثمر الاجنبى هو الاستقرار على السوق وإذا كان السوق المصرى مفتوحاً على البحرى أمام كافة المنتجات فالأخص للمستثمر ان يعمل بالتجارة وتوريد المنتجات بدلاً من التصنيع فى الداخل

وهو ما يؤكد د . جوزه عبد الحالىق امين المكتب الاقتصادى لحزب التجمع وعضو الأمانة المركزية والذى يقول ان الاستثمارات تأتى ويعتبرها على السوق وفى الحالة المصرية فان كل ما فلكه هو سوق راكد بالفعل السياسات الانكماشية التى تسير عليها الحكومة وهى ما يجعل الشروعات القائمة تجد صعوبة شديدة فى تصريف منتجاتها فما

طويلة ولا يوجد فى العالم رأسمال ساهب ينظر ما تقرره الحكومة المصرية .. والعروف ان ٨٥٪ من الاستثمارات ورووس الأموال تذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة ولا يبقى لكل دول العالم الثالث الا ١٥٪ فقط . وهذه ال ١٥٪ تقطع منها دول النور الاسيوية حوالي ٨٠٪ .. وما يبقى من قنات تصهارح عليه كل دول العالم الثانى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والمؤسف ان بروج المستنورين تجربة النور دون ادنى فهم لطبيعة الظروف التاريخية التى نشأت فى ظلها تأخيك عن التغافل عن النور الحاسم للدولة وقتها فى بناء القدرات التكنولوجية لكل من الدول السبع

ومن وجهة نظر المهندس سعيد النجار امين المجلس المنتخب ورئيس مجلس إدارة شركة النصر للسيارات فان المسئولين عندنا لا يعينهم النظر بدقة فى تجارب الآخرين وانما يريدون «فتحها على البحرى» والسلام .. ويحتشد التجار عن زاوية تشبك محور

لم تكن سلسلة الامتيازات التى اعلنتها الحكومة جديدة تماماً ، فقد سبقها منذ عام ٧٤ عشرات ومئات التسهيلات بنص القوانين والقرارات الرئاسية والوزارية والمحلية إلى جانب التسهيلات المقدمة بفعل وشاوى الكبار والصغار فى المصالح والهيئات والوزارات . ويعد أكثر من عشرين عاماً لم «تجاوز الاستثمارات العربية والاجنبية المستوية فى مصر رقم ال ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٥» بينما كان الرقم ٤٥ مليار دولار فى اندونيسيا وهذه الأرقام على ذمة رئيس الوزراء نفسه فى اجتماعه مع على الاحزاب السياسية وربما يبرر رئيس الوزراء اجراءاته الأخيرة بتلك النسبة المتواضعة لما تحصل عليه من الاستثمارات العالمية . لكنه تيرير غير متقن للدكتور جيام غومسى الجبهر الاقتصادى . «عضو المكتب السياسى للحزب المصرى الذى يقول «إن الأوضاع العالمية شبه مستقرة منذ سنوات



د. إبراهيم سعد الدين

بالله بالمشروعات التي تشأ من الصغر ويؤكد جوده أنه لا يمكن لمجتمع أن يتنجح في جذب أية استثمارات خارجية وهو يعاني من الكساد والاضطر من ذلك أن الحكومة تبحث عن المستثمر الأجنبي بينما تهرب الاموال المصرية الي الخارج بطرق رسمية وغير رسمية حتى وصلت في تقديرات الخبراء والحكومة بين ١٥٠ و ١٨٠ مليار دولار.

وفي الوقت نفسه تعجز الحكومة عن استثمار اكثر من ١٧٠ مليار جنيه ودائع في البنوك المصرية وهي ودائع لا تجد سبيلها نحو الاستثمار حتى مع اجراءات الحكومة بخفض سعر الفائدة. وهو اجراء رغم أهميته لكنه من وجهة نظر حازم البيللاوي غير كاف فالاستثمار يقوم بتوافر اسبابه من ادارة قادرة على حل المشاكل البيروقراطية وسياسات اقتصادية وسياسات واضحة وصريحة ومعروفة. وليست هناك معلومات متوفرة بما يحتاج اليها المستثمر بشكل اساسي هذا علاوة على الأوضاع القانونية غير المرعبة لاي مستثمر والرقابة غير كافية واجراءات القضاء معقدة وبطيئة.

وهو ما أدى إلى عدم الإقبال على الاستثمار وبالتالي تراكمت الاموال داخل البنوك والتي قامت من جانبها بتعطيل هذه الودائع في مجالات اخرى غير الاستثمار وعلى رأسها قروض الخزانة وهو ما يسميه د. البيللاوي اسلوب المستثمر العاجز ولن يؤدي إلى تحسين الأوضاع أو تنشيط سوق المال ويطالب البيللاوي بتعديل اولويات البنك في الاستفادة من ورائها بالاتجاه نحو الاستثمار الحقيقي لزيادة الانتاج وحل مشكلة البطالة.

وكلام البيللاوي يغلب عليه الطابع الفني لمعوقات الاستثمار في مصر وليس من بعيد ما خلق حول وقائع الفساد والاقتصاد داخل الادارات الحكومية وفي اوساط رجال المال والاعمال وهو ما يقوله صراحة د. ابراهيم ابهاقه رئيس اللجنة المالية لحزب الوفد حيث يتوقع مزيداً من القشل للحكومة في جذب أية استثمارات جديدة واسباب ذلك يأتي في مقدمتها الادارة الفاسدة ومن هنا فإن د. ابهاقه يضع في اولوياته مقدمات اصلاح السياسات الاقتصادية فاعادة هيكلة تلك سلطة الحصار وتصحيح الأوضاع والرقابة على

الحكومة وهي اشياء لا يمكن توافرها بدون برلمانات منتجة بشكل حقيقي ولا تأتي من خلال عمليات التزوير التي شهدتها الانتخابات المصرية. اما خطة الحكومة فيري د. ابهاقه انها «سك لين ثر هندي» وكله كلام في كلام حسب تعبيره.

وفي سعي الحكومة المبحوم وراء فلوس المستثمرين الاجانب تنسى الطاقات العاطلة الموجودة لدينا وفي الصناعة يقول د. اسماعيل صبرى عبد الله ان معدل النمو في الصناعة يمكن أن يرتفع من ٤.٥% إلى ٦٪ أو ٧٪ في سنة واحدة اذا ما تم توفير الطاقات العاطلة. لكن ذلك يحتاج إلى حزمة مختلفة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية وليس مجرد اجراءات لمزيد من الاعفاءات والتسهيلات والتي ثبت من خلال تجربة السترات الماضية انها لم تشكل تأثيرا يذكر علي نمو حجم الاستثمارات الواردة من

الخارج وما زالت بأرقام هيئة الاستثمار تدور حول رقم ٢٠٪ من اجمالي الاستثمارات بالرغم من تجاوز الاعفاءات الضريبية والمجرية ٤ مليار جنيه سنوياً. وبالنسبة فان احدث دراسة لتليل الدكتوراة أكدت ان الطاقة المطفلة تصل نسبته في مدينة العاشر من رمضان ٤٦٣ من الطاقة الفعلية. وهو ما يجعل عددا من مستثمري المدينة الصناعيين يعيدون النظر في استمرار نشاطهم الصناعي. ولم يكن مستقبلي على ضوء ما يحدث في السوق المصري -ان يهرب الاستثمار الي العقارات وهو ما قلعه رائد مدونة العاشر الصناعية المهندس محمد فريد خميس صاحب شركة النسيج الشرقيين ، الذي أسس مع آخرين مجموعة جديدة للنشاط العقاري.

وهو ما يراه د. ابراهيم سعد الدين اتجاهاً طبيعياً في ظل السياسات التي



د. إبراهيم بدر الدين علي



د. جودا عبيد الحاق

واختار عبد الناصر سياسة التأميم ليعطي عجز اصحاب رؤوس الأموال برأسمالية الدولة.

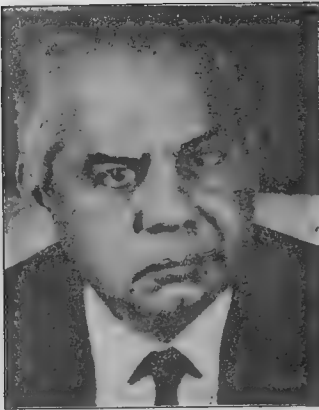
ولسنا هنا في مجال تقييم تاريخي لوقائع الصراع بين عبد الناصر والرأسمالية المصرية أو تقييم تجربته في التصنيع من خلال رأسمالية الدولة فهذه أمور ما زالت محل خلاف في وجهات النظر خاصة على ضوء ما يفعله البعض الآن من إعادة قراءة لتاريخ الصراع والصدام وانصاف الرأسمالية الصناعية .. لكن المؤكد هو أن تلك الرأسمالية الصناعية كانت تضعف اجنحة الرأسمالية على مدار تاريخ مصر الاقتصادي. وتعود بعد هذا القطع التاريخي للحديث مرة أخرى عن القومات الحقيقية للاستثمارات الاجنبية في مصر حيث نجد دراسة بايانية سبق نشرها عن مخاطر الاستثمار في ٣٠ دولة بينها ١٦ دولة عربية وهي دراسة لرجال الأعمال اليابانيين يتحدثون قبل اقدامهم على دخول هذه الاسواق .. ويحدد هذه الدراسة معايير لتقييم الارضاح داخل تلك البلدان وتضع لكل معيار عدد معين من النقاط وعلى ضوء الحاصلة الكلية يمكن للمستثمر ان يتخذ

رغم كبار ملاك الاراضى وقد غلبت عناصر النشأة المشوهة على تطوير البرجوازية المصرية فلم تقتحم مجال الصناعة الا عرشاً - باستثناء تجارة - طلعت حرب ولجأت توظيفاتهم الاساسية نحو مشاركة رأس المال الاجنبى والاستثمار في العقارات والخدمات سريعة العائد...

ومن قبل تجربة الافتتاح لفعلياحمال عبد الناصر في الخمسينات وقامت سلطة يوليو وقتها بتشجيع رأس المال المحلي وقدمت له العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية وفقاً لما اورد به **باتريك اوبريان** في كتابه **دخوة النظام الاقتصادي** . في مصر، لكن خطة سلطة يوليو فشلت وجاءت لحظة المراجعة عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وكانت الاستثمارات المطلوبة ١٦٩٧ مليون جنيه وعجزت الحكومة عن توفير حتى ما يلزم السنة الأولى وقدره ٣٩٠ مليون جنيه . وقام عبد الناصر بتوجيه نذاته الشهر إلى البرجوازية المصرية كي توظف اموالها في المجالات التي حددتها الخطة لكن أصاب الاموال اختاروا أقل المجالات تعرضاً للاختار كالتجارة والمقارلات خاصة الاستثمار العقاري

انحرفت بالاستثمار عن مجالات النشاط والزراعى لصالح القطاع الخدمى وخاصة العقارات والمضاربة العقارية. وتشير ارقام البنك الدولى الي ان نصيب القطاع الخدمى يصل إلى ٦٠٪ من جملة الناتج المالى الاجمالى في مقابل ١٨٪ للزراعة و٢٢٪ للصناعة .. يؤكد ابراهيم سعد الدين ان التوجه إلى تفصيل الاستثمار العقاري والانغماس في المضاربة العقارية بقدر ما هو نتيجة لسياسات واوراش اقتصادية واجتماعية سائدة يكون هو نفسه سبباً لتقلص فرص الاستثمار المنتج في اطار المجتمع.

والحقيقة ان شلوك اصحاب «القرس» ونوعية الانشطة الاقتصادية التي يفضلونها هي قضية مثارة منذ الأيام التي عرفت فيها الرأسمالية طريقها إلى مصر . فقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الاجنبى وتطورت في ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى . وبدأت نشأة البرجوازية مع دخول الاستثمار من خلال العناصر الاجنبية او المرتبطة بها. اما الميلاد الحقيقي لها فقد كان أكثر تشوها اذ جاء من



هازم البطارى



د. حسام عيسى

الاقتصادية وإذا لم تستطع الحكومة توفير إيرادات جديدة بدلية عن ما سوف تخسره من المزيد من الإعفاءات والتسهيلات سيكون عليها إما أن تستدين من الخارج وهذا عبء على كل الأجيال القادمة أو تفرض مزيداً من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على احتجاجات المواطنين وهي ما يشكل عبئاً إضافياً وليس تخفيفاً منه على هذا المواطن البسيط.

وفي تقديرات الخبراء إن إجراءات الحكومة الضريبية والمصرفية ستخفض الإيرادات بنحو الثلث وهو ما يضعنا أمام مستوى جديد من التردى لحياة ومعيشة المواطن البسيط الذي تدعى الحكومة أنه قد آن الأوان لرفع عبء الإصلاح عن كاهله. والخلاصة إن حكومتنا أعلنت باجرائاتها الأخيرة التزامها الكامل بعدم الدخول في سوق الاستثمار .. والاكتفاء بانتظار مستثمر لن يأتي أبداً .. بينما علينا نحن أن نتنظر إباناً أسوداً عاشنا من قبل.

الحياة الثقافية.
وبعد كلام طويل ومعلومات تفصيلية عن كافة الأوضاع والمقررات حصلت مصر على ٨-٥٦ درجة فقط من مائة وهي درجة تضع مصر في تصنيف الدول التي ينبغي أن يخلو أي مستثمر من الاستثمار فيها.

ونكتفى بكلام اليابانيين حتى ترى فيما تبقى من مساحة الآثار التي سوف تترتب على ما تفعله حكومة الجنزوري، من إعطاء مزيد من التسهيلات والإعفاءات والامتيازات. وهنا يقول د. بجودة عبد الحالى إن خطورة هذه القرارات والإجراءات تتمسك نفسها على حياة ومعيشة المواطن المصرى البسيط .. ورغم أن د. كمال الجنزورى اعترف بأن عبء الإصلاح طوال الـ ١٤ عاماً الماضية قد وقع في أغلبية على هذا المواطن البسيط وبعده بأن المرحلة القادمة ستكون مختلفة ولن يتحمل مرة أخرى أعباء إضافية فإن الواقع يقول إن إجراءات الحكومة ستكون ترجمتها في نقص الإيرادات العامة بفعل الانسحاب قير التنظيم للدولة من الحياة

قراراً بالدخول أو الهروب من تلك الاسواق، كانت أهم المعايير الموضوعة هي الوضع السياسى، ثم مستوى الرخبة وبعده مستوى التهديد، وفي تحديد الوضع لسياسات تحدد العديد من المقررات منها .. الحركات الشعبية العادية للحكومة القائمة - مدى مشاركة المواطنين في صناعة القرار - كفاءة القيادات السياسية - مدى استقرار السياسات - مدى سيطرة الحكومات المحلية - كفاءة الأمن - مدى الرقابة الاجتماعية.

أما مقررات الوضع الاقتصادى لمتنها أجمالى الناتج القومى ومعدلات نمو الناتج المحلى وتوزيع الناتج القومى ومعدل التضخم ومستويات البطالة السافرة والمقنعة ومدى نجاح السياسات المطبقة إلى جانب مستويات الخدمة في التعليم والصحة .. الخ.

وأهم المعايير على مستوى التهديد للاستثمارات منها احتمالات الحروب وأوضاع

الإنترنت

الإنكيبوت الاشتراكي

أحمد محمد صالح

يجوز أن نتغافل عن أهمية معرفة مهارات المستقبل التي يمكن أن نحل بها مشاكلنا التي أصبحت لا تصلح معها الخوئل القديمة. والإنترنت أكبر من أي امبراطورية ظهرت في التاريخ ، فهي تضم العالم كله ورغم ذلك فأنت تستطيع أن تبحر وتجتول في حواريها في لمح البصر ، فهي تجعل العالم كله عند أطراف أصابعك . فهي العنكبوت الذي ينسج خيوطه حول العالم ، ويطلق عليها عدة مسميات منها كما ذكرنا الطريق السريع للمعلومات، والمجتمع الكوني Global Society أو بالأسم الأسطوري سايبيرسبيس Cyberspace (١٤.٩.٧). وهي شبكة أمريكية الأصل ، ٥٠٠٠ شبكة في شبكة واحدة وتتصل من خلالها أكثر من ٣٥ مليوناً من حائزي الكمبيوتر الشخصي ويتزايدون بنسبة أكبر من ١٠٪ سنوياً لدرجة أن آخر إحصائية تذكر حوالي مائة مليون كمبيوتر الآن مرتبط بالشبكة حيث يتم تبادل الرسائل والمعلومات والصور وكل شيء عبر الأقمار الصناعية . وبدأت الإنترنت من ٢٧ سنة عام ١٩٦٩ من أربعة أجهزة كمبيوتر مرتبطة مع بعضها لتبادل المعلومات العسكرية ، وأنشأتها إدارة أبحاث الدراسات العسكرية الدفاعية في أمريكا . ثم زادت إلى ٣٧ جهازاً وتطورت ودخل فيها البريد الإلكتروني وزاد عدد المستخدمين ، وفي الفترة بين منتصف السبعينيات والثمانينات تم إنشاء عدة شبكات صغيرة ، حتى ظهرت الحاجة ١٩٨٣ لتكوين شبكة أخرى عسكرية حفاظاً على السرية . ففي عام ١٩٨٤ قامت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية (ناسا) وهي هيئة حكومية كونت شبكة أخرى أطلق عليها NSFNET مجهوزة من ٥ أجهزة كمبيوتر ضخمة يمكن الوصول إليها من خلال المؤسسات التعليمية الأمريكية أو خارجها وأمدت لتشمل العالم بأسره ، ثم تطورت واتسعت وكبرت في التسعينيات وباتت تعرف باسم انترنتوك Internetwork ، واختصاراً أطلق عليها الانترنت (١٩.٨.٥.٧.٤)، وهي ببساطة ملايين من نظم الكمبيوتر وشبكاته المنتشرة حول العالم والمتصلة بواسطة خيوط هاتفية لتشكّل

يعتبر العدد الذي اكتشف في بايل عام ٥٠٠ قبل الميلاد هو أول كمبيوتر في التاريخ . وهو مجموعة من حبات الخرز في خيوط حل بعض المسائل الرياضية. وليست صعبة أن تكون أرض بايل في العراق هي نفسها التي جريت عليها أحدث تكنولوجيات الكمبيوتر إبان حرب الخليج التي أدبرت من الولايات المتحدة الأمريكية بالكمبيوتر. وأثناء وبعد تلك الحرب سادت العالم مصطلحات مثل الكونية، ومجتمع المعلومات، والعالم الجديد ، ثورة الاتصالات ، ثورة المعلومات والموجة الثالثة... الخ . فالعالم الجديد الذي يتشكل الآن وأصبحت بعض ملامحه واقعاً فعلياً في دول المركز الأوروبي والأمريكي ، هو نتاج نضال علمي منذ منتصف الأربعينات، وتكتمل صورته النهائية خلال السنوات الخمس المقبلة . ونحن لم نشعر بتلك الجهود العلمية ، غير السنوات القليلة الماضية خاصة بعد حرب الخليج حينما فتح العلماء أدارهم ، وأخرجوا بعض تطبيقاتهم . وما زالت أدماعهم تفلن بالكثير يفرحون منها وبقا حاجتهم . أما أدراج علمائنا فهي مغلقة لضيق المفاتيح مفتاح الحضارة ، فالبعض منا ما زال مصمماً على أن الأرض مسطحة ، وأن العالم الجديد في نظرها هو «دش» لزوم أفلام البرونو، أو أجهزة كمبيوتر تلعب بها ونحن جلوس القرضاء على الموكيت في أرضية الجمجمة الملحقة بالقصر الأسستى . فالعالم الجديد هو منظومة من الفكر والسلوك في التعليم والاقتصاد والثقافة ، لا تتلاءم مع طرق تفكيرنا القديمة (١٢، ١٤). والاندماج والتكامل الذي حدث في تقنيات الكمبيوتر والتلفزيون والفيديو والاتصالات والأدوات الصناعية نتيجة الثورة العلمية في الفيزياء والرياضيات والهندسة والكيمياء وغيرها من العلوم في دول المركز، أنتج ما يسمى بثورة المعلومات التي بلورت هذا الاندماج في شكل شبكة معلومات كونية نعرف بالإنترنت INTERNET، أو الطريق السريع للمعلومات Information Super High Ways (١٣). وإذا كان العالم كله يعيش الآن هوس الإنترنت فقد يبدو الحديث عنها عنا نوعاً من الرقابة في ضوء جبال المشاكل التي تواجه الوطن . لكن مع أهمية أولويات إعادة البناء والإعداد للمستقبل، لا



شبكة عملاقة لتبادل المعلومات .
وتنتشر الكمبيوترات الرئيسية المزودة والمكونة للشبكة في الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والمانيا وايطاليا وبريطانيا وإيرلندا وإسبانيا وأستراليا وفرنسا والسويد وفنلندا وسويسرا ولاتفيا وليتوانيا والدنمارك والبرتغال وقنزويلا وكوريا وشيلي وسلوفاكيا وتركيا والمكسيك والاكوادور وكولمبيا وإسرائيل (١٩٨٠)، التي تشكلت في وقت قريب محطة خضمة لنا . ولم يظهر اسم مصر أو أي دولة عربية كمحطات خادمة للشبكة . ولكن بعض الدول العربية مشتركة فيها مستخدمين لها . والانترنت ليست هيئة أو مكان حضاري محدد ولا يقوم شخص واحد أو مجموعة محدودة بتشغيل تلك الشبكة فالكثير من العمليات الادارية تقوم بها مجموعة من المتطوعين لا تحكمها جهة مركزية أو حكومة ومع ذلك هناك بعض القيود والاعراف التي تحظى بالالتزام الاداري . فمن يدير الشبكة ويتحكم بالمعايير الفنية الناطقة لعملها هي جمعية الانترنت ISOC INTERNET SOCIETY .
وتتخصص مهمتها في التنسيق والتعاون بين اطرافها ورسم ملامح تطويرها ورئيسها دكتور فينتون سورف . وهناك ايضا كل من جمعية تطوير هاروتيسها دكتور فينتون سورف . وهناك ايضا كل من جمعية INTERNET Architecture (IAB) board وهي فريق من المهنيين المتطوعين الهواة الذين يعملون على تطوير اداء الشبكة وتوسيع خدماتها وتدير محادثات عامة عبر الشبكة مع مستخدميها لتسجيل اراءهم في اذنانها .
وعلى ذلك لا تعود ملكية شبكة الانترنت في الوقت الحاضر لأحد ففي الوقت الذي يقولون فيه ان التاريخ انتهى عند الرأسمالية، قد نجاها ادا علسا ان الانترنت مؤسسة اشتراكية لا يملكها شخص أو شركة بلذاتها ، صحيح أن أجهزة الكمبيوتر التي تشكلها قد ترمو ملكيتها إلى افراد أو مؤسسات خاصة ، وكذلك قد تكون الخطوط الهاتفية التي تربطها ببعضها ، لكن الشبكة يحد ذاتها ملك مشاع مثل مياه الامطار والهواء ، وإذا كان كمة رسوم على مستخدمى الشبكة فذلك لقاء الخدمة في توفير المرافق اللازمة للاتصال بالشبكة فاما كما

تباع المياه في زجاجات بلاستيكية، فهي موجودة في كل مكان هناك في الفضاء العالمي . وتسمح الانترنت بالوصول إلى كل مكان يمكن تخيله من أنواع المعلومات . جامعات ، مراكز بحث ، مراكز المعلومات ، المكتبات العالمية في أي مكان . البثوث ، صحف وسائل اعلام ، المجلات التذوق ، متاحف . فلات الموسيقى والأفلام المستشفيات والمراكز الطبية وكل ما يمكن أن يوجد في العالم فهي بوابة الدخول إلى القرن الواحد والعشرين ومرجع المستقبل كما يقولون The Internet is the textbook of tomorrow ، وسوف تحدث تغييراً ثنائياً كاملاً بدرجة أكثر عمقا عما أحدثته مطبعة جوتنبرج في العصور الوسطى . وفي عام ٢٠٠٠ ستربط الانترنت بالشبكة الكونية الذكية smart global network التي تنشئها شركة novell بالتعاون مع عدة شركات وهيئات أخرى التي سوف تشبك مليارات كمبيوتر مع بعض وتدخل بهم خطوط الهاتف لتحقيق الاتصال بل ضياء من الخيال فهي لن تقتصر على خطوط الهاتف لتحقيق الاتصال بل ستتمتعها إلى شبكات الراديو والتلفزيون والشبكة الكهربائية العامة، كما ان وسيلة الدخول إلى هذه الشبكة لن تقتصر على أجهزة الكمبيوتر بل سيشتمل على العديد من الأدوات المنزلية حتى السيارة فالانترنت هي البداية فقط لطريق المستقبل (١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠) .
وأنشطة الانترنت الأساسية هي: البريد الإلكتروني E-MAIL . وعن طريقه ترسل وتستقبل رسائل من أي مكان وفي أي وقت ، ويمكن أن تنقل رسالة واحدة إلى مليون شخص في نفس الوقت . ثانياً : مجموعات الأخبار أو المعارف Usenet news وهي أكبر مكون للإنترنت وتجترى على أكثر من ٩٠ مجموعة أخبار ، وتورد فيها مناقشات بين المستخدمين عن أي شيء وهي شبيهة بالبريد الإلكتروني بحيث ترسل رسالة إلى مجموعة معينة أو عامة وهنا تكون رسالتك قابلة للاطلاع من الجميع، ويتم في نفس الوقت تبادل المعلومات والملفات والصور . وهنا تكمن الخطورة في الانترنت حيث يتم مناقشات في كل شيء . الاسلحة ، الجنس كل شيء تنصرون . حيث يتم تبادل الصور الجنسية وما شابه ذلك ، لدرجة أن أشهر مجلتي في العالم تايم ، ونيزونيك الأمريكية في أسبوع واحد فتحت ملف الجنس في الانترنت كشكله تفلح كل أمريكا (١٩٩٠، ١٩٩١) . وهذا المكون في الشبكة يقدم خدمة أخرى وهي internet really أو

محطة التحدث وهي مثل المناقشات السابقة ولكن الخلاف يكون في الوسط المستعمل للتواصل وعادة يكون هاتفاً أو راديو لاسلكي يتم التحدث من خلاله :

ثالثاً: نقل الملفات التي تتم من خلال ثلاث خدمات، ١- FTP أي البحث عن الملفات ونسخها سراً. كانت برامج أو نصوص أو أشكال أو أصوات وهناك خدمة Trickle وهي أسرع وأسهل.

٢- جوفر أو السحابة الأمريكية Gopher. ٣- عتقوت العالم (WWW) word-wide web أو تسمى W3 وهي أكثر غنى بالمعلومات والأثارة وأسرع محطة في الإنترنت ويتجاوز عدد الكمبيوترات المزودة لها ١٢٠٠٠ كمبيوتر. وهناك ثلاث طرق للبحث عن الملفات:

١- أركي Archie

ب- وجو كيهيد Jughead

ج- ليرونيكا Veronica

رابعاً: البحث في قواعد البيانات في العالم وإيس (wide area information servers)

خامساً: تلنت TELNET وهي الاتصال بكمبيوتر آخر وتشغيل برامجه بعد (٥، ٧، ١٥، ١٨، ١٩).

وما سبق هو أسماء المدن الرئيسية في الإنترنت، ولكن يوجد الكثير من الشوارع والمحاري وكلها متصل لبعض. ويوضح الجدول التالي أقرب محطات الإنترنت الحاضرة لمصر وعنوانها على الشبكة وكلها في أسرائيل، نقدمه للمتشددين والذين يعانون من تضخم في الذات العربية، ويتصورون أن كمبيوتر عراقي وانترنت مصري، وأن الله خلق الكفار لكي يفتكروا ويخترعوا لنا التكنولوجيا أشياءاً للتعجيب ويعتقدون أنهم يملكون كل الحقيقة، نذكرهم أن مصر والعالم العربي كله لا يمثل سوى ٤٪ من سكان العالم، و٢٪ من دخله، و١٪ من مساحته، فتخلف العرب لا يضر العالم، فلهذهنا مغزاً مع أعدائنا ليسرع بنا لتسريح الهندو العرب، فإسرائيل تعتبر من ضمن الدول المتقدمة معلوماتياً فهي الدولة الأولى في العالم قبل أمريكا واليابان اتفاقاً واهتماماً بالبحوث العلمية والمعلوماتية، وصناعة البرمجيات الإسرائيلية المعروفة في منتهى التقدم، وسوف تسيطر على السوق العربية في حالة رفع المقاطعة نهائياً. وتسجل هنا أن التوظيف الوحيد للعرب لمهارات الاتصال الجديدة هو استغلال جماعات الإرهاب المتأسلم للبريد الإلكتروني في نقل الأوامر والتواصل بين أفرادها وانتشار المحطات التلفزيونية الخاصة بجماعات التطرف مثل حزب الله وحزب الرفاة العربي، ويحاول الآخرون المسلمون في مصر إنشاء محطة خاصة بها رغم أن التلفزيون حرام في شرعهم (٢، ٦، ٨).

واتذكر منذ فترة وأميكا ثامنة دخلت إحدى مجموعات المناقشة، وكانت عن مستقبل التعليم وخرجت منها : وحاولت التسكع في إحدى حارات الانترنت المتنوعة كعب استطلاع ولم أصل إلى العنوان الصحيح أو جعلت بقراءة الوصول لتلك المحارات بعد أن عرفت نفسي لهم بسذاجة، وعندما يستتقلت الجهاز، وفوجئت بتليفون في الساعة الثانية صباحاً يصوت نسائي يتكلم بالانجليزية ولكنه أمريكية يشجعني على الاستمرار في التسكع الإلكتروني، وكنت نائماً وهاضماً نصف الكلام، وعشما احسبت بتفياقي لها سلمتني لصوت رجالي يرحب بي في الإنترنت العظيمة كما قال هو، ويشجعني أيضاً على تكرار التسكع، وأنا نصف نائم شعرت أن أصواتهم نجح من الغشاء البعيد ولتها حملت أني جالس القرفصاء على الكرة الأرضية، وأقنت على صوت زوجتي وهي تستنفس عن الصوت النسائي الذي يكلمني الفجر، وكانت أزمة في الشرح وفي التعبير، وإلهي الآن يمكن نستنتج احتمال من الذي تحدث معي عند محاولة التسكع التي مارستها في الإنترنت.

والإنترنت بشبكاتها التكنولوجية أصبحت ظاهرة عالمية اجتماعية بالغة الأهمية، ولأن كل تكنولوجيا جديد يأتي بأعدائه، فنجد أن الأدبيات التي تناولت الإنترنت ككتيبة رئيسية لقراءة المعلومات انقسمت إلى مؤيدي للايجابيات والى محذرين من السلبيات. وإذا استعرضنا أمثلة لإيجابيات الانترنت نجد منها تخطي حاجز الزمان والمكان، سهولة اتسباب المعلومات واتخاذ القرار، التفاعلية ورغم هذه الفوائد، للقدرة على التفرع دون تكلفة حيث يتم التعليم والاعلام حسب الطلب، تخطي قيود المهرات البيروقراطية والإدارية، التخاطب المباشر مع تخطي القواعد الاجتماعية، الاستفادة من الصالة الرياضية عن بعد دون الحاجة لهجرة الصال، تشجيع المبادرات وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، إقامة علاقات مباشرة بين الأبحاث، انتعاج الموزون في المجتمع، تقليل دور الحكومات، عودة الاقتصاد والاسواق، تغيير منظومة القيم من متعنى الاستهلاك إلى الاهتمام بتحقيق الأهداف، تمكين الفهم وتجاوز المصالح القومية والثقافية، فرصة للدول النامية للتلفز إلى التنمية باختصار مراحلها التاريخية والاتصال المباشر بمصر المعلومات.

ومن أمثلة السلبيات تتيح الفرصة للاستعراض على سلطة المعلومات واحتكارها، ترويج ثقافة المركز على حساب الفضائيات الوطنية وتعمق تهمية الأطراف للمركز، تحويل العالم إلى مجتمع خدمات مبرمجة تعتمد على مركزية المعرفة كمنهج للإبداع، سيطرة التكنولوجيا على الوجهات المستقبلية، خلق تكنولوجيا فكرية تعتمد على الأجهزة، تطبيع العلاقات الاجتماعية، زيادة عزلة الأفراد، غياب علاقات الوجه للوجه وسيطرة العلاقات الإلكترونية وموت العواطف والاتصالات والوجدان وزيادة تفكك المجتمع، سيطرة الأوامر على الحقيقة من خلال الواقع التخليص لدرجة ممارسة الجنس على بعد، زيادة قوة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على العلاقات الدولية، صعوبة شيطرة الدولة على ترويج وكم المعلومات التي تبذل للمواطنين، ضعف ولاء

نوع محطة الخدمة	عنوان إسرائيل على الشبكة
gopher	ftp.technion.ac.il
www	www.huji.ac.il
archie	archie.ac.il
TRICKLE	TRICKLE@TAUNIVM
RELAY	TRICKLE@vm.tau.ac.il
	RELAY@TAUNIVMz

الشعوب للدولة، وإنهاء سيادة الدولة الإعلامية، زيادة القوة بين القراء والاختفاء لدرجة عزلة القراء، تحويل السيطرة العلمية والمعلوماتية إلى سيطرة اقتصادية، سيادة وسيطرة الرأسمالية (١٧، ١٦، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١).

ومع التأكيد أن التكنولوجيا نتاج ثقافي للمجتمع الذي أنتجها وأنها تحمل رموز ومضمون حضارته التي أنتجتها، تنطق بلغتها وتكتب بأبجديتها، وبالتالي فإن التطويع الناتج للتكنولوجيا يتطلب تكييفاً ثقافياً من جانب المستهلكتين لاستيعابها وإدماجها وظيفياً في البيئة المحلية، فالتوسع في تطبيقات ثورة المعلومات في مجتمعنا يتطلب شروطاً اجتماعية وثقافية أعمق من مجرد استيراد أحدث الأجهزة وتعليم الناس كيفية الضغط على أزرارها الآتية وعلى ذلك وبدون الخوض في مصطلحات ومرادفات التراث والمعاصرة، ففتح أمانتنا قائمة طويلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تصلح معها الحلول القائمة على طرق التفكير والوسائل القديمة لأن التراث التي تتعارف عليها العالم تغيرت. فليس أمانتنا غير تعلم مهارات اللغة الكونية الجديدة التي فحرفها العالم اليوم، وتوظيف مهارات ثورة المعلومات في مواجهة مشاكلنا وإهمالها هجائيتها الكمبيوتر لأنه أخطر نتائج الثورة التكنولوجية في عالم اليوم، وأصبح القاسم المشترك في جميع النشاطات الانسانية، وحدث تطور شديد في تكنولوجيا استخدام الكمبيوتر comuter user interface في العقد الأخير من القرن العشرين ويحضرنا في تسخير شاشات الكمبيوتر في تصميم الواقع العظمى Screen windows (١٤)، فأصبح الأمر يحتاج خبيراً في تشغيلها ومحاولة لإدخال الكمبيوتر في المدارس والجامعات تؤزل في أحسن الأحوال إلى التدريب على مقدمات عامة وبسيطة، بل إن البعض ما زال يدخل المحاضرات ومعه عينات من الكروت اللقطة، فالجمهور الميؤولة لا تتناسب مع الأعداء التي يجب أن تسعى لتحقيقها من خلال ثورة المعلومات، فإذا أضفنا أهمية هجائية الكمبيوتر التي تسود بين الغالبية العظمى إلى أهمية المتعلمين الثقافية إلى أهمية الهجائية في مهارات القراءة والكتابة المنتشرة بين أكثر من نصف المصريين تتطور مشكلتنا في هرمية الأولويات في الجهل المركب بمعناه الواسع، والذي يجب أن يحتل أول قائمة المشروع الحضاري الذي يجعل المصريين يلتفون حول الوطن لحل مشاكله، فالتعليم هو أفضل استثمار إذا نجحنا في توظيف الطريق السريع للمعلومات الذي سوف يحدث ثورة تعليمية في العالم، وإذا كان لكل ثورة ضحاياها فالخوف ان تكون أول ضحاياها ثورة المعلومات، حيث نجد من يدفع الآن إلى إطلاق حرية التناسل حتى ترفع الأعداء في الشمال، فتصبح مئات الملايين من الجبهة والبطانية تعيش في العشوائيات ويحكمنا المتأسلمون، الذين يعتقدون ان زيادة نسل المصريين بالملايين من الجبهة يبرهن الشمال.

المصادر

- ١- حسن حنفى (دكتور): ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.
- ٢- حسن يوسف: على الحد بين المزاج والجد، PC Magazine، يولييه ١٩٩٥.

- ٣- رمضان بيطاوي (دكتور): فلسفة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال في الفكر العربي المعاصر، قضايا فكرية الفكر العربي على مشارف القرن الحادي عشر، العدد ١٦، ١٥، يولييه ١٩٩٥، القاهرة.
- ٤- عارف رشاد (دكتور): إنترنت، العالم رهن اشارتك، مجلة عالم الكمبيوتر العدد ٨٦، فبراير ١٩٩٥، القاهرة.
- ٥- عارف رشاد (دكتور): التعامل مع إنترنت، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد ٨٧، مارس ١٩٩٥، القاهرة.
- ٦- عارف رشاد (دكتور): شبكات الاتصال والمعلومات في الدول العربية، مجلة عالم الكمبيوتر، أبريل ١٩٩٥.
- ٧- على زين العابدين: إمبراطورية إنترنت، PC Magazine، نوفمبر ١٩٩٥.
- ٨- على زين العابدين: برمجيات قاسدة، PC Magazine، ديسمبر ١٩٩٥.
- ٩- على زين العابدين: إنترنت الحاضر الأكبر في جهنمك، PC Magazine، ديسمبر ١٩٩٥.
- ١٠- عمرو الجوهلي: العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقفلة نظرية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، القاهرة.
- ١١- محمود علم الدين (دكتور): ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفيية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، القاهرة.
- ١٢- نبيل على (دكتور): الغرب وثورة المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٤، أبريل ١٩٩٤، الكويت.
- ١٣- نبيل على (دكتور): شبكة الطرق السريعة للمعلومات، بين الحلم والواقع، مجلة الهلال، ديسمبر ١٩٩٤.
- ١٤- PC Magazine، يناير ١٩٩٥.
- ١٥- John, R., Levine. 1993. Internet for Dummies, San Mateo, Ca., IDG Books.
- ١٦- News Week July 3, 1995.
- ١٧- Time, July 3, 1995.
- ١٨- Unesco, 1995.
- First International Open University "YOUTH IN EVOLUTION", ProramC, Guide to Network Resource Tools, EARN Association, N3, MAY 1995, SINAIA, ROMANIA.
- ١٩- Williams, B. 1995.

The internet for teachers, for dummies series, Chicago, IDG Books.

الوسام السعودي على صدر مصر

نشر في بريد الاحرام يوم الأربعاء ١٧ يناير رسالة من قارئ مصري مقيم في السعودية يعلن فيها عن غضبه لوجود كتاب في السوق عنوانه «وَمَنْ لَيْلِي عِندَهُ» ويتشجع ويغضب لأن الكتاب يعرض لكرامة المصريين ويخلق فتنة بين أفراد الشعب وأنه يحث على الكثير من المغالطات والازدراء لشعب مصر، ويعرض القارئ نقابة الصحفيين والمثليين لاتخاذ اجراء ضد الكتاب ومؤلفه، ثم يستغرب من أن الصحافة المصرية وقراسنها لم يتعرضوا لذلك الكتاب بالمثل. ويأتى الدفاع عن شعب مصر وكرامته من أحد فرسان الصحافة السعودية وهو رئيس تحرير جريدة الرياض الفراء (كما يقول القارئ المسعود) ، في مقال له يوم ١٠-٩-٩٦، ويرسل نسخة منه للأهرام ويروج نشره كوسام الرقعة بين الصحافتين بقصد المصرية والسعودية. هذا ملخص خطاب القارئ المشتجع المسعود والذي يعتقد عن جهل أنه يعيش في الدولة المقدسة ، ثم يتبع الأهرام الخطاب بنص المقال السعودي.

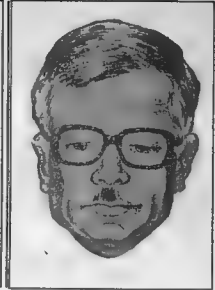
والآن نحن بدورنا نسأل :متى متى وكرامة مصر وشعبها تهاون لمجرد صدور كتاب من راقصة أو كتاب بعنوان راقصة يصف ظروف مصر ويحلل اوضاعها من وجهة نظر كاتبها معتمدا على مشاهدات مختلفة ، فالصنف الحكومي قبل المعارضة تكذب كل يوم بصراحة عن مشاكلنا. وهو شطيطي في بلد جرد تدبر مؤسسات : فمصر بلد مفتوح فيه صحافة حرة وليست كالسعودية التي تطلق الصحف بالسواد لكي تنبع فكرياً أو تغطي صورة خشية أن يعرف شعبها الحقيقة تحت مزايع حماية القيم الدينية. ولماذا لم يشتجع ويغضب القارئ على كرامة مصر عندما تم الاعتداء الجسدي على ابن الطبيب المصري الطفل الصغير في السعودية من قبل مدرسة السعودي؟ لماذا لم يشتجع القارئ لحوادث المصريين هناك؛ بل أمامه فرصة هذه الأيام للشجع والغضب على كرامة مصر.في اعداد صحيفة الدستور المصرية في الأسابيع الماضية أكثر من مشكلة حول حوادث تبين الاعتداء الجسدي على شباب مصري عندما كان في السعودية بصحبة أسرته . بل لماذا لم يشتجع القارئ المسعود عندما تم الاعتداء الجسدي بالضرب المبرح من قبل حراس الأمير السعودي المقيم في القاهرة على مواطنين مصريين؟ وهل عندما تهيب الصحافة المصرية للدفاع عن المصريين وحقوقهم عند الكليل هناك يعتبر ذلك وقيمة بين صحافة البلدين؟

وهذا القارئ الغيور المشتجع على الصغار ، لم يجد غير مقال رئيس تحرير الرياض السعودية لكي يقضه رساماً على صدر مصر. فجريدة الرياض السعودية عندما كانت تنشر حوادث الزهراء المتأسلم في مصر كانت تصفهم بأنهم مسلمون ويتجنب تقابلاً وصلهم بالارهابيين.وهل لم يجد رئيس تحرير الرياض السعودية غير تلك القضية التي لم يبق عندها أحد في مصر لتكون موضوع عموده وعلق عليها

متظاهرا بالدفاع عن مصر؟. لأنه ببساطة لا يستطيع أن يناقش أو ينتقد قضايا بلدة الحقيقة في صميمته ، ولكنه يستطيع أن يناقش وينتقد مصر حتى لو تظاهر بالدفاع عنها. وكيف تضع ما كتبه هذا الصحفي رساماً على صدر مصر؟ فهو يدافع عن سعة الفتاد في مصر ، ويتفجع عن السياحة والاغنيا والاشتمار في مصر. تقول له متشكرين جدا ، أما قوله ان هذا الكتاب يشجع الارهاب تقول له ان الجميع يعرف من يشجع ويؤمل الارهاب ،والجميع يعرف من يريد فرض مذهبه على مصر ، ويتحدى الصحفي السعودي في تحريضه متظاهرا بالقلق على مصر فلهتمدح قضايا الحسية المرفوعة الآن في مصر ، ويصف ذلك بأنه متابعة جيدة يستلزم مثلها من متابعة قانونية لمثل تلك الافكار التي تضر مصالح المصريين. ويحذر الصحفي من حرية النشر في الدول النامية. تقول له مرة اخرى متشكرين على الاهتمام بالزائف بمصر ، وكان أولى أن تفرع عمودك لشكلت حقيقة في بلدك، خاصة والأراضي الاجتماعية الكبيرة المنتشرة هناك يتم التعميم عليها بكافة الطرق حتى تظهر السعودية كالدولة المقدسة . وتذكره ان مصر بلد مؤسسات فيها احزاب ومجلس شعب ومجلس شوري وصحافة حرة ويمكن لأي مصري أن يقول رأيه ، أو يكتب كتاباً يعلن فيه رأيه ، والشعب الواعي هو الذي يفرق بين الجيد والردئ . ولكن ان تهتموا في صحيفتكم بمشاكل اعسق تهم بآدمكم.

وتقول للقارئ المشتجع ما رأيك أن ترشح قضية حسية على مؤلف الكتاب أو توصي فأرسلك السعودي أو كفيكلم بأن يسمى لدى المستولين حتى يبدلوا صاحب الكتاب في ميدان عام ويغضن أن يكون في مصر رحمة به . . .والآن اذا كان ذلك رأى رئيس أكبر جريدة سعودية وممثلاً للمضمين الفكري للإعلام السعودي الذي يشجع قضايا الحسية التي ترفعها جامعات الارهاب المتأسلم على الكتاب والمفكرين المصريين،فكيف ترحب ما حصله لنا وكالات الأنباء يوم الاثنين ٢٩-١-١٩٩٦ حول زيارة وزير الاعلام المصري للسعودية ومباحثاته مع نظيره السعودي حول الانتاج الاعلامي المشترك للمحافظة على الهوية العربية والشخصية الذاتية والقيم الاسلامية؟السؤال كيف يمكن التعاون مع الاعلام السعودي القائم على التعميم وإخفاء الحقائق والمبالغة في التمايزات وهمية؟ ومع التسليم بأن أضرار النقط ليست وما زالت تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل المجتمع المصري وتركيبته الثقافية، وأنها تحاول أن تقتل عقل وقلب مصر لأسباب تاريخية وسياسية، فإن ذلك لا يجب أن يجعلنا نياس من أن نتحقق ونتفحص المضمين الفكري لهذا التعاون الاعلامي، ولنا أن نتساءل مرة أخرى هل المضمين الاعلامي سوف يحسب فكر صاحب المال الأكثر تحفظاً وتطرفاً وغلوياً في الدين؟ أم سوف يحسب فكر مصر الأكثر استقارة؟؟وعلمنا التاريخ أن المال له سطوته وجبروته. فماداً نتوقع من هذا التعاون الاعلامي الذي يهمل له الا مزيداً من الاختراق والتلوث الفكري والاعلامي لمصرن أولاً ويهمل النقط. لذلك نحلط من سيطرة صاحب المال ذي المذهب الروابي المتجمل في الدين المشغول بمعاية المرأة في سواه المجال الذي يجمع الموسيقى والرسم ويحرم السينما والفنماء ،ويحجب التلفزيون ، ويأسلم المعرفة بقراءة تراجمه للنصوص ، ويرفع من القيمة الرمزية للصحاف والكتاب والصحبة وتقصير العيوب، ويشر قيم التزمت، وحجب وغزو المرأة ، ويبالغ في النزعة الذكورية وتفضيل الماضي، وينشد العلم

فكر صاحب المال يسيطر



صلى الشرف

والتفكير العلمي .. ويضخم النزعة العائلية والعائلية ..
ويصلى الروح القديرة الخ تلك القائمة المروية.
وما يحدث الآن من غزل بين الحكومة والاخوان والهدنة المتوقعة ،
علامة على الغزل المحتك بين الحكومة المصرية والسعودية ، يعود بنا إلى
منافخ السادات بين سمع بعمدة الاخوان من السعودية وقيام الجمعيات
المتأسمة في الجامعات المصرية . وتدخل مرة أخرى إلى دائرة الارهاب .
دش في الحرم

يتكالب المصريون على الذهاب للعمرة حتى لو كان ذلك بالتقسيت ،
ويزداد هذا التكالب في شهر رمضان المعظم ، فقد وصل عددهم هذا العام
إلى رقم يفوق حول مائة ألف معصر قما بالك ببقية الجنسيات . وعادة
تكون أغلبية المتكالبين من الذين يعتمدون كل عام ويزاخمون الذين
يعتصرون لأول مرة ، ويصرخون أن الدين يدعوهم لذلك ، ويبررون التكرار
بجميع دينية وعواطف روحية وسعيا للشواب ، لدرجة أن الزحام في
العمرة خاصة في رمضان أصبح أكثر من الحج . وعندما تستقبلهم في
المطار يجد أن أعداد حقايقهم المتتخفة بضائع جنوب شرق آسيا اضاف
اضعايف أعداد المصتمرين ، وهنا تستقط الحجاج الدينية والمزاعم
الروحية في تكرار العمرة ، فالموضوع أصبح سياحة وتجارة لصالح
السعودية ، وأصبح طمعا مريضا من المصريين في ثواب الدنيا والآخرة ،
لدرجة أن رحلة العمرة أصبحت كرحلة المصيف كل عام والأولى تأتي
بفلس التناحية.

وهنا أتذكر لحظتي الأولى في زيارتي للحرم ، فتمتد عدة سنوات
توكلت على الله والى وقررت العمرة ، فاستعددت نفسي وروحيا لذلك وقرأت
وسألت واستوضححت وعرفت وأعددت خطة لنفسي بحيث أؤدي العمرة
كما يجب وكما قرأت وعرفت . وعندما وجدت نفسي في ملابس الاحرام
في طريق من جدة مكة لأول مرة شعرت بروحي ترتفع وأنا أسبح وأكبر
وأدعو والجهال من حولي طوال الطريق تسبح وتكبر معي هكذا شعرت ،
إلى أن انتهت على صوت السائق القليلتي وهو يدعوني للتزول فقد
وصلنا الحرم . وهنا استيقظت من حالتي الروحية وتلفت حولي من زجاج
المسيرة لم أجد الحرم . أين يا سيدى ؟ هذا هو الحرم . أين يا سيدى أين

باب العمرة هناك ... وجدت نفسي في سوق نعم سوق ميدان هو ميدان
شبهكة ناحية باب العمرة ، وكنت متصدرة أن الحرم في مكان واسع
يحيطه الفضاء والجهال ويقلقه صمت الميادنة . لا أدري كيف جاء
تصورى عن الحرم ، وكانت صدمة لي نزعتنى من حالتي الروحية التى
كنت استعد لها شهورا ، وجدت نفسي في ميدان أو سوق بل اسواق
مزدهم بالناس ووسائل المواصلات والبنائات الضخمة والفنادق ومحلات
الأكل والملابس مثل ميادين الأزهر والحسين والسيدة زينب والمريسي أبو
العباس ، والسيد البدوي.

وجرت نفسي وأنا مصدم .. وكنت على أمل حتى الآن أن أكون في
المكان الخطأ ، وسألت ودخلت حتى صحن الكعبة وهنا فقط رجعت لي
حالتى الروحية التى استعددت لها منذ مدة والتى هبت نفسي لها ،
وأدبت مناسك العمرة كما قرأت وتعلمت وكنت أشد نفسي شدا واجبرها
للخبرة مع الله تعالى من المناظر والمشاهد التى حولي داخل الحرم نساء
يكسحاج .. أطفال تصرخ .. رجال يناقون آخرين بصوت
عال .. تقاثل على الحجر الاسود .. ناس نيام على
سجاجيد الحرم .. أسر فى اجماعات صغرى .. موظفين
مصريين يمحطون على النساء .. وموظفين اخرين يعاملون
ملك كأنه كافر .. وشعاذين في كل مكان ومن كل
جنسية .. وحققات دراسية .. وأخرى للصم .. وآخرين
ملتزمين بقراءة القرآن في أركان الحرم .. وآخرين يلهمون
مع أطفالهم .. وهناك من يشهدون .. وهناك من
يعتفون ... وأصطدت عيني بالنصر الملكية المظلة على الحرم والتى
يعلمها عدة أطباء استيقاظ وش في الحرم .. لزوم الترفيه بين العبادات
، وكانت صدمتي أكثر من الفريان السوداء التى غلا الحرم وشوارع مكة
للأسف كانت غاليتهن من المصريات.

أما الذى لا أقدمه حتى الآن هو هناك من يؤدى العمرة والحج من
القصور الملكية المظلة على الحرم ، وقد رأيت صحن الكعبة وهو يخلو من
الزحام وتحيط بها دوائر من الجنود لكى يعتمر وينطوف الأحرار والأميرات
والضيوف الكبار ، بل كان هناك من يطوف وحوله دائرة من الجنود
تشكل له عمرا خاصا وسط الزحام . وسألت شيوخهم هناك هل ثواب من
يعتمر أو يصح تحت الحراسة وتخلي له الكعبة مثل ثواب بقية المسلمين
المزدحمين ، وهل تصح مناسكهم ؟ فلم يجبنى أبدا ، ولعللى أجد اجابة
شافية من شيوخنا هنا بدون أن يتعللوا بجبروت امتية ، وأتوجه بذلك
الاسئلة بصفة خاصة لشيوخنا الأستاذ خليل عبد الكريم.

أكذوبة الاستقبال الشعبى

«وقد استقبل القذافي استقبالا جماهيريا حاقلا على طول الطريق من
السوم حتى سيدى برانى» «وبعد الاستقبال مشاعر الحب والوفاء التى
يكثها الشعب المصرى للزعما العرب» .

هذا ما قالته صحف يوم الجمعة ١٩ - يناير وخاصة الاهرام ، وهو
ايضا ما ذكره التلفزيون المصرى مساء يوم الخميس ١٨ - ١٩ فى
نشراته الاخبارية . وطبعت انتظر صورة هذا الاستقبال الشعبى الذى

بلطجة أمريكية

في سيرة مساء الثلاثاء ١-١-١٩٩٦ عرضت القناة الثانية فيلم سيرة أمريكي عنوانه (بعد المجد) ويغور حول ثلاثة محاربين يهودين إلى بلدتهم بعد انتهاء الحرب في جنوب شرق آسيا «وفي بلدتهم كان المحافظ والصدمة وهو المسئول عن الأمن فيها يارسون الفساد بكل أنواعه، فيكونون حزباً للمحاربين القداماء وينزلون الانتخابات لإقصاء المحافظ والصدمة. اللذين عندما شعرا يوم الانتخابات بالقرب من هزيمتهم أوجع المحافظ للصدمة بالهجوم على مقر الانتخابات وسرقه صناديق الانتخابات». ولعلنا هاجموا مقر الانتخابات وسرقوا الصناديق وقتل واحد منهم، فرد حزب المحاربين وشعب البلدة بالهجوم على مقر المحافظ الذي هرب إشارة إلى استمرار الفساد. والمهم أن التلفزيون المصري يريد أن يقول لنا أن البلطجة في الانتخابات ليست عندنا فقط بل في أرقى الديمقراطيات في أمريكا، نحن نقول شكراً الرسالة وصلت، لكن الفيلم الأمريكي انتهى بغزو شعب البلدة اصحاب المصلحة الحقيقية، لكن الفيلم المصري في الانتخابات انتهى بغزو حزب المحافظ والصدمة أقصد الحزب الوطني.



الغزالي

ذكرته المذبة، فلم تأت بل جاءت صورة مبارك والقذافي وهو ملتف قماما بهيأته الصرف من شدة البرد والمواسف لدرجة أنه كان يغطي نصف وجهه باليافعة. وهذا من طبيعي لأن الجو في الاسكندرية التي أعيش فيها كان في منتصفه السوء أمطار مستمرة لمدة أيام عواصف انخفاض شديد في درجة الحرارة ارتفاع الأمواج ٣٥ متر اغلاق البوغاز، كلنا تقريباً في البيوت لم نزل الفصل مختبئين من البرد، هذا في الاسكندرية فما بالك في الساحل الشمالي وسيدي براني. فهل يعقل أن تخرج الناس في هذا الجو السيئ طوال الطريق من السلم حتى سيدي براني كيف؟ واين هم الناس الموجودون من السلم لسيدي براني لكي يحملوا استقبالا شعبياً؟ بل إن المضحك أن الأهرام في نفس الصفحة التي ذكر فيها الاستقبال الشعبي ذكر في بوايز خاص كتاكيد ان منطقة الساحل الشمالي شهدت أمطاراً غزيرة وانخفاضاً ملحوظ في درجة الحرارة وسوء الأحوال الجوية وان الزعيمين اصرا على عقد القمة رغم سوء الحالة الجوية، فهل يعقل بعد ذلك أن تصدق حكاية الاستقبال الشعبي، وهل الشعب غير الموجود من السلم لسيدي براني اصبر هو الآخر ان يقف في الصحراء تحت المطر ومع الرياح والمواسف والبرودة الشديدة لكي يصغف للزعيم العربي ويحسد مشاعر الحب والوفاء للزعامة؟

كفى ازدياء يقول المصريون. وهل كل رئيس دولة يأتي لنا ملزمين أن نستقبله استقبالا شعبياً؟

ولماذا تعمل مشاعر الحب والوفاء للزعامة. هل لأنهم هربوا نحو اسرائيل أو يكروا يهتلك على رابين أو اشتروا طائرات من امريكا مئات المليارات صباح يوم قرارها بقتل سفارتها إلى القدس، وولا علشان معاملتهم الكريمة للمصالحة المصرية عندهم؟

متى تكون علاقتنا مع الدول العربية موضوعية وعلى أساس المصالح المشتركة وليست على حساب شعبنا لكي تشيع عقد التقى عند الزعماء العرب؟

متى يتعامل الاعلام معنا كتابعين وليس شعباً سادجاً قاصر الفهم؟ وهل يقلل عدم خروج الناس لاستقبال زعيم من قبسته ومكانته؟ متى نبتل حكاية الاستقبالات الشعبية التي لا تصلح مع القرن الواحد والعشرين. فحكاية الاستقبال الشعبي تذكرني ذاتنا بعهد الرومان حيث يمشد نيرون الناس في الملاعب لكي تهتف له وهو يحرق روما متى تيقن ويكتسب اعلامنا الرسمى مصداقية الحقيقة؟

ختان الاناث

وجرم القرون الماضية نصف مليون فتاة سنويا نموت ضحايا الختان.

يستنعرض بداية شروط إبادة الأعداء الطبية
والتي يعضرها في:

- ١- الترخيص القانوني بمزاولة المهنة.
- ٢- رضاء المريض : واعتبر أن سن
الأطلة الطبية ١٥ سنة.
- ٣- قصد العلاج ، بمعنى أن العمل الطبي
لا يكون مشروعا إلا إذا قصد به علاج
المريض.

وبالتالي فإن عملية ختان الإناث بصورها
الأربع لا تعد عملاً طبياً مشروعاً حيث يستقط
عنها قصد العلاج بل العكس يترتب عليها
تغيير الشكل وتشويهه . وبالتالي الطبيب
الذي يجري هذه العملية يجب أن يسأل جنائيا
، وخاصة أنه لا توجد أي ضرورة ملحة لمثل
هذه العملية والتي وقعت على جزء سليم من
الجسم . وبالتالي فإن فعل الختان لا يدخل في
نطاق الأعمال الطبية التي يقوم عليها حق
الطبيب أو الجراح في علاج المرضى.

العرف مصدر لفعل الختان

ثم ينتقل إلى مصدر آخر لإبادة فعل
الختان وهو العرف ويبدأ أوراق هذا البحث
قائلا لا يصلح العرف لأن يكون مصدرا لإبادة
فعل الختان فالعادة أو العرف لا تصلح لأن
تكون سندا قانونيا لإلحاق العقاب الطبي من
المستولية عن الخواص التي يمكن أن تقع منه
في مزاولته العادية لمهنته.

مع ملاحظة أن المقصود بالعرف -
كمصدر للإبادة - ذلك العرف الذي ينشئ
قاعدة عرفية يقرها القانون. والعرف لا ينشئ
هذه القاعدة إلا إذا توافقت فيه شروط
عديدة، هذه الشروط لم تتوفر في فعل الختان
حيث أنها عادة اعتادها البعض دون الكل ،
وهي بذلك لا تصلح سببا لإبادة فعل ختان
الإناث.

وبالتالي فالعرف ليس مصدرا لإبادة
فعل الختان
فهل نجد في الشريعة الإسلامية سندا
لشروعية هذا الفعل ؟؟

الشريعة كمصدر للإبادة

إن قواعد الشريعة الإسلامية لا تصرف
بأنها قانون إلا إذا كانت نافذة والزامية ..
وهي لا تكون كذلك إلا إذا اعترف بها الشارع
الوضعي وفي الحدود التي يقرها لهذا
الاعتراف . إذا اعترف الشارع الوضعي
بقواعد الشريعة الإسلامية كقانون عام ينظم
كل أو بعض العلاقات القانونية ، فهي هذه
الحالة تكون قواعد الشريعة الإسلامية



فيه امتصاص معظم الجهاز التناسلي الهامى
للأنثى وهو الشفران الكبيران والبطر وتغطا
التاجية اليمنى اليسرى ويسبب هذا النوع
الأخير موت سنويا نصف مليون فتاة.

نشأة الختان

عرفت الختان شعوب كثيرة - خاصة دول
نهر النيل - ومارسته منذ زمن قديم وإن
اختلفوا في دوافع ممارسة هذه العملية .
فمارسته بعض الشعوب من مطلق ديني .
فكانت عملية الختان من المتطلبات الضرورية
في منصر القديعة لكل من خصص للخدمة
الدينية في المعابد ، كما ارتبط الختان
بالقرايين الدينية حيث كان الإنسان يقدم نفسه
أو أحد أطفاله في الأمانة القديعة - قربانا
لرب استعاض عن ذلك بتقديم جزء من جسده
- يشتمل فيما يتقطع منه عند الختان.

ويرى البعض أن ختان الإناث يرجع إلى
ما قبل التاريخ عندما كان البشر يقدم قربانا
للتخلص من الشيطان . والتي كانت مرتبطة
وتعها بتفهم الأنتى الخطيئة التي يجب
تطهيرها من اللس الذي يتلصق جسدها .
ويستنعرض د/ جميل بعد ذلك (مدى
مشروعية فعل الختان) من عدة زوايا .
وباعتبار فعل الختان عملاً طبياً فإنه

في مرحلة متميزة من هذا العقد ، صر
قانون الصحافة وطلب التنقيح بين ابتهاج
وتصر أبو زيد .. وتم تسكين أعضاء المجلس
المقرر في موافقهم المحددة سلفاً فوق وقاب
العباد ومكافاتهم القوية للحكومة بإصدار
قانونين ملفوسين في ظلمة الليل العميق
ليحولوا نهار المواطنين إلى ليل آخر ..
وفي هذه المساحة المتميزة باليقع الغامقة
يصبح جسيلا لدعوة الدهشة أن يتولى أستاذ
قانون جنائي بكلية حقوق عين شمس قضية
شائكة للغاية أثارت الرأي العام بشقيه المتفق
والمعارض

علينا أن نمسك بخيط الأمل عزيزا حين
يحصل كتاب (ختان الإناث بين الإبادة
والتجريم) لمؤلفه د/ جميل عبد الباقي
الصغير" على جائزة الجامعة التشريعية،
ومابعثه هذا من دلالة على تنشق العقل
العلمي والموضوعي على دونه . رغم كل
شيء.

وتبدأ صفحات الفصلين الذين يستعرض
خلالهما د/ جميل عبد الباقي البعد القانوني
لفعل الختان بتوضيح أنواع عملية الختان
الأربع حيث الأولى يتم بها استئصال الجزء
الأسامي من البطر وجزء بسيط من الشفرتين
والثاني يستأصل الشفرتين الصغيرين بالكامل
وجزء من البطر والثالث يستأصل الشفرتين
الصغيرين بالكامل وكل البطر.

والرابع ويسمى بالطهارة القرعونية يتم

المخصصة لهذا التنظيم نافذة وإلزامية مثل القواعد القانونية الرضعية ويكون من السائق الاعتياد عليها للإرتقاء بالصلصة إلى مرتبة الحق بالإقاحة استناداً إلى إجماع الحق بالنسبة للشارع الرضعي المصري فإنه يعترف لقواعد الشريعة الإسلامية بالقوة القانونية في ميادين محددة أهمها الأحوال الشخصية والميراث ، ومن ثم كانت قواعد الشريعة المتعلقة بهذين المجالين قانوناً واجب التطبيق وساغ الاعتياد عليها وفي غير هذين الميدانين ، أي حيث استبعد الشارع المصري قواعد الشريعة الإسلامية وأحل محلها قواعد أخرى لاكون من السائق الاعتياد على الشريعة كمصدر للحق وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن "ماضى علمه المستعصر في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الإحتمال بلذاته وإنما هي عسرة للشارع في تحذد الشريعة الإسلامية مصدر رئيسياً فيما يستتبه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحصيل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب للشارع لدعوته وأمر هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقل إلى مجال العمل والتنفيذ.

حكم الشريعة في غتان الإناث

إن حكم الشريعة الإسلامية في غتان الإناث يجب أن يؤخذ من مصادرها الأصلية وهي القرآن والسنة والإجماع بشرطه المقررة في علم أصول الفقه أما القياس فلا يعد مصدراً بالنسبة للقرآن لم يرد به شيء يتعلق بموضوع الحتان مع أنه ذكر كثيراً من شترين المرأة أما السنة فهي أقوال الرسول وأفعاله وتقرياته التي تناقلتها الأجيال عنه بغير خلاف ، وبالنسبة لموضوع الحتان ، فقد نيب إلى الرسول (ص) عدة أحاديث غير منقطع بصحة إسناده كما اختلف الفقهاء حول صحتها.

ومن أمثلتها ما روي عن أم عطية أن رسول الله أمر امرأة كانت تختن البهات فقل لها " إذا اختنتي فلا تنهكي فإن ذلك أقرى للمرأة وأحق للبعل " أي لاتعتدي قبحه لفظ "إذا" في اقتضاح الكلام معناه ثبت وتحقق الاعتداء على الأنثى ، مما يقطع بتجريم الفعل دون داع له. ومن يتدبر هذا الحديث يمكن أن يتصور أن التي لم يرد أن يصادر عرفاً جرت عليه عادة العرب وتأصلت في نفوسهم ويرى البعض أن هذا الحديث يقبل عليه سوء الفهم وعلى سبيل المثال إذا قال طبيب لأحد مدمني التدخين اشرب عشر سجائر في اليوم لآخذ عنها فإنه أبعد للخطر وأخمن لسلامتك . فالضمر في "إنه" إما يعود للأربعين سجارة التي نهى عن تدخينها وليس للعشر التي سمح بتدخينها وليس في ذلك تشجيع من الطبيب لتدخين السجائر العشر وإنما هو من قبيل ارتكاب أخف الأضرار.

ويستعرض المؤلف كل الأحاديث التي يستخدمها عادة أصحاب الموقف المساند للختان ويخلص إلى أن السنة الصحيحة لاجبة فيها على مشروعية ختان الإناث وأن ما يجمع به من أحاديث الحتان لإثبات كلها ضعيفة لا يستند منها حكم شرعي. ثم يجهه للتأكيد على موقف السنة من الحتان بمرض أراء أهم الفقهاء المعاصرين أمثال الشيوخ متولى الشعراوي ، د/ محمد

إعلان

هه فتاة جامعية حديثة التخرج تعلن عن رغبتها في عمل جيد يمكن أن تتنازل عنه فوراً بشرط وجود زملا شباب يتسمون بقلر من الواسعة وخفة الطلل والرغبة في الزواج سريعاً .. !! هه طبيب شاب يعمل محارص عام يعمل في مشغل عبيادة ذات الفرفة الواحدة عن استمداة التام لإجراء عمليات الحتان للذكور والإناث بكافة درجاتها مقابل عشر جنيهات وثلاثين جنيها في حالة الانتقال للنزل مع الإقرار مقدماً عن عدم مسئوليته عن أي أضرار لآفة. !! (هذا الإعلان منقول مع تصرف من عيادة طبيب بأحد الأحياء الشعبية)

سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ، د/ سيد رزق الطويل ، د/ سعد الدين ظلام ، الشيخ حسين مخلوف.

ثم ينتقل إلى موقف الأطباء المسلمين من الحتان والذين أجبروا على الضرر البالغ الذي يصيب الأنثى من جراء هذه العادة حيث أوصوا :

١- أن مركز التهج الجنسي لإيجرد في البظر ، ولكنه يأتي من المخ ومن الجهاز العصبي أولاً وبالنسبة إلى إزالة الأجزاء التناسلية الخارجية لايزيل الرغبة الجنسية ولايقوم سلوكها ولايمنع انحرافها بل العكس هو الممكن وهو إننا نكون أمام امرأة تملك كامل الرغبة الجنسية ولكنها لاتستمتع بدورتها مما ينشأ عنه مشاكل نفسية واجتماعية.

ومن ثم لاتوجد علاقة سببية بين عملية الحتان بتر الأجزاء التناسلية الخارجية كلها أو بعضها والرغبة الجنسية.

٢- أن القول بأن احتكاك البظر بالملايس يؤدي إلى تهيج المرأة يتعارض مع الواقع وذلك أن البظر يتحركه التفرسي عضو مشابه لعضو الذكر ، ولم يقل أحد بأن العضو التناسلي للرجل يتشعب عند أي احتكاك بالملايس.

٣- إن العفة لاتأتي من بتر الأعضاء التناسلية لكنها تأتي من التعليم والتوعية والتدين السليم فقد أثبتت الإحصائيات أن معظم النساء اللاتي يمارسن العبارة مخفونات وأنهن يمارسن الدعارة بسبب الفقر والجوع وليس لأنهن مصابات بالجوع الجنسي فالحتان لآلاقة له بالعفة.

حكم القانون الوضعي فيمن يتر أعضاء أنثى.

بشهادة د/ جميل عبد الرزاق في هذا الفصل يحوادث بعينها جرت أمام محاكم بول والسيدة زيب وعند فيها الوضع القانوني والمسئولية الجنائية ويخلص إلى أنه (حسره) أحكام قانون العقوبات المصري تعصف أن التكتف القانوني لمصلحة ختان الإناث أنها تشكل جريمة جرح عمنى يعاقب عليها بمواد ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات حسب مدة العلاج والأثر الذي ترتب عليها . ذلك أن عملية الحتان ليست جراحة صحية وقائية ولاعلاجية ولكنها تشكل جرحاً عمدياً.

طريق .. وطريق آخر

برغم الحملة التي صاحبت مؤتمر السكان حول الانتهاك البدني للمرأة مختلف أشكاله وخاصة "الختان" إلا أننا نلاحظ إحصائية دقيقة أو حتى غير دقيقة توضح آثار الجهود التي أعقبت هذه الحملة وسددي تأثيرها في محاولة رد الأسر المصرية عن هذا الجرم الضاري في حق المرأة.

هذه الجهود حاولت العمل على مستويين مستوى التأثير في القرار السياسي حتى نجحت في تعديل قرار وزير الصحة السابق بجواز الختان بالمستشفيات إلى إلغائه ومعاينة كل من يجره.

والشئ الآخر وهو العمل بشكل قاعدي من خلال العديد من الجمعيات الأهلية التي أفرد بعضها برامحاً خاصة للختان أو للانتهاك البدني للنساء بصفة عامة والذي يشمل الختان والاعتصاف والأعتماد الجسدي والنسبي، هذا المستوى عثي بصورة أكبر بمحاولة ترغيب المجتمع بتأسي مجزرة الختان وتنوع أسلوب عمله ما بين ندوات عامة في القاهرة والأقلام وعقد دورات ترغيبية وطبع منشورات متنوعة وإعداد أفلام .. وغيرها

وبرغم أهمية هذا الطرح الذي استطاع أن يبعد صنف كل المهتمين للعمل معاً .. فإن ظاهرة الختان ورغم عمق الجهود الذي بذل للحد منها لا يمكن أن تحل بدون طرح آخر مراز له يعمل على الحد من عمق التهر الرافق على المجتمع كله. طرح يبدل بطور عقلية الرجل ليمى أن المرأة إنسان يحمل عقلاً باهلي جسده وليس جسداً فقط يعمل على كبحه - باستعمال المشرط - للحفاظ عليه عقولاً طين الاستغدام.

طرح يخلص عقل الإنسان من علاقة التفاعل والمفعول ليصبح كلاهما فاعلاً على الفكر والجعل والفكر.

طرح آخر من صوقع أكثر تحليلاً يمكننا معه أن نلمس عمق الصلة بين الختان والبطالة والأمية والكبت .. طرح يمكننا من مواجهة الختان والفساد والتفراغ الممعد ليلاً والمحخصة .. وتلوث المياه والهواء والضائير والمغرل.

من الواقع

وقاء .. جامعية تزوجت من عشر سنين أستاذة هندسة نوية، وفي عامها الأول أنجبت طفلاً .. ثم مالت وأن أهدته أختاً بعد عامين وفي العام الماضي شعرت وقاء برغبة قوية في الالتجاء للمرة الثالثة، حيث كبر الطفلان، وقلقلها كثيراً وقت الفراغ في الصباح .. لكن قرحه وقاء بالحمل لم تكتمل حيث أجهض الجنين في شهره الثالث .. وتكررت المحاولة .. وأجهض الجنين ثانية .. ثم اكتمل الحمل الثالث .. ولحظاً فادح أثناء الولادة مات الطفل .. أغلقت الدنيا في وجهها لفترة ثم أنارها شعورها بحركة جنين في بطنها وحتى لا تتكرر المأساة فقد توجهت مباشرة بعد علمها بالحمل الجديد إلى (سيدة مبركة) في حي بولاق أشارت عليها بشراء أشياء صعبة ثم أخبرت أنها بان الجنين لن تكسب له الحياة إلا بعد تحنن إبتها .. وطرد الأرواح الشريرة منها وقد بذلت جهداً كبيراً في صرفها من جسد البت حتى أنها (سكنت) وجهها وجسدها كله بالإبرة شكاً مؤلماً أطلق صراخ الطفلة.

الآن .. الطفلة تكي وتبزل على نفسها ليلاً وتضع يدها بين فخذيها لشعورها بأن شيئاً ما سرق منها. والأم والأب يتهربانها لقلعة أدها)

أما وقاء فهي في شهرها التاسع تنتظر المولود بطمأنينة شديدة !!!



بدون تعليق

يبلغ نصيب الأم المصرية من الاتفاق على الرعاية الصحية ٨٣٪ جنه سنوياً. بينما يبلغ نصيبها من الاتفاق على الرعاية الاجتماعية ٢٦٪ جنه سنوياً أما نصيبها من الثقافة فيبلغ ٢٧٪ جنه سنوياً. وقد طالبوا الفراسة التي أجراها حديثاً المجلس القومي للطفولة والأمومة بالحد من انخفاض مخصصات الصحة المتوقع تقليصها في المرحلة القادمة !!!

أهم مافي الأمر أن القضاة يجب أن تطهر ولا يمكن نفسي واجتماعيا قبولها (غلقاً) ويؤكد المتسكن بممارسة الحفاظ بأن القضاة إذا لم تخفض صروف تقف فرصتها في الزواج عما يعنى في المجتمع السرداتي بأنها سوف تقف فرصتها في الحياة وبذلك على الشمن المفزع (أي التصلب من الأعضاء الجنسية للمرأة أمام الكسب المتروك وهو حياته من خلال الزواج .. وهذه هي الأهمية الاجتماعية والقيمة الحقيقية للحفاظ وبذلك يصبح أي كلام عن نشر المشاكل والمضاعفات والتعليم للانخفاض ورفع الوعي الصحي والتعلم كحلون لحو الظاهرة ما هو إلا ابتعاد عن جوهر المشكلة التي هي أساسها اجتماعية وليست طبية).

د/ ناهد طربيا
(باقة سردانية)

قانون بلدنا

مادعي قاتن الأحوال الشخصية لاعتبار سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجهما للعمل المشروع مالم يظهر أن استعمالها لهذا الحق مشروط بإسائة استعمال الحق. أو متناف لمصلحة الأسرة وطلب منها زوجها الامتناع عنه. !!!

وجاء في الدستور المصري في المادة ٤٠ (أن : المواطنين لدى القانون سواء .. وهم متساويون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللغة أو العقيدة.

٨ (اللاتين) مارس يوم المرأة العالمي يقول يمكن أن يعنى ذلك أن نساء هذا العالم سوف يتحررون يوماً من ٣٦٥ يوماً .. ٢٢



رسالة القدس

أسئلة هامة تطرحها مرحلة ما بعد الانتخابات الفلسطينية

السابق لم تعد صالحة الآن ، وإن بإمكان الشعب الفلسطيني منذ الآن أن يمارس دوره عبر آلية جديدة افترزت أولى ثمارها -بعض النظر عن طبيعة هذه الثمار- في مجلس فلسطيني ينتخب لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني. وهذا له دلالة كبرى وتأثير مباشر على الأوضاع الفلسطينية وطبيعة تطورها خلال الاعوام القادمة.

والحديث عن تكريس آلية جديدة ومنهج جديد ومرجعية جديدة يتمثل ايضا مع ما بات يطرح الآن عن ضرورة صياغة ميثاق وطني جديد. وطبعاً فإن صياغة الميثاق الجديد لا تعني الإبقاء على نط القيادة القديم! لقد أضحت الحاجة لصياغة مثل هذا الميثاق الجديد ضرورة موضوعية بعد التطورات السياسية العاصفة والتسويفات السياسية الأخيرة. كما أن الموضوع للمطالب الإسرائيلية يتعدى بتدو الميثاق وبالتحديد ما يتعلق منها بشكل مباشر أو غير مباشر بالقضاء على إسرائيل- حوالى ١٤ بنداً- يعنى من الناحية العملية القول بتحويله إلى ميثاق يصلح لجمعية خيرية، لذلك طرحت فكرة الميثاق الجديد بحيث تخدم مفاوضات الحل النهائي وتحدد الموقف الفلسطيني والمطالب الفلسطينية في هذه المفاوضات وفي المقدمة قيام دولة فلسطينية في الضفة ولقطاع عاصمتها القدس ، وإن تبدأ هذه المفاوضات بموجب القدس باعتبارها المفتاح الرئيسي للسلم. وللضرورة الشاملة وخاصة على ضوء ما بدأ يترشح من أفكار ومخططات إسرائيلية لتأجيل موضوع المدينة المقدسة إلى آخر سلم القضايا المرحلة.

لذلك فإن هذه الأسئلة ليست مجرد أسئلة عادية أو عابرة وإنما تعبر عن واقع الانتقال إلى مرحلة جديدة وعبر آليات لم تكن قائمة في السابق ومن خلال تسويات جزئية ومتقصصة تهدد الواقع الفلسطيني بمجملة وفى ظل ضغوط إسرائيلية ومحاولة محصورة لاجهاض ولادة الولود الفلسطيني المنتظر.

مفاوضات الحل النهائي التي ستتناول قضايا القدس والاستيطان والحدود والأجئين والسيادة على الأرض. هذا بالإضافة أيضاً إلى قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية وهل لا يزال بالإمكان قيامها على أساس وحدة الفصائل كما كان الأمر في السابق أم أن هذا الشكل من الوحدة قد ولى وإلى الأبد وبتنا بحاجة الآن للبحث عن أشكال جديدة ذات مضامين اجتماعية وذات امتداد شعبي للوحدة الوطنية المنشودة.

كل هذه الأسئلة تعبر عن الارتباط بين الماضي والحاضر وبين ما يمكن تحديثه وما لا يمكن تحديثه وبين واقع ما قبل المجلس المنتخب وواقع ما بعد انتخاب هذا المجلس.. وإذا ما انطلقنا من مقررة أن المجلس المنتخب هو سيد نفسه، وولاءه ومرجعيته هو الشعب الذى اختاره، وإن المنهج الديمقراطي والاحتكام إلى الشعب أصبح المعيار والمقياس لمحاكمة الأمور فإن هذا يعنى أن الآليات التى كانت متبعة في

ما وقد انتهت انتخابات المجلس الفلسطيني وأعلن رسماً عن نتائجها في العاشر من «فبراير» شباط ، فهذا يعنى أن الشعب الفلسطيني قد أتبل على مرحلة جديدة وعلى نط جديد من الصراع يختلف عما سبق ولا تزال معالمة تتبلور بالتدرج. وأهم ما يميز هذه المرحلة الجديدة، هو دخول النضال الوطني الفلسطيني إلى طور آخر يتميز بتداخل المهتمات وانتقال ما كان ثانوياً منها في المرحلة السابقة إلى مرتبة متقدمة، وتقتصد بذلك المهتمات على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى التى أصبحت تشكل دخلاً وعنواناً أساسياً لمخاطبة مصالح الجماهير واستنهاض قواها لاستكمال مهمات التحرر الوطنى والانتقال من التسوية المرحلية إلى المرحلة النامية.

وهذا الواقع الناشئ ابتداءً بطرح لمخاح عددا من الأسئلة المهمة، التى لم تكن غائبة من قبل ، ولكن أصبح من الضرورى الآن تقديم إجابات محددة عليها. من هذه الأسئلة: ما يتعلق بحللة المجلس الفلسطيني المنتخب... ونظرة التحرير الفلسطينية... وعلاقة السلطة الفلسطينية بالحلقة التنفيذية لنظرة التحرير ، وسؤال آخر عن مرجعية المجلس التشريعى ودوره وقبل ذلك أسئلة مهمة وأساسية عن

ليستمر النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي وسن اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي

عليها.
انتا ونحن نشير إلى هذه المخاطر على الديمقراطية لا تصدر عن مصلحة فتوية ضيقة، رغم أننا كنا الضحية الأولى لتلك المخاطر كما ظهرت في نتائج الانتخابات، وإقنا تصدر عن التزام بالدفاع عن الديمقراطية، وبمسئولية عالية عن تهينة الاجراء المناسبة لتكون مفاوضات الحل الدائم في مصلحة شعبنا الموحّد خلف مطالبه العادلة.

إن الحاجة الوطنية الماسة في هذه الظروف هي العمل على إعادة ترميم التصديق في جبهتنا الداخلية، الناشئ عن الحروقات والانتهاكات في العملية الانتخابية، كي يواجه شعبنا وحركتنا الوطنية مفاوضات الحل الدائم بصفوف موحدة، لا تسمح للطرف الآخر بالنفاذ من أية ثغرات في هذه الصفوف.

إن حزبنا، مثلما كان على الدوام، مستعداً للارتفاع فوق جراحاته من أجل وحدة وطنية قائمة على اتفاق سياسي يحدد اتجاه التفاوض حول الحل الدائم. يضع القدس في مقدمة الاولويات التفاوضية، ويمنسك بحقوقنا الثابتة في الاستقلال الوطني على كامل ارضنا وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين والنازحين واجلاء المحتلين الاسرائيليين، عسكريين ومستوطنين، عن كامل ارضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

-ليستمر النضال ضد الاحتلال الفلسطيني، واطلاق سراح الاسرى والمعتقلين.

- من أجل تدعيم الديمقراطية بواسطة قواعد ادارة سليمة للحكم الفلسطيني.

-ومن أجل التنمية الاقتصادية وعودة اللاجئين والنازحين.

نُنا نعيد العهد لشعبنا، وهو عهد لم تخلفه منذ عشرات السنين.

اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني.

قيادة الحزب القبول بصيغة توزيع الحصص في المجلس على مختلف القوى، مثلما كان متبعاً عند تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني.

ان رفضنا لصيغة تقسيم الحصص التقليدية لم يكن نابهاً من اطماع فتوية، بل من منطلق الحرص على مراعاة القواعد الديمقراطية واحترام الارادة الشعبية، ومن واقع تغير الظروف وانتقال منظمة التحرير إلى الوطن وقيام سلطة فلسطينية على بعض اجزائه، واضطلاعها بمسؤوليات الامن الداخلي والادارة والخدمات الاجتماعية.

إن هذا التداخل بين المهام السياسية والمهام الاجتماعية تنشأ عنه، بالضرورة، معايير اضافية للحكم على مواقف القوى والشخصيات السياسية، وعلى ادائها الوطني والاجتماعي. ومن المنتظر ان يزداد دور هذه المعايير الجديدة في الحكم على القوى والشخصيات مع تطبيق السلطة الفلسطينية لسياساتها، ودرجة تأثير القوى الاجتماعية بها. وإذا كانت الانتخابات قد جرت في أعقاب إعادة الانتشار واحتفالات حركة فتح بانطلاقتها، والتداخل بين اجهزتها واجهزة السلطة، فإن هذا الوضع الذي كان مرواها للحزب الحاكم لن يكون بالضرورة مثلما هو عليه الآن.

من هنا فان الاحتفاظ بالصيغة القديمة، والتحكم في نتائج الانتخابات، وتفضيلها لتخدم قرارات سياسية مسبقة، لا يخدم قضية المحافظة على الديمقراطية وتعميقها، بل يشكل مخاطر حقيقية

أصدر حزب الشعب الفلسطيني في مطلع «فبراير» شياط بياناً حول الانتخابات الفلسطينية جاء فيه:

ليس من شك في أن الانتخابات التي جرت لأول مرة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت، بالمشاركة الجماهيرية الواسعة، تأكيداً على تعلق شعبنا بحقه في تقرير مصيره، وعلى اختياره للديمقراطية والنضال السياسي منهجاً لادارة شؤون حياته، ومواصلة كفاحه من أجل التخلص من الاحتلال الاسرائيلي على كامل ارضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. ولم تكن مفاجأة أن تختار جماهير شعبنا الرئيس عرفات لرئاسة السلطة التنفيذية، كما لم تكن مفاجأة أن تختار غالبية أعضاء المجلس الفلسطيني من الحزب الحاكم ومؤيديه، ولولا ذلك الذين فازوا بهدافة بثقة شعبهم تقدم التهنئة.

لكن الواجب يقتضي أن نشير إلى أن عددًا من أعضاء المجلس الفائزين كان مدينًا في الأساس بالتغزير إلى مجموعة من المخالفات والانتهاكات الادارية أكثر مما هو للفقرة الشعبية. وهذا ما كشفت عنه الطعون المقدمة إلى لجنة الانتخابات المركزية والاحتجاجات التي عبر عنها المواطنين وغيرهم.

وقد كان مشروع حزب الشعب الفلسطيني الضحية الأولى لتلك المخالفات والانتهاكات. وظهر جلياً خصوصاً بعد انتهاء مدة الاقتراع وبدء عملية الفرز، أن هناك قراراً سياسياً باسقاط اولئك المرشحين كمقربة على رفض

الانتخابات الإسرائيلية

بداية حامية .. ونهاية باردة!

في الحادي عشر من شباط / فبراير الماضي أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي / شمعون بيرس ، عن تقديم مرعد الانتخابات لرئاسة الحكومة (شخصية) والكنتيست (الطريقة القطرية النسبية) التي كان مقروا اجراها في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر لحوالي خمسة أشهر (٢٨ مايو) وبذلك وضع حدا للنقاش حامى الوطنى الذي دار بين الأحزاب والقرى السياسية في إسرائيل منذ مقتل رئيس الحكومة السابق ، اسحاق رابين ، في عملية اغتيال نفذها رجل اليمين المتطرف ، يشال عسمر، لأول مرة في تاريخ الدولة العبرية.

وفي اليوم التالي ، قاما ، وقع حدثان بسيطان لكنهما مهمران جدا بالنسبة لأجواء وأحداث الحركة الانتخابية:

الحدث الأول

بمقت الكنتيست في مشروع قانون جعل الدعاية مهنة شرعية ، تحت إشراف طبي وتخضع لمراقبة مصلحة الضرائب. المشروع مطروح في الكنتيست منذ ستين . والنقاش حوله واسع ، وصاحب الاقتراح هو زعيم حزب "تسومت" اليميني المتحدث رفايل إيهان المصروف بمواقفه الليبرالية في القضايا الاجتماعية . وأيدته فيه نواب كشيرون من حسيدي المصل والليكود وكل نواب هيرتس. وبدأ أنه سيتيج في تبريره.

إلا أن رفايل إيهان لم يحضر جلسة الكنتيست التي بحثت اقتراحه . فقد تهيأ بشكل مقصود لم يجمع أعضاء كتلته (٥ نواب) . فقبس صوت جميع نواب العمل والليكود ، الذين حضروا الجلسة (٢٥ نائباً) ضد القانون وأسقطوه ولم يؤيده سوى ١٠ نواب من ميرتس .

السر في هذا التفسير هو معارضة الأحزاب الدينية الشديدة لهذا القانون . فللمتدين هنا ، وعلى الرغم من أن تسببهم عالية جدا بين زبائن بيوت الدعارة . إلا أن موقفهم الرسمي العلني يعارض جعلها مهنة



شرعية.

والمعتدين ، الذين تقلد تسببهم بين المصوتين بـ ١٥٪ (١٦ - ١٨ عضو كنتيست) ، وهم أكثر شرعية اجتماعية " مطلوبة الحكومة (شمعون بيرس عن العمل واليسار ونشاميين نعتبهاو زعيم الليكود والقياد ليهي ، المنشق عن الليكود ، والذي حظى بتأييد المعتدين اليهود من أصل شرقي .) وهم ثلث جمهور المعتدين ، بيرس يقسم زيارات ميدانية إلى احيائهم وكسبهم ويوزعهم ومدارسهم وقد عين له مستشارا متخصصا في شئونهم وهو انسان معروف بأرائه اليسنية المتطرفة وصادقة لزعيم حزب كهانا الفاشي ونعتبهاو كان قد سبق بيرس في تعيين مستشارا متخصص ونجح هنا في ترتيب غصين لقا حتى الآن بين زعيم الليكود وبين الماخاسامات (رجال الدين اليهود) وليمي "الذي ضمن تأييد حزب "شاس" الديني له ، ينتقل من حزب إلى حزب ومن حاشام إلى حاشام لكسب التأييد ، مؤكدا إنه الوحيد الذي يحترم التقاليد الدينية وعارس الطقوس في أيام السبت "بمنا بيرس كافر ونعتبهاو اعترف بمخانة زوجته (وهذا حرام في الدين اليهودي) ".

بيرس من جهته يهتم بتجديد المعتدين فيكتفيه أن ليصوتوا لمرشح الليكود . أما نعتبهاو فيحتاجهم وبعد أن كاد ضم اليه حزب "تسومت" وأعطاه مقاعد مضمونة مقابل تنازل رفايل إيهان عن الرئاسة ، سيسعى نعتبهاو لمقد تحالف مشابه مع ليهي وهكذا ، حظى بأصوات المعتدين . ولذلك منع نوابه من التصويت على قانون الدعارة ومن أي تصرف من شأنه أن يفض

المعتدين وأنتع خلفه الجديد إيتان . بالتنازل عن قانونه المذكور.

الحدث الثاني ..

يتعلق بالمواطن اليهودي الأمريكي جرناتان بولارد ، الذي اعتقل وأدين قبل عشر سنوات بالتجسس لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية . ومازال يقضى محكومته حتى الآن.

لقد أقام اليمين الإسرائيلي " لوي" المضط على الحكومة حتى تضغط على الإدارة الأمريكية فتعصر الصقر عنه وتطلق سراحه ويعتبر الأمريكيون هذا الطلب وقاحة فظة : أفلا يكفي أن إسرائيل جندت جاسوسا لصالحها في الجهاز الأمريكي العسكري؟ يطالبون بإطلاق سراحه ١٢

وكان رابين رفض هذا الضغط ويحاول طرح الموضوع على الأمريكان بشكل غير مباشر ولم يقبل الدخول في تفاصيل القضية علنا . لكن بيرس عندما أصبح رئيسا للحكومة منع بولارد جنسية إسرائيلية وأرسل له جواز سفر مع محاميه وبلغ الأمريكيون هذه الخطوة.

وفي ذلك اليوم (١٢ شباط / فبراير) بعث بولارد برسالة إلى شمعون بيرس يطالب فيها بالعمل على إطلاق سراحه . ويقول في رسالته إلى بيرس مضمنا : "أنت شخصيا أرسلتني للتجسس لصالح إسرائيل ، عندما كنت رئيسا للحكومة سنة (١٩٨٤) وأنت الآن ترفض العمل على إطلاق سراحي "

الغريب أن بيرس لم ير حرجا في نشر هذه الرسالة التي من المفروض أن مضمونها يمس لمكانته في البيت الأبيض . واهتم بنشر بيان تعقيب يقول فيه : "لم تكن لرئيس الحكومة ، بيرس علاقة مع هذا الموضوع : ومع ذلك ، أنا يعمل كل ماأني وسعده لإطلاق سراحه فقط في زيارته الأخيرة لأوشغن تحدث عن الموضوع في المكان المناسب .

هذا النشر ، يهضم من دون شك الحسابات الانتخابية لشمعون بيرس . فهو منذ مقتل رابين يحاول الظهور بمظهر رجل الأمن القوي . فمن المعروف أن التاريخ العسكري الفني هو الذي صنع شخصية رابين القوية . فهو قائد المعركة منذ العام ١٩٤٨ ووصل إلى مرتبة رئيس أركان الجيش ثم وزير الأمن ورئيس الحكومة . أما بيرس فعرفوه كشخصية سياسية بالأساس . ومعتقد رابين خرجت الصحف وكل وسائل الإعلام بتقديرات أن بيرس سيصبح رئيس أركان الجيش السابق ، أهود براك ، وزيرا للأمن باعتباره (أي بيرس) يجعله عن هذا المجال . وقد أضاف هذا النشر ، بيرس ، فراح يتحدث عن تاريخه

الأمن العريق. فهو ياتي القرن الذي في
دمية وهو مصدر عام وزارة الأمن ثم
تائب الوزير ثم الوزير ثم رئيس الحكومة
.. الخ .. لذلك احتفل نفسه بوزارة الأمن
وعين الجنرال أود براك وزير الخارجية.
وظهر بيرس عدة مرات بين الجنود ، في
لبنان وفي وزارة الأمن وفي المسكرات وعلى
الحدود وبطائرة الهليكوبتر العسكرية .
وقضية الكشف الجديد عن بولارد جات هي
أيضا لتخدم هذا النهج . فهكذا ظهر رجلا
عسكريا ، مقابل المرشحين الآخرين لرتاسة
الحكومة (نتيهاو وليتي) ، اللذين ليس
لهما أي ماضي عسكري ذي شأن .

السلام والاقتصاد

إن الأمن والمتدين هما من أبرز المواضيع
الطروحة على ساحة الحركة الانتخابية في
إسرائيل.

المتدينون ، هم موضوع نقاش في إسرائيل
ليست دولة متدينة . أكثر من ٩٠٪ من
السكان علمانيون ، لا يتزمن أبدا بأية تقاليد
دينية ، يحاربون الإكراه الديني على شدة
ويصرخون من المتدينين المتزمنين ، ويهتفون
بكشف فضائحهم على أوسع نطاق ولا رحل
أو تروه . وليس صدفة ، إنه بعد مقتل رابين
بإيدي طالب جامعي يميني متطرف وذو تربية
دينية ، زادت الكراهية للمتدينين . مما جعل
أحد الأحزاب الدينية البارزة "المقدالة" يجرى
حساب نفق ويبدأ بسلسلة حلقات دراسية ،
مع كبار الفلاسفة ، حول السبل لتخفيف
كراهية الشعب وفقدانهم من المتدينين .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن القيادات
الحزبية تتراكم وتتسابق للفوز بتأييد
المتدينين ، والأحزاب الدينية تتسبل هذا
السياق ليس فقط بالرضا ، بل بشفقة . هذه
أول دعوة للكثنت ، منذ قيام إسرائيل ، تم
من دون مشاركة المتدينين في الحكومة
وكلفهم هذا خسارة كبيرة في المال وفي
الثقوة . وهم يريدون ، بأي ثمن استعادة
مقاعدهم الوثيرة في الحكومة ولذلك ، من
جهتهم أيضا ، يحاربون الحفاظ على علاقة
جيدة مع كلا الحزبين ، العمل والليكود .
حزب "شاس" اليهود الشرقيين المتدينين ،
أعلن على لسان زعيم أوييه دوهي " ^(١)
يدينون أنفسهم " ١٩٩٦/٢/١٢ أنه
تيسير للدخول إلى الائتلاف الحكومي مع
أي رئيس منتخب .

أما موضوع الأمن ، فهو الذي يتحارب
حوله الحزبان ويقضي بالتالي إلى خلاف حول
قضايا السلام والاقتصاد . لقد جعلوا من
الأمن بركة مقدسة طوال السنين .
باسم الأمن يدعو حزب العمل للسلام ،

وباسم الأمن يعترض الليكود على هذا السلام
. وباسم الأمن يتعاطى بيرس في الوصول إلى
السلام مع سورية . وباسم الأمن تنهتاهو
حزب العمل بالتخلي عن قضية الجولان .
وباسم الأمن يدعو بيرس إلى التقرب الأوسط
الجديد ، الذي تقيم فيه علاقات اقتصادية
وتجارية وثقافية مع العالم العربي كله .
قاربع الاقتصادي كقيل بفرض الاستقرار .
ويتصرف الحزبان الكبيران في هذه
القضايا على أساس أن هذه الحركة الانتخابية
هي المصيرية بينهما . كل منهما يريد أن
يكسبها بشكل كاسح أي يفوز برئاسة
الحكومة أولا ويأمر عدد من مقاعد الكثنت
. ورئاسة الحكومة هذه المرة ستكون
بصلاحيات أوسع . قريبة من نظام الرئاسة .
ولكن كلا منهما يريد أكثرية كافية في
الكثنت ، لتكون حكومته قوية لا تهتز كل
يوم - كما هو الحال الآن بسبب الأكرهه
الضئلة .

ولهذا ، فالمعركة حامية الوطيس . قد
تكون أقل حدة من الماضي بسبب مقتل رابين
ودعوة الجميع لمعركة حضارية بلا تخريج ولا
كلمات نابية ولا تهديدات وتماييس مثل "

خائن " أو " قاتل " لكن في صلب المعركة
سيكون نشاط اليمين الذي يخيف الناس من
" دولة فلسطينية " و " دولة إرهاب " و
وجود سورين في صحمة طبريا " الخ ..
وهذه تهديدات مخيفة لأسواط واسعة .
لكن الهدف هو إقامة حكومة أكثر
تضمن أربع سنوات هادئة في المستقبل .
فقدما تكون هناك حكومة بأكثرية ٧٥ - ٧٥
ناتها ، كما يخطط بيرس ، ستكون معاركة
الداخلية باردة .

بيد أن الليكود يسعى إلى وضع يميني
خلاله في صورة الحكم . فإن فشل في الوصول
إلى السلطة ، وهذا ماتشير اليه استطلاعات
الراي الآن ، يريد أن يخلق وضعا يضطر فيه
حزب العمل إلى إقامة حكومة تكتل قومي .
وفي هذا السبل ، أعطى اشارات على تغيير
في سياسته من اتفاقات أوصل " متعامل
معها كأمر واقع " ومن القيادة الفلسطينية "
هي القيادة المتخية ، ولا مفر من الاعتراف
بها .

هذه هي خطوط المعركة ، كما تظهر الآن
. والأشهر القادمة ستوضح معالمها أكثر
وأكثر .

رسالة عمان

حكومة أردنية جديدة

للتطبيع والتوطين والمخصصة .

انقلاب على التيار العراقي في البيروقراطية الاردنية

ناضح خنجر

كاملة ، فإن أحدا لم يعد يهتم بتجديرات
داخل النظام نفسه أو يتعاطى بتجديده مع
أدواته الكاريزم والحكومة والإعلام .

في كتاب التكليف الملكي ، هاجم الملك
حسين ، وضعتا وعلائية ، حرسه القديم
وطالب حكومته ، بالتأييد بقوة بوضاء " تقوم
على .

التأكيد على (الوحدة الوطنية) وهو
شعار يعنى ، في الخطاب الرسمي ، اتخاذ
سلة من الإجراءات الهادفة إلى الدمج النهائي
لفلسطينيين الأردن . بما في ذلك الاستجابة
لطالب البيروقراطية الفلسطينية المحلية
الساعية إلى الاندماج على أساس المساواة في
الحقوق السياسية وليس في الأردن حوالي
مليون فلسطيني يشكلون ٤٦٪ من تعداد
السكان . والتقسيم الأعظم من هؤلاء متجولين
في قسائم اللاجئين والنازحين ، أي إنهم

بالرغم من الضجة الإعلامية الضخمة
التي راقت إعلان تشكيل الحكومة الأردنية
الجديدة برئاسة السيد همد الكرم
الكاريزمي ، وتحملها رسما ، مهام إحداث
" ثورة بهضاء " في البلاد . فإن التغيير
الحكومي لم يحظ باهتمام سياسي أو شعبي
يذكر ، لا من جهة التأييد ولا من جهة
المعارضة . مما يؤكد عمق الانقسام المتكسر ،
منذ توقيع المعاهدة لأردنية - " الإسرائيلية"
بين الحكام وبين المجتمع الأردني .
وإذا كان النظام ، يفضل سياسات (
الأسرلة) الشاملة ، قد فقد روابطه مع غالبية
القرى الاجتماعية ، وغدا يعيش عزلة داخلية

فلسطينيين من وجهة النظر الدولية (والفلسطينية) في حين أنهم يمتنعون بالجنسية الأردنية

وتسيطر البورجوازية الفلسطينية المحلية (الأردنية الجنسية) على ٨٠٪ من الراسمالي والأششطة الصناعية والزراعية والتجارية وشاغلان النقل والسياحة وسواها وأكثر من ٥٠٪ من الأراضي والمعارات والنشاط الزراعي الرأسمالي . وفشل عمل البورجوازية النشطة قوة ضغط أساسية في الأردن وتقيم صلات قوية مع (م.ت.ف.) ومع النظام الأردني على السواء . وتطالب بقوة سياسي يوازي أهميتها الاقتصادية وتدعم مشروع لقطرلرالية مع الحكم الفلسطيني في الأراضي المحتلة - وتوطن فلسطيني الأردن ومعهم

وبالغنى السياسي هو سياسة رسمية للنظام نصت عليها المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، كما يسمى النظام الأردني في إطار المنافسة مع السلطة الفلسطينية وعلى أساس سياسة التغاير الضمني مع تل أبيب لتخفيف الضغط النقيض في المناطق المحتلة إلى استخدام (أردنة) المزيد من فلسطيني الضفة الغربية

وكان قد صدر قرار ملكي في أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٥ ، بمنح الجنسية الأردنية لنزولها من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة . وهو القرار الذي أثار معارضة واسعة في حينه ، وتبين أن القرار صدر بالاضافة إلى تمهيرة عن خط سياسي عام ، من أجل حل مشكلة "إسرائيلية" هي مشكلة (٣٠) ألف مستحامل فلسطيني مع الإحتلال ،

تواجه "إسرائيل" مشكلة في إيوائهم مع عائلاتهم ، نظراً إلى صعوبة إقامتهم في مناطق الحكم الذاتي حيث تسيطر (م.ت.ف.) وولفس عرب ال ٤٨ ، وعلى المدن "الإسرائيلية" استضافتهم لديها . ولقد تضمن كتاب التكليف الملكي ، جملة من الإشارات والأوامر التي تستهدف إيجاد التسهيلات الضرورية لتوطن فلسطيني الأردن ومن يرغب من فلسطيني الأرض المحتلة ، والاستجابة لطايف المعارضة البورجوازية الفلسطينية المحلية بهذا الخصوص .

كما أكد كتاب التكليف الملكي على الدور الإقليمي المحوري " للأردن ، وهو تعبير يقصد منه التأكيد على حق النظام الأردني في التدخل في الشئون العربية ، والسعي بالتعاون مع الولايات المتحدة و "إسرائيل" إلى لعب دور رئيسي في تقرير مصير العراق . وقد أعلن النظام الأردني سياسة رسمية إزاء العراق هي تحويل الدولة العراقية إلى لدولة عسقية على أساس طائفي .

إثني ، والدخول المباشر لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين . ويدرك النظام الأردني ، بالطبع أن أي دور مستقبلي له في العراق غير ممكن بدون تفكيك هذا البلد الذي هو أكبر من أن يسيطره النظام الأردني كأكمله ، بل يفكر على الأرجح بنقطة خاص في قسمه السني ، وبطبيعة الحال ، فإن واشنطن وتل أبيبي تفضلان العراق مفتحتاً ، وبالتالي فشلت وعاجزاً عن تشكيل خطر ما على مصالحها.

الأمر الثالث الذي أكد عليه كتاب التكليف الملكي من **تفعيل التطبيع والمعايير مع "إسرائيل"** ، والاستمرار في سياسة السلام الداخلي " معها على جميع الأصعدة سيما وأن النظام كان قد وقع مزمراً حوالى (١٥) اتفاقية تعاون مع "إسرائيل" في شتى المجالات وهو جاد في تطبيقها وتفعيلها واضحا المعارضة الشمية للتطبيع والتعاون مع "إسرائيل" .

والأمر الرابع الهام في كتاب التكليف الملكي هو التأكيد على **تفعيل إجراءات المحفصة وتجميع القطاع العام** ودور الدولة الإجماعي - الاقتصادي والإطلاق الكامل لتسري السروق وهذا إجراءات مطرية من قبل صندوق النقد الدولي مثلما هي مطرية من قبل البورجوازية الفلسطينية المحلية التي تسعى عن طريق (المحفصة) إلى امتلاك الشروعات الاقتصادية الأساسية ذات الملكية العامة ، وأهمها القوميات والهواتس والطهران وسواها . كما أن إطلاق قوى السوق ، وتحرير الاقتصاد ، يعطينا القدرة على ترجمة مرقعها الاقتصادي إلى قوة سياسية مناسبة.

هذه الاتجاهاات الأربعة الأساسية للسياسة الأردنية : الفوقين ، التدخل في العراق ، التطبيع (المحفصة) ، والى تنعى بجمعوعها تحويل الأردن إلى وطن يبدل ليست اتجاهاات جديدة ، ولكن تأكيد كتاب التكليف الملكي عليها ، ومطالبة الحكومة الجديدة بالتعاون في تطبيقها " قوى " وتكوين المؤتمين بها من الحائثب الزاوية والنائب الرئيسية في جهاز الدولة والأجهزة الأمنية ، إنما يعكس شوق القصر " بالمعارضة الصاعدة " التي كانت الحكومات السابقة ولا تزال بهرورقراطية الحرس القديم في أجهزة الدولة " تبديها هذه الاتجاهاات .

فالتصاير العراق في البهرورقراطية الأردنية تبار قوى ومؤثر منذ الخمسينات ، وقد هيمن كلياً في الثمانينات ، وارتبط بعلاقات ومصالح متعددة ومتشابكة مع النظام العراقي . وهو من زاوية ارتباطاته ومصالحه ، يفضل العراق على "إسرائيل" ويفضل القطاع العام على الخاص ، وهو

بحكم تكوينه وتغروقه على مستقبله من) **الهيسة الفلسطينية**) بفشل احتفاظ على التوازنات الراحة في الدولة الأردنية ويرفض الكونفدرالية مع الحكم الذاتي الفلسطيني . وقد أعلن وزراء ومستوطنون غير مرة وأهم للقرار بالرغم من حسابات القصر المحتلة **كما تهاجم وزراء ومستوطنون بأنهم لم يصلحوا مسئولاً إسرائيلياً** . كما تعمد إدارات الدولة وتعرقل سياسات (تحرير الاقتصاد) (المحفصة) في حين أفرجت وزارة الداخلية ، عسكياً ، قرار الملك بمنح الجنسية الأردنية لنزولها من الفلسطينيين من محتواها وهكذا ، لم يعد ممكناً استمرار هذا التناقض بين القصر من جهة والحكومة وجهاز القضاء من جهة أخرى ، الأمر الذي استدعى تغييراً حكومياً شاملاً يأتي بوزراء ومستوطنين من (جيل جديد) قادر على تنفيذ سياسات القصر بفعالية ، والقيام بشورة بيسضاء " تطبيع بالتصاير الراقي في أجهزة الدولة - بما فيها الأجهزة الأمنية - والتأسيس لهيمنة تبار جديد يمتص بهوى مثلث الأضلاع - "إسرائيل" ، وبورجوازي فلسطيني ، وبهرالي في الاقتصاد - والى حد ما في السياسة وعلى هذا المستوى الأخير ، فإنه من المرجح أن يرافق مع تفعيل سياسات "الأشركة" - بما فيها التوطن والمحفصة - بمحاولة استيعاب عدد أكبر من المباديات الشابة في المعارضة والقطاع الخاص في أجهزة الدولة ، وكذلك اضافة قدر أكبر من الليبرالية السياسية وتخفيف إجراءات التبع في محاولة لتوسيع القاعدة الاجتماعية لسياسات (الأشركة)

هل تتجسج حكومة عبيد الكريم الكواريعي التي ضمت (٣١) وزيراً يمثلون جميع قوى أحزاب القديم ، بما في ذلك **المسار الليبرالي** - " باستفت الإخوان المسلمين والشيوعيين - في تخفيف الهام المنوط بها ؟

نحن نعتقد بأن هذه الحكومة ، بتركبتها وشخصوها ، ستكون أكثر فعالية في الاستجابة لسياسات القصر في المجالات كافة ، وخاصة في مجال العمل ضد النظام العراقي وتوطيد التعاون مع "إسرائيل" ولكن سمعها إلى تأسيس قاعدة اجتماعية واسعة وثابتة لدعم سياسات (الأشركة) فهو بما نشك فيه لأن تنقضات القوى في الأردن قد بلغت حداً يصعب معه إدارة الأزمة الصاعدة للنظام بواسطة تغيير وزراء وبضعة عشرات من الوهاطف . وإياها ، فسور من البهونة إزاء المعارضة غير المنجوية.



من هو الرئيس الروسي المقبل؟.

الوزراء - تشيرنوميردين .

وقد أفضى لتلك التعديلات اعتباران :
الأول - ادراكه يلتسين لتدهور سمعة
«الديمقراطيين» الموالين ل«راشترتون»
بشكل عام ، وعجزهم بشكل خاص عن كسب
الشارع إلى صفهم كما اتضح في الانتخابات
البرلمانية في ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ . وثانيها
الفرز الكبير الذي حققه الشيوعيون في
الانتخابات . ويمكن القول أن يلتسين قد فض
التحالف مع أولئك «الديمقراطيين» الذين
واقفوا معه في خندق واحد عام ١٩٩١-
١٩٩٣ . ولذلك بدأ أولئك الاصلاحيون
الديمقراطيون في شن حملة واسعة النطاق على
الرئيس ، وإشاعة أن الغرب يبحث عن قيادة
جديدة ، «مواولوا» جميعا باستثناء
يجورجايديار وزعيم «خيار روسيا»
يلتسين ، كان من بينهم سوريحي
تصوير يلتسين للغرب وكأنه «الشيوعي الذي
يعود الآن إلى أسله السابق» . وفي ذلك
الاطار قدم أربعة من أعضاء مجلس الرئاسة
استقالة جماعية في أوائل فبراير للضغط على
يلتسين ، كان من بينهم سوريحي
كافالوف الذي نصبتة الأوساط الصهيونية
«مدافعا عن حقوق الإنسان» بدلا عن
الأكاديمي الراسل ساخاروف ورأس الحركة
الصهيونية في روسيا . وصرح كافالوف
أنه يفضل منع صرته لفرجوانوف زعيم
الشيوعيين عن منحه ليلتسين .

إن يلتسين الذي لا يستطيع أن يتأخر
بتأخير أو تأجيل أو إلغاء الانتخابات
الرئاسية قد أدركت مع اتساع الفجوة بينه
وبين الإصلاحيين - أن عليه إذا أراد الفرز
منصب الرئيس أن يكتسب قاعدة اجتماعية
تؤيده وألا يكتفى بالبيروقراطية ومؤسسات
السلطة كأجهزة الأمن والمخابرات والداخلية

رسالة موسكو

مباشرة . مشاركته في كل المناسبات بما في
ذلك حضوره مباريات كرة القدم ، ولم يتحرك
يلتسين مناسبة إلا ويحضر خلالها مختلف
الفعود السخية بزيادة الرواتب ودفعها في
مواعيدها بانتظام للمدرسين والأطباء
والعسكريين وعمال المناجم (حجم الرواتب
غير المدفوعة للعاملين فاق ثلاثة عشر
تريليون روبل أي أكثر من ملياري
دولار) . وبدا يلتسين خلال تلك اللقاءات
وهو يقسم بكل المقدسات بأنه لن يبحث
ببرعده كالتائب عن ذنوب كثيرة تكاد عيناه
تفيضان بالدمع . وربما لا يكون بحاجة
للتعريف ذلك البرنامج السياسي والاقتصادي
الذي يعتمده الرئيس يلتسين غرض الحركة على
أساسه . إلا أن تعديلات مهمة طرأت على
طرق ووسائل تنفيذ برنامج يلتسين ظهرت في
تبديل عدد كبير من اللقيادات الثابتة مثل
وزير الخارجية الروسية أنتدريه
كوزيروف الذي عرفه الغرب بالرجل الذي
يقول «نعم» وإزاحة سوريحي قبلاتوف
مدير الرئاسة ، واستقالة فلاديمير شوميكو
رئيس مجلس القيدالية ، وأنتانولي
تشوباييس المسترل عن التخصصي ، بل
وضرب حصار سياسي حادئ حول رئيس

تنشغل روسيا بالتساؤل عن سيكون
«الرئيس المقبل» الذي سيحكم تلك
البلاد الضخمة بعد انتخابات الرئاسة في ١٩
يونيه العام الحالي؟.

وقد تشكل طابور طويل من الراقدين على
أبواب معركة الانتخابات الرئاسية للفرز
بكروسي الكرملين من كل جنس وملت وحزب
وفكرة ونزوة واتجاه سياسي عارض أو
مؤمن . ويبلغ عدد الذين قرروا ترشيح أنفسهم
لمنصب الرئاسة أكثر من ثلاثين شخصا
أغلبهم سيفرضون الصراع عملا بالمثل القاتل
«الرصاصة التي لا تصيب الهدف»
تضم الألقاب . لكن فرصة الفرز أمام
غالبية المرشحين ضئيلة جدا أو معدومة .
من أولئك الجنرال الكسندر ليهيد الذي
كان قائما للجيش الرابع عشر في مولدوفا
«وهو رجل يرفع الرعب في القلوب بصوته
الغلظ وعقله الساذج ووطنياته القومية التي
لا يعرف لها رأسا من قديم . والجنرال
الكسندر روتسكوي الذي كان نائب أول
الرئيس يلتسين عام ١٩٩٣ ثم خاض مع
حسينا الألقاب ضد يلتسين الحركة التي
انتهت بقصف البرلمان . ومنهم طبيب العمير
الشهير فلاديمير الذي هجر العلم واشتغل
بتجارة الميراث ثم انتقل منها مؤخرًا للعمل
السياسي . ومنهم أيضا السيدة جالينا
ستاروفسكا التي تثق في نفسها قبل غيرها
في أنها لن تفوز بصوت واحد . لكن مولد
الانتخابات شغال وشبهة الجميع مقترحة
لنخول.

وبأي في مقدمة المرشحين الحقيقيين
الرئيس الحالي بوريس يلتسين الذي انخرط
بدا من يناير هذا العام في حملة دعائية
واسعة النطاق لنفسه ، وإن كانت غير



يلتسين

الذى ستقوم به وسائل الاعلام الرسمية السخرة لصالحه للترويج له بصفه ضمانة التطور الديمقراطي .

ورقة هامة بيد يلتسين وحده بصكم الصلاحيات التى يتمتع بها كرئيس، أى وقف الحرب الشيشانية، وبهى ورقة قد تقوم بالدور الحاسم فى ترجيح كفة انتصاره. لكن وقف الحرب فى القراقاز قد يكون سلاحا ذا حدين، لان التسوية التى قد يملتها يلتسين لكسب أصوات الناخبين قد تتخذ شكل «هزيمة روسيا» أمام الشعب الشيشانى وأعطائها الضمى بأنها غاضت حربا دون معنى لأكثر من عام كامل. ويحتمل لاحتمال أن يكتب وقف الحرب شكل «الهزيمة» بحرك يلتسين البعض مثل بويوس فيمتسوف، معارضة تيجنى. فوغيوورو». للدعوة لجمع مليون توقيع لوقف الحرب بحيث يكون وقف الحرب ميزة يلتسين من دون مسئولية عليه. وتكتسب تلك القضية أهمية خاصة فى إطار أبعد من العملية الانتخابية، فقد قرر لقاء قمة رابطات الدول المستقلة الذى عقد فى ١٩ يناير برئاسة يلتسين أن يحدد فترة وجود القوات الروسية- فى طاجيكستان مرة أخيرة ولمدة نصف عام فقط بدعى أن على الرئيس الطاجيكى وصانوف أن يحل مشكلاته مع المعارضة بنفسه. كما قرر-

فظافة .

وتستند احتمالات فوزه إلى دعم الغرب له معتبرا طالما بفضل الغرب التعامل مع رجل مجرب من قبل . ولكن الغرب لا يكتفى بدعمه معنويا فقد تقدر تقريبا أن ينجح صندوق النقد الدولى لروسيا حوالى تسعة مليارات دولار بعد زيارة يقوم بها رئيس الصندوق ميشيل كامديسور لروسيا فى فبراير ويضئ النظر إن كان الصندوق سيدفع من تلك المليارات وعددا قصب أم مالا . فإن تلك الخطوة تقطع دعما أو تلويحا بالدعم الرئيس يجعل قطاعات صناعية واسعة تقف معه فى الانتخابات. وفى نفس الوقت تستند احتمالات فوزه إلى غرق وتهليل المعسكر الإصلاحي «الديمقراطى» الذى لا يستطيع أن يتفق على مرشح واحد يخوض به الديمقراطيون المعركة . وبطبيعة الحال فإن تلك القوى - إذا خيبت بين الشيوعيين و يلتسين- ستقف إلى جوار الأخير خاصة فى المدن الكبرى التى تستند فيها بتأثير وحضور .

وأخيرا فإن يلتسين يعقد أمه على أن منافسه الوحيد الحقيقى سيكون جينادى زيجانوف زعيم الحزب الشيوعى الروسى ، بما يعطى يلتسين فرصة لمخاطبة الشعب الروسى محقرا إياه من سنوات «النظام الشمولى» السابقة . وفى نفس الوقت يضع الرئيس فى حساباته الدور

الذى ينحصر فيها مؤيدوه . ومن ثم راعى يلتسين أن يعطى اختياره للكوادر القيادية الجديدة برضا اليسار. وإن كان يرى بذلك إلى انتزاع كعكة التأييد الشعبى من أيدي الشيوعيين ليلتفتها وحده فى الانتخابات الرئاسية بيونيه ١٩٩٦ .

لكن ثمة حقائق موضوعية تقف حجر عثرة فى طريق الرئيس:

- أولها تاريخ الإصلاحات السياسية والاقتصادية السيئة السمعة التى أعجزها الرئيس .

- وثانيها الحرب الشيشانية التى أشعلها نفس الرئيس والتى توجب غضبا روسيا شعبيا واسما سواء انطلاقا من رفض منهج القوة ، أو انطلاقا من فجاعة الحماض الروسية خاصة فى الأرواح .

وبحاول الرئيس أن يوحى- بواسطة تكتيكته للبلاد «برشوميكو» بإنشاء حركة «الإصلاحات الجديدة» أنه سيعمل من الآن فصاعدا على وضع معاناة الجماهير فى اعتباره شق مجرى جديد «للإصلاحات» . ولا يكتفى بوعود تلوح هنا وهناك بوقف الحرب بأن لديه سبع طرق للتصوية .

وبطبيعة الحال فإن احتمالات فوز يلتسين ليست بالقليلة أبدا رغم الكراهية الشعبية المنتشرة لشخصه فقط ، وإصلاحاته الأكثر

* سمعة
«الديمقراطيين»
الموالين ل«واشنطن»
تتدهور.
* الشيوعيون
يطالبون باستمرار
الإصلاح.. والحفاظ
على ثروة البلاد



فلاديمير جبروفسكى

للمرة الأولى أيضا- تأييد مطلب **جيورجيا** بالاعتراف بوحدة أراضيها في مواجهة أبخازيا الصغيرة، وكذلك سحب القوات الروسية من يهودنغروفيد. وفي هذا الاطار مولودفا قبل بزميه ١٩٩٦، وفي هذا الاطار تلوح امكانية وقف الحرب في الشيشان باعتبارها جزءا من عملية انسحاب روسي واسع النطاق من آخر مواقع التأثير الروسى داخل حدود الاتحاد السوفيتى السابق. وبالرغم من المؤشرات السابقة التى تمثل لصالح فوز يلتسين في الانتخابات الرئاسية، فإن الزواج الشعبى العام يظل ضد إعادة انتخابه بشده، وتلقب حشده بوضوح وحسم. فئات ضخمة العدد كالمدرسين والعلماء والأطباء وصغار العسكريين وعمال المناجم وطلبة الجامعات، ولهذا يظل وضع يلتسين مزعزعا مما يفضى للاعتقاد بأنه في حالة فوز لن يحصل على الأصوات اللازمة الا في جولة ثانية بالإعادة فقط.

والمرشح الثانى الحقيقى هو **جيتادى زيوجانوف** الذى تقدر الأوساط السياسية انه قد يحصل على ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين مليون صوت تؤهله للمشاركة فى الجولة الانتخابية الثانية. وثمة مرشحان اثنان آخران هما **فلاديسلاف جيوروفسكى** و**جبروفسكى** بالفيستسكى الأول زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى اسما والقائى المبتدل فعلا، والثانى زعيم كتلة «بابلوكوف» (الفتاحة) ولكن فرصة **جيوروفسكى** ضعيفة لأسباب كثيرة أقلها أنه معروف بأنه من أصول يهودية وأنه أنشأ حزبه لحدود تصوير

وقد ظهر الحزب الشيوعى الروسى الذى يتزعمه **زيوجانوف** خلال وجود الاتحاد السوفيتى عندما حصلت روسيا على سيادتها داخل اطار الدولة السوفيتية مثلها مثل كل الجمهوريات الأخرى. ومن ثم برزت ضرورة أن يكون لها حزبا الخاص بها. وبعد زوال الاتحاد السوفيتى ظهر أكثر من خمسة عشر حزبا شيوعيا منها: حزب الباشلقة لمعمر الجمهوريات، السوفيتية السابقة، والحركة الديمقراطية للشيوعيين، وحركة المباداة الشيوعية، والشيوعيين من أجل الديمقراطية.

وحزب العمل الشيوعى، و**شيوعيو روسيا**، وحزب العمال الماركسي، والحزب الشيوعى السوفيتى.. الخ. لكن الحزب الروسى كان أكبرها من حيث عدد عضوياته التى بلغت نصف المليون. وتعرض الحزب لخطر نشاطه بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ حتى قضت المحكمة الدستورية بطلان مرسوم الحظر الرئاسى فعاد الحزب لنشاطه العلنى. وفي مؤتمره الطارئ المنعقد ما بين ١٣ و١٤ فبراير ١٩٩٣ أقر الحزب «بتعده الأخطاء الاقتصادية للملكية- أى القبول بالملكية الخاصة إلى جانب العامة». وانتقد الحزب فكرة «ديكتاتورية الطبقة العاملة» وأقر بالطريق السلى للصراع السياسى منتقدا «العتف» وأعترى أن سياسة روسيا الخارجية لا بد أن تقوم على «البراجماتية القومية السلمية» التى فسرها **زيوجانوف** بأنها تقوم على ممارسة السياسة وفقا «لصالح وامكانات روسيا وما يعود عليها بالنفع مع تقادى الخطوات التى قد تعود عليها بالاضرار الاقتصادية والسياسية. انتهائا بما أكنه **زيوجانوف** مرارا وتكرارا من أن «الدواتى القريبة تشوه عبدا مواقف اليسار والقوى



زيجانوف

منها . ولهذا فإن تلك المطالب لا تفل الحاح الأمل
واختصار فإن الصراع سيدور بين
المشبعين الأساسيين : بروس يلتسين
وجيهنادي زيجانوف من أجل الفوز بهيكم
روسيا . الأول يبرنامجه المعروف الذي طبقه
حتى الآن ، أما الثاني فيرمى عمليا لتعديل
مجري الإصلاحات نحو استمرارها ولكن
الحفاظ على ثروات البلاد ، وإقامة نظام حكم
قوى يراعى كرامة روسيا والتركيز على
تطوير القطاعات الصناعية، وحماية السلع
الوطنية إلى آخر كل ما ينهى أن يتضمنه
برنامج القوميين الحقبيين المبرسين- داخل
إطار الرأسمالية- على بلادهم وحسبها . ومن
هذه الزاوية يمثل جيهنادي - زيجانوف
والشبعيين خطرا على المصالح الغربية
باعتبارهم «القوميين» الأكثر تطرفا في
روسيا . وتلك الدوائر الغربية تلك الحقيقة
أكثر ما يتركها الآخرين .
هل يكون بروس يلتسين الرئيس القادم
في روسيا فيواصل الكارثة التي بدأها ؟ أم
يقفز جيهنادي زيجانوف فيعدل مسار
الإصلاحات ؟

لا يجرؤ أحد بعد على الإجابة عن ذلك
السؤال.

فيها برنامج زيجانوف «الشعوي» مع
برنامج جيهنوفسكي الذي يفترض أنه
قومي متطرف . فالاثان يؤكدان دور الدولة
الروسية وعظمتها واستعادة الاتحاد السوفيتي
ليس باعتباره «قلمة الاشتراكية» لكن
باعتباره «الدولة العظمى» ولهذا يشير
زيجانوف إلى أن «الحرص على عزة الدولة
والحفاظ على وضعها الجيوبوليتيكي
وتدعيمه، يعتبر شرطا ضروريا لوجودها كقوة
الخطر من طبيعة القرار السياسي المتخذ»- أي
إن وجود الدولة أهم من قضية
الاشتراكية أو الرأسمالية . ويمكن التذكير .
بمثال آخر مضاد عندما حرر ليتين بعد ثورة
١٩١٧ قتلنا وغيرها من المستعمرات
الروسية غير عابئين بتدعيم الوضع
الجيوبوليتيكي لروسيا ، معتبرا خلال ذلك أن
الحركة الروسية ليست في انشاء الدول
العظمى ولكن في إقامة صرح اشتراكية
حقيقية انسانية قادرة على إلهام الشعوب .
أما عن مطالب زيجانوف بتأميم القطاعات
الاستراتيجية في الاقتصاد الروس أو توفير
الحقوق الاجتماعية للسكان كالتعليم والعلاج
وغير ذلك ، فإن تلك المطالب لا تشير إلى
العالم المعاصر للاشتراكية وحدها بعد أن
حققت الرأسمالية في دولها المزدهرة قسا

الوطنية الروسية برسمها سيناريوهات أشبه
بالكارثة في حال وصوله الوطنيين للحكم في
روسيا . على حين أن اليسار في واقع الأمر لا
يبحث عن مجابهة مع اليمين .

وبشكل عام فقد اتضحت ثورية
زيجانوف فقط في انتقاد «الشعبوية
السوفيتية» ليس من أجل تطويرها
البرجوازية ولكن للانتقاد بأسوأ ما في تلك
الشعبوية إلى نهايتها أي تطوير البرجوازية
السوفيتية إلى آخرها . مع نية ما لم تنل
«الشعبوية السوفيتية» - على المستوى
النظري - من منطقات الصراع الطبقي المحلي
والدولي ، كما أسقط الصراع بين مذهبي
الاقتصاديين عالمين «الاشتراكية
والرأسمالية» و«اختصر التضاد السياسي
في العمل البرلماني وحده . ولم تكن صدقة ألا
يستطيع على مدى عامين حزب تمرد أعضائه
نصف مليون تسير مظاهرة واحدة جماهيرية
ذات شأن كلما برزت قضايا خلاقية مع نظام
يلتسين ، ولم يستطع الشيوعيون يختلف
فرغمهم أن يبرزوا كقوة حقيقية عندما حطر
يلتسين نشاط الحزب وأغلق مقراته
ولاعتمادا دعا يلتسين لاستفتاء في ٢٦ أبريل
١٩٩٣ انتزع به لنفسه صلاحيات النظام
الرئاسي الضخمة ، ولا عندما عرض الدستور
الجديد في مايو ١٩٩٣ وحل مؤتمر النواب
الموسع والمضطر ووقف جلساتها في ٢١
سبتمبر ١٩٩٣ ، ولم يثبت زيجانوف أيضا
أنه يمثل قوة سياسية عندما قام يلتسين
بقتل نيتي البرلمان الروس أواخر ٩٣
وفي صيف ١٩٩٣ لم يتمكن زيجانوف من
الحفاظ على ما سعى حينذاك به «بجهة
الائتلاف الوطني» التي اعتبرت في حينه
مركزا للتسويق بين اليسار واليمين القومية
والوطنية الأخرى .

ولقد نزح زيجانوف من الشعبوية
التفدية كل نواحيها التفجيرية مستبقها منها
لحزبه مجموعة من الشعارات الدعائية العامة
التي تتفق في جوهرها مع ما تدعو إليه
الحركات القومية الروسية الأخرى
مثل «حركة ديجالفا» «زعامة
الكسندر روتسكي» «مؤلف فكرة
«الاشتراكية الشعبية» على النمط
السويدي والسويسري» «حركة سلطة
الشعب» «زعامة نيكولايف» و«حزب
وئيس الوزراء» السوفيتي السابق
وغيرها من الحركات والتجمعات التي تسمى
لتطوير قومي وأساني تزدهر به روسيا مثلها
مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها . ولهذا لم
تكن صدقة تلك النقاط الكثيرة التي يلتقي

رسول حمزاتوف هرة أخرى

لم أعرف أن الشاعر الكبير رسول حمزاتوف كان في زيارة للقاهرة إلا بعد أن عاد من مصر وفجأني بمكالمة هاتفية بصوته المعجز الطيب الذي يرن كأنه صندوق يحوى على كل الأزمات والتوصل ،
سألت : من المتكلم ؟
قال : أنا رسول حمزاتوف .

وكنتم أتصور أنه في محج - قلعة عاصبة بلده داغستان فأعدت السؤال متدشاة : من ؟ فنهزني : أصعدك كيف من هذه الأضياء أنا حمزاتوف ، وعائني لأنني لا أسأل عن أخباره . قلت له : أنت تعلم كم نحبك ونحترمك ، لكنني لا أحب أيضا أن أنزع منك وقتك . إن كان لديك وقت فراغ اتصل بي وسأتي لأراك . فقال : أنا لا أمتنع أصدقائي أوقات فراغي بل الأوقات التي أكون مشغولا فيها . ودعاني إلى لقاء في شقته بشارع جوركي في موسكو حيث جمعت أسرته الصغرى : زوجته فاطمات وابنته فاطمات وحفيداته البنات .

وكان سعيدا بسفرتي إلى مصر ولقاته بالثقيفين المصريين . قال إنني أذكر جيدا ما يرددوه المصريون من أن مصر أم الدنيا ، لكنها أم لا تشيخ منذ أن رأيتها في السبعينات إلى أن زرتها هذه المرة . ونظر إلي أسرته المؤنثة كلها ضاحكا : أتري .. ليس لدى ولد ليحافظ على إسمي .. كلهم من البنات . فقلت : زوجك فاطمات وابنتك فاطمات . هل ثمة حفيد بهذا الاسم أيضا ؟ فقهقه قائلا : لو حدث ذلك لكنت الآن دكتور في العلوم الفاطمية .

قلت : إنك لنا عن انطباعاتك عن مصر . قال وهو يقف مزهوا : لقد أصابني الفروغ وأنا في الثالثة والسبعين من حرارة الثوري بالثقيفين عندهم وشغفهم بالشعر . أعترف أن

جدي كان يكتب قصائد الغزل بالعربية لكنني لا تطلع عليها جدي ؟ وكان أمل والدي أن يزور مصر لكنه لم يستطع . قلت له : لقد أصدرت مجلة أدب وتقدم ملفا خاصا تضمن بعض أشعارك قبل وصولك للقاهرة . قال : نعم لقد رأيت ذلك العدد وأهدوني إياه . ولكنني عاتب على المترجمين الذين كانوا يترجمون ما أقوله خلال اللقاء في القاهرة . قلت : لماذا ؟ قال : المترجمون عادة ما يميلون لقراءة وبضيقين إلى أسلوب الركيك صورا جميلة ، أما عندهم فإنهم مترجمون شرفاء . نقلوا كل ما قلته حرفيا فظهرت ركاكتي وضعف أسلوبني . عامة كانت الرحلة مرقة ولكن الفترة قصيرة . وقد دعاني صديق شاعر لزيارة مصر مرة أخرى . فقلت له إنني في هذه الحالة سأترجم قصائدك إلى لغتنا الآفارية . فإذا لم تفهم وعذك سأعيد ترجمتها من الآفارية إلى العربية . ضحكنا طويلا مع بناته وحفيداته وزوجته .

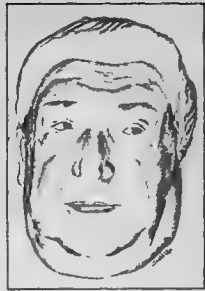
قال : كنت سعيدا بزيارتي ، لولا اقتحام الجيش الروسي لقرية يهورافاماسكياكا الداغستانية والضحايا التي نجمت عن ذلك الاقتحام . كنت أتابع الأخبار بقلق وغم بعد أن سيطرت مجموعة شيشانية في 8 يناير على مستشفى في كيزليار . ثم هربت برهائن إلى يهورافاماسكياكا . لقد أجرت التليدات الداغستانية مقاضات معهم ، وقالوا لهم أنهم ينصروا وخانوا كل قوانين الجبال والأجناد ، ولكن بينما كانت المفاوضات مستمرة إذا بالجيش الروسي يتحرك في اتجاه آخر تماما . غريب . أليست داغستان بلادا ؟ لماذا إذن لا تقهرنا القرصة لحل مشاكلنا بالاعتناء بالأجناد ، لماذا أقدم الجيش الروسي على اقتحام قرية يهورافاماسكياكا ومحوها من الأرض ؟ يقول

الجبليون عندها وإنما لا نخشى الموت . نحن نخشى العار . وقد حقق العار يهوراسا وهو كل ما أنجزه الجنرالات هناك . وهم كنت أدرك أن نظرت في أعين الطيارين الذين أبادوا يوحشية منقطعة النظر تلك القرية الصغيرة بأطفالها ونساءها وكان الصمت الأمريكي والأوروبي متجلا . وكذلك صمت قادة دول الرابطة . لكنني أعجز بأن الملققين الروس وأخواني الشعراء في روسيا قد أدانوا تلك الجريمة ، وأدانها الشعب الروسي ، وهو صوت روسيا الحقيقي . ولم يجلب الهجوم العسكري على روسيا الجدية لأنه لم يزد من كونه مجزرة .

سألته : لكن هل انتشرت في داغستان حالة من العداوة لروسيا بعد ذلك ؟ قال : أنا شخصيا لا بنطى صدري على شيء من العداوة ، فليس المثقفون الروس ولا الفلاحون الروس هم الذين في أن قرية داغستانية حيث من سطع الأرض . وماذا عن الجنود ؟ إنهم أيضا غير مذنبين . إنهم عبيد معاطف الجنرالات والأوامر العليا . وعندما يسألوني : ما هذا الذي يجري عندهم في القوقاز ؟ وفي أي جانب تقف ؟ فإنني أزد عليهم بأنني لا أريد هذا الجانب ولا ذلك . فلا روسيا الحقيقية هي التي تحارب ، ولا الشيشان الحقيقية . وقد وقعت دائما إلى جانب الأباهي التي تصانع ، والسلام ، وأغنيات الأمومة عند مهد الطفولة . وكلمات المحبين العتة وحكمة المعجزات . لقد وقعت عناني منذ فترة على حيرة بإحدى الصحف لصبي صغير مقطوع الساقين وجدته المعجزة وهي بأكلهم في اللون الأسود تهمس له بشيء ما . ترى أية كلمات ؟ من الذي تلزمه هذه الحرب في القوقاز ؟ لقد توجهت إلى يهوديس بيلسين وعرفهم ودوافي بهذا السؤال في رسالتي إليهم . قال الأقباطيون : هذا أنا أعيد إن الدماء التي تجري لا نجف أبدا . إنها ترشح وتتر في التاريخ وتصيب المستقبل بلونها .

سألته : داغستان هي أكبر مركز سكاني في القوقاز بتمدد مواطنيها البالغ مليوني نسمة ، فهل يغير فيها التدخل الروسي الأخير النزعة الانفصالية عن روسيا ؟

قال : إنني شخصيا أفهم مع وحدة الأراضين الروسية . ولا أفهم المعنى العام المجرد لكلمة الاستقلال . ونظر حمزاتوف إلى زوجته وبقية قائلا : ما أنت ترى لقد فقدت استقلالنا منذ أربعين عاما . ولم أحاول المقاومة وأشاعت زوجة فاطمات بيدها



مهتمة لكي يكف عن الزواج . وواصل حمزاتوف قائلا: إن بلاد داغستان لم تنضم طواعية إلى روسيا كما يقال . بل كافحت ذلك الضم طويلا ، وقاد كفاح شعبنا لإمام العظيم شامل لمدة ثلاثين عاما من بين الجبال ، فلم يترك فرصة لعموم القياصرة كي تنام . وأنتلي الإمام شامل في حينه بالأمر عهد القادر الجزائري وتعاهد الاتناح على مراسلة النضال ضد الامبراطوريات الكبرى . لم تنضم بلاد طواعية إلى روسيا لكنها طواعية لا نريد الخروج من قرام روسيا . هذه ارادة الشعب الداغستاني برسمنا أن نتمتع بحريتنا وأصاغتنا وحرية معتقداتنا الاسلامية ، ولكن ما الذي يسمنا أن نحققه بالاستقلال ونحن بلد صغير لا يتجاوز تعدد سكانه المليونين نسمة ؟ أن بقودنا ذلك الاستقلال إلى الانطواء تحت راية بلاد أخرى قوية كتركيا أو إيران ؟ إن الاستقلال بمناه العالم للمجرد لا وجود له ، وبالمسألة فإن شعبنا لم يلهث وراء السيادة ولا أقر بهانا واحدا يتحمل بالاستقلال عن روسيا ، ولا يسمى لامتياز مختلف الامتيازات من روسيا . لكن اذا كانت الشيشان تريد استقلالها فامنعوها ذلك الاستقلال .

قلت : لكن ألا يحتمل مع ذلك أن فتتح لداغستان جهة تنال ثانية في القوزاق فتنتضم إلى الحرب الشيشانية ؟ قال : لقد عشنا معاهدين بالحروب القوزاقية من كل ناحية : في جمهوريات ، وفي أوسيجيا ، وفي آذربيجان . لكننا لم نشن الحرب خلال ذلك ليس لأننا

غير قادرين على القتال ، وليس لأن الشجاعة والقروسية تنقصنا ، ولكن لسبب آخر هو إيماننا العميق بأن المطلوب الآن أكبر قدر من الشجاعة لكي لا نشن الحروب ، ونحن ندرك أن التاريخ لم يهدأ لنا ولن ينتهي عنفنا . وقطع حديثنا رجل داغستاني من أقارب حمزاتوف ، ظهر وسلم ثم جلس . فقم له حمزاتوف كأسا من النبيذ ، لكنه رفض بأدب قائلا إنه جاء لدقيقتين لا أكثر . ونظر إليه حمزاتوف بدهشة قائلا: أنت لا تسكر ، ولا تكتب الشعر فلماذا نميا إذن ؟ وأردت أن أدخن سيجارة فاستأفقت لكي أقادح الحجرة لكن حمزاتوف أصر أن أدخن في حضوره . فكررت عليه أن من الأفضل لصحته أن أدخن في مكان آخر . فقال : هذه النافذة العالية محفلة نحن الجبلين البانيننا . وقالت زوجته إنه يجب استنشاق دخان السجائر ، فدخن براحتك ، وجلست ثانية وواصل حمزاتوف حديثه :

- القوة لا تخضع الشعوب أبدا . لكن الشعر يأمرها . لم نخضعنا جيوش القياصرة الروس لكن برهشكن . ولومستوف وسهينون فمكتروا من أسرنا بقصائدهم الرائعة . إنني من المتيمين بشعر بروشكين لكني أرفض بيته الشعرى الذي جاء فيه : الجنرال يرمولوف في الطريق .. فلتخضع أيها القوقاز ، والجنرال يرمولوف هو أول من قاد جيوش القياصرة عام ١٨١٧ . نحر القوقاز وداغستان والشيشان . وهو القاتل : «أريد لاسمي أن يلقى بالرهب في نفوسهم وأن تكون كلمتي قانوننا يخضعون له كالمرت الذي لا مفر منه » . لكن روسيا استكشفت القوقاز قبل ذلك عام ١٧٢٢ برسلة قام بها بطرس الأكبر إلى مدينة «بريت في داغستان» بولي ذلك العام وقامت أول معركة بين الشيشان والروس عند نهر أرجون . ثم عادت القيصرة الأولى بواتوفنا إلى بلادنا خلال حكمها ما بين ١٧٣٠ - ١٧٤٠ . لكن اخضاع القوقاز تم نهائيا على يد الجنرال يرمولوف الذي اعتبر بروشكين بطلا قوميا حتى الفترحات لروسيا .

لكن بلادنا ظلت من القرن الثامن ميلادي حتى الثامن عشر نميا بالكامل تحت تأثير الثقافة واللغة العربية ونشأ الأدب الداغستاني في أحضان الثقافة العربية ، وصدرت بالعربية أولى الصحف والمجلات في تاريخ داغستان . وظلت الصحف تصدر بالعربية حتى بعد انتصار الثورة البلشفية .

ثم قامت الثقافة الروسية بدهورها وأشجبت بتاريخنا . ولكني رفضت دوما التعصب القومي الروسي وكنت روا على بروشكين : - لقد جئتنا يا روسيا ذات يوم

لكن ليس بالورد

حينما داهمت حدود بلادنا

فأصمت صخور الجبال تشبه المروع .

تمش في فيها الطبقات حتى الآن .

لم نخضعنا القوة ، لكن الثقافة ، التصائد ، والروايات ، ورواية الكاتب الكبير ليف تولستوي «حاجي مراد» التي كتبها عن أحد أبطال مقاومة الغزو الروسي والتي وصفت فيها بأنه عشبة يستحيل إزالتها من الأرض . لقد تهم المثقفون الروس الحقيقيين دائما قضايا شعربنا . أما السياسون الروس الحاليون فإنهم جملة ، وهم بالذات - وليس غيرهم - ألد أعداء الشعب الروسي .

صمت حمزاتوف لحظة ، وقال : أتدري أنني كنت أود لو تمكنت من زيارة العراق أيضا . كنت أود أن ألقى نظرة على أوضاع الشعب هناك في ظل الحقار الأمريكي المجرم . لقد وقفت ضد غزو صدام حسين للكويت ، لكن عندما بدأت أمريكا حربها البهيمية على العراق ، ووجدته صامدا وهو بلد صغير أرسلت برقية لصدام حسين أعرب له فيها عن تقديري لصوره . كنت النائب الوحيد في البرلمان الذي أرسل برقية كهذه . فقامت ثائرة النواب الذين يلبسون ثوب الديمقراطية ضدني . كنت ماذا أقول ؟ لا يسعني أن أزم الصمت حين أرى شعبا صغيرا يضرب بالقنابل والطائرات من دولة كبرى .

ورفع حمزاتوف سياحه محذرا : أتدري لن يفر بلشعبي في الانتخابات الرئاسية في يونيو هذا العام لو لم يضع حدا للحرب في القوقاز . وقد دعوت لحلة جمع توقعات في روسيا كلها تطالب بانها . الحرب .

صمت زوجته أماما سفرة عامرة باللحرم والأساسك والسلطات ، وتذكر حمزاتوف لسبب ما أن بعض الأفاريين من قريته في الجبال قروروا ذات يوم أهداء عشرة خرفان ، لكن الشغالة رفضت أن تفتح لهم باب البيت في صبح قلعة . ويررت ذلك بأنها كانت خائفة . وقال ضاحكا : أصاعت على الخرفان وأنا التي حملت طيلة عمري . بأن يكون لدى ولر خوف واحد . ومع ذلك كما ترى شمة ما يؤكل لدينا . تغضت .

ياله من بيت وقلب عامرين ، وبألها من متعة أن يجلس الرء مع حمزاتوف وأن يراه وهو يتحرك كأنه كتلة من الحجر المشع في بيته وبين أفراد أسرته الموزعة بأكلها .

حقيقة الصراع على الميزانية الذي أغلق الحكومة في أمريكا

ثورة الأغنياء..

في أواخر العام الماضي - وكانت النزاعات بين الإدارة الأمريكية والكونجرس بشأن الميزانية في ذروتها - والحكومة الأمريكية مهددة بالانغلاق وتراجع نحو ٨٠٠ ألف موظف اتحدوا من أصالهم بانتهار تسوية هذه النزاعات - أعلنت شركة والتليفونات الأمريكية - وهي واحدة من أكبر الشركات الأمريكية وكالة المخابرات، أنها حقت أرباحاً صافية بقيمة ٣ مليارات من الدولارات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥.

في الأسابيع التالية مباشرة لإعلان هذه الأنباء الطيبة - التي تعطي مؤشراً واضحاً يقربنا إلى أن الاقتصاد الأمريكي في أحسن حال - أو هو على الأقل بخير وبصحة جيدة - أعلنت الشركة نفسها المعروفة بالحروف الأولى من اسمها (إي. تي. أند. تي) قراراً بفصل ٤٤ ألفاً من العاملين فيها، وإلزامهم بتنفيذ سياسة خفض النفقات في الشركة. يومها قال روبرت آلان رئيس مجلس إدارة الشركة: «ليس هذا واحداً من أفضل أيامي... أنني أعرف أي ألم يتألمه العاملون الذين سيفقدون وظائفهم، ولم يكن آلان - بالطبع - واحداً ممن فقدوا وظائفهم... لذا أراد الرجل فقط الإعراب عن تعاطفه مع الموظفين الذين يشكلون نسبة ٩٢ بالمئة من مجموع القوى

ستير كرم

رسالة واشنطن

العاملة في الشركة قبل أن يواصل عمله الشاق الذي يتقاضى عنه مرتباً سخياً يبلغ ... مع أنواع الحوافز والتعويضات .. الخ - ٥٠٠ مليون دولار فقط لا غير.

في اليوم التالي لإعلان نياً لفصل ٤٤ ألفاً من العاملين في شركة والتليفونات الأمريكية ارتفعت قيمة السهم الواحد من أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية (بورصة نيويورك) بقيمة ٢٠٩ دولار. فقد كان نياً لفصل هذا العدد الكبير من العاملين في الشركة بمثابة طمانينة لحلة الأسهم والراغبين في شراء أسهم هذه الشركة أو زيادة ما لديهم منها إلى أن إدارتها تنتهج أنجح السياسات التي تكفل المزيد من الأرباح - سياسة خفض النفقات وكما قال رئيس مجلس الإدارة نفسه ميرزا قرار الفصل: بأن الشركة تريد أن توفر من مرتبات هؤلاء الموظفين أموالاً تستثمرها في «قرص أخري متاحة للاستثمار».

في اليوم الذي يليه كتب: «يوتيليس» استاذ السياسة العامة في جامعة سيراكيوز الأمريكية بولاية نيويورك - وهو في الوقت نفسه خبير اقتصادي في مؤسسة بروكنج

الشهيرة للبحاث يصف ما أقدمت عليه شركة «إي. تي. أند. تي» بأنه تبار عام سائد في المؤسسات الأمريكية كبيرها وصغيرها على السواء... ووصف هذا التبار بأنه «الموجة التصاعدي التي ترفع البحوث الفاخرة لأعلى وتغرق القوارب الصغيرة».

وكان هذا التشبيه «الأدبي» تعبيراً عن جقاتن متجعة عكستها الأرقام الرسمية للمادة عن «المخازنات» عام ١٩٩٥ الاقتصادية: لقد حققت الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة ٧٠ بالمئة... بينما انخفضت أجور ومرتبات العاملين بنسبة ٢٠ بالمئة، وإجمالاً فإن الاقتصاد الأمريكي (والتعبير يعني أساساً اقتصاد الشركات الأمريكية) حقق نمواً خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ بنسبة ٣٥ بالمئة.. وخلال الفترة نفسها انخفض دخل الأسرة المتوسطة بنسبة ٣ بالمئة.

في الأسابيع التالية من بداية العام الحالي - وكانت أزمة الميزانية بين البيت الأبيض والكونجرس لا تزال مستعجلة - اقترح روبرت زايلك وزير العمل في إدارة الرئيس كلينتون - رداً على قرارات الكونجرس التي تلغى اعتمادات البرامج الاجتماعية للفقراء والمستن والقطاعات ونحوه من الرعاية الطبية لذوي الدخل المحدود وتطلق حرية شركات التأمين الصحي في زيادة أسعارها - وفي رد غير مباشر على قيام شركات عديدة بإجراء فصل للعاملين بهدف خفض النفقات - أن تلغى ضوابط الأرباح على المؤسسات التي «تجسّن» معاملة العاملين فيها. وعلى الرغم من أن الاقتراح يبدو في ظاهره مناصرة لأوضاع



كلنتون

موضرعا خارج عودة الوجه العنصرى للحياة الأمريكية .. أن حركة حماية الملكية الخاصة .. اعتقت مباشرة ظهور حركة سياسية بين الأفارقة الأمريكيين (السود) تدعو لتعويضهم عن سنوات العبودية. (...) والواقع أن حركة حماية الملكية الخاصة سرعا ما حققت انتصارا كبيرا في الكونغرس فقد وضع الجمهوريون ضمن برنامجهن المسمى «عقد مع أمريكا» نسا لم يلبث أن حاز على موافقة أغلبية مجلس النواب الأمريكي .. بالزام الحكومة فعلا

التمييز العنصرى ضد الأقليات مثلا . والقوانين التي تصدرها الحكومة لحماية البيئة . أو التي تصدرها لحماية العمال أو لحماية الحريات المدنية والقانونية للمواطنين . فإذا قدر أحد أصحاب الأملاك أنه أصيب بضرر نتيجة القانون «الفصل الإيجابي» الذي صدر في الستينات ويهدف إلى تعويض السود عن مئات السنين من التمييز والاضطهاد عن طريق منحهم فرصة أكبر قليلا في التعيين في الوظائف .. فإنه يستطيع أن يطالب الحكومة - ليس فقط بالغاء هذا القانون - بل يستطيع أن يطالبها بتعويض عن «الأضرار» الاقتصادية التي لحقت به نتيجة لتطبيق القانون المناهض للتمييز العنصرى وما أسهل أن يثبت المالك لأرض أو عقار أو شركة أنه خسر اقتصاديا لهذا السبب أو ذاك .

وإذا لم يكن ما قلناه في ضوء هذه الحركة - التي تطلق على نفسها اسم حركة حماية الملكية الخاصة - يكتفى لتصور شراسة أهدافها . فإن ما قاله أحد قادتها . ويذنى مارشل كوكيندال يكتفى بالتأكيد لتوضيح ما - ليس واضحا - عندما أشد لتكوير المبدأ منا عندما حرمهم فإنه لم يدلع لنا منهم . وهذا نوع من الاستيلاء على الملكية الخاصة وبالتالي فهو انتهاك للسور الأمريكي . ولعله يجدر بالذكر هنا - وإن كان

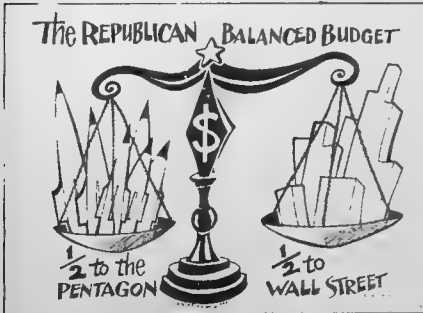
العمالين . خاصة من الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة .. إلا أنه في الحقيقة جاء مخيها لأمال هؤلاء لأتهم ترفعوا منه أن يتقدم باقتراح مطروح منذ وقت طويل .. وهو الرد على قرارات الكونغرس ضد برامج الرعاية الاجتماعية وشد رفع الحد الأدنى للأجور . بالغاء الاعفاءات الضريبية التي تحصل عليها الشركات على ما تحققة من أرباح . باعتبار أن هذه الاعفاءات تشكل نظاما - ملغيا للرعاية الاجتماعية للأغنياء .

مع ذلك فإن اقتراح وزير العمل المتواضع ووجه بمسلة انتخابات وإتهامات جعلت كليرين يتذكرون رعب فترة المكارثية .. حينما كانت التهم جاهزة دائما لأي معارض للكونغرس أو لجهة رأس المال المطلقة هي تهمة الشيوعية والتطرف اليسارى (...).

لم يكن قرار شركة «أيه . تي . أند . تي . سوي لقطه واحدة من خلفية شديدة التفرع لما يجري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة .. والتي على ضوءها لا بد من قراءة وفهم هذا الصراع المستمر ومشكلة المزاينة .

ولأن مثلا واحدا لا يكفي فإنا نورد بسرعة بعض الأمثلة الأخرى . بعض «القطات» الأخرى . من خلفية هذا الصراع التي بدونها لا يمكن فهمه أو إدراكه لبعاده .. مع ملاحظة أننا نختار ما لا يعيد القارئ عادة سخاصة القارئ خارج الولايات المتحدة - في عناوين الصحف القومية الأمريكية أو ضمن اهتماماتها .

« مع بدايات العام الماضى - أى بعد وقت قصير من فوز التيار اليميني للحزب الجمهورى الأمريكى بالأغلبية في مجلس الكونغرس وفى مناصب حكام الولايات - بدأت تظهر في بعض الولايات حركة سياسية «دستورية» تطرح مشروعات بقوانين تجبر حكومات الولايات والحكومات المحلية (في المقاطعات والمدن والبلدان الصغيرة) على أن تدفع لملاك الأراضي والمقاررات تعويضات عن أية خسائر اقتصادية يتكبدها نتيجة أى إجراء حكومى . وبدون هذه المشروعات بقوانين في ظاهرها أو للزلة الأولى مطلها مشروعا .. ولكن هذا التقدير يزول تماما عندما ندرك ما يعتبه أصحاب هذه الاقتراحات بتقير «أى إجراء حكومى» . فالتمييز يشمل القوانين التي تصدرها الحكومة - الاتحادية أو المحلية - بهدف إزالة أشكال



الميزانية المتوازنة كما يديرها الجمهوريون

بعض أصحاب الأملاك الخاصة عن «الاضرار الاقتصادية» وقدرت ادارة الميزانية في الكونغرس نفقات تطبيق هذا القانون بما لا يقل عن ٢٨ مليار دولار. هذا في الوقت الذي يدعي فيه الجمهوريون أن هدفهم الأعلى هو «خفض النفقات الحكومية».

ولا تزال امام الكونغرس الأمريكي مشروعات قوانين اضافية في هذا الاتجاه نفسه. وصف مكتب الميزانية نفقاتها اذا أجازت وبدأ تطبيقها بأنها ستكون أضخاف أضخاف ذلك المبلغ .. أي أضخاف أضخاف الـ ٢٨ مليار دولار.

وبطبيعة الحال فإن حساس الشركات الأمريكية لهذه القوانين يغير حدود . حتى ان «شركة السكر الأمريكية» أنفقت مليونين من الدولارات في ولاية واحدة- هي فلوريدا- على الدعاية لمشروع قانون معروض على المجلس التشريعي للولاية بتوسيع حقوق الملكية الخاصة. وقد تبين أن هدف الشركة كان إلغاء إجراء حكومي يمنع التوسع في زراعة القصب في الولايات لأن ذلك معناه إزالة مساحات كبيرة من الغابات . الأمر الذي يلحق أضراراً جسيمة بالبيئة ويخل بالتوازن الطبيعي في البيئة «البيولوجية» بينما كانت شركة السكر تضع عينها على مساحة من هذه الغابات تبلغ ٢٠٠ ألف هكتار.

ويقضي القوانين الجديدة التي أصدرها الكونغرس في تكوينه اليميني الجديد تستطيع شركات الأسلحة الأمريكية (والمنصوص هنا الشركات / وشركات تنتج الأسلحة الآلية كالبنادق / رشاشات والمسدسات) أن تطلب تعويضاً من الحكومة بسبب الاضرار التي تلحق بها نتيجة إصدار قوانين الحد من حمل السلاح . وهي القوانين الرامية إلى الحد من انتشار الجريمة في المدن الأمريكية.

ويقضي هذه القوانين لا تستطيع الحكومة أن تقاضي شركات مناجم اذا تجاوزت الحدود التي تفرضها الحكومة على استخراج الفحم ، وادى هذا التجاوز إلى إلحاق اضرار جسيمة بالأراضي والمياه المحيطة والطرق التي أنفقت الحكومة على تشييدها .. لكن باستطاعة هذه الشركات نفسها أن تقاضي الحكومة مطالبة بالتعويض اذا طبقت الحكومة قوانين أو لوائح بهدف

حماية أرواح وصحة سكان المناطق المجاورة للمناجم ، لأن باستطاعة الشركات عمداً أن تدفع بأن هذه القوانين حدث من أرباحها (..).

* الرأسمالية تعيد المستقبل الى الماضي.

* عندما حرر لنكون السود لم يدفع لنا ثمنهم.. وهذا عمل غير دستوري

وبشكل عام فإن حركة حماية الملكية الخاصة تريد أن يصبح مبدأ وأولوية الملكية الخاصة « على كل ما عدناها هو المبدأ السائد ، وهي لم تتردد في الدعوة إلى تعديل الدستور الأمريكي لنا استمرت المحكمة العليا الأمريكية-وهي الهيئة المناهضة بتفسير ما هو دستوري وما هو مخالف للدستور- في إصدار احكام تقضي بضرورة الإبقاء على توازن بين «حقوق الملكية» و«الحقوق المدنية» الدستورية الأخرى. وهذا ما ظلت تفعله المحكمة العليا طوال المائتي سنة الماضية منذ تأسيسها.

ومعنى هذا بيساطة أن أنصار الأولوية المطلقة للملكية الخاصة يريدون بالقول أن أية قيود على حركة الملكية الخاصة هي غير دستورية... فإذا ما وجهوا بحقيقة أن الدستور يقول بغير هذا انتقلوا إلى الدعوة إلى تعديل الدستور ليتواءم مع ما يريدون. ولقد تنبه بعض المحللين إلى أن الحركة الرامية إلى توسيع حقوق الملكية الخاصة وإطلاقها من كل القيود - بما فيها القيود الدستورية - تمت وتعاظمت مع الارتفاع الهائل

الذي طرأ في الستوات الأخيرة ، خاصة منذ بداية الثمانينات على شئ كل ملكية خاصة... من الأرض إلى العقار « على السيارة إلى المجوهرات.. وصولاً إلى المصانع والأسهم والشركات والمؤسسات العملاقة .

ونتيجة لهذا الغلو الشديد في الدفاع عن الحرية المطلقة للملكية الخاصة فإن كثيرين من المعنيين بقضايا الحقوق المدنية والديمقراطية حتى خارج إطار اليسار الأمريكي وخارج إطار القوي السياسية «الليبرالية» -يخشون أن نجد أمريكا نفسها تتراجع إلى الأوضاع التي كانت قائمة قبل مائتي سنة حين كان حق التصويت في الانتخابات (بكل مستوياتها من أصغر المنصب إلى منصب رئاسة الجمهورية) مقصوراً على أصحاب الملكيات الخاصة!!.

قبل شهر من انتخابات نوفمبر ١٩٩٤ نجح المرشح الأمريكي كلينتون وودو العمل في ادارته على الدعوة إلى زيادة الحد الأدنى للأجور : من أربعة دولارات وربع الدولار إلى أربعة دولارات وثلاثة أرباع الدولار في الساعة. ونقول «نجحاً» لأن كل رئيس أمريكي يدعو الكونغرس إلى رفع الحد الأدنى للأجور ولو كان يمثل هذه النسبة الضئيلة يعرّض أنه يفتح على نفسه أبواب عواصف عاتية من قطاع الأعمال كبرها وصغيرها ومن الناطقين بلسانها ومعلمي مصالحها في الكونغرس وخارجه وفي كل ركن من أمريكا.

وعندما حدثت مفاجأة النتائج الانتخابية وأنت بأشد العناصر اليمينية معارضة لأية امتيازات للعاملين خشيت نقابات العمال وكل الأسر الفقيرة التي تعيش على الحد الأدنى للأجور من أن الرئيس كلينتون قد يختار مهادة الكونغرس وقطاع الأعمال بأن يضع مشروع زيادة الحد الأدنى للأجور على الرف.

وفي الوقت نفسه تعاكت أصوات المعارضة من الجمهوريين في الكونغرس مثيرة أن مجرد الحديث عن رفع الحد الأدنى للأجور يعيق الاقتصاد الأمريكي بالكساد ويهجر الشركات على فصل الآلاف من العاملين ويهبط بالأسهم في البورصات.

لكن شيئاً من هذا لم يحدث... وربما كان هذا هو الدفاع الرئيسي لكي يحتفظ الرئيس كلينتون بموقف الاصرار على أن يصدر الكونغرس قراراً برفع الحد الأدنى للأجور .

وعاد فكري الدعوة نفسها في خطاب «وصالة جالقة» للاتحاد والذي ألقاه أمام جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ في شهر يناير الماضي.

لم يتردد أحد النواب الجمهوريين في أن يعلن بصرامة أنه لن يدع قراراً بزيادة الحد الأدنى لأجور العمال يمر في الكونجرس إلا «على جثتي». وهو إعلان قاطع بالإغلاص لصالح قطاع الأعمال.

وحتى الآن لا توجد أى استجابة من جانب الكونجرس لدعوة الرئيس كلينتون سوى خطاب التنديد بهذا الميل «الليبرالى» لايفاء قطاع الأعمال وتهديد الاقتصاد الأمريكى والميل القسدى إلى مزيد من التفتتات.. هذا كله على الرغم من أن كلينتون حاول أن يشرح إلى أى حد تراجعت أحوال العمال الأمريكيين الذين يعيشون على الحد الأدنى من الأجور، إلى حد أصبحت الولايات المتحدة فى أدنى السلم فى ترتيب الدول الصناعية الفنية فى مستوى الأجور، وإلى أى حد يمكن أن يزدى رفع الحد الأدنى لأجور العمال إلى زيادة قدرتهم على شراء ما ينتجه قطاع الأعمال، وهى الوسيلة الأكيدة لمزيد من النشاط الاقتصادى فى أمريكا، وبالتالي لمزيد من الأرباح للشركات

وقد أوضحت الأرقام الرسمية الأمريكية التى لا يمر يوم دون أن يصدر الجديد منها أن المجتمع الأمريكى تجاوز كل المجتمعات الرأسمالية الأخرى فى مدى التفاوت بين أعلى الدخل وأدناها.. بل أنه سجل رقما قياسيا فى هذا الصدد لم يبلغه منذ عام ١٩٢٩.. أى منذ العام الذى بدأت فيه أكبر كارثة اقتصادية فى تاريخ المجتمعات الرأسمالية والمعروفة باسم «الكساد العظيم» أو «الانهيار الكبير»

لكن كلينتون كان قد أنتهج طوال السنوات الماضية منذ انتخابه -حتى حينما كانت لحزبه (الديمقراطى) أغلبية فى مجلس الكونجرس قبل انتخابات ١٩٩٤- سياسة التراجع نحو مواقع القوى المحافظة وأرضاء قطاع الأعمال.. مرة باسم رسم صورة جديدة للحزب الديمقراطى تزيل عنه صفة «حزب الدور الأيسر للحكومة» أو «حزب الاتفاقيات الحكومية والضرائب الكبيرة»، ومرة باسم «الاستجابة للعمال الأمريكى التقليدي» إلى «المركز» أو «الوسط» وكراهية الناحية

الأمريكى للطرف ولم تساعد تراجعات كلينتون المتكررة -بما فيها بعض التراجعات المبدئية عن فلسفة الحزب الديمقراطى الرئيسة- إلا على زيادة تطرف اليمين

* الشركات الامريكية تطالب بتعويضات من الحكومة..

الجمهورى وتسكده بالوقوف ضد العمال والقطاعات والفساد والفقراء..

ولم تشجع الأرقام للمطالبين برفع الحد الأدنى للأجور.. حتى عندما كشفت الاحصاءات المذاعة الأخيرة عن أوضاع فترة ١٩٩٠- ١٩٩٢ الاقتصادية للقطعة العاملة عن أن العمال الذين قلدوا وظائفهم خلال هذه الفترة وجدوا وظائف

بمدىلة قد انخفض متوسط اجرهم الأسبوعى من ٤٣٦ دولار إلى ٣١٢ دولار.. وأن النساء بوجه عام انخفضت أجورهن الأسبوعى من ٣٢١ إلى ١٩٧ دولار.. وحتى عندما تبين بالأرقام أن عدد الذين يضطرون لخفض دخلهم إلى الاستغناء عن التأمين الصحى يزدادون مليوناً كل سنة.. وقد بلغ عدهم فى عام ١٩٩٢ (العام الذى تم فيه انتخاب كلينتون) ٣٧ مليون شخص.. وارتفع فى العام الماضى إلى ٤١ مليوناً.

ولم تشجع الأرقام لمشروع الحد الأدنى للأجور حتى عندما كشفت بوضوح أن أجور العمال الأمريكيين انكشفت بينما ارتفعت.. انتاجيتهم (كثافتهم الانتاجية) بصورة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات الستينات.. وأنه لا بد من مواصلة الأجور مع هذه الانتاجية حتى لا تحدث انكساسة جديدة فى الكفاية الانتاجية للعمال الأمريكيين.

بل أن كتاب اليمين ردوا على هذه الأفكار

التي ردوها «رجال اليسار» فى إدارة كلينتون.. وزير العمل روبرت رايبك «بطريقة بسيطة.. تجاوزت حد التحذير.. على سبيل المثال كتب رايبك يوتنرود.. المحلل السياسى فى مجلة «ناشيونال ريفيو» اليمينية ذات الانحياز اليمينى اتسبب إلى زواله ويحان بأن رايبك لا يكف عن محاولة التأكيد بأن الأرباح تتزايد بينما تنقص الأجور كنسبة من الدخل القومى ولا يعدو هذا أن يكون ترديدا للنظريات اليسارية العاهرة التى تدعى أن انكماش الأجور وتعاظم التفاوت فى الدخل هو أخطر مشكلات أمريكا الاجتماعية الثقافية ولا يعدو هذا بدوره أن يكون اشعاعا نار الحرب الطبقة لتكون فى أوجها حينما يعين وقت انتخابات الرئاسة الأمريكية (فى نوفمبر ٩٩)، وهو ما يظن كثيرون من رجال الحزب الديمقراطى أنه السبيل الأمثل لفوز كلينتون بفترة رئاسة ثانية.

الأفكار اليسارية «العاهرة».. وخدمة حملة كلينتون الانتخابية، ولا شئ فى التحليل المتقدم من لسان حال اليمين الجمهورى عن الأرقام وعن واقع حال الناحيتين الأمريكيتين.

ولقد اضطر رايبك -فى مواجهة تجاهل الاعلام الأمريكى لموضوع ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور- لتشغيل «خط تلفزيونى ساخن» فى وزارة العمل للرد على أسئلة المواطنين عن مزايها هذا الاجراء وكيفية اقتناع الكونجرس بأن غالبية الشعب الأمريكى تؤيد فعلا رفع الحد الأدنى للأجور، وعن الأخطار الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء استمرار تخميد أجور العمال، بل وانكاشتها فى وقت تسجيل فيه أرباح الشركات التى يعملون لها أرقاما قياسية لم تعرفها من قبل.

وتستمر الصحافة اليمينية فى تصوير وزير العمل الأمريكى.. فى صورة «الوزير الاخضر» أو «العميل الشيوعى» أو -إذا استخدمت لغة أقل إثارة - فإنه «زعيم القنصيين» الذى يبتغي كلينتون فى ادارته ليلبى على الباب مفتوحا بينه وبين القوى الليبرالية.

عندما انتخب كلينتون كأول رئيس أمريكى لحقبة ما بعد الحرب الباردة كانت هناك تصورات.. بل أحلام عن «أرباح سهم السلام».. كان هذا هو التعبير الذى ساد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عن القوائيد التى استمدت على أمريكا والأمريكانيين من ترفيف التفاتات الهائلة للتسلح.. طبعا لم تبلغ أحلام

عنها الجمهوريون... إلى أي ثورة الأغلبية.
على أية مكاسب اجتماعية أو
سياسية يمكن أن تكون الطبقة
العاملة أو المتوسطة قد حصلت
عليها في الماضي، أو يمكن أن تتطلع
للمحصل عليها مستقبلاً. لذا كانت حلقة في
حلقاتها المتتالية التي لا يكاد يكون من
الممكن تحديد متى بدأت ولا كيف.

وإذا كان الأمريكيون الذين يرفضون
«بهذلة» إصطلاح الثورة باطلاقة على هذه
الحركة الرجعية الخطيرة... فإن بعض
الأمريكيين الذين يرفضون كل تطلمات هذه
الثورة البهيمية لم يلتزموا في اعتبارها ثورة
بالتفعل. لهذا لم يتردد الفكر الاجتماعي
الأمريكي لسفر ثور (أساتذ الاقتصاد
والإدارة في «مهدوماساتشوستس»
للتكنولوجيا المعروف باسم إم. أي. تي) في
أن يعلن بصراحة: «لم يحدث في أي
بلد... بلا ثورة أو بلا هزيمة
عسكرية... أن تعرض للذل هذا
التحول الحاد في توتر الدخل كما
حدث لأمريكا خلال الجبل
الأخضر». وأطلق ثور على هذا التغيير
وصف كارتلة، كاملة الأبعاد وفشل لا نظير
له في أي من البلدان الصناعية الغنية
الأخرى.

وقال مفكر ليبرالي آخر هو مايكل
ليند أنه أظهرت التطورات الأخيرة أن
في أمريكا طبقة «فروق الطبقات»
قادرة على حجب أي تغيير لا يكون باتجاه
المزيد من الثراء والنزعة والقررة لها.

كل ما اضافته نتائج انتخابات نوفمبر
٩٤ أنها أعطت ثورة الأغنياء فرصة من
السماء لاضفاء طابع قانوني ودستوري أبدي
على التغييرات التي أوجدت أوسع فروع
طبقية في التاريخ - وليس في تاريخ
الرسائلية وحدها - وعصفت بالرأسمالية
الأمريكية إلى مرحلة أعلى من كل المراحل
التي ترقعها المفكرون الاقتصاديون
والاجتماعيون لتتحول إلى طبقة لا تسمح
بمنازعتها على أي شيء وإلى طبقة لم يجد
أبرز اقتصادي أمريكي في هذا العصر وصفاً
«كاديفيا» لها، فقال عنها ولا يزال يكتب
ويؤكد انهياراً رأسمالية معروضة» هكذا
قال جون كنيث غالبريث ويعد احد
آخرين انها رأسمالية عاريت من أي
غطاء أخلاقي مما يحرص الطبقات
المستغلة على تغطية نفسها به أمام
الطبقات الأخرى... وأنها رأسمالية

* هل تعود أمريكا الى نظام السماح لاصحاب الملاك وخدمهم بالتصويت في الانتخابات

الغاء برنامج رعاية للأطفال الذين
يكتلف ١٧ مليار دولار ، وبرنامج
بطاقات الطعام للفقراء الذي يكتلف
٢٩ مليار دولار ، وبرنامج تطعيم
الأطفال الذي يكتلف ٧ مليارات.
ولهذا فإن كل كلام الميمين -الجمهوري
والديمقراطي على السواء- عن تقليص دور
الحكومة وثقافتها يتوقف عند الخط الأحمر
الذي تقع وراءه الميزانية العسكرية ميزانية
التسلح على وجه الخصوص... في هذا المجال
يقبض قماما الحديث عن ضرورة خفض النفقات
لأنها يصعب خفض النفقات لحماية تتطلب الغاء
وزارة التربية لأنه لا التزام على الحكومة بأن
تعلم أطفال الأمريكيين في مدارس حكومية،
المدارس الخاصة تستطيع أن تفعل ذلك على
نحو أفضل. وتتطلب الغاء وزارة التجارة لأن
الشركات الأمريكية أقدر على التفاوض مع
الدول الأجنبية بشأن التجارة والغاء وكالة
حماية البيئة لأنها أضلحت من القوانين
واللوائح ما أصبح يشكل عبثاً على
الاستثمارات والشركات استجابة لهرس غير
عقلاني من جانب أنصار البيئة. وهؤلاء في
نظر قطاع الأعمال هم «اليساريون الجدد في
أودية خضراء لاضفاء أفكارهم الممرارة».

هكذا تبين أن نتائج انتخابات نوفمبر
عام ٩٤ لم تكن بداية «الثورة» التي يتحدث

الحاليين حد. تصور برنامج واسع النطاق
لتقليص الاتفاق العسكري... لكنهم تصوروا
أن دافعي الضرائب الأمريكيين لن يعودوا
مضطرين لتحويل أضعف ميزانية عسكرية
سنة بعد أخرى لمواجهة الأخطار الخارجية...
لكن فترة رئاسة كلبنتون انقضت سنة بعد
أخرى حتى دخلت عليه الرابع دون أن
تتراجع ميزانية العسكرية الأمريكية. وحتى
عندما أراد كلبنتون خفضها بنسبة لا تزيد
على أربعة (أربعة فقط) بالمئة تصدى له
الكونجرس -الذي يملك سلطة مطلقة على
الإنفاق- ورفضها في عام ١٩٩٥ بنسبة ٥
بالمئة... وأى أنه أضاف إلى ما طلبه
كلبنتون تسعة بالمئة.

استمرت الولايات المتحدة في تطبيق
سياسة «ومعناها» «مركز» الاعلام
«الغاشي» المؤيد للحد من الاتفاق
العسكري ويتألف من مجموعة من كبار
الضباط المتقاعدين ذوي الأفكار السلمية)
سياسة «تحويل القوس إلى سيف» وهو تصوير
لإستمرار سياسة عسكرية الاقتصاد الأمريكي
حتى بعد نهاية الحرب الباردة وأخطارها .
تحقيقاً لمصالح وأرباح شركات إنتاج الأسلحة
الاستراتيجية ذات القدرة على تحقيق الدمار
الشامل أو الدمار المعلن.

لقد جاءت ميزانية أمريكا
العسكرية لعام ١٩٩٦ أكبر بمقدار
٢٦ مليار دولار من ميزانيتها
العسكرية في عام ١٩٨١ حينما
كانت الحرب الباردة في ذروتها
وكان الاتحاد السوفيتي جاثماً على
الوجدان الأمريكي باعتباره «وصف
الرئيس الأمريكي (أنذاك) ريجان-
«امبراطورية الشر» استمرت الولايات
المتحدة تنفق خمسة مليارات من الدولارات
كل أسبوع على الأغراض العسكرية (أي ٨
آلاف دولار كل ثانية) لأن الكونجرس استمر
في تأييد إنتاج أسلحة اعترض حتى جنرالات
المؤسسة العسكرية الأمريكية بأن أمريكا
ليست بحاجة إليها.

لكن جنرالات المؤسسات والشركات
المنتجة لهذه الأسلحة بحاجة ماسة إليها...
والكونجرس دائماً في خدمتهم. ولهذا سبدن
الأمريكيين ٥٨٠ مليار دولار لتفنيذ
برنامج إنتاج القواصات الهجومية
الجديدة طراز إن - إس. إن - إن .
بمنا يصر الجمهوريون أصحاب الأغلبية في
الكونجرس - خلال مناقشات الميزانية- على

ونقدية.. حيث التزم هي اللغة الوحيدة. والقصد هنا تفردا هي .. أرباعها هي مملكتاتها هي.

ولعل من الضروري التذكير أن هذا الذي يجري إما يجري في مجتمع يعتبر نفسه مجتمعا لا طبقي .. وعلى أطفاله وشبابه في المدارس والجامعات على الاعتقاد بأن أمريكا مجتمع لا يعرف الطبقات لأنه لا توجد حواجز بين طبقة وأخرى. إذ أن باستطاعة أي فرد - أن يقرر من طبقة إلى أعلى بلا حدود أو قيود .. إنه مجتمع القرص لا مجتمع الطبقات (...).

فإذا ما تسائلنا وما الخلاف إذن حول الميزانية بين الرئيس كلينتون وزعامة السلطة التشريعية في الكونجرس؟ وهل يناقش الكونجرس ما تفعله الشركات - مثل «إي. تي. أند. تي.» ؟ وهل يناقش حركة توسيع حقوق الملكية الخاصة ؟ وهل يناقش مشكلة اتساع الفوة بلا حدود بين أعلى الدخل وأدناها ؟ .. فإن الأجابه هي بالطبع لا.

الناشئة الفائرة: بين الرئيس الليبرالي المقسم باليسارية والكونجرس الذي يدافع عن مصالح وافعى الضرائب (إذا صدقنا ما تروده غلب الأعضاء الجمهوريين) لا تمنع تفصيلات كيفية القضاء على العجز في الميزانية الأمريكية. وكل ما بينهما من خلاف واختلاف يتعلق برغبة كلينتون في إزالة «دولة الرفاهية الاجتماعية» (وهو التعبير الحكومي يطلقه الميمن على البرامج الحكومية لدعم الفقراء والأقليات) بقدر من الرقن والتدرج تخفيفا لأمر الذين تتقطع منهم فيلقى بهم بلا مأوى أو يمحرون من الرفاهية من الصحة، أو يلقدون وظائفهم أو يفقدون فرص تعليم أبنائهم .. بينما يريد نواب الأغلبية وشيوخها الجمهوريين أن. تيم إزالة هذه النفقات التي ترقق كاهل قطاع الأعمال الآن وليس غدا.

آخر معارك كلينتون ضد برنامج إزالة الدعم الاجتماعي عن الفقراء والأقليات دخلها باجرا على أن إزالتها خلال سبع سنوات قسوة لا مبرر لها تنطوي على تشريد للأطفال وحرمان لأكثر الفقيرة ذات العائل الواحد .. لكنه خرج من هذه المعركة مرافقا على شرط

* أمريكا أصبحت صاحبة اوسع هوة بين أعلى الدخل وأدناها في كل الدول

الجمهوريين بالاتزام باتمام هذه التغييرات خلال سبع سنوات بدلا من عشرة. لكنه طلب موازنة الأمور بشكل مختلف للبقاء على بعض البرامج ذات الحساسية الخاصة. لكن الكونجرس لا يزال يصر إلى حد «اغلاق الحكومة».

واغلاق الحكومة هو تركها مغلقة بلا نفوذ.. لا تستطيع أن تدفع مرتبات موظفيها أو فواتير الكهرباء أو حتى سداد ديونها الداخلية أو الخارجية.

تفلق الحكومة الأمريكية وتصور

عن أداء التزاماتها لأن قطاع الأعمال الأمريكي يريد مزيدا من الامتيازات الحكومية على أرباعها.

يريد إزالة كل القيود عن حركته حتى تلك التي تتعلق في لوائح تنظيم سلامة العاملين أو سلامة البيئة. يريد تعطيل كل القيود التي تمنع (أو يقرض أن تمنع) الحصول على العقود السخية بالرشوة سواء في داخل الولايات المتحدة أو خارجها. يريد أن لا يلزم بالتأمين الصحي على العاملين في شركاته، يريد أن لا تخشى الحكومة حق العاملين في تكريم نقابات عمالية

أو مهنية. ويريد أن لا تفرض الحكومة أية موانع على استبدال العاملين المضربين. وما هو قطاع الأعمال يريد أخيرا أن يحمل الحكومة مسئولية أية خسارة يتكبدها إذا اعتبر أنها نتجت عن إجراءات أو لوائح حكومية. أي أنه سيختصر - إن تكون القاعدة لا ينحصر أبدا.

ومعنى هذا أن قوانين النظام الرأسمالي نفسها - كما عرفت لعدة قرون - قد ضاقت عليه، ولم تعد تلائم.

يبقى الستار الذي تدور خلفه هذه المعركة الطاحنة ستار القضاء على العجز في الميزانية الأمريكية. في الماضي كانت القاعدة التي يحمل هذا النظام على أساسها هي أن الفائز يحصل على كل شيء .. وكان في هذه القاعدة نوع من القول الضمني بإمكانية الفوز أو الخسارة .. والآن فإن النظام الاجتماعي في أمريكا يتجه نحو تغيير هذه القاعدة على نحو يجعله يضمن الفوز باستمرار والمحصل على كل شيء باستمرار .. وبأي ثمن ، والتمن بدمه الآخرين.

هذا هو - في الحقيقة - البند الأهم في وعقد مع أمريكا برنامج الجمهوريين نواب وشيوخ قطاع الأعمال الأمريكي. في الكونجرس.

وهذا هو - بالتأكيد - الموضوع الأكبر والأهم الذي يجذب حوله انتقادات نوقمين ١٩٩٦ .. سواء توصل. البيت الأبيض والكونجرس إلى اتفاق بشأن الميزانية قبل هذا الموعد أو لم يتوصلا.

والموضوع هو كيف يمكن تأجيل انتفاضة الأمريكيين ضد ثورة الأغنياء.

بطريقة كلينتون .. بهدوء وبالتدرج وبدن ألم.. أم بطريقة الميمن الجمهوري بهرجارة عاجلة وحتى بلا تخدير كي لا تحمل الميزانية نفقات تخدير زائفة ترقق قطاع الأعمال بالضرر البالغ .. ؟

على أنصار الرأسمالية التقليدية ذات التراث التاريخي الهائل.

والحقيقة أن النموذج الياباني تأسس على ثلاث ركائز أولها العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة والتي تقلت في توزيع مثالي للعمل بين البلدين فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الصفقة التي عقدتها البرجوازية اليابانية مع الولايات المتحدة والتي تقلت في التصنيع العسكري والديبلوماسي والسياسي للولايات المتحدة ذلك الشيء الذي مثل وضعاً مثاليا للرأسمالية الأمريكية ناهيك عن فتح الولايات المتحدة بزيادها السوق المفتوح لدولة صناعية كبرى والذي استوعب كميات هائلة من السلع والآلات والتكنولوجيا أو تقديم مشال براق للتنمية الرأسمالية وسط دول آسيا المعرصة لآخطار الشيوعية وفي الوقت نفسه أدت الصفقة الي تغييرات مهمة في التركيب الاجتماعي والايديولوجي والسياسي الياباني توزيع العمل ذلك بين الاقتصاد والعسكرية اتاح ليس فقط من خلال الاتفاق العسكري التخفيض وإنما من خلال الاطراف السياسية والايديولوجي الذي خلق للطبقة الحاكمة في اليابان المجال للحكم ذي الطابع الاقتصادي المجرد من ابعاده السياسية والذي جسده الحزب الليبرالي الديمقراطي والذي اتاح الفرصة في ظل تأمين الخطر الخارجي للرأسمالية اليابانية للنمو بالشكل الهائل الذي تم.

وتعاني هذه الركيزة الان من هزة حقيقية تتضح من الصراع التجاري الياباني الأمريكي من ناحية وتطورات الأزمة الرأسمالية العالمية التي مدت جذورها للداخل لشهر أركان حكم الاقتصاد .

اما الركيزة الثانية فهي متانة النظام البرورقراطي الياباني والذي أصبح الان معروفا لمرونة السياسيين اليابانيين تجاه هذه التطورات.

وتبقى الركيزة الثالثة تعتمد على سيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الحياة السياسية ووضع الحالي في اليابان يوجه لطبقة شديدة مستسلمة التجربة اليابانية سراء الذين يتكبدون منهم على انها تعبير عن الرأسمالية المتطورة بدون انياب او انصار التميز المخضاري الذين يفتخرون التجربة في الابعاد الثقافية . حيث ان أزمة اليابان تنهى على اساطير المجتمع الرأسمالي المبني على التفراسي الطبقي والعلاقات الاجتماعية الهارمونية التي كانت اليابان في مركزها طوال الستينات الاخيرة حيث تعطي الفرصة مرة أخرى للنظر إلى حقيقة الصراع الطبقي

هاشيموتو يشكل ثالث حكومة غير منتخبة

النموذج الياباني يعلن دخوله عصر الانحطاط السياسي والاقتصادي



وتستجلى هذه الأزمة على الصعيد السياسي في الفساد الذي بدأ واضحا انه أسس اللعبة السياسية في اليابان والذي اكتشف اليابانيون انه يمتد الى الجميع ، ففي الثمانين سنوات الأخيرة توالى على الحكم ثمانية رؤساء هم نوريو تاكاهيسا ، سوزوكي اونو ، توشيكى كايفو كيمشي ، ميزاوا موروهيرو هوسوكاوا ، تسوموغاتا ، موروياما ، واخيرا هاشيموتو والثلاث الأخيرة هي حكومات غير منتخبة مما يعنى قتل النظام السياسي الياباني في تعديل اوضاعه بعد الهزة التي اصابت به سقوط الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي ظل يحكم اليابان لمدة ٣٨ سنة متواصلة شهدت النهضة اليابانية حيث لم يقلع الاشتراكيون اليابانيون عن علاج المشكلة مما اوقع البلاد في هوة التحالفات السياسية غير المستقرة والتضائعات المتواصلة والتي قتل حتى اشتراك الحزب الليبرالي الياباني والحزب الاشتراكي الياباني الاعداء التاريخيين في تحالفات حكومية مشتركة ومحاولة اصلاح النظام الانتخابي في المخرج منها .

وحصل اختيار هاشيموتو دلالات مهمة بالنسبة للصراع اللاتر بين قروء البرجوازية اليابانية حيث يعنى انتصار الجناح المؤيد للتحديث بكل جوانبه وتحرير الاقتصاد الياباني من العوائق التاريخية التي تقيد

في الوقت الذي تؤكد فيه المؤشرات أن قافض الحساب الجارى بين اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى واحد النقاط المضيق في ورقة حساب الاقتصاد الياباني بدأ في الانكماش بعد ان ظل ثابتا طوال العام الماضي ، عباد النظام السياسي الياباني ليصرف عن وجهه الحقيقي يتحوله نحو اليمين في انتصار واضح لانصار التحديث ليحتلوا المواقع الاساسية في معركة الرأسمالية اليابانية لتنازع نفسها من برائن الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشل حركتها في السنوات الأخيرة ، وذلك بعد ان قدم توميشي مورايا ما رئيس الوزراء الياباني والاشتراكي المتيد الذي ظل زعيما للائتلاف الحاكم في اليابان لمدة ١٨ شهرا استقالته ليحل محله ريتارو هاشيموتو وزير التجارة ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي مركز الحياة السياسية في اليابان ورجل التحنير الاقتصادي الذي بدأ تصريحاته حول ما ينتوي عمله بتصریح عن اعترافه بتفسيخ خطة لتقليل ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ وفي نفس الوقت زيادة الضرائب على الاستهلاك من ٣٪ إلى ١٠٪ مما يعنى نقل الحمل من على عاتق رجال الأعمال والصناعة الى جماهير المستهلكين. والمجسدى بالذكر أن التطورات التي شهدتها اليابان منذ نهاية الستينات والتي شهدت تميرها في الخطط المدمر من المحور السياسي والفكري الاقتصادي واجراء الاحباط تشير إلى أزمة اجتماعية شاملة حفر منها الشهر الماضي ماساموشي ايوتوكي احد الصحفيين اليابانيين الكبار الذي أكد ان اجراء كساد الثلاثينات حين ادى الاحباط من السياسات الهمانية الى قفز العسكريين إلى السلطة تخيم على اليابان.



مورياما



هاشيموتو

الذي ظل يميز الوضع الاجتماعي في اليابان والذي كانت أبرز علاماته القمع المستمر لحركة الطبقة العاملة والذي تمتد معركة عمال مناجم الفحم في ميوكي أحد أبرز أمثلته إلى جانب النظم الإدارية التي تتكشف في النهاية عن تحجيم أي دور حقيقي للعمال في الإدارة إلى جانب الاعتماد على العمال من الخارج الذي ينهي أسطورة ضمان العمل مدى الحياة للعمال.

هذا إلى جانب حقيقة أن التجربة اليابانية الهائلة تلك لم تستطع أن ترفع بالفعل من مستوى معيشة الشعب الياباني ككل حيث لم تتجاوز المستويات المعيشية مستويات ١٩٦٨ وقيمت أسعار السلع الأساسية اللحم والقرود والماء ثلاثة أضعاف أسعارها في البلدان الرأسمالية الأخرى ويشير تقرير لمعهد أبحاث نومورا في طوكيو أنه حتى نهاية عام ١٩٩٥ بقيت مستويات المعيشة في اليابان أقل من مثيلاتها من الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة ٨٠، ألمانيا ٧٩، اليابان ٥٨) ووجد على ذلك الصراع الذي بدأ ينشأ في ظل استخدام الأزمة بين النقابات العمالية الحكومية أساساً وبين الحكومة حول الأجور. أما وهم الانحصار على البطالة كدواء أساسي في الرأسمالية فقد بدأ ينشأ حيث يعد معدل البطالة الرسمي ٣,٧٪ الأعلى خلال الـ ٥٠ عاماً الماضية والذي يعد رقماً خادعاً حيث يتجاهل الرقم الحكومي أولئك الذين يرغبون في وظائف ولا يسجلهم كعاطلين وبإضافة هؤلاء فإن معدل البطالة يصبح ٨,٩٪ بينما معدل البطالة في الولايات المتحدة ٨,٨٪.

الرئيس دايو يدخل في لفة



استند عليه طوال السنوات الماضية والذي يتكون من الهرجوازية الصناعية وملاك الأراضي، يميل لصالح الأولين ويتناحاه سياسات تحديث الريف التي ستسبب جوهرياً مصالح ملاك الأراضي كما نرى مثلاً بالنسبة لأصحاب مزارع الأرز ذلك الشئ الذي يدخل الطبقة الحاكمة اليابانية في معاناة سياسية لا فكاك منها.

ولأن الأزمة قد تؤدي إلى تصاعد للوهر السياسي للطبقة العاملة فإن الطبقة الحاكمة اليابانية حريصة كل الحرص في هذا الاطار على خطة لتوحيد النقابات العمالية في كيان واحد لإحكام السيطرة على أي حركات عمالية خارجة عن النظام الموضوع بوضع الحركة العمالية تحت قيادة ورقابة حكومية.

فعلى الرغم من أن فكرة التوحيد هذه تبدو نظرياً في صالح الطبقة العاملة إلا أن الكيانات النقابية الأساسية هي كيانات مصممة لتدجين الطبقة العاملة بدلاً من الدفاع عنها وهكذا فإنها تستطيع أن تلعب دوراً انتهازياً مهماً لسلب الحركة من جوفها حركتها وهو التناقض مع أصحاب العمل خاصة في ظل بقا الحزب الشيوعي الياباني الذي تم تأسيسه في يوليو ٢٢س ١٩ وأصبح شرعياً في ١٩٤٥ في وضع مجزول سياسياً يسبب سياساته الإصلاحية.

وتبقى الرأسمالية اليابانية التي دخلت عصر انحطاطها السياسي والاقتصادي تدير عجلة معارلاتها لانتفاذ النظام الاجتماعي المتداعي تلك المعارلات التي قد تؤدي إلى هدم هذا النظام الرأسمالي الذي مثل النموذج الأكثر نجاحاً في قهر الطبقة العاملة ودفع التمرير الرأسمالي.

هذا بينما ارتفع معدل الجريمة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ بنسبة ١٥٪. وبدأت الأزمة الروحية واضحة في صفوف التنظيمات الدينية التي تصل إلى ١٨٥ ألف تنظيم أبرزها تنظيم الحقيقة السامية الذي نفذ حوادث تفجير النازي العام الماضي والذي تتصحر أفكاره في الاعتراض على تأثيرات الحديثة والسعي للاعتراض عليها بالعنف في إطار رؤية عديمة ولكن ذلك الشئ الذي اضطر الطبقة الحاكمة اليابانية لتدخل في علمانيتها والتحالف مع بعض الفرق البوذية لاستعجاب الشباب الذي ينضم لهذه التنظيمات.

أما الدور التاريخي للحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحفاظ على استقرار النظام فقد انتهت مصداقيته حيث كشف عن وجهه الحقيقي وانتهازيته السياسية من خلال التحالف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي ما دمر وجوده كبديل رأسمالي معارض يلعب دوراً في ظل ضراوة في تدجين الطبقة العاملة وقمعها قبل ارتباط نظام التحكم في العمال طوال تاريخه بالحزب بهجومه المكثف على الشيوعية والصراع الطبقي وولائه الشديد لفهم الإدارة الرأسمالية مما يجعله ينفذ في أقصى بين الساحة السياسية والذي انتزع في هجومه على الحزب الليبرالي الديمقراطي أثناء قيام عمال السكك الحديدية اليابانيين بإضراب غير شرعي من أجل استعادة الحق في الاضراب الذي انتزع منهم متهمين إياه بالليبرالية المفرطة.

وبما أن الحزب الليبرالي الديمقراطي من خلال هاشيموتو تنفيذ برنامج لانتفاذ الوضع من خلال تحرير الاقتصاد ألا أن نجاح هذا البرنامج يواجه عقبة ذاتية أساسية هي أن البرنامج يدمر الأساس الطبقي للحزب، والذي



جديدة في تصفية " الدولة الاجتماعية "



الأحداث تتلاحق في ألمانيا على جبهة السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ويبدو أن يوم ١٣ فبراير ١٩٩٦ سيتذكره الناس طويلا كعلامة جامة على الاعطاف التاريخي في السياسات الاجتماعية في بلد برز في الخمسينيات بشعار " اقتصاد السوق الاجتماعي " و " الدولة الاجتماعية " في مواجهة " الاقتصاد الاشتراكي " و " الدولة الاشتراكية " على الجانب الآخر من الحدود في عالم النظامين السابق.

في هذا اليوم أعلن أن الحكومة وأصحاب الأعمال والنقابات اتفقت على إجراءات للحد من البطالة وتخفيف العبء عن صندوق المعاشات . وكل موضوعات الاتفاق ستجرى في الأسابيع والشهور القادمة من خلال الأجهزة التشريعية وستكون بالقطع موضوعا لصراعات برلمانية ستجلب خفاياها الحالية وتعلن تفاصيلها التي لم يفتح عنها بالكامل بعد.

النقابات في المأزق

المفاوضات التي جرت بين الحكومة وأصحاب الأعمال والنقابات سمي من أجلها منذ العام الماضي مؤتمرات تقاطعات الصناعات المعدنية حيث طالب بإقامة تحالف من أجل العمل وكانت أكبر نقابات ألمانيا الاتحادية وأقارها قد اتحدت تحت ضغط تفاقم البطالة وفقدان الحركة النقابية لمئات الألوف من الأعضاء وفي مواجهة خطر أن تفقد أساس وجودها ، اتحدت على خطوة غير مسبوقة في الحركة النقابية بأن اقترحت مساومة بين

العمال وأصحاب الأعمال : العمال يطالبون برفع الأجور بأكثر من معدل التضخم ، وأصحاب الأعمال يريدون تسريع العمال ويضمنون انشاء أماكن عمل جديدة .

محاولات النقابات دفع أصحاب الأعمال والحكم لعمل شيء إيجابي لوقف التدهور هاجمها في البداية أصحاب الأعمال ثم بعد أن اتفقت على النقابات وأصلوا إثارة الحوف من أن ألمانيا لن تصمد في المنافسة العالمية وأنها ستخسر الأسواق ، وبالتالي موقعها الاتحادي ، إن لم يقبل العمال تخفيض الأجور وتقليص حقوقهم الاجتماعية ، ويرضون بمعايير أقل للمتقاعدين ، مقابل وعد غير قاطع بالحد من تسريع العمال ، وبأن تخفيض تكلفة الانتاج سيستجيب على الاستثمار ، وهناك بالفعل ظاهرة تزايد هجرة صناعات ألمانية ليس فقط إلى بلدان الأجور الرابطة والتي انضمت إليها المجر وبولندا وغيرها من بلاد شرق أوروبا (حيث يقل الأجور في بعضها ربع بل وعشر الأجر في ألمانيا أو حتى أقل) بل تزايد نقل الصناعات أيضا إلى فرنسا وإنجلترا وأمريكا حيث تقل تكلفة الانتاج كما يقول أصحاب الأعمال ، وحيث توجد أسواق للتصدير وتوجد مزايا للرسائل الوافدة كما

يقول النقابيون.

المفاوضات والمساو مع المهرمات

كعبت شيبيل (٢٢-١٠) : هل كان المستشار أطرشا ؟ بطول البلد وعرضها كان الديرون وأصحاب الأعمال والسياسيون المليونين أو ببساطة الناس الذين يفكرون ينظرون إلى بين متساخين : ألا يرى هيلموت كول أن اقتصاد الجمهورية يتهدد إلى أسفل وأن البطالة الحقيقية بلغت أرقاما تذكر بنهاية جمهورية فايمر ؟ وحتى إن كان تشبيه كتاب شينجل بنهاية جمهورية فايمر أمرا بعيدا فإن الأمة تحس في ألمانيا عشرات الملايين من الناس . ولكن تطنيش " الحكومة الألمانية والمحادثات أصحاب الأعمال للتدهور الاجتماعي تبين إنه كان تكتيكا من أطراف قلقة داية عالية على إدارة التناقضات فتمتدح الوضع يتأزم إلى أن حلت لحظة بدا فيها الاعياء على الحميم وحلت لحظة انتزاع التنازلات منه ، وبدون صراعات من النوع الذي شهدته فرنسا قبل بضعة شهور - تصارع الطرفان في ألمانيا جلوسا حول مسألة المفاوضات ليمد التوصل إلى نتيجة تفل في ذاتها مستوى جديدا للصراع ، وتحققا لخطط معروفة منذ أكثر من عامين.

وتأتي هذه الاتفاقات لتشكل خطرة هامة جديدة في إعادة النظر في النظام الاجتماعي أي في نظام الحقوق الاجتماعية التي اكتسبها العاملون من خلال تضاهلهم ومساعدة غير مباشرة من الصراع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، حيث كان على الرأسمالية أن تقدم شيئا ملموسا ردا على التحدي الذي مثلته التفريوات الاجتماعية لصالح العاملين في بلاد الاشتراكية.

وقس نتائج المفاوضات بحجرات ماكان متصورا أن يجرى المساس بها منذ أعوام خمسة ، وهي تلقى ما كان يسمى بالمعلم المبرك ابتداء من من السنين وتقدم يلا منه حالا ذا عائد مالي أقل ، وتقدم للسعيدين بالبطالة ابتداء من من الحماسة والمحمسين عرضا بأن يعملوا نصف الوقت مقابل أن يحصلوا من صاحب العمل ومكتب العمل الحكومي على راتب يعادل نصف دخلهم السابق ويعني هذا ضربة مزدوجة للعاملين لأنه يصرح - دون ذنب لهم - من ٣٠٪ دخلهم ، ويقلص معاشاتهم التي سيتلقونها عند بلوغهم سن المعاش لأن أساس حساب المعاش هو مجموع الرواتب التي تلقاها المستخدم طوال سنوات عمله.

مثل النقابات وأصحاب الأعمال الذين أعلنوا على ما أعلن من اتفاقات لم يؤكدوا أن النتيجة مستضمن إنشاء فرص عمل ولا أنها مستخدم من ظاهرة البطالة ، وتشغيل العاملين نصف الوقت بدلا من تسريحهم أمر يخضع فقط لقرار أصحاب الأعمال . القطاع العام وحده هو الذي يمكن أن تلتزم أجواء منه بالاتفاقات إن أصبحت سياسة حكومية مقرونة.

التدخل الجسري المزمع في الأنظمة الاجتماعية التي تمت وتطورت في ألمانيا منذ قرن من الزمن وأكثر جرت على خلفية ماذكرنا من استئصال البطالة إذ تجاوز الرقم الرسمي للمستعطلين للأزمة ملايين . والواقع يفوق هذا الرقم إذ اخفي كثيرين منذ زمن من الأحداث ، مئات الآلاف جرت تهدتهم بوضعهم في صفوف برامج إعادة التدريب وفي برامج إنشاء وظائف " طبقا لمجلة در شبيجل وميانات الاتحادات النقابات الألمانية والرقم الذي يزي على ٦ ملايين لأعمال لهم) والكتب " در شبيجل " عن إحصاء أن يصل العدد إلى ثمانية ملايين ..

هناك خطأ ما في ألمانيا

بـ **بزنس** **WEEK** كتبت في يناير الماضي " هناك شيء خاطئ في ألمانيا .. وعلى الألمان أن ينتبهوا أخيرا للواقع الجديد . وبالمقارنة مع الولايات المتحدة التي أنشأت لوائح فرص العمل في السنوات الماضية تدور الوضع في ألمانيا في الضعفاء . الجدول المصاحب للموضوع يقدم مقارنتا بين نسب البطالة في بعض البلدان الأوروبية الكبرى.

ولكن النموذج الأمريكي لانشاء فرص عمل تم على حساب العاملين الذين لم يكن أمامهم من فرصة سوى العمل بأجور أقل بسبب خفض تكاليف تكلفة العمل . ونهاى الحلول التي توصل إليها الحكم في ألمانيا؟

في باختصار الوصفة القديسة : على الفئات الأقر أن تشد الأحزمة على البطن : مستلغس مصونات البطالة ، والمصونات الاجتماعية سيحصلون على نقود أقل. المصونات التي يتلقاها اللاجئين على قتلها جرى تقليصها . الدراسة الجامعية المجانية حتى الآن متصحب بمصاريف وتواصل خطط " تخفيض " المؤسسات الحكومية وخاصة كما يستحسن بالألمانية تقليل عدد العاملين .

وتحدث الصحف عن برنامج طوارئ من أربع نقاط تريد الحكومة إقراره : تخفيض التكلفة الانشائية للأجور (ما يدفعه صاحب العمل عن كل مكان عمل من تكلفة علاج وضريبة (والغ زيادة ضريبة فائض القيمة) ضريبة المبيعات) وهي تبلغ حاليا ١٥٪ ، وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية ، ودعم مؤسسي الوحدات الاقتصادية.

ليس في الإجراءات الأربعة المذكورة ما يضمن بشكل حاسم إنشاء فرص عمل بالتقدير الذي يواجهه وباء البطالة الكاسح. الاقتراحات الملموسة التي قدمتها النقابات مثل وقف تشغيل العاملين ساعات إضافية لحساب تشغيل عاملين جدد . وتقدر النقابات أن هذا وحده يمكن أن ينشئ من ثلاثمائة ألف إلى مئتي ألف فرصة عمل. نظريات سيلتسن فريدلمان وغلا " الليبراليين " التي طبقتها حكومات المحافظين في بريطانيا بقيادة المرأة الحديدي تآكلت ثأت بالشفاء للاقتصاد الرأسمالي البريطاني وماذا يوسع أنصار اقتصاديات السوق الحر أو الاجتماعي ، حسما يسمونه ، القول الآن في نظام صحيح أنه يسره العالم وحده أو يكاد الآن إلا أنه كان ولازال فاشلا في إيجاد حلول انسانية لأخطر القضايا وأكثرها ضرورة حياة البشر مثل قضية العمل.

المقاومة مستقبل الديمقراطية

ولكن تصفية نظام الحقوق الاجتماعية أو مايسمى بالدولة الاجتماعية له جانب الخطير الآخر ، يوشكا فيشر زعيم الحظر كتب مؤخرا في مساهمة : " ما الذي يحافظ على مجتمعات السوق سلمية وديمقراطية؟

" الدولة الاجتماعية في أوروبا الغربية ظلت نفسها في مجالين محوريين : أولا حول الرعاية التي ضمنتها الدولة ضد المخاطر الكبيرة للحياة مثل كبر السن والمرض والمعز والبطالة وفقدان المأوى والفقر بحيث يدفع العمال وأصحاب العمل وبواسطة إعادة التوزيع الضريبي جزءا ليس قليلا من الناتج الاجتماعي الإجمالي : وثانيا حول قبول الدولة ورعايتها لتعليم الجيل الناشئ وضمان فرص تعليم متكافئة لفئات الشعب . وبإجمال : ولماذا لا يوجد اليوم في العالم الأوروبي الذي به ١٨ مليون عاطل عن العمل خطر فاشية جديدة؟ لأننا بالتحديد هذه الدولة الاجتماعية الأوروبية الغربية التي تمسك بالأزمات وتحافظ على ترابيط المجتمعات وتلهم العتورات في إطار الاتفاق

الاجتماعي " ويختتم يوشكا فيشر مقالته محذرا : أن وضع الدولة الاجتماعية في أوروبا موضع سؤال يعني اللب بالبار ويعني توجيه ضربة قاس لجذور الديمقراطية.

شركة فيل تواصل حربه ضد كين سارو ورواى ألمانيا

" نيران جهنم .. نيجيريا وشل : الحزب القليلة ضد أوغوستي " عنوان كتاب تمتد لاسلاره إحدى دور النشر الألمانية والمؤلف هو كين سارو وروا الذى أجدهم الحكم العسكريون في نيجيريا في نوفمبر ١٩٩٥ رغم حمله الاحتجاج العالمية ، وتعتبر شركة فيل نشر الكتاب ضارا بسمعته ولذلك كلفت فريقا من محاميه بمقاضاة الناشر وإزالة كافة المحطات اللازمة أمام القضاء لحماية حقوق الشركة. وقد واجهت الشركة انتقادات واسعة في العام الماضي لعدم قيامها بأية خطة لحماية حياة الكاتب والمذاعين من حقوق شبه الأوغندي . والمعرف أن شركة شل ذات نفوذ عظيم في نيجيريا بسبب موقعها المهيمن في صناعة استخراج النفط النيجيري وتسويق . وكان أوين روج أبق القليل - بعد اعدام أخيه وصبيته بأيام - قد اتهم شركة شل في صحيفة الأوبزفر البريطانية بأنها تاجرت بحياة كين سارو . وكان مدير شل في نيجيريا قد حاول مقايضته قائلا : " زيا يمكن عمل شيء إذا توفقت حملة الاحتجاج ضد تدمير شركة شل للبنية في إقليم أوغندي " الكتاب الذى سيصدر في شهر مارس هو ترجمة للبرقيات التي كتبها وروا في السجن وكانت قد صدرت في بريطانيا في العام الماضي تحت عنوان " شهر وروم " . وما يذكر أن هذا الكتاب هو أول أعمال وروا الذى تصدر بالألمانية وتذكر صحيفة تاتس البريطانية أنه قبل موت الكاتب النيجيري لم تلتفت أى من دور النشر الألمانية لاحتاج الفكرى.

وتقول الرسالة التي وجهها مكتب ديتشيس هول للصحافة في لندن إلى الناشر الألمانى أن: مؤلفنا ليس مستعدا لقبول نشر كتب تحط من مكانته بأن تربط بينه وبين أعمال الحكومة النيجيرية بشكل مباشر أو غير مباشر أو أن تؤثر بشكل ضار على سمعته أو أعماله . ولكن مثل شركة شل في ألمانيا صرح بأن معارضة رئاسة شل في لندن منع نشر الكتاب تصد خطأ مؤكدا . وهو يعرف أن معارضة منع الكتاب تضر شل أكثر من نشره وقوانين النشر في ألمانيا القائمة على احترام حرية النشر لاتعطى معارلات شركة شل لمنع الكتاب فرصة كبيرة . وقد صدر بالفعل كتاب في دار " لاسروف " في مدينة جوتنجن يتدد بدور شركة شل في نيجيريا.

التدويل والأزمة في دافوس

الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة الفوضى

تاريخية

هذه المشاكل لصالح الرأسماليين وعلى حساب الطبقات العاملة. ولذلك فإن الضيوف الأساسيين لهذا المؤتمر يكونون ساسة ورجال دولة ورجال أعمال. وإذا ما حضرت قيادات نقابية لهذا المؤتمر، كما حدث في العاميين الآخرين، فإن حضورهم يكون شرقياً وغير مؤثر. مجرد استحسان لمناسخ الصورة.

المرحلة وأبعادها

الموضوع الرسمي لمؤتمر العام الحالي، والذي استمر من ١ إلى ٦ فبراير ١٩٩٦، كان «تدعيم العولمة». وقد تركزت المناقشات على المخاطر الحقيقية بعملية العولمة الجارية على قدم وساق في الاقتصاد العالمي.

وقد عبر مقال كتبه كلاوس شواب، مؤسس المنتدى ورئيس المؤتمر، وكلمه مساهمًا، مدير المنتدى، في جريدة «الهيرالد تريبيون» يوم ١ فبراير أول أيام المؤتمر عن مخاوف الطبقات الحاكمة في معظم دول العالم المتقدم من أن تتحول مشاعر الغضب والقلق والهأس التي تسود الديمقراطية الغربية في هذه المرحلة الحرجة من التدويل إلى قرع أو ثورة. وهو الأمر الذي أثبتت أحداث فرنسا استحالة حدوثه.

وفي اعتقادي أن اللغة المحيطة وشبه البائسة التي كتب بها «شواب» و«مساهمًا» مثاليها هذا ليست محبوبة للإستهلاك الإعلامي. لقد كانا يمكنان

World Economic Forum

المرتبة الأولى دون منازع. فقد استطاع المنتدى، على مدار الـ ٢٥ سنة الماضية، أن يستدعي إلى دافوس هذا المنتج السويسري الجميل، الثبات (ومؤخرًا الآلاف) من رجال الدولة والرأسماليين ليتباحثوا في قضايا الاقتصاد العالمي وليقدموا الضفقات الضخمة وليتعرفوا على أجواء الاستثمار العالمي.

س نجاح مؤتمر دافوس المتواصل والمتزايد، وهو أيضا سرفشل مؤتمرات الأمم المتحدة، يمكن في أن دافوس تسمى الأشياء بأسمائها ولا تعرف التلاعب بالأنفاظ أو السير على الحبال. فوقلاً لنطشى هذا المؤتمر العالمي والقضايا العالمية المشعركة. في هذا العالم الذي يحكمه قانون الربح والفرار والفرار الرأسماليين، هي القضايا التي تتوق الرأسماليين ورجالالات دولهم. ووفقاً لهم أيضا فإن نجاح المؤتمر يرتبط ايجابيا وسلبيًا، بقدرته على مس الأوتار الحساسة لمشاكل الرأسمالية العالمية وعلى حل

العالم اليوم أصبح متضخما بالمؤتمرات العالمية. لا يكاد يمر عام دون أن نسمع عن واحد أو أكثر من تلك المؤتمرات الكبرى والتي يناقش العالم فيها قضايا المشعركة، والتي تتمتع في هذه الخاصة أو تلك ويحضرها الساسة ورجال الدولة ورجال الأعمال والفكرين والأدباء والصحفين وأيضًا المغامرين. وصيادو الفرص من كل الأنواع

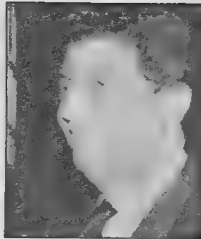
الأمم المتحدة، باعتبارها -كما يدعى البعض- برلمان العالم. كان لها نصيب الأسد من هذه المؤتمرات والتاريخية. فقد عقدت تحت رعايتها في غضون السنوات القليلة الماضية مؤتمرات لمناقشة قضايا البيئة والسكان والمرأة وهي. مسائل الاجتماعية أصبحت، وفق رأي مقرري السياسات العالمية، ذات طابع عالمي لا يمكن حلها على المستوى الوطني فقط.

وإذا كان نصيب الأمم المتحدة من المؤتمرات كبيراً فإن حظها في إنجاح هذه المؤتمرات جد قليل. لم تنتج هذه المؤتمرات إلا في إنتاج كم هائل من الأوراق، ووثائق وقرارات وأبحاث وأوراق عمل وطلاقة، لا عائد منها ولا فائدة فيها إلا لصنع وتجار الورق وزسحاب الطابع.

النجاح الحقيقي في «هيوستن المؤتمرات» كان من نصيب مؤتمرات القطاع الخاص. هذا إذا ما اعتبرنا أن مؤتمرات الأمم المتحدة مؤتمرات قطاع عام، وهي المؤتمرات التي تمقدها مؤسسات خاصة لأغراض التباحث في قضايا عالمية غالباً ما تكون ذات طابع اقتصادي. وفي هذا المجال فإن المنتدى الاقتصادي العالمي



باسم حداد



حامد موسى

البحث عن استثمارات

جديدة للاستثمار على نطاق عالمي.

لقد شهد العالم في دافوس تطبيقاً عملياً للطريقة التي يدار بها العالم اليوم . ففي هذا المنتجع السويسري في شمال شرق سويسرا لم يكن التدويل مجرد موضوع للنقاش بل يعلم المتحاربون أوراقتهم بعد انتهاء مبيعات الحمار ، وإما كان مجالاً للفعل بروج فيه كل من طرفي الحمار ، الدولة ورأس المال ليضاعفه بغية الحصول على أعلى سعر وأفضل شروط.

وفي تقديري أن ما حدث في الدافوس هذا العام يعبر تعبيراً دقيقاً عن طبيعة العلاقة بين الدولة ورأس المال ، على المستويين الوطني والعالمي ، في هذه المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية العالمية. في الماضي - أقصد حتى منتصف السبعينات تقريباً - كانت الدولة ، في شرق العالم وغربها ، تقوم بدور الرأسمالي بديجات تختلف من منطقة إلى منطقة . كانت تمتلك المصانع والمزارع وتزير قوة العمل وتحتكر التجارة وتحبس الأسواق وتتغزل إلى حد ما في أحيان كثيرة ، عن السوق العالمي.

أما مؤخرًا ، وبالأخص بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، فقد أصبح دور الدولة صغرت أو كبرت ، يقوم على كونها «رأس حربة الاندماج» في السوق الرأسمالي العالمي» لم تعد الدولة تقوم بدور الرأسمالي الأكبر أو الوحيد ، ولا أصبحت مهتمة بحماية أو توسيع الأسواق العالمية ، وإما أصبحت مهمتها الرئيسية هي تهينة

أن الشركات حقلت أرباحاً أعلى في نفس وقت إعلاتها عن موجة جديدة من توفير الصالة.

لقاء الدولة

ورأس المال في دافوس

لم يأت الساسة ورجال الأعمال، كالعادة في المؤتمرات الدولية، إلى دافوس للجماعة أو تبادل الانتخاب . لقد تكبد العديد من رجال الدولة والساسة -كفاسيفسكي رئيس وزراء بولندا، فاكلاف كلاوس رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني أموراوتفك رئيس وزراء البوسنة ، عمرو موسى وزير الخارجية المصري ، رؤساء البنوك المركزية الألمانية والفرنسية ، عدد ضخم من الزعماء الكبري كرئيس ديمقراطي زيمبابوي ورئيس الوزراء التشويجي الروسي وفاسيلينسكي مرشح الرئاسة الليبرالي ، وروساء مجالس إدارات عدد كبير من المجموعات الرأسمالية العالمية الكبرى كرئيس ديمقراطي الألمانية وغيرهم كثير -أقول لقد تكبد كل هؤلاء مشقة المحضرة لأسباب عملية محضة. حضر الساسة ورجال الدولة أساساً لإقناع كبار الرأسماليين في العالم بأن دولهم هي أنسب الأماكن لاستثمار أموالهم وإقامة مصانعهم أمام الرأسماليين فقد حضروا للبحث عن فرص

مشاعر الاحباط الحقيقية التي تسود أوساط الرأسمالية العالمية بعد أن ثبت لها بالتجربة أن التكلفة السياسية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي باهظة.

والشيء الصادم فعلاً هو عدم قدرتنا - حتى الآن - على ابتعاد أساليب مفسدة وقبالة وقابلية للاستمرار لمساعدة الشعوب على التكيف مع سياسات إعادة الهيكلة وإلقتاعهم بأن التغيير في هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى ازدهار جديد.

في مؤتمر العام الماضي أيضاً (يناير ١٩٩٥) طلت إلى السطح مخاوف شديدة حيث أعرب العديدون عن تخوفهم من أن تتغلب قوى التفكير والانعزال والأصولية على قوى الوحدة والتعاضد العالميين مثلاً . إنشكى جورج سوروس - رئيس إحدى الشركات الرأسمالية الكبرى - من غياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة موضعاً «أنتنا ندخل مرحلة من الفوضى العالمية ، ولم يفتنع عدد كاف حتى الآن بماجنتنا إلى نظام جديد».

والواقع أن الإحساس بعدم الثقة والتشاؤم الذي يسود دوائر الحكم والاقتصاد في العالم الآن لا ينبغي أن يخبر دهشتنا . فقد دخل الاقتصاد العالمي منذ أواخر الثمانينات في دورة كساد جديدة لم يبرأ منها بشكل كامل حتى الآن . فعلى الرغم من التراجع النسبي له في العامين الماضيين إلا أن هذا يعد أهدأ خروج من الكساد تشهده الرأسمالية منذ عشرات السنين.

يزيد الأمر تعقيداً أن الطبقات الحاكمة في العالم قربت أن تهل أزمعتها على حساب الطبقات العاملة : عن طريق رفع معدلات الاستغلال وحققتها تلك الطبقات العاملة في سنوات الخمسينات والستينات وأدى ذلك إلى نسخ العقد الاجتماعي ، الذي كان سائداً أيام الانتعاش الكبير للرأسمالية (من منتصف الأربعينات إلى منتصف السبعينات) . وغير شكاب رسداجا عن هذا بقولهما : «في الماضي ، كانت الأرباح الأعلى للرأسماليين تحسن مزيداً من التأمين حق العمل وأجور أعلى . أما الآن ، فإن الطريقة التي تضطر الشركات عبرة التزيمات للعمل بها للنفاضة في الاقتصاد العالمي تعني أنه أصبح شيئاً عادياً أن نسجم

الطرق الأمثل للشركات متعددة الجنسيات حتى تستثمر داخل حدودها القومية، بما يعنيه هذا من ضرورة تقليص تكلفة عنصر العمل (أي تقليص الأجور) والتخلي عن الانغماس بالترهيب (أي زيادة البطالة) ، وضبط الموازنات المالية (أي تقليص ميزانية الخدمات).

وجالات الدولة إذن أتت إلى دافوس لإقناع الرأسماليين بزيادة الاستثمار في دولهم فقد تضمنت كلمة مصر في المنتدى على سبيل المثال ، عرضاً لتجربة الإصلاح الاقتصادي وفتحها مرحلتها الأولى ولمجالات الاستثمار المصير في المرحلة المقبلة ، في محاولة لإقناع العالم بصحة اقتصادنا.

من ناحية أخرى كان الحضور المكثف لعدد كبير من المستثمرين الرسميين من دول الاتحاد اليورغسلافي عاكساً للتنافس بين هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية في مرحلة ما بعد الحرب.

إحدى المسائل الرئيسية التي شغلت المجتمعين في دافوس إلى جانب الوضع في البلقان وقضايا التأزم الاقتصادي والسياسي في أوروبا ، كانت المسألة الروسية إذ أن روسيا ، وهي مركز الثقل بالنسبة لمطلة شرق أوروبا ، تعد بالنسبة للشركات الرأسمالية العالمية الكبرى منطقة مجهولة حتى الآن . لا أحد يستطيع أن يتوقع بالضبط ما الذي يمكن أن يحدث في الشهور القليلة المقبلة.

لقد أتى إلى دافوس عدد كبير من الساسة الروس المعارضين ليلتصين ببقية إقناع مجتمع المال والأعمال العالمي بأن وصولهم لن يؤثر بالسلب على مصالح أصحاب الاستثمارات الخاصة في روسيا ، وبأن وصول منافسيهم للسلطة سيعني الحزب بعينه . على رأس هؤلاء كان ، بالطبع ، يجنادي زويجانونف مرشح الرئاسة «الشيوعي» في الانتخابات القادمة والذي يحصل على أعلى الأصوات في كل استطلاعات الرأي الروسية . زويجانونف كان قلة كل الأتظار في

دافوس . وكل الرأسماليين تراقصوا حول هذا الشيوعي كان هذا هو تعليق أناتولي تشوبشيف نائب رئيس الوزراء الروسي السابق الذي أقصاه يلتسين من منصبه مؤخرًا لإرضاء الاتجاها المحافظة المعادية لسياساته الاقتصادية الليبرالية، على ما رآه قارئ ردهات المؤتمر : تشوبشيف



زويجانونف

زويجانونف يعبر عن روح العصر وعقائق الأمور أكثر من مواقف رجال السياسة. الرأسماليون يسهون إلى الاستثمار في السوق الروسية . وهم يهتمون في المقام الأول بالاستقرار السياسي والاقتصادي . فإذا كان زويجانونف سيمنحهم هذا ، وحتى ولو أطلق على نفسه صفة الشيوعي ، سيكون سعداء . الحاضرون فعلاً سيكونون هم من يصدقون أن زويجانونف شهرى بحق سواء كانوا يساريين أو يمينيين.

مستقبل العولمة

يعبر مؤرخ دافوس ، بشكل مثالي ، عن التناقضات التي تمر بها الرأسمالية العالمية في المرحلة الراهنة فهي تسعى إلى عرلة الإنتاج في ظل أزمة اقتصادية ممتدة ، وتسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد على حساب الطبقات العاملة مما يعني تفرج العنف الثوري ، وهي تسعى إلى العودة في ظل سياق جوهري للتنافس من أجل الربح.

ولذلك فقد رأينا في دافوس مشاعر الاضطراب واليأس العميقة عن خوف حقيقي داخل اوساط الطبقات الحاكمة من تقويض النظام العالمي . ورأينا أيضاً رغبة حادة في أوساط الرأسماليين جعلتهم يتقبلون شيوعية زويجانونف المصطنعة (وهي في الحقيقة ديكتاتورية محضة) ، حفاظاً على استقرار حياتهم . ورأينا صفقات كبرى هدفها إعادة توزيع رأس المال على المستوى العالمي بغرض الحصول على أعلى ربح.

إذن العودة إلى الوراء - أي إلى عهد الخصمات - أصبحت غير ممكنة، فلن يستطيع ، ولن يرغب ، أي رأس المال قومي في ذلك الارتباط مع الاقتصاد العالمي . أما استمرار الوضع الراهن فهو أمر غير ممكن أيضاً بسبب عمق الأزمة (وصعود الحركات القاشية دليل على ذلك) . لا مئاس إذن من التطلع إلى مستقبل يتجاوز التناقضات الرأسمالية التي تكثفت في مرحلة العولمة . وفي رأيي أن هذا المستقبل يمكن تحقيقه بمجرد مناعي أن العداء للولمة لا ينبغي أن يصب في طاحونة «الاستقلال القومي» أو «العرقي» أو «الديني» . العداء للولمة ينبغي أن يكون من منظور أخى ، فكما قلنا لا عودة إلى الوراء.

وبالفيتسكي أيضاً ، كانا يحدسان زويجانونف على ما حظي به من ترحاب في دافوس . وبينما كانا هما يتبدان حطهما كان زويجانونف منشغلاً بفتح المجتمع الدولي بأنه ليس ضد الخصخصة في روسيا وإنما سرعة المدمة ، وبأنه ليس ضد الحرية إنما وفقاً لضوابط ، وبأنه يسعى فقط لاستعادة أمجاد روسيا . الشئ الملفت للنظر في هذا اللقاء هو أن العداء لزويجانونف لم يأت من أوساط رجال الأعمال بقدر ما أتى من رجال السياسة الروس بالذات . لم يصدق رجال الأعمال العالميين الكبار ادعاءات تشوبشيف بأن زويجانونف عدو لرأس المال . ربما دفعتم هذه الأقوال إلى التفكير والتروى لبعض الوقت ولكنها لم تزيجهم على الإطلاق . السبب ، كما هو واضح ، هو أن زويجانونف بالقطع لن يعود بالاتحاد السوفيتي إلى الوراء . هو قد يكون دمويًا أكثر من يلتسين ، وقد يسعى إلى ضبط حركة الاقتصاد وإلى بعض السيطرة عليه . ولكنه لن ينزل عن العالم ولن يؤم الشركات متعددة الجنسيات . لقد ذكر أحد الملقين في دافوس في معرض دفاعه عن زويجانونف وأن السوق العالمي ستروض زويجانونف إن سولت له نفسه أن يخذل العالم ويعيد عقارب الساعة إلى الوراء.

الحقيقة أن موقف الرأسماليين من

بعد سبعة عشر عاماً من الثورة



كانت جزءاً كبيراً في القاعدة الاجتماعية التي اركز عليها النظام . فقد تبني الحزب منذ قيام الثورة سياسة راديكالية ضد الاميرالية والرأسمالية الأجنبية بالطبع لصالح الرأسمالية المحلية التقليدية المتمركزة حول البازار التي كانت تسيطر على ثلثي تجارة الجملة وثلاثة أرباع تجارة التجزئة . نصف أعضاء الحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسسه خميني كانوا من المهنيين والمدرسين وموظفي الحكومة وقد نجح الحزب الجمهوري الإسلامي في توحيد قطاع كبير من هؤلاء وراءه في صراعه من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة وقام الحزب بإعادة تنظيم راديكالية للملكية والسيطرة على رأس المال داخل إيران وترك علاقات الانتاج الرأسمالية كما هي فالخميني استمر مخلصاً في تحمل مسئولية الحفاظ على ملكية الطبقة الوسطى (البازارين) - وضع رؤس الأموال الكبيرة التي كانت مملوكة لمجموعة المتنفذة حول الشأن في أيدي مؤسسات الدولة ليشهد دولة جديدة متمركزة على رأسمالية الدولة.

إلا أن التطور الرأسمالي العالمي وطبيعة الرأسمالية العالمية منذ بداية السبعينات لاتعمل على إجماع رأسمالية الدولة كتميط للتنمية المستقلة حيث أن شرط النمو الرئيسي في هذه المرحلة من تطور الرأسمالية العالمية هو الاندماج في السوق العالمي أو على حد قول البعض "التنصيص في إطار التنمية" كتمجيد التنمية الأسيوية وكرويا الجنوبية وقد أدركت رأسمالية الدولة الإيرانية عبر الممارسة الصعبة هذه الحقيقة ولذا قررت خروجاً من مأزقها الاندماج في السوق العالمي " التنمية

-الدعم التقليدي للنظام - ومستوردي السلع الاستهلاكية كان قاسياً فالركود الاقتصادي دفع ثلث الإيرانيين إلى البطالة وازداد فقر الطبقة العاملة بسبب تراجع قيمة الريال والتضخم وبسط غو الأجور المنخفضة أصلاً حيث يبلغ متوسط دخل الفرد ٥٤٠ دولاراً في السنة أي أقل بنسبة ٨٠٪ عن مستواه في عهد الشاه ، كما تقلر التقديرات أن ٩٠٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر ، ومن ناحية أخرى تضاعفت إيجارات المساكن ٥ مرات منذ ذلك الحين وزادت أسعار الخدمات الأساسية كالكهرباء ، وتم تخفيض كميات المياه المنوطة مجاناً . وقد ظهر الشاذون في الطرق في الوقت الذي يضطر كثير من الإيرانيين أبناء الشرائع الدنيا من الطبقة الوسطى إلى ممارسة عمل ثانٍ فالوظائف الحكومية الذين يكسبون ما يوازي ٦٠ دولاراً في الشهر يقودون سيارات الأجرة ليلاً أو يعطون دروساً خصوصية.

وكل هذه الفشلات التي تعاني اليوم من الاقتار الشديد من جراء سياسة التحرير الاقتصادي مقابل الأثراء المتزايدة للبازار ،

قبل أقل من شهر على الانتخابات البرلمانية في إيران المقرر إجراؤها في ٨ مارس الجاري احتشد نحو مليون إيراني في ميدان الحرية في طهران مع بدء الاحتفالات بالذكرى السابعة عشر لانتفاضة الثورة الإيرانية لسماع الخطبة الثابتة لرئيس الجمهورية هاشمي Rafstjani التي عادة ماتركز على المعاناة على يد الولايات المتحدة " الشيطان الأكبر " وبعد سبعة عشر عاماً من الثورة مازال الجدل محتدماً عما أت إليه الأمور في إيران على كافة الأصعدة سياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية.

أزمة رأسمالية الدولة في إيران

تعاني إيران مظاهر الاستياء الشعبي من تدهور الأوضاع الاقتصادية فتمتد ربيع عام ١٩٩٢ والاضطرابات تحدثت دورياً في المدن الكبرى مثل مشهد وتبريز واسلام شهر وطهران نفسها ، وقد تعرض المستجاني نفسه لأكثر من محاولة اغتيال . والمشكلة تكمن في سياسات التحرير الاقتصادي التي بدأها الرئيس " هاشمي Rafstjani " وهي تسمى إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة بما يضمن تحرير الأسعار وأسعار الصرف وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص ويبنى سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير علاقات قريبة من المؤسسات التنموية الدولية وإدماج إيران في السوق العالمي.

والثمن الاجتماعي لسياسة التحرير الاقتصادي التي أسفدت تجار البازار



آية الله الخميني

مثلاً في ثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية . ومن هنا ، قمع سقوط الشاه كان رجال الدين هم القوي السياسية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ الناتج عن انهيار دولة الشاه . ويرى الكاتب البريطني " قبل مارشال " في كتابه " الثورة والعودة المضادة في إيران " أن غياب رؤية اشتراكية ثورية داخل اللجان العمالية التي تكوّنت في المصانع قد جعل مزيجها النهائي أمام الخوميني طبعية . ويرجع هذا بشكل أساسي إلى فشل اليسار الإيراني في دفع الامكانية الثورية للطبقة العاملة للأمام ، خاصة حزب توده الذي كانت استراتيجيته تقوم على نظرية المراحل (الثورة الممكنة في إيران هي الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية الوطنية) . وحيث أن الطبقة العاملة قد لعبت دوراً رئيسياً في الإطاحة بالشاه ، فقد كان طبيعياً أن يفاجأ اليسار الإيراني بالأحداث وأن يكون دوره فيها هامشياً ومن هنا فإن الثورة برأسها صحتها العمال سرقها منهم الخوميني برأسها " ثورته المضادة " التي أعادت الحياة في نهاية المطاف للرأسمالية الإيرانية .

* ولاية الفقيه وصراع

الأجنحة السياسية في إيران

تشكل ولاية الفقيهية المسمرة الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تتخذ من البرلمان ورئاسة الجمهورية بالانتخاب المباشر من الشعب عودها الثاني وكان الخوميني قد شغل منصب ولاية الفقيه في حياته قبل أن يستلمها آية الله علي خامنئي وتحت ولاية الفقيه لشاغلها سلطة دينية وسياسية مرموقة . والمؤسسة الدينية تمسك بتلابيب كل شئ . والمحاورات العلمية والخطابات المنتشرة في كل مكان وأيامت الله والمرشعون لهذه الرأية العليا يزعمون عن A ألف شخص يعمل معهم مئات آلاف المريدين . والواقع أنه لا شيء يعقرو في إيران دون غطاء من شبكة رجال الدين الذين يديرون شمس جرمشتمن الجامعات والمعاهد والفقهية والمناظر الدينية . أما طريقة ممارسة المؤسسة الدينية للحكم في إيران فإنها تأتي من جانب جمعيتين دينيتين تستلطان برعاية المرشد الأعلى للثورة وهما جمعية روحانتمن مهاور وهؤلاء هم المتشددون واليسار وجمعية روحانتهك مهاور وهؤلاء هم المعتدلون أو اليسمين وهناك تناقض بين هاتين الجمعيتين إلا أن المؤسسة الدينية الإيرانية تلك بصورة عامة توجهها واحدة . وإن كان هناك متشددون ومعتدلين

في إطار التبعية " كخيار وحيد : وقد أكلت إحدى العجلات الإيرانية عودة عبد ضخم من كينار (الرأسمالية الإيرانية) ورجال الشاه المفرين والمستولين في عهده إلى إيران خلال العامين الماضيين ووعده الحكومة بتقديم كل التسهيلات لاستعادة ممتلكاته المصادرة وولاً في الاستثمار في عدد كبير من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية . وهكذا انضغ أن إصلاح الاقتصاد الإيراني يبدو ممكناً فقط في حالة استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمي . ولا شك سيكون الطرف الرئيسي الذي يستعمل وظائفه في الإصلاح هي كل القوات التي تعمل بأجر وعلى أسس الطبقة العاملة والفعل تصاعدت الاحتجاجات خاصة في منطقة " إسلام شهر " فقد اندلعت مظاهرات عمالية عنيفة في شهر ابريل الماضي وكان الرئيس الإيراني والفنجانتي " قد فشل في رفع أسرار الخبز بسبب اندلاع المظاهرات ضد هذا القرار . وتنبأ بعض المحللين السياسيين بأن الحكومة لو استمرت في تطبيق سياستها الاقتصادية فإن الوضع المالي سيتفاقم وسيجعل المسافة بين الأحدث من نوع مظاهرات " إسلام شهر " العمالية أقصر من حيث الزمن وأكثر ضراوة من حيث العنف . من المعروف أن الطبقة العاملة الإيرانية لعبت الدور الرئيسي في الثورة الإيرانية وهذه الثورة لم تكن كما هو شائع نتاج المؤسسة الدينية فالتناقضات الكبيرة التي ظهرت في نظام الشاه في أواخر السبعينات أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والتسويات والاحتجاجات داخل الطبقة العاملة والإعداد الهائلة من فقراء الريف والهامشيين في الأحياء الفقيرة في المدن وعملت على زيادة حدة الاضرابات العمالية وتنسيبها وشلت موجة من الاضرابات الصناعية وتعطلت نتيجة لها أهم حقل البترول . وكانت هذه الموجة من الاضرابات العامل الرئيسي في سقوط نظام الشاه . وعلى الرغم من ذلك الدور الذي لعبته الطبقة العاملة في الصراع ضد الشاه فإنها عجزت عن استثمار لصالحها على حد قول عالم الاجتماع الإيراني " صف بهات " في كتابه " العمال والثورة في إيران " بسبب تقلة ضعف رئيسية في حركتهم فعلى الرغم من تكوين لجان اضراب في أغلب مزارع العمل فقد عجز العمال عن التنسيق بين مختلف مزارع العمل المضرة من خلال حزب مركزي يفلهم سياسياً كما حدث

فإن ذلك يتم بتجسيد التحالف حول الشخص والأساليب ليس إلا .

وكان الرئيس " والفنجانتي " هو الذي ساعد في حصول المعتدلين على غالبية المقاعد في انتخابات ابريل / مايو ١٩٩٢ وعمد إلى التخلص من منافريه المتشددين وهدف من وراء ذلك إلى تأمين الدعم لتسياسسته الاقتصادية . إلا أن مزيدي الليبرالية الاقتصادية في البرلمان كانوا أصحاب توجهات محافظة في المجال الاجتماعي والثقافي وطالبوا بتدخل الدولة لضبط سلوك الأفراد للحفاظ على الأخلاقيات العامة . وخطط وفنجانتي في الإطاحة بعقلانه

القديم من اليسمين الديني " روحانتهك مهاور " في انتخابات مارس الجاري ذات الر منهم خلال السنوات الأربع الماضية ينذ اقصاص أقطاب اليسار الديني " روحانتمن مهاور " من البرلمان والحكومة وتبنى رافسنجانتي منذ مطلع الشهر الماضي تباراً جديداً ويتكون من وزراء " وستوليني بارزين في الحكومة بعضهم كانوا من أقطاب اليسمين الديني التقليدي والتكثروقاط الذين لم يفسح



راسخو

لهم الحق الديني مجالاً وليس حقاً للتعاون
وهؤلاء سبوا أنفسهم (أنصار منح الثناء)
وعلى هذا يمكن وصف الحركة الانتخابية
بصراع أطراف الدين في ما بينها على السلطة
على حد قول " علي أكبر محتشمي " وزير
الداخلية السابق وأحد أقطاب اليسار الديني
الذي تم إقصاء معظم مرشحيه عن
الانتخابات في تكرار السيناريو الذي حصل
قبل أربعة أعوام في الانتخابات الماضية.
وكل الدلائل تشير إلى أن أنصار الرئيس
" رافسنجاني " سيحتكرون من الفوز بغالبية
مقاعد البرلمان والحاق الهزيمة بهجمات اليمين
التقليدية وهذا ستقوى " موقع رافسنجاني " و
ولكن ربما تدخل السيد علي خامنئي مرشد
الثورة في المعطيات الأخيرة الأمر الذي قد
يغير كثيراً من المعطيات لمصلحة روحانيات
مهاوؤ " اليمين الديني " فمن المعروف أن
خامنئي لا يترشح إلى صمامات التصويت فراط
واللهرباين الدينيين المتتفة حول رافسنجاني
وفي هذه الحالة سينتهي اليمينجاني نهاية
قاسية.

ويحبذ الاصلاحيون الدينيون عن
التكنوقراط في إيران وربما رافسنجاني نفسه
إعادة تحديد دور مرشد الثورة وذلك للحد من
تدخله في القرارات السياسية والاجتماعية في
البلاد ومن المتوقع أن يلجأ خامنئي الذي
يؤيد كثير من رجال الدين المحافظين لمعارضة
هذا الموقف وقد صدرت في شهر نوفمبر
الماضي مجموعة قوانين جنائية منها قانون
يمنع على عسكرو الإعدام أن يعارض ولاية
الولي... الأمر الذي يمكن القول مسحه أن
مقاييد الأمور في إيران ستبقى لمدة طويلة
قادمة بين أيدي المؤسسة الدينية.

الولايات المتحدة وقوى

الحركة الانتخابية

هناك ضغوط خارجية خلف مناخ يمكن
العناصر المعتدلة من الظهور كبديل حقيقي
الحكومة الحالية وأبرز هذه الضغوط فرض
" واشنطن حظر تجاري لسوي مع إيران في
أبريل الماضي ورغم أن القضاة المعتدلين من
الخطوط هي إحباط. مطامع إيران النووية ولكن
الهدوء الآخر هو استغلال الأوضاع الاقتصادية
المتدهرة في البلاد ولخلق مناخ يدفع في هذا
الإقليم (أي الاعتدال) وقد أقر الكونغرس
الأمريكي في مطلع هذا العام مشروع قانون
التمويل عمليات سرية في إيران - ١٨ مليون
دولار لزراعة النظام أو تغيير سلوكه نحو
لوجهة المظفونة أمريكية ولكن يبدو أن الشقة

والمساندة على يد الولايات المتحدة تضفي
شرعية على السات الراديكالية للنظام في
طهران وقد تشده بحيوة جديدة. وتوفر له
مادة للدعاية الانتخابية .

فالرئيس واليمينجاني يحاول إقامة
توازن بين قوتين متعارضتين فهو من ناحية
يؤيد السياسات الخارجية المتشددة خاصة تجاه
واشنطن ومن ناحية أخرى يتودد في الوقت
نفسه للصلوات التجارية مع الغرب ويبدو وأن
اللهجة المتشددة تجاه الولايات المتحدة لحماية
خاشرته الداخلية من الجناح اليميني المحافظ.
ويبدو أن الواقعية التي ربما يمتثلها
الغرب من النظام الإيراني قد تتحقق عملياً
في نطاق الممارسة لكن الطرح الأخير المتشدد
النظري من قبل المؤسسة الدينية سوف يستمر
بوراً يمر وقت طويل قبل أن يصبح مجرد
صدى يتردد عند حدود جدران الحوارات
العلمية ليس إلا.

* إيران تستعد لثورة أخرى

أخيراً يوجد تساؤل عما إذا كان هذا
الحكم بعد سبعة عشر عاماً من الثورة قادراً
على التجديد من تلقاء نفسه أم أن الأمر
سيتم حسمه في الشارع عبر ثورة أخرى ؟
لأحد يعتقد أن النظام الإيراني على
وشك الانهيار. الإيرانيون ربما اعتراهم التعب
من نظام الملاي (رجال الدين) لكنهم ليسوا
مستعدين حتى الآن لصناعة ثورة أخرى

فالنظام الإيراني (نظام وأسمالية الدولة)
استطاع أن يجمع التسرع الطبقى لستوات
طويلة في إيران بدعائه التي تضع اللوم على
القيادة العراقية التي أشعلت بالتحالف مع
الامبريالية الأمريكية الحرب المبررة التي
استمرت بين البلدين قرابة ٨ سنوات وأرهقت
الاقتصاد فيها إلى حد كبير لكن وبعد أن
وضعت هذه الحرب أوزارها عام ١٩٨٩ فعلى
من سوف تلقى الحكومة الإيرانية اللوم خاصة
وأن الجماهير الفقيرة لاحظت مع الوقت أن
التضحيات لم تكن عروسية وأن ثروات
ضخمة تيسرت لتجار البازار والمضاربين
وذوي النفوذ .

ومع تطبيق سياسة المحنصة والاندماج
في السوق العالمي بدأت الجماهير وعلى
رأسها الطبقة العاملة في البقعة حيث
يشاهدون يوماً استبدال السلع الثورية
البراق في الشوارع وعلى الجدران بلاغات
تجارية لسلع لا يستطيعون الحصول عليها .
وعند كبير من رجال الدين يركبون سيارات
المرسيديس والكاديللاك الفارهة. وتسلط
الاحتجاجات والاضطرابات التي تقع في المدن
الكبرى والمجمعات والمناطق التي تسكنها
أقليات عرقية أو طائفية . الضوء على أن
مشاعر العدا لنظام رجال الدين بدأت في
التزايد.

أن تكون عربيا فى فرنسا اليوم

حاز على جوائز عديدة منها جائزة مهرجان كان عام ١٩٩٥، وهذا الشهر يحاكم الضابط المسئول عن الحوادث أمام المحكمة التى لم تصدر حكمها بعد.

الكتابات عن الهجرة والمهاجرين وإبناء الجيل الثانى لا تعد ولا تحصى والمتخصصون كثيرون. فحاشى البعض تفتح البعض الآخر أبواب الشهرة الصحفية والفنى ولكن الشهرة اليومية شئ آخر. مختلف .. بتفاصيلها الصغيرة .. بروتينها .. وبعيشيتها. وهى تقول أحيانا ما تمجيز عن اكتشافه كل هذه الكتابات، فاللقطة نابضة بالآلم، ويحول البعض إلى رفض .. ويحول البعض الآخر إلى واقع يجب التعامل معه بكل ذكاء، ويكثر من الصبر.

اللقطة الثانية .. أنا عربى

«ناصر» ولد هنا، فى أحسدى المدن الصغيرة بالجندوب. من عائلة جزائرية على شاكله اغلبية العائلات. أب عامل فى أحد المصانع، وأم مرة متزلا من نائنه من تعليم ليس بالقدر الكبير. أسرة عادية، بلا حوادث، بلا مشاكل. وهو امر عادى أيضا «ناصر» الآن فى الجامعة، اختار الاقتصاد «بوع» الاقتصاد اللغة والحضارة العربية. عندما يتحدث يقول: كما يفكر الفرنسيون .. كما يقولون كما يعتقدون .. فهاك الفرنسيون، وهك الآخرين «نحن» : وأنا أفهم عقلية الفرنسيين جيدا. عندما يبدؤون فى السخيرة من العرب، لا يجب أن تنساق معهم. على العكس، هكذا يبدؤون فى اجترامك، «ولا أحب أن أصادق الفرنسيين». وكألاغلبية، اكتشف ناصر الدين على مشارف المراهقة : «أنا عيسى، جزائرى، اذن أنا مسلم» عندما كنت صغيرا كنت أخشى أن تأتى أمى إلى المدرسة، أن يراها الصلاصين والمدرسين بلباسها العربية ويشكلها الجزائرى. عندما كنت أعلم أن هناك رسالة إلى ولى أمرى، كنت اترك المدرسة وأتسحق اليوم كله فى بئر السلم أرتقب ساعى البريد. ويا أن يذهب، ادخل بسرعة يدى الصغيرة إلى صندوق البريد واسحب الرسالة ثم أقرأ بتمزيتها. لم أكن أرغب فى أن يرى أحد والدتى أو والدى ... كنت أجعل منها .. خاصة والدتى، اليوم .. على انصافى قاسا .. أنا أخشور بها، «وبأسولى ولا أخشى أن أظهر معها فى الشارع وأن يرانى الجميع».

المدينة الجميلة ليست ماضية حتى بالقليل فى شمال باريس. الكلمة

فيلم العربى

اسمى الذى يذل على أصلى.. ومن عثرانى بهذه المساكن .. وأنا .. عندما أخرج .. أتوه .. فلا أعرف هذه الوجوه ولا هذه الحياة .. هى غريبة عما اعتدته. والحرف، هو أول ما يشعر به تجاه ما لا تعرفه. الحرف، الذى قد يتحول، كما هو الحال مع الكثير من أصدقائى، إلى رفض تام لهذه المجتمع، لهذه الهوية التى رفضت بى .. مكانا مولدى.

لقطة أوسع من يهود

عندما تحدث رئيس الوزراء الفرنسى آلان جوييه عن هؤلاء، قال «نحن أزاء جيل لم يعد يرى فى هذا المجتمع انتماء له. هو يهدد هويته بالانقضاء والتفتى مع هوية المجتمع. ومشروعه المستقبلى هو فى صراع مع مشروع فرنسا المستقبل.

شاشة السينما اكتست بالسواد عندما اراد أحد المخرجين الشبان تصوير حادثة اغتيال أحد شباب هذه المساكن على يدى الشرطة عام ١٩٩٤ فى فيلم اختبار له والكراهية عنوانا. الكاميرا المحصورة بين جدران المساكن الشعبية تنقل البنا سريعا احساس بالاختناق والضيق قاما كما يشعر به هؤلاء الشباب فى هذه المساكن. القراغ .. هو الهم الأول للاصدقاء الثلاثة : العربى والأسود واليهودى. الخروج من المساكن يلقى بهم إلى عالم مجهول ينتهى بالحجز فى أحد الأقسام بلا مبرر سوى وجوههم الملونة. ثم الموت من جراء ضربة ضابط شرطة. الفيلم

اللقطة الأولى : بلا عنوان

أنا عربى، أعيش فى فرنسا. قد أحمل الجنسية، وقد لا أحملها. فى الغالب، ولدت هنا بينما جاء والدى من هناك .. من بعيد. جاء بعضا من عمل، وعن حياة اقتصادية الفضل. أبلغ من العمر الآن ثمانية عشر عاما. أعيش غالبا فى هذه الصارات الشاقة المعرولة باسم (أش آل أم). هى مساكن شعبية افترتها سياسة الستينات حينما كانت السوق الفرنسية فى حاجة إلى إيدى عاملة كثيرة. استوردت فرنسا آنذاك عائلات بأكملها، «خزنتها فى علب السردى هذه. من يقول «أش آل أم» اليوم، يقول مهاجرين .. عصابات صبية صغار .. تجارة مخدرات .. وأماكن لا يستطيع البوليس الفرنسى نفسه أن يدخل إليها الا وخرج السكان يقدفونه بكل ما تطاله أيديهم .. من طلاقات الرصاص والى الشبشب. فالقانون هنا، هو قانون العائلة والقبيلة.

أمضى وقت الفراغ متمسكا بين طرقات وردحات المساكن المظلمة. فالقتر بعض بنايه. وأكثر من القتر المادى، القتر الثقافى. غالباً والام، غالبا، لم ينالا تعليميا فى حياتهما. الكتاب والمجلة والموسيقى، لا يعرفانها. وما يحصلان عليه من أمانات اسرية فى الدولة، هو للإذخار. لبناء بيت هناك من حيث أنا .. ربما يعمودان يوما ما .. أو هو لتسراء هذه الاطباق التى تطل من كل بكورات المساكن، مبرجة الى تلفزيونات بعيدة. تذكرها بالأهل، وبالبلد، وبالأصل. الخارج يخاف من وجهى الأسمر .. ومن



مدرس الابتدائي
شاول هنري ومصصوري

تعني «المدينة الجميلة»، هنا عاشت أم كلثوم فرنسا «أديث بيف» ،وهنا غنت . واليوم ، لم تعد المدينة جميلة كما كانت . اخوارى تنطق بالفقر ، الاطفال ، سود وعرب ، يألون الشوارع صرخا ولما . هنا تنسقط اذانك كل لغات العالم الثالث: العربية والتurكية والارمنية والسيرلانكية .. الا الفرنسية.. حتى المحلات تحمل لافتاتها اسماء بلغات اصحابها ، بان اضيفت اليها الترجمة الفرنسية جاءت الكلمات باخطاء عديدة .

وفي المدرسة الابتدائية بالحي .. يعمل شاول هنري ومصصوري .. مدرسا للسنة الاولى .. السنة التي يبدأ فيها الطفل اكتشاف الاخرين . اكتشاف اختلاف لون بشرته ، واختلاف لغته وثقافته .. الفصل خليط من كل بقاع الارض: لدى ٢٥ تلميذا من ١٤ جنسية مختلفة .. اغلبهم لا يعرفون من الفرنسية كلمة واحدة ، منهم لا يتحدثونها في منازلهم . لدى أطفال من أصول عربية ، من سيرلانكا ، من افريقيا .. من فينتام .. من الصين لك ان تخيّل ، ان ضربت مثلا على نوع معين من الخضار . ثلاثة ارباع الفصل لا يعرفون الكلمة الفرنسية وتصفهم لم ير في حياتهم هذه الخضار لا كل منهم يأكل وفقا لعادات بلاده .

البيض يأتي محملا بانقالب تجربة الاباء . كلمة المنصيرية ليست غريبة على آذان الكاثوليكين منهم . فاليومان الاثنية اعترفت لي بعد قفزة أنها كانت تظن انني اعنفها لانني ابيض وهي سوداء .. واجيب هنا ان اجعلهم يتحدثون نفس

اللغة ، ان يتخطوا حواجز الاصل بخلق ارضية مشتركة .

المدرسة هي المكان الذي يكتشف فيه الطفل اختلافه . وعملية الصهر تكون هنا . ان فشلت حكمت على التلميذ بالاعتراق طوال حياته ، وبالبعد عن هذا المجتمع . وان نجحت كانت عاملا في ادماجه واحساسه بالانتماء إلى الدولة وإلى قضيته . احيانا يخيّل من اختلافه . في احدى المرات طلبت من التلاميذ أن يذكروا كل منهم عدد اقاربه . ويخيّل شديد أجابني ماما .. الاثنية والثاني . لكن الاطفال في الفصل صاوحا في وجهها : انت كاذبة لان لديك أكثر من ذلك بكثير وكانت معركة . هي تصر في خجل وهم يصرخون لانهم يصرخون اقاربه . انكرتهم لانها جعلت ان تظهر اختلافها بانتمائها إلى عائلة من مالي تضم تسعة اطفال .

القرص يتم تدويرها : في اخر العام ، ستة من اصل التسعة الاوائل بالفصل يتحركون بالمدرسة . ذكرت احدى الامهات انها اتخذت ذلك القرار لان ابنها يتحدث فرنسية غريبة ، عندما كان اصغر سنا . كانت لغته افضل . ولم أذكرى .. وكلفنا من الفرنسيين القاتل بالمدرسة . اتخذت قرار نقل ابنها بسبب الضرب لانها كل يوم من اقاربه .. فهو يأتي بشباب نظيفة غالية الثمن .

المدرسة .. حدثت بها ثلاثة حوادث سرقة . المدير رفض الإبلاغ عنها . فالسياسة العامة هنا هي : اغضاض العينين . او كمال قال احد المدرسين : لا فائدة ولا داعي للتحب .. ليسر الا عرّب او افارقه وكل مجهود معهم هو اذاعة للوقت .

اللغة الثالثة

الفرنسيون لا يعرفون من العرب الا الجزائري ، العامل البسيط . الاب لعدد كبير من الاطفال .. مصنع القباب والمثلز يعيش في المساكن الضيقة ، حيث يعكس اللون جنتا إلى جنب مع الاطفال . هكذا بدأ الكنتور حديثه .. يقول : اسمي لا يلتفت الانتباه لذلك لم اعان من الرقص الذي رعا يكون قد عاناه الاخرين . لكن ما ان انتقل اسم عائلتي «بشور» حتى يبدأ التساؤل : من أي أصل أنا . وعندما اسأل انني من أصل لبناني ، انتظر السؤال التالي مباشرة اعرفه لكثرة تكراره . حتي اصبح كسيتاريو الاعلام الرديئة المعروفة احداثها سلفا .. اعرف ان صحادي يمسأل عن ديناتي .. انتظر السؤال الذي يأتي مترددا . واجيب : أنني ماروني . لا يفهم فاشرح لهم . والدتي فرنسية . ولكنني اشعر بانني لبناني باكثر من كونني فرنسي لذلك ادريس العربية في الجامعة .

هناك من الاصداقا من استطاع التعامل بذلك . مع هذا الرقص . فهو دائما رقص بدون معرفة . وان تعاملنا دون الشعور بالذونية استطعنا التغلب عليه . هو في النهاية رقص لكل ما هو غريب .. لا عرب .. لا سود .. لا عاطلين عن العمل .. اي باختصار .. لا مشاكل .

صايفي الجزائري الاصل عاني كثيرا لاستعجار منزل . في كل مرة ما ان ينطق باسمه إلا ويواجه بالحجة التقليدية : المكان تم تأجيزه . وفي النهاية ماذا فعل ؟ ارتدى بذلة انيسية ، واخفى اسمه وذهب لمقابلة الملك وعندما رآته صاحبة السكن ، وتحدثت معه وافقت على تأجيرها للمكان . هذا شخص تعامل بذلك . مع واقعه .

اللغة .. قبل الأخيرة

يقول ناصر ما ان انتهى من دراستي ، سأرسل من هنا . سأذهب إلى أمريكا فهناك يمكن أن أكون غنيا .. يقول الكنتور : سأذهب بعد التخرج إلى لبنان . عسى لديه شركات سأعمل معه ، الاخيار بالنسبة لي في النهاية ، هو اختيار على فرصة عمل ومستقبل افضل .

و.. اللغة الأخيرة

ينتسب قيلم الكراهية والشاب الاسود يوت بينما صورته يرد : «عني الآن .. كل شيء على ما يرام . حتى الآن كل شيء على ما يرام . اثناء السقوط لا تشعر بشيء .. حتى لحظة الاصطدام .. انتهت الوقائع

بعض الأرقام

* نسبة المهاجرين في فرنسا ٦,٨٪ من السكان (١٩٨٥) - البيرتالين ٤٣٨ ٨٤٦ الجزائريون ٩٦٠ - ٢٢٤ مغربيون ٥٥٨ - ٩٦٠ ايطاليون ٣٧٨ - ٩٦٠ اسبان ٣٥٠ - ٣٥٠ تونسيون ٩٨٠ - ٢٢٥ . * معدل المسلمين : عام ١٩٨٨ .. ٢٥٠ . كاعلى معدل في أوروبا الغربية . * معدل في السكان : (١٩٨٥) ٢٠٠ - ٢٠٠ فرنسا ٣,٣٪ / المغرب ٥,٤٪ / تونس ٣,٥٪ / الجزائر ٦,٠٪ / مصر ٣,٩٪ . * نسبة الشباب اقل من ١٥ سنة فرنسا ٢٢٪ / المغرب ٤٦٪ / الجزائر ٤٦٪ / تونس ٤٠٪ / مصر ٤٠٪ . * معدل الاطباء ١,٣ لكل امرأة ، بينما هو ٣,٣ للمرأة الجزائرية المهاجرة .

على الطبقة العاملة أن تنظم صفوفها

أحمد حافظ محسن

انكسارات صدور قانون العمل الموحد ، وانقضاء الفترات الانتقالية المسموحة والتي يجرى فيها للقطاع الخاص والتخلص من العالة الزائدة.

ويؤاد التفرير بألحفاظ على ترسانة القوانين المبرمة للأضرابات والتكتلات الفترية التي تدافع عن الحقوق والمصالح المهنية والثقافية للطبقة.

ولعل الصراع السياسي بين السلطة وجهاض العنف السياسي من الأصوليين دورا في التضييق على أيديولوجيا الطبقة العاملة ، وبخاصة على موقعها من خريطة البقاء الطبقي للمجتمع .وعلى انتمائها العربي وتحالفها مع الطبقات العاملة في الدول العربية الأخرى .وعلى صيغ الطابع الاسلامي الدولي على الطابع الأممي.

وفي هذا السياق يستثمر أمران ، أولهما : انهيار أنظمة الحكم الاشتراكية في روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) وشرق أوروبا والتحولات الاقتصادية الحادثة في الصين نحو بناء رأسمالية الدولة.

وثانيهما :تزويف أدوات تشكيل الوعي وخبراته ووسائله الاعلامية المرفوعة والمسموعة والمترتبة والنقلية عبر الاشاعات النشطة لفت في عضد هذه الطبقة وتجربل اهتماماتها

وكد ساعد على ذلك اشتغال الكثير من أبناء هذه الطبقة بالأعمال الطفيلية أو في القطاعات الطفيلية وسمى هؤلاء الأفراد «لتصميم» المرتق التضاوي لهذه المعيشة كما ساعد على ذلك أيضا الدور المعنى للطبعية المثقفة التي فقدت الاتزان ووضوح الرؤية والقدرة على تمييز الأحداث والتغيرات

تضعف من الانتماء الفترى . فضلا عن فرض القيادات النقابية الصغرى . على هذه الطبقة . والعمل على طفيلية بعض شرائحها لضمان تسييرها وقبداها .

-الاستمرار في دعم وحماية الرأسمالية الكمبرادورية الطفيلية حتى تقوم بدورها المنتظر في مرحلة الاندماج في السوق الشرق - أوسطية وفي استنزاف الفائض .

- إضعاف الحركة السياسية الناهضة بإضعاف القيادات الطبيعية لها (الحركة الطلابية والطبقة العاملة) وإنساد وتقسيم الشرائح الثورية للطبقات الوسطى واستثمار مناخ العنف السياسي في ذلك التحالافات الطبيعية وفرض المناخ غير الديمقراطي.

تفريق الطبقة العاملة:

وفي ظل هذه التحولات فإن من أبرز المظاهر هو تفريق الطبقة العاملة عن قضائياها الأساسية . ففي الوقت الذي ينتظر منها الدفاع عن مكتسباتها التاريخية ممثلة في الملكية العامة (القطاع العام) والتضليل في مجال إدارة الشركات والجهاز التشريعي نجد أن أفراد الطبقة مشغولة بتوفير القوت اليومي ، واللهث وراء فرصة العمل أو الدفاع عن الفرصة القائمة في ظل المحخصة ، وحساب

تجري التحولات في بنية الاقتصاد والمجتمع المصري مضطربة ومستمرة ، وما كان يتحرك ببطء أصبح في طور الهزلة . ويرصد أكثر مظاهر التحولات بروزاً يمكن تحديده التالي:

- خلق إطار تشريعي وتنظيمي لمجتمع رأسمالي منتعج على الأسواق الخارجية ومندمج فيها بدءاً من قانون الاستثمار الأجنبي وتعديلاته المستمرة وإنهاء تنظيم إطار التكامل الاقليمي الشرق أوسطي .

- إحداث التغييرات العميقة في هيكل الملكية بتفليب الملكية الخاصة والتخلص من الملكية الحكومية والقطاع العام . وزيادة وزن الملكية الأجنبية.

-تغيير مفهوم الثروة وتغليب المفاهيم المالية ، وإزالة الحدود بين الأصول المنتجة وغيرها من الأصول.

- محاولات فرض آليات السوق للبلدان الرأسمالية المتطورة على اقتصاد نامي ذي خصوصيات مميزة ولم يحقق استقلاله بأسواقه بعد مع الانفتاح الجزئي لمكونات الآليات فيما يتعلق بالانتاج والسلع والتوزيع ، ودون تطبيقها على العمل والتميز لرأس المال.

-السعي المستمر لإحداث تغييرات في قوانين العمل وعلاقات الانتاج في ضوء تغيير علاقات الملكية ومفهوم الثروة .. وآليات السوق الجديدة هذه.

-تفريق الطبقة العاملة وحصارها وشغلها بالدفاع عن بقاء اقرادها ضمن المستغلين في سوق العمل . والانهماك في حل المشكلات اليومية والدفاع عن البقاء البيورلوجي وعن سبغى الجدل الأدنى للمعيشة بالعمل لفترات طويلة ، وفي أعمال متفرقة

، أيها أسامي وأيها ثانوي والخلط بين الاستراتيجي والتكتيكي وبين الذاتي والأشعوي.

كما أن الصراعات التي خاضتها قيادات هذه الطبقة الراديكالية مع الأصولية السلفية ومع العناصر السلطوية والهادين الصلبي، التقليدية، ومع العناصر السلطوية القبلية «والناسرين»، أدت إلى تفتيت الطبقة سياسياً، وإلى تغيير أولويات النضال، وفقدان عنصر التوحد في مواجهة المشكلات الحقيقية المتمثلة في فقدان الهوية الثورية، والمواقع الطبقة، واضعاف بنية الطبقة في مواجهة التغيرات المحتملة في المستقبل واستعادة مكانتها كحد أدنى.

وفي ظل عملية التغريب هذه لا يمكن إنكار العائلات التي تميزت من أجل الحفاظ على هوية الطبقة وعلى بعض مكانتها: إلا أن هذا الدور محدود للأسباب الموضوعية السابقة والسرعة التحولات التي تجعل قيادة هذه الطبقة في هذه المرحلة التاريخية في موقع رد الفعل، فضلاً عن صعوبة إمكان رصد التحولات وطبيعتها وعمقها.

تنظيم الصفوف - ضرورة وجوه
وقد يظن البعض أن الدعوة لتنظيم صفوف الطبقة العاملة شعار، بل وشعار مستهلك. ولكن في مواجهة التحولات الرأسمالية العميقة والسريعة وخصوصاً في الفترة الأخيرة ومع استحالة اللسان الأخيرة لصنع «الكيف الهيكلي» والسياسات الاقتصادية في مصر والشرق الأوسط، تصبح الدعوة ضرورة للحفاظ على الوجود وهي تضع القضية في موقف «أكون أو لا أكون».

فالمرحلة القادمة هي مرحلة اتبوع بالجملة للمشروعات العامة والشركات والهيئات العامة والخدمية. ليس فقط فيما للأصول ولكن أيضاً لملاقات الإنتاج حيث سيرتبط هذا بعدة تغييرات تتمثل في إمكان ملكية الأجانب، وإمكان استبدال الدين ببعض ملكية المشروعات العامة، وبالترافد الضخم لرأس المال الأجنبي كما يسمى مخطوطة السياسة الاقتصادية، وصدور قانون العمل الموحد الذي سيجيز طرد العمال أو إعادة التعاقد معهم ومن ثم كثر. المزايا منهم من غير الموالين مع التهديد بجيش الاحتياطى العاطل من العمال القبلي والجمد ومع احتمال تعرض المؤسسات الاقتصادية لكساد مرحلي أزاء الاندماج في السوق الإقليمية الشرق

أوسطية، وكأثر من آثار فتح الباب على الغارب نتيجة ولوج منظمة التجارة العالمية.

وقد لا تشهد المرحلة المقبلة استخدام الأساليب التقليدية في التعامل مع قيادات الطبقة العاملة وأفرادها وهي ذهب المزم وسيفه، ولكن قسوة القوانين الاقتصادية الرأسمالية التي ستطبق في صرامة مع إدارة ظهر الدولة للنشاط الاقتصادي كشرط أساسي «للتكيف والتصحيف الهيكلي» وعدم التدخل بحجة تشجيع وفرد رأس المال والنشاط الاقتصادي.

كذلك فتنظيم الصفوف ضرورة سياسية، فخلط الأوراق في مناخ العنف السياسي المشهود الآن قد يعطى ورقة رابحة للسلطة للفت في عقد أى عمل سياسي حتى في ظل القوانين النشطة له وحت لواء المؤسسات الشرعية العنيفة المسرح بها. سواء أعثت

الطبقة العاملة متطالبة بـ:

* خلع الوصية الحكومية

* إنهاء وصاية المثقفين

المترودين.

* مواجهة فرض

الايديولوجية الاصولية

المستقرة بالدين على

وعياها

شكل نقابات أو أحزاب أو جماعات ضغط، فضلاً عن تكبيل حرية التعبير بترسانة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات وهنا يميز بين أمرين، أمر مواجهة العنف، وأمر مواجهة حرية عمل المنظمات السياسية المختلفة. وعدم وضع القضية بأنها قضية تحالف إما مع السلطة وإما مع جماعات الأحراب. وعلى الطبقة العاملة أن تميز بين إمكانات مواجهة مرجحة التحولات، أو على الأقل بلورة موقعها من هذه التحولات، وعلى ضرورة مواجهة العنف، والتغريب الأيديولوجي التي قد تزدى لتنس الآثار السلبية على موقع هذه الطبقة في المجتمع والحياة السياسية وآليات السوق كمنصر للسمارة والدفاع عن حقوق العمال والأجور، ومواجهة الاستغلال.

ما هي متطلبات تنظيم الصفوف؟

الطبقة العاملة، وهي يصعد تنظيم صفوفها عليها لتحديد التالي:

١- طرح نفسها كقوة ضاغطة صاحبة مصلحة في المجتمع سواء بشكله الحالي، أو بعد التحولات، شأنها شأن الطبقات الرأسمالية والشرائع المستفيدة منها وذلك للحفاظ على المكاسب الأساسية الممنولة في حق العمل، وحق الاضراب وتنظيم السمارة الجماعية من أجل الحفاظ على الأجر الحقيقية والمصالح المالية وأيضاً من أجل حقها في التشكيل السياسي.

٢- إن هذا الطرح لن يحقق إلا بنتيجة صفوها وأيديولوجيتها، وتنتيجة صفوف الطبقة العاملة بتأني من خلع الوصاية الحكومية عليها، وأيضاً وصاية المثقفين المترودين التاريخية على قيادتها، ومواجهة فرض الايديولوجية الاصولية المستقرة بالدين على وعياها وتغليبها على مهام النضال الاجتماعية الأساسية لها. وكذلك بنزع وصاية السطرين المتعاضين مع كل النظم والحكومات.

٣- تحقيق استقلاليتها عن الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية. والطبيعية في ظل التدخل من الملكية العامة، فإن ملكية الدولة السلطة للطبقة العاملة تصبح في غير محلها من الإغراب، سواء من خلال لقمه العيش (قرصة ومستوى الأجور والمزايا العينية وغيرها)، أو من خلال طبها تحت عباءة الحزب الحاكم. أو من خلال الهيمنة على مواردها.

وفي هذا الصدد فالطبقة العاملة مطالبة بتحديد انتمائها الطبقي لحزبها الطبيعي، وعليها أن تعيد تنظيمه وفق المعطيات الجديدة. كما أن عليها أن تسعى لتحرير مؤسساتها النقابية والثقافية من القوانين المقيدة لها، بإعادة صياغتها وطرحها، كما أن عليها أن تحرر أزمائها «وبتلك العمال والعاملاتات وغيرهم» لتكون: أساساً لصندوق الحماية من البطالة.

وهذا المطلب الأخير هو أصعب المطالب وأشرسها، ويتطلب العمل المتأني المخروس ذا النفس الطويل. وعلى الرغم من أن هذه المتطلبات حق مشروع في ظل بناء «والمجتمع الليبرالي» فإن مقاومة المطالب الفنية عليها أمر متوقع لأسباب كثيرة. وهو أن عملية التحول لهذه المجتمع تتم بأداة للسلطة التقليدية، غير مهيأة للمجتمع الجديد. فضلاً عن أن مكسبات الرأسمالية الجديدة والعقلانية منها.

بين النخبة والطليعة

المكافحة

قائمة التناقض

فائقة على الاحياء، بالواقعية لأن الغالبية العظمى من المثقفين المصريين جاءت من أوساط الطبقة الوسطى - أو البرجوازية الصغيرة.

وهناك قطاع لا يستهان به من هذه النخبة لا يريد وليس له مصلحة في التغيير الجذري للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. ومن ثم فهو ليس مشدداً إلى فكرة وطلم تغيير العالم الذي يأبى الاشتراكيين.

كذلك فإن الهزيمة التي تلقتها الاشتراكية والدعوة الصحيحة والضرورية لمراجعة الأفكار والممارسات، جعلت الاشتراكيين يلوذون بخطة دفاعية تقتضى فقدان الروح الهجومية على المشروع الرأسمالي برمته، وخاصة في هذا الميدان الشائك وهو ميدان الصراع الايديولوجي. وقد أصبحت الاشتراكية عامة قابلة للإفحاح أكثر من أي وقت مضى في تاريخها منذ أن كانت أحلاماً وأفكاراً نبيلة في آذان مؤسسيها العظام إلى أن أصبحت واقفاً في عدد من بلدان العالم الكبيرة ثم انهارت.

بين ذلك مفهوم الطليعة قام على الابتعاد عن علم العسكرية، فهي مقدمة الجيش الأكثر استعداداً وكفاءة وكفاحية وعزيمة في الوقت نفسه للخطر. وانتقد الفكر البرجوازي - يذاه - قائلاً إنه ينطوي على نوع وانتقد من الفرد ونهج التمس وصولاً إلى فكرة النهاية في الجماهير فضلاً عن التعالي عليها ونزع الهادئة منها لإعطائها

لن تنهض الحركة الوطنية المصيبة لتقوم بدورها الفعال في مواجهة الامبريالية والصهيونية والتجربة دون أن ينهض اليسار من عفرته ويحقق وحدته.

ليست هذه كلمات في مدح الذات ولكنها استخلاص أمين من تجربة تاريخنا القريب ومن تجارب شعوب كثيرة.

ويشمل تراجع اليسار وتعرضه في ميادين كثيرة من ضمنها ميدان الصراع الايديولوجي الذي يقدم فيه المثقفون الثوريون التنازل تلو الآخر. ويجري هذا التنازل في بعض الأحيان بوعي كامل حين يتقبل بعض الاشتراكيين إلى مواقع الرأسمالية، وفي أحيان أخرى يتم التنازل دون وعي تعبيراً عن شعوب القهالة التضالعية لطفلين اشتراكيين مخلصين تلطعت أواصر علاقته بالطبقة العاملة والكادحين.

ولعل أبرز الأمثلة لهذه الحقيقة هي رواج استخدام مصطلح النخبة لدى الحديث أو الكتابة عن المثقفين بدلاً من الطليعة لتضم ثوريين معاً وكأنهم شيء واحد. وقد تلاشى من قاموس الاشتراكيين مصطلح الطليعة - إلا فيما ندر - ليسود مصطلح النخبة الماروغ الذي يتحدث عن مثقفين في الفراغ الاجتماعي وكأنهم طبقة موحدة بذاتها مستقلة عن مصانع الطبقات الاجتماعية التي جاءوا منها كأفراد. وهي صيغة تكتسب مصداقية وقدرة

وفقاً لقوانين تعظيم الربح وفي ظل فوضى السوق السائدة حالياً لن تسلم بسهولة بخسارة جزء من عائداتها. ويستعصى لتأليب السلطة. يتناقض ذلك مع تشجيع الاستثمار والتركيز. ويضاف إلى ذلك أن هذه التحولات تتم في ظل تغيرات دولية وإقليمية تكن عداء تقليدياً للحركات الشعبية والطبقات العاملة وتزى في ذلك تقليداً لايدولوجية متشعبة تاريخياً، أو للزعة رجعية محاقفة أو لجيوب في حاجة للتصقية. أو شعباً يقتض مضاجعها يخرج لها من الماضي الذي كادت أن تمحوه بعد دفن رموزه.

مهام آتية مطروحة أمام الطبقة العاملة

لعل أهم المهام المطروحة أمام الطبقة العاملة الحفاظ على حق العمل لن يعملون قبل أن يجرفهم رياح الخصخصة.. من خلال تنظيم هذا الحق في قانون العمل الموحد، ومن خلال المقرد الجماعية للعمل في المشروعات الخاصة والحفاظ على نسبة تمثيلهم (أسهمهم) في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها للقطاع الخاص. حتى في حال بيع حصة الأسهم المخصصة لهم والتي يمكن أن تشتري تنظيماتهم النقابية وقرلها من بنك العمال.

وهذا يتطلب حماية بنك العمال نفسه من الخصخصة فهو ملك للطبقة العاملة وليس ملكاً للقطاع العام أو الحكومة.

ولعل ثانية المهام المطروحة هي تنظيم الموارد المالية لمواجهة البطالة. فللطبقة العاملة حقها الاجتماعي والقانوني في إدارة مواردها من التأمينات، والموارد المالية للنقابات وبنكها (بنك العمال) ولها الحق وفقاً لمنطق التحولات في الصندوق الاجتماعي للتعلمية بحيث تشكل منه رعاة لتنظيم إعانات البطالة.

وإن مهمة السنن لتكوين صندوق إعانات البطالة لهو مطلب آتى وقابل للتحقيق حتى بالتعاون مع الحكومة والتتسيق معها.

ولعل إحدى المهام المطروحة هي تحرير مؤسساتها الاعلامية والتدريبية من الهيمنة السلطوية، وأيضاً الخارجية ممثلة في مجلة العامل وغيرها من المجلات والجماعة العمالية، تحت أي دعوى كانت.

الظلمية المتفرعة - ويتوافر هذا الانتقاد بتصور متعددة حتى أصبح مفهوم الظلمية قرين التسلط والجمود الفكري وحقن المبادرة الجماهيرية فطلقة المثقفين الثوريين.

ولأن الثورة العلمية التكنولوجية في مرحلتها الجديدة القائمة على علم الاتصال في تطورها المذهل قد حلت الصراع الطبقي في زعم الفكر البرجوازي ، فإن مثل هذا الصراع الذي ينتمي للماضى ليس في حاجة إلى ظلمية لتفوقه أو تنقل الوعي الثوري للطبقة العاملة التي سوف تتلاشى في منظومة اليمين الفكرية.

كذلك تراجعت بل وغابت قضية الثورة وبالتالي الثورة المضادة ، وانغمست الغالبية في حالة من الدعة الإصلاحية القائمة على مناشدة الطامنين الرخسة وأصبح كل من مصطلح الثورة والوقرة المضادة شأنيا شأن الظلمية والصراع الطبقي من مخلفات الماضى المرجح بالمرغم من كل المقدمات الرقاعية التي تقول قولا آخر.

فرغم تطور الثورة العلمية التكنولوجية المذهلة لم تتغير طبيعة النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال من حيث المبدأ ، ولم تزده هذه الثورة بذاتها إلى تصفية الاستغلال ، ولم تساعد البشرية على حرق المراحل من أجل المساواة الحققة والعدالة والسعادة ، بل بأن استغلال الشمال الرأسمالي الجنوب الرأسمالي ازداد كثافة ، كما تركز استغلال الطبقات المالكة للكادحين في كل من الشمال والجنوب ، واحتمم الصراع الطبقي هنا وهناك ، واحتاج هذا الصراع في كل تفصيلاته إلى طلائع تفوقه.

وليست الاضرابات الروسية التي شهدتها فرنسا في نهاية عام ١٩٩٥ احتجاجا على عدوان اليمين على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة والكادحين عبر نضال طويل - ليست الا شاهدا على هذه الحقيقة.

وفرنسا واحدة من الدول الرائدة في تطوير الثورة العلمية والتكنولوجية وانتاج المعارف التي دفعت بها للأمام لأنها تنتمي إلى شمال العالم ، لكن هذه الثورة لم تزده تقنيا إلى تغيير علاقات الانتاج كما يزعم الداعون إلى القول بأن التكنولوجيا قد هزمت الايديولوجيا.

وقد شهدت إيطاليا وهي بدورها دولة متقدمة احتجاجات جماهيرية واسعة قادتها طلائع يسارية ضد سياسة اليمين.

وفي بلادنا انتشرت يتوك الثرى من

الريف وتجري حراستها بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم وتتلز بالكمبيوتر . وقد أدت هذه البنوك إلى اغراق الملايين في الدينون واقفارهم ، فضلا عن أن وجودها وتجهيزاتها التكنولوجية من آخر طراز لم تزده إلى تغيير واقع الفلاح الأجير أو المالك الصغير ، بل أن نمية الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في الريف أخذت في الازدياد.

إن الصراع على جبهة الفكر الآن في بلادنا وفي العالم هو أشد عنفاً وشراسة ، خاصة وأن اليمين العالمي قد كسب مجموعة من الجولات الحاسمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي واستيلاء الأمبريالية - باسم النظام العالمي الجديد - على الأمم المتحدة.

انه إذن الصراع الأشد ضراوة الذي يتم عبره انتاج معرفة جديدة بالأوضاع العامة على كل المستويات ، وبأوضاع الكادحين على نحو خاص ويا جرى في أوساطهم من تحولات في الواقع المعيشي ، في الوعي والنظر إلى العالم.

يقول المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل الذي انتبه مبكراً إلى المسألة التي يناقشها.. «كان تفكير مثلاً بفكر خصمك ، أنها ضربة قاتلة أهني لاهية كل اختلاف به يعميق تفكر عن فكر خصمك. وكيف يقوم الفكر إن لم يكن بالاختلاف.

والحرب بالكلمات أدهى .
وبالكلمات يفريك خصمك حتى يوقع بك يفريك فيشل فيهك قدرة العقل على النقد ، فتستسلم أذاك لظلمات فكره . يقدمها يدهاها بها تنزلق إلى مواقفه . هكذا يملكه فاعلية تفكره ، فعلى ، حتى في نشاط تفكره المعرفي ، أسرها لظلمات فكره ، لذا وجب النقد».

ويقول مهدي عامل في محابته التضالفة للمساءلة الطائفية في لبنان:

والخذ المعرفي الفاصل ليس مرتباً على مستوى التجربة المباشرة أو في مثقلا ، ليس معطى تجريبياً ، انه حد نظري كما يعني أن وجوده ليس سابقاً علي معرفته ، بل هو وليد سيروية هذا الانتاج . فقامته التي هي بين الفكر (البرجوازي والثوري) ضرورية لوجوده الاثنين في علاقة اختلافاً ، هي في سيروية انتاج معرفته ، وهي في سيروية النقد في انتاج معرفة ذاك الاختلاف بين التفكيرين . لا نكر ، بل نؤكد أن السيروية هذه واحدة ،

ومعقدة . فاختلاف الفكر الماركسي ، مثلاً ، عن الفكر البرجوازي في حقل النظر في المسألة الطائفية ، أو في مسألة أخرى كالمسألة الوطنية ، مثلاً ، أو كغيرها ليس سابقاً على النظر في هذه المسألة بل هو شرطه . ومن خارج انتاج المعرفة ، وشرطه أيضاً - بل هو - بالمعنى وليد النظر فيها . هذا يعني في تعبير أوضح ، أن على الفكر الماركسي أن ينتج اختلافه في انتاج المعرفة التي ينتج ، وأن عليه أن يعيد إنتاج اختلافه كلما كان عليه أن ينتج معرفة ، انه إذن في سيروية انتاج مستمر . كالثورة تقضي في سيرويتها المستمرة ، وانتاج معرفة سيرويتها انتاجاً مستمراً . لذا وجب النقد ، أيضاً مستمراً ..»

انتهى الاقتباس.

إن التخلي - لأسباب كثيرة - عن انتاج معرفة بالواقع الجديد للصراع الطبقي من قبل الظلمية الاشتراكية قد جعل التخلي عن المصطلح ليس مجرد هجر الكلمات من أجل كلمات جديدة ، بل انقلا إلى مواقع العدو دون دراسته نقدياً دراسة علمية مدققة من كل جوانبها ، خاصة وأنها تواجه مينا قريا في بلادنا . وعلى أساسها ، مدججا بأقوى سلاحين فاكين عرفتهما البشرية حتى الآن : المال والإعلام وقد قام الأخير بدور غير مسبوقة في التاريخ البشري وهو التلاعب بالنظم والمهر يوعي الجماهير . ولعل آلاف البرامج التلفزيونية والأذاعية ، وملايين المطبوعات المسبقة التي تباع على الأرصدة وبلغتها الشباب لمجر شاحد على هذه الحقيقة.

أعرف وأتأكثب هذا الكلام أن للكثيرين من المناضلين اليساريين محارب مريرة مع أذواهم سابقاً ، ومع الأحزاب الثلاثة (اعلنية وسرية) ، وهذا رزاع الثمير لألاسر ، مع تغيير عن علاقات وأهية وأخذ في الشحوب . مع جماهير متعشة للمعرفة والأمل ، وأن الارتباك والتشوش لدى المثقفين الثوريين تأثر بالهجوم الايديولوجي الكاسح لليمين الحالي والحالي ، قد أدى إلى أن اشتد النضال الاقتصادي للطبقة العاملة منذ نهاية السبعينات لم يقترن أبداً بمشروع سياسي يطور هذا النضال ويوسع أفاقه . ولكن معركة المثقفين الثوريين التي لا

بدل لهم عن خروضا حتى النهاية ، معركة الظلمية المكافئة وهي تنصل عن النخبة المحادية.

الاسم : محمد محمد شطا
الاسم الحركي: حميدو
الهبة : عامل نسج - محترف

ثوري

تابع الميلاد: ١٤ مايو ١٩١٨

الاب فلاح فقير . من قرية صغيرة بالمناظرة اسمها كفر قرقوش . طوال حياته ظل يحتضن سرأ غريباً . فقد كان ضمن عمال السخرة الذين جرى تجميعهم قسراً لحفر قناة السويس . شاهدوا واحداً منهم تنزلق قدمه ، يقع في حفرة . حاولوا ان يخلوا له يداً وصرخ الحولى : ألهب ظهورهم بالكبريتاج ، لا وقت لإنقاذ آخر ، وانهار التراب فوق الضحية .. لبست أمام أعينهم . لبنتها جلسوا معا مجموعة محدودة .. قرأوا القافية أكلوا عيشاً وملحاً (الصبح المهد عهد الله) وغربوا.

الغريب أن الأب ظل محافظاً على سره ، خائفاً من افشائه حتى بعد أن فات زمان طويل.. ولم يعد ثمة سرور لافشائه.

محمد.. الابن يذهب الكتاب .. ليحفظ القرآن . لكن العريف (زوج أخته) يقسو عليه بإيجاز من الأب .. حتى يتعلم . لكن السخرة تدفعه إلى الإصرار على مقاطعة كتاب القرية . والتحق بعدها بكتاب «الشيخ قمرصوت» (بتلا ليحفظ القرآن) وجوده على يديه . لكن المشاور الهوى سبى على الاقدام ذهاباً وعودة أيام المشروع.

.. نحن الآن عام ١٩٢٧ وأولاد محمد في التاسعة من عمره .. وبملازم التعليم الإلزامي تبدأ مسيرتها . أسعفته ذاكرته بأجزاء كبيرة من القرآن يتلوه بعضاً منها ليقبل في المدرسة.

شي جديد تماماً . زي رسمي جلبيه وكلسون . والمدرس (الخريج) كما كانوا يسمونه) يلبس عمامه وجبة وقفطان . يتفوق الولد محمد ليصبح أول المدرسة وينال جائزة:

(قلم كريبيا - قلم رصاص- استيكة- فرخ ورق أبيض). مدرسو يتحدرونه ، والأب يطمح لأن يفتل الولد فيتعلم ويتروطف . كان يذهب إلى السوق يشتري له كتباً : «أبداً لم أقرأ كتاباً وعرفت عنوانه أو اسم مؤلفه .. فالكاتب قديمه ، وبلا غلاف ولا يوجد أي منها يبدأ بالصيغة الأولى .. لكنني قرأتها بنهم».

* الفلاح عاملاً

.. محمد يتعلم ويعمل مع ابيه في الخفيظ . حالة الاب المالية تتدهور .. الصعده التركي الاصل يضطهده ولاخفه ويلاظن أولاداً بأوامر قبض وججز وغرامات. في حصة اللغة العربية وفي درس «الانشاء يتحدث المدرس عن طلعت حرب،

أبو عنتر



محمد شطا «أبو عنتر»



الصناعة ، مصنع الحلة .. الاولاد حكوا بإتهار عن العمل في الظل بدلا من عمل الحقول في الشمس .. وعن الراد «على» الذي ذهب إلى الحلة شهراً ثم عاد يرتدي جلبياء جديداً وتلفيحه . وفيما صوت المنادى يصرخ في الاولاد «والى عايز ياكل عيش يروح للحلة الكبيرة» . اضطر الاب أن يتقبل رجاء الابن بالسفر للحلة .. فالحال لم يعد يحتصل رواقية التعليم .. وسافر الراد إلى الحلة. هنا تتجلى وحشية الرأسمالية .. الاولاد يتناقمون كل صباح أمام باب الصنع ويخرج بهجت يله «ضابط» الصنع ليفرز العمال .. يلبس القبول بمصاه محمداً مهنته... وفي دقائق وبقرف شديد اخار حوالى مائة «عقال» صبي نساج ، «صني غزاة» لأربعة أيام يذهب ولا تقع عليه عصا بهجت

بك السخرة .. أجبراً اتفق معه . عامل بالصنع على أن يجده له سبيلا للعمل مقابل أجر خمسة عشر يوما.

الأجر الهوى قرش واحد .. العمل ثلاثة عشر ساعة.. الجدد لا يقبضون أجراً لمدة ثلاثة أشهر.. الاولاد يتناقمون ٩٤ شخصاً في الفرقة.. الفرقة لا تكفيهم فينامون في الشارع.. الجيران يحتجون ، ويتشكل جماعات لضرب هؤلاء الفلاحين الذين اقتصدوا هوى.. المهنة.. ضرب وضرب مضاد . وتكتشف مواهب محمد كفكرة يصد هارات المعدين.

والشركة تخشى من تحركات هذا القطيع الهائل من العمال ، فتخطط كي تشغلهم بصراعات حامية بين أبناء المديريات المختلفة «أبناء الترفية ضد أبناء الدقهلية أو الغربية» . وهكذا . وبلا منازع يصبح فقرو أبناء الترفية.

.. في ظل هذا الوضع يبرز قائد عمالي كتبث لثقتي : محمد الكفوري .. وتبدأ الاستعدادات لتأسيس نقابة (سرية طيها) .. واضربات وخدمات مع الإدارة ويكون صاحبنا من قياداتها وفي غمار هذا كله كانت أسبواره معلقة بالمواويل القديفة .. وهبالتفوات والقادة القدامى : ابو زهد الهلالي .. عتقر بن شهاد .. وعندما انجب طفلاً ليسا بعد سماء شطا ولكنه سم أن يتاديه «عنتر» .. واكتسب دوما لقبه ابو عنتر.

الهروب الغامض

«غادرت القرية هرباً من الفقر إلى الحلة» . وهربت من الحلة هرباً من الاعتقال.

الحرب العالمية الثانية بدأت . واعلنت الاحكام العرفية . وبدأت حملات الاعتقال العمال المشاغبين . وهل من مشاغب أكثر منه ؟ عاد مساءً ليجد البيت الذي يسكن فيه محاصراً.

أُتفت . وركب القطار إلى كفر الدوار وبعد فترة إلى شبرا المحمد . في كل مكان تسبقة سمعته «فترة أبناء الترفية» . والقفوة يتحول تدريجياً داخل صالات الصنع إلى «قائد» .. وتنفخ الزعجة الإقليمية لتتل محلهاء حموم «طبعة».

ينضم في ج. ح. م «الحركة المصرية للصهر الوطني» . وقلبه يتابع في انبهار كلمات جميلة ، وإعلام أجمل يتسابق من مدرسي مدرسة الكادر الأولي.

الآن أصبحت هناك قضية . يرتبط بها ويلتزم .. ومن أجلها يعيش . والآن تكتسب قيادته للعامل معنى آخر

وتلتهم خبرات نضالية موهبة . جان في كل صالة . مندوب للصالة . لجنة منسجمة ، لجنة عامة (للمعامل حق سحب الثقة من المتدربين).

ويكون الاضراب الكبير .. أزمة وعشرون يوما وصانع شهرها أزمة مضربة . يتذكر أيامه في العمل . إلى هناك يذهب ليعود متحفراً بنات من معال التسويج أتراً ليعلموا تأييدهم لمعامل شعرا الجمعية الوظيفيين.

الجرائد تقتل بأخبار الاضراب . الاخوان المسلمون يهزفون العمال صراحة ويعلمون : أن الاضراب «حرام» صحيفتهم تعتبر الاضراب إضراراً بأزوات العباد وطويماً على ولاه الأمل .. وداغهم الله وأطعموا البرسد وأولى الأمر منهم . لكن طغيان صدقي وصفه البريس «وخيانة الاخوان لم تنجح . ونسج الاضراب . ويخرج محمد شطا واحداً من أهم قادة شعرا الحمية.

وكما يتألق ما هو طوي .. يتألق ما هو «وطني» لمصر كلها تخوض الحركة ضد الاحتلال الانجليزى . وحقائق الطلاب المتظاهرين تستجد بالعمال «ويحيا الطلبة مع العمال». بنات مدرسة بولاق حارل التظاهر . البريس حاصر المدرسة. قادم مجموعات من العمال ليقتلوا الفتيات المضربات . ترجيه من الرفاق بأن تشكل للجان الوطنية للمعامل . الجناح جاهزة .. فقط أضيف إلى كل منها اسم «اللجنة الوطنية».

وتشكل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ويكون محمد شطا واحداً من عملي العمال فيها وتكون أمجاد أيام ٢٩ فبراير ٤ مارس ١٩٤٦ . ويكون طويماً أن يقض عليه فيما اسى قضية الشيوعية الكبرى

العمال كم في المائة؟

منذ الايام الاولى لإعادة تأسيس الحركة الشيوعية أثرت قضايا مثل «التصوير» والتجميع إلى إقصاء فصيلة مصرية وعملية .. بإحلال قيادات مصرية وعملية بدلا من الاجناب والمثقفين . وتصور البعض أن هذه المهمة يمكن تحقيقها بقرار على وفوري وتصور البعض أنه يمكن المزاغة في تحقيقها . وكان صراع .. وكانت انتصامات . هو يتطلع إلى صيغة عمالية شاملة . وقيادة طبقية حاسمة . تب كثيرا من لغو بعض البرجوازيين الصغار . فهل أن للمعامل أن يتربوا في قيادة تنظيم يقول أنه يمثل الطبقة العاملة؟

كان التسيط سائلا . وإذئذ البعض بشعارات براققة . حقته من الطلاب المتأجنيين

والاجانب (م. س. م) سرخا مائة في المائة عمال . لم يجيبوه لا شكلا ولا شعرا

مجسوة أخرى من المثقفين رفعا شعرا تصوروا أنه أكثر اعتدالا «٧٥ ٪ عمال» (نسرا نسبة للفلانين) ونسرا تحديد كينية تحتين هذا التركيب الحساى في تنظيم يتحرك في واقع مرير وصعب).

والهم انضم واسى التنظيم «والعمالية الثورية» . وفى المعتقل (٤٨-١٩٤٩) عندما تمايش معهم اكتشف انهم مجرد برجوازيين صغار صبر عليهم .. أو صبروا هم على قمره وانتقاداته المريرة .. حتى أفرج عن الجميع في عام ١٩٥٠.

انشغل بأمره المائلى إياما معدودة ليعود فيجد التخصيص وقد انشعبوا الواحد تلو الآخر من غمرة النضال فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية آنذاك) اغرامهم بمنع دراسية في الخارج .. تسريوا الواحد تلو الآخر إلى الخارج ليعودوا دكانة بعد سنوات . تلت حمله واكتشف كم المديعه التي خدعه بها . وكم الكذب الذي غلف الشعارات والصرعات والرفاق .. المهم تخر حساس البرجوازيين الصغار تخر معه التنظيم بأكد. وهاد ادواجه إلى تنظيمه الأم «عدوت» لصيغ واحداً من القادة الاساسيين .. مسئول الاسكندرية عضو المكتب السياسى.

وتسرع حدته . وتتعلق نشاطاتها في مجالات مختلفة . وتصبح مل- السمع والبصر .. وكذلك يكون «حميدو».

وبعد حريق القاهرة يعتقل في معتقل الزنقة بالاسكندرية . هو وزلاو يمانون معاملة قاسية من قائد المعتقل الضابط «صعد فيه سعد» يعاوده احتين «العدوت» الذي يعتبر قبول الظلم إهانة لا تليق برجل . يقود زملاءه في حركة احتجاج . يعقلون الضابط جميعا . ويفرضون سيطرتهم على المعتقل . ويعتقون كل مطالبهم.

ثم تكون ثورة يوليو . هو يحكم موقعه في قيادة حدته بغير اسماء معدده . ويعرف أن علاقة حميدة تربط بين حدته والضباط الاحرار . ويعرف أن حدته ظلت طويلا تطيع للإحرام منشوراتهم .. ويعرف أسراراً أخرى كثيرة.

ويكون الأكثر سعادة . لكن رجال يوليو يفرجون عن المعتقلين ويستبقون أربعة عشر . هو من بين هؤلاء . مضطرب كثيرة . محاولات . اتصالات .. المحام .. مؤثرات منشورات. ولا جدوى . فالضباط الجدد يعرفون أن تصادم سيقع مع حدته وإن بعد حين . وهم يعرفون خطر كل واحد من هؤلاء الأربعة عشر.

ويقر حميدو بالتصرف وفق تقاليد . يهرب من المعتقل مع الطبيب محمد فؤاد

منجر . كان رد وزير الداخلية «جمال عبد الناصر» شرس للغاية . واعتبرها أهانة شخصية له.

وظل «حميدو» مختفيا لفترة طويلة .. سدد التنازع سبعة أخرى بدأ أسهم . في التخطيط لتحرير مجموعة أخرى من قيادات حدته من معتقل روض الفرج . ويزداد التمر شراسه في حربه ضد حدته . وتزداد حدته استيلا تحت قيادة مجموعة محدودة استطاعت الاقالات شطا- زكى مراد- محمد خليل قاسم- وتدخل المخابرات العامة ساحة المواجهة . وتشتمل المنافسة بينها وبين القلم السياسى (وزارة الداخلية) وكلامها يعتبر أن «حدته» هي العدو الأول.

وترسم المخابرات خطة طموحه لاصطياد شطا .. وأخارجه من مخبئه ولكي يفرج رجل كشتا لايد من طعم كبير . وتسربت إليه معلومة عن بالين ضخم يمكن سرقة من الجرح حموله من الآلاف المنشورات على المتشددين في مولد السيد البدي.

الأمر يستحق . وما أن يطل برأسه حتى يقبضوا عليه . ثم إلى السجن الحربى . وفى السجن يظهر معدن الرجال .. لكن السجن الحربى يحتاج إلى رجال من معدن خاص جدا .. لا ينصهر ولا ينشئ أمام العنف الرخس إلاه التعذيب الناصرى . ويصعد الرجال صمود أدهش الجميع حتى القانونين على التعذيب . فهناك فى ذات الوقت ، وفى ذات السجن آلاف من جماعة الاخوان . جميعا انهاروا بعقوبات كاملة تحت مظلة التعذيب . وأجانا قبل التعذيب . الا هذه المجموعة من الشيوعيين.

.. وفى المحكمة حيث القاضي هو الفريق الدجوى وقف شطا ورفاقه يهاجمون القاضي والحكام الذين أرسلوه .. معلنين مطالبهم بالديمقراطية والحريات العامة . ويصدر الحكم ثمانى سنوات اشغال شاقة

ينتقل بها من سجن طره .. إلى سجن جناح (الزواجات) إلى سجن المحاربين (الأرارات) أيضا . «وتتوهم السنورات الشان لكن الحق على المعارضين لا ينتهى .. ويبقى فى ذات السجن . ولكن معتقلا .. بدلا من سجين . كل ما حقق بعد ثمانى سنوات كاملة بدلة بضاء (للمعتقل) بدلا من بدلة زرقاء (للسجين).

وبعد .. يبقى ليكون ضمن آخر دفعه يفرج منها .

« هل جرت أن تخرج سكا من الماء؟ وهل تعرف النتيجة؟ » هكذا أجابنى عندما قابلته بعد فترة عندما لاحظت حالة من الاكتئاب تكسوا ملاحه .

والزمن واضح .. نحو مجرمة سبيكه خرجت أن صرمت من برعها الهادر بعد حل الحزب عام ١٩٦٥ .

خروج أدونيس

إلى نفسه !!

مقالة أدونيس



أدونيس

بشها يا الرؤس وروش الدما ..

هذا كل ماتبقى من الاسلام في ذاكرة أدونيس الانتقائية سفر في تايوت، طقس للقل، وشهوة ملك تتعاضل الناس وتلزمهم كالمصاصة .. (يقول الله من قال هذا ... يقلق الله من لا يقول بقولي).

ولصوت المتنبي ينسب أدونيس مخطوطة ، يستعير صوته مستضئيا بما قاله يوماً وصاغته بعذاباته وسحر الهيان ليكره ذلك المجمع.

(مخطوطة تنسب إلى المتنبي يحملها وينشرها أدونيس) فليس صوت المتنبي كما يشير أدونيس في (مقدمة الشعر العربي) صوت شخص واحد اسمه أحمد .. إنه صوت شعب وعصر .. إنه رسالة.

وأدونيس وإن كرر الرسالة أو كرر المجمع ، فهو يضيف شهادته الخاصة وفقاً لتفانيته هو، ولغته ومفهومه ووظيفته .. أنه يزيح الأصل فيما هو فيها ، فالأصل .. كما يرى .. هو أنت نفسك ، كينونة متحركة ، صيرورة ، أنت الشعر وإن تعبر الشعر مرتين .. يقول هيراقليطس .. أعني أن تعبر نفسك مرتين ، لن تكون في نفسك مرتين .. وكأن أسرونا أماننا لاورنا منا .. وكأننا فيها يعاود واعياً (نقى) الأصل الذي يصدر عنه ، يعمل للأبعية على أن يقدم من نتاجه نفسه هو (أصل) .. إنه الخروج الأدونيسي الدائم والمردى إلى (نفسه)

من أين تبدأ القراءة

سيفاحتنا الشكل المتفرد ، تلك الشبكة

قبلية مسبقة في مجال قراءة سيرة النص الأول وتدايماته بما يستدعي سؤالاً حول منهجية ابداع القصيدة وحدود حريتها وحركتها . وسؤالاً آخر حول العلاقة بين مساحة النص الشعري ومساحة التاريخ فهل نحن أمام نصاً شعرياً خالصاً أم محاولة لاستنساخ الكتب والتاريخ شعراً ويقطاع أدونيس مع مفهمه لدلالات الكتاب المطلق فما يبقده كتابه بقيته متجاوزة خلاصة منتبهة لقناعة نهائية كتابة تبدأ وتنتهي تعرف استلها وتعرف كيف يجيب عليها كتابة يقيمه يا لا أصل وراءك .. فكتابه خلاصة منتبهة لقناعة نهائية ، كتابة تبدأ وتنتهي ، كتابة يقيمه بأن لأصل وراءك إلا الدين / الشرع ، الدين / القتل .. هذا وحده مايردك إلى الوراء ، دائما إلى الوراء ، نافضاً نفسك عنه ، خارجاً بالضرورة منه .. هكذا يفتح الكتاب بصوت المتنبي صريحاً (ومنزل ليس لنا منزل) لينتهي إلى خروج نهائي بصوت أدونيس ..

لأحيا في هذا التاريخ
ولا أشعر فيه
إلا لكى أخرج منه.

بادئا بالتراب
من يوم السقيفة ، وماصح الإجماع عليه
يبدأ أدونيس حكايات الدم وتوارخ القتل.
إنه العرش ، يصقل مرآته.
صورة للسام
وعزيم كرسبه

من شيء يشبه القبر تبدأ الحكاية .. حكاية التراث الدموي للإسلام .. حيث بدأ الوقت بيد قاتل ، وعلى حد السيف .. وحسب بدأ أدونيس من ١١ هـ ، من يوم السقيفة ، مشروعه الضخم نحو قراءة خارجة على التاريخ متفنية وناقية .. صدر أخيراً جزءها الأول : الكتاب / أحس / المكان / الآن .. مع وعد بصدر جزئين آخرين. والكتاب في عنوانه دألاً ومحددأ في وعي كاتبه ، حيث يؤكد أدونيس في دراسته عن النص القرآني وأفاق الكتابة) إن الكتاب " اسم الله أو هو اسم لفظة وكشابة ، مطلق لا يدرك صفاته ، لا يبدأ ولا ينتهي ، متحرك الدلالة ، مفتوح بلا نهاية ، أنه الأبدية المتزامنة ، أنه ساوواء التاريخ الذي نستشفه ونقرأ عبر التاريخ .. ومن قبل أن يسمى (سالارصيه) مشروعه الكتابي باسم (الكتاب) الذي أراد له أن يكون أساس (العالم وخلاصته ، قبل ذلك بهوالمى أربعة عشر قرناً كان هناك في اللغة العربية كتابة اسمها (الكتاب) أساساً للعالم وخلاصته له وحقاً للكلام".

ويشير (كتاب) أدونيس العديد من الأسئلة تتقاطع مع مفهمه هو للفظن الأدبي فهو كتابة ذهنية مخطوطة ، تتحرك من فكرة

... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح

الأجن يتوازي صوت الراوي سرداً وبسطة،
... ليس ثمة حضور أعلى
... كلاًها أصل واحد،
... الأصول متحدة : الإنسان / اللغة / الثقافة /
... الحضارة / المجتمع .
... من متعدد، متداخلة من غير
... من ماضي من متغير من شعور
... الأوائل ما قبل المعنى والاسلام يستلهمهم

... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح
... من هو من مستخدمه وحل النكاح

أدونيس

الكتاب

أدب المصالح الآن

1

أَخْبَرْتُ جَدِّي: (والمحبون والأصدقاء يَتَوَنَّ)
شَيْءٌ هَوَى

مَا يَمِصُّ بِيَدَيْهِ

تَجَاعَيْدَ أُمِّي عِنْدَمَا كُنْتُ أَخْرُجُ

مِنْ حَوْضِهَا

بَعْضُهُمْ قَالَ: هَذَا مَلَاكٌ

بَعْضُهُمْ قَالَ: شَيْطَانُهُ تَرَاهِي

قَبْلَ مِيعَادِهِ

بَعْضُهُمْ أَثَرُ الصَّمْتِ خَوْفًا وَتَقْوَى

كَانَتْ الْكُوفَةُ الْأَلِيْفَةُ تَدْخُلُ فِي غُرْبَةٍ.

• صَفَدَ: صَفَرًا مَلَسًا،
يَكْلِفُ الْكَافِرَ صَمُودَهَا. ثُمَّ
يُجَذَّبُ مِنْ أَسَافِهِ بِسِلَاسِلٍ
وَيُضْرَبُ مِنْ خَلْفِهِ بِمِقَامِعٍ
حَتَّى يَبْلُغَ أَهْلَاقًا فِي أَرْبَعِينَ
سَنَةً.

إِذَا بَلَغَهُ، يُجَذَّبُ إِلَى أَسْفَلِهَا،
ثُمَّ يُكَلِّفُ الضَّعِيفَةَ سُرَّةَ
أُخْرَى. وَهَذَا ذَابَهُ أَبَدًا.

(مَسَارِقُهُ صَمُودًا) [المذخر:

[١٧]

(الضمير الكبير للرازي)

• لِلْفَرَاتِ، لِدَجَلَةَ، لِلْغَابِرِينَ لُغَاتُ
وَشِعْرِي إِعْجَامُهَا وَإِعْرَابُهَا.

○ ذَاكِرَةُ الزَّوَايِ

فِي ذَاكِرَةِ تِلْذِذِ الْكَلِمَاتِ وَتُوَلِّدُ
فِيهَا

تِلْذِذِ الْأَشْيَاءِ وَتُوَلِّدُ فِيهَا

لَا تَعْرِفُ حَدًّا

بَيْنَ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ،

وُلِدَ الشَّاعِرُ

فِي زَمَلٍ يَعْلُو فِي صَدَدٍ*

فِي صَحْرَاءِ لُغَاتٍ، وُلِدَ الشَّاعِرُ

عَاشَ وَلَكِنْ فِي مَا يُشَبِّهُ تَابُوتًا

سَافِرًا، لَكِنْ فِي مَا يُشَبِّهُ مَقْبَرَةً

فِي طَقْسٍ لَا تَخْلُو سَنَةً مِنْهُ،

طَقْسٍ لِلْقَتْلِ (وَقَدْ لَا يَخْلُو يَوْمًا)

عَاشَ الشَّاعِرُ

طَقْسٍ كَانَ يُعَاشُ كَأَنَّ رِيَّاحَ

الْجَنَّةِ تُسْرِى فِيهِ، وَغَابِرَتُهَا

وَالْأَفْطَامُ

فِي هَذَا الطَّقْسِ، رَأَى الشَّاعِرُ

وَجْهَ الْكُوَيْتِ، وَرَاحَ يُضِيهِ مَدَامُ

وَيُلْقِحُ بِأَسْمِ الْإِنْسَانِ الشَّعْرَ

وَكُلَّ كَلَامٍ

وَيُلْقِحُ مَا تِلْذِذِ الْأَيَّامِ.

- ب -

أُمِّي هُدَاتِيْة

خَرَجْتُ مِنْ أَحْشَاءِ الْكُوفَةِ - خَذًا لِلتَّسْرِينِ
وَحَذًا لِتَبَاتِ سِرِّيْ

وَأَبِي جُغْفِيْ وَرِثَ الْفَقْرَ عَنِ الْإِيمَانِ الْمُوْغِلِ
فِي كُثُفِ الدِّيَجُورِ

فِي الْكُوفَةِ، فِي جَانِبِهَا الشَّرْقِي سَكْنَا فِي
حَيِّ كِنْدِيْ

سَمَانِي أَحَدَ زَهْوٍ وَتَفَاءَلِ

فِي تَلْقِيِي بِ «أَبِي الطَّيِّبِ»، كُنَّا

نَلْبَسُ لَيْلَ الدَّفْعِ، وَلَكِنْ

كُنَّا

نَتَمَوَّجُ فِي بَحْرِ مِنْ نُورٍ.

* جَسَدِي غَابَةٌ مِنْ رَمُوزِ
وَحُطَايِي كَمَا رَسَمَتْهَا ظَنُونِي،
دَرَجَ صَاعِدًا،
وَتَهَاوِيلُ كَشَفِ.

○ قال الزاوي

مسكوناً بالكلمات

وبالافعال وبالأسماء:

كيف سنقرأ قول الشاعر إن لم
نقرأه

في الأعمال وفي الأشياء؟

وثى الزاوي:

لا نعرف من نحن

الآن، ومن سنكون،

إذا لم نعرف من كنا. ولذا
سأفصح عليكم

من كنا -

وأقدم عذري للقراء

إن كان حديثي سرياً، أو كان
بسيطاً لا يتوعدُّ للقصصاء

وثى الزاوي:

دخضاً للشيطان،

قال الله: الأرض مهاد للإنسان

وسأجعل منها عرشاً

ويكون التاج خليفة،

وثى الزاوي:

هوذا العرش يتأ تحت سقيفة.

○ وثنى الزاوية

مُثَرَّباً سامعهم وقزاة

للدهبوط إلى آخر الجحيم التي تتأصل
في أرضهم وتوارثها،

قال: أروي لكم

بعض ما خُيِّرَ الخسني وما هالته وما
صاعه

بعذاباته وبألفاظها ويسخر البيان الذي
ينبجس من نكهة الرُومِ، أو لحة
الإشارة

في تسج العبارة.

سأخيل حالاً لآفة حالة وأكثر تلك
الجحيم بالقطي - بسيطاً، مستضيئاً بما
قاله، أشقى الضياء إلى ذروات
الكتاب

بادئاً بالثابت.

أبدأ فما صح الإجماع عليه -

تلك السنة التأسيية:

إحدى عشرة هجرية.

- ١ -

- نقاشم: وثا أمير ومتمك أمير

- يقتل الله من قال هذا

- يقتل الله من لا يقول بقولي.

- ب -

- قتل الله سمداً وسيقتل من لا يبايع
من باينث فريش.

- ج -

- فقولوا لعلي أن يأتي

- خزي أو سيلمأ طوعاً أو كرهاً

لن تخرج حتى

تقبل من باينث أهل فريش باينث.

- وكلاً، إن كان الأمر كما تحدثت عنه

- ج -

سأقول:

أبي ميراث عذاب

وأسمي أمني،

شكراً بالكلمات وحباً للأشياء

ريم سراپ في صحراء.

١ - حوار بين عمر بن الخطاب وبعض الأنصار، في يوم السقيفة.

ب - قول ينسب إلى عمر بن الخطاب في يوم السقيفة، ويقصد محمد بن عبادة الأنصاري الذي لم يبايع. وقتل في الشام، سنة ١٥هـ.

ج - حوار بين عمر وعلي

* إنه العرش يصفل مِرْآته -

صورةً للسماء

ويزين كرسية

بسطايا الرووس،

ورقش الدماء.

قال الله،

وقال رسول الله -باني أزل منته؟
الأنصار؟ بما أحتج عليكم،

ما حجتكم في

وكيف أبلغ من

فى عِلْمِ جَمالِ الياس

شعر

عبد المنعم رمضان

سأعلمُ اليأسَ أن ينامَ على مخدتي عندما أنام، وأن يتربّصَ بكلّ الأحلامِ الجميلة ،
كأنْ أهمسُ إلى فتاة الكومبارس التي قابلتها على شريط السينما ، كأنْ أجلسُ معها
على بحيرة منفردين ، وكأنْ تخلّع ثوبها وتترك بشرتها البرونزية تترعرع بين الأعشاب
، وكأنْ أجعلُ الشعرَ النابتَ فى صدغى يدعكُ نهدها ، فتتأوّه ، وتطلبُ منى أن يكون
العشاءُ فى الكوخ ، أن تكونِ العابنا مثل ألعاب الأطفال ، أن تكونِ أنفاسى حارّةً جدًّا ،
أن أقلبها فى ماءِ نفسى ، وأفركها حتى تذوبَ ويصعبُ أسترجاعها ، سأعلمُ اليأسَ أن
يشتااقَ إلى زمنٍ ليسَ الماضى وليس المستقبلَ ، وأنْ يصنّعَ من كلّ اللحظاتِ ربةً ،
تجلسُ فوقها وتجعلُ ساقينا معلقتين ، لولا أننا نحسُ بأن أقدامنا تستندُ على رؤوسِ
محشوة بالمخازن والدبابيس والسيارات والبيوت والنساء ذوات المرايل والنساء ذوات
الجونلات ، والحكمة البالغة ، الحكمة الشابة ، الحكمة ذات الشعر الناعم ، والأشواق
المهددة بأن تخلو إلى نفسها ، المهددة بأن تجرّ الفراغ إلى السقفِ العالية ، وإلى البشرةِ
، وإلى حبات العرق ، لولا أننا نحسُ بأن أقدامنا تستندُ إلى رؤوسِ أخرى مُلمعة
بalfالزين ومفروقة الشعرِ وغامضة ، سأعلمُ اليأسَ أن يكفّ عن زيارة الرجالِ المحزونين ،

لأن وظيفة الحزن تصلح لارتقاء السلم، والصعود قريباً من الله وتصلح لاجتياز أراضى الشهوة فى عيون النساء المحزونات ، تصلح للتربيت على الاكتاف ، وللمجد ، ولاختطاف الفرح إذا مر كأن حذاءه بعد قليل سيمتعلق فى صخرة ، ورجله بعد قليل ستضيع دون ألم ، ويصبح بعد قليل قصيراً وأملس ، قصيراً وأجد الشعر قصيراً ومنهمكاً كأنه شيخ ، وإذا فتح فمه ورأيت أسنانه تساقطت ، فاعلم أنه الشيخ الفاتن (فرح) ، أما أنت تراه يلعب دون شورت ، ويبول على الهواء ، فلا تؤنبه ، لأنه الحفيد الذى يحمل الاسم نفسه ، وينتظر أن يمشى كالأعرج إذا لسعت قدمه حصاة ، ساعلم اليأس ألا يمشى فى الجنازات أبداً ، وأن ينهى صداقاته مع ماركس والحسين وتروتسكى وشارلى شابلن ، وأن يصطحب إلى قبوه أطفالاً صنعهم الله من الصلصال ، ونفخ فيهم من روحه ، فصاروا أحاذين عابرين ، يلبسون الأحذية المطاط ، والخوذات ، والشارات الغربية ، ويخدمون فى جيش الامبراطورية الوحيدة ، وأمامهم حفارو قبور ، ينشدون الأناشيد الأهمية وينهبون كل الخزائن ، فيما تظهر ساقان عاليتان مفتوحتان بينهما نفق تمر منه إلى اسطواناتك المملوءة جداً بأغانى فيروز ، وإذا صادفتك على الطريق ذرة حنين ، فلا تحاول أن تلتقطها لأن أصابعك التصقت منذ زمان ، وأطاعت رغبتها الخاصة فى عدم العمل.

الحزب الوطنى

و

البنية الأساسية

سمير حنا صادق

رغم أن سوء الظن من حسن الظن، فإننا سنتخلى عن حسن الظن ونأمل خيرا من وزارة الدكتور المجتهدى . ولعل أن أسباب سوء الظن كثيرة، فكل حكومات الحزب الوطنى منذ ردة السادات تسير في خط واحد لا يحد عنه وإن احاطت هذا الخط

بتصرعات متناقضة عن تعديل المسار من عبثة "لا سياس" . وملاح الخط واضحة لكل الأعين لا يحتاج إلى شرح أو تفصيل ومع ذلك ، فكما قلنا ، سنتخلى عن حسن الظن ونأمل خيرا .

ولكن ، مع أمنا في هذا الخير ، قلنا: أن نتذكر وأن نذكر ما نالنا من هذه الحكومات من مآق وأزمات . فقد كانت أسعد أعمالها هو إخراجنا جزئيا من بعض هذه الأزمات . ولعل أوضح مثال لذلك هو مقولة الحكومة بأن حسن سياساتها إبان أزمة الخليج قد أدى إلى انقاذنا من الانقراض الذى كنا على حاقفه ، بالغا جانب من الدين . وعلاوة على ما فى هذه المقولة من اتاحة الفرصة لانهامنا بالتفريح من مأساة الخليج ، وعلاوة على ما يفرض علينا سنة بعد سنة كشرط لالقاء جانب من الدين ، فإننا يجب ألا ننسى أن حكومات الحزب الوطنى

كانت هي السبب في وصولنا إلى حافة الانقراض هذه ، فقد سبق حرب الخليج شعرون عاما من حكم هذه الحكومات .

ولكن ، لعل أهم ما يحتاج إلى المناقشة هو ادعاء حكومة الحزب الوطنى الذى يشكل في رأينا المبرر الوحيد لوجودها ، وهو الزعم بأنها كانت مشغولة في الفترات السابقة ببناء "البنية الأساسية" . فعلاوة على أن أداء هذه الحكومات في أعمال المقاولات قد شابه العديد من الاتهامات وانتهى إلى خروج ما يقرب من مائة مليار من الدولارات من مصر - وهو مبلغ يفوق الكثير من أرباحنا من الاستثمارات الأجنبية - رغم هذا كله وهو ليس بقليل ، فإننا نزع من حكومات الحزب الوطنى قد تشتت فشلا ذريعا في إنشاء البنية الأساسية ، بل أنها قد حطمتها . فالبنية الأساسية للتنمية هي اللسان وما فعلته حكومات الحزب الوطنى بالانسان في مصر يحتاج إلى دراسة . وهناك دوائر سياسية مستقلة عن بناء الانسان في أى مجتمع ، وهذه الدوائر هي التعليم - الاعلام - الصحة . وأداء حكومات الحزب الوطنى في كل من هذه الدوائر كارثة بكافة المقاييس .

فأما عن التعليم ، ففي الوقت الذى أصبح فيه الجهل بالكمبيوتر مؤشرا خطيرا يهدد للفق في كثير من بلدان العالم فإن أعداد الأميين في مصر في ازدياد عاما بعد عام ، وانقسمت المدارس بين أنواع مختلفة، منها التعليم العام ، ومنها المعاهد الدينية ومنها المدارس الخاصة الاستعمارية والأجنبية . وتضخمت طبقة التعليم بظهور الدورى المحسوبة والجامعات الأهلية وارتفعت العملية التعليمية بإضافة وخمس السنين ، ويقول ورض الحاصلين على الـ G. C. E. والمقيدين في جامعات أوروبا الشرقية ، وانخفض مستوى خريجي جميع المعاهد والجامعات إلى مستوى لم يسبق له مثيل . أما عن الإعلام ، وخصوصا التلفزيون ، فقد خلق مجتمعا تغيرت القيم فيه وراجت فيه الشرافة للاستهلاك السقيف، وركبت فيه الثقافة الراقية إلى ساعات ما بعد منتصف الليل . وسادت ساعة القمة الحاررات السطحية والبرامج التافهة . بل ظهر اهتمامنا على شاشته الدجالون والجهلة ومفهوم اللجنة الطائفية والمروجين للأسس الفكرية للارهاب، ويكفى النظر إلى ما وصل إليه وجدان ابناتنا اليوم من تلذع ورأس

وفقدان الشعور بالانتماء . لعلة مدى تقصير الجهاز الذى كانت وظيفته الأساسية حمايتنا من كل هذه الكوارث .

أما عن الصحة فحدث ولا حرج . تكفى قراءة عاجلة للقرار الذى وضعت لجنة الصحة والسكان والبيئة لمجلس الشورى والتي كان يرأسها الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة الحالي لبيان ما وصل إليه الحال : فنسبة ما يخصص للصحة في ميزانية الدولة قد تدهور إلى ١.٩ ٪ في عام ٩٤/٩٣ ومتوسط ما يتفق على التفر في الباب الثانى من ميزانية وزارة الصحة (ما يتفق على المرضى من أدوية وأغذية ومياه وناقلات وأجهزة) حوالى ٩ ٪ وجنيتات سفر - ويصف التقرير مشاكل الرعاية الصحية بأن أهمها وعدم قدرة الخدمات الصحية المجانية على الرقابة باحتياجات المواطنين .

أما عن العلاج الاستثمارى الذى اطلقتته الدولة على المواطنين فله مقالات أخرى ويكفى كشال له ما حدث للدكتور عهد العظيم رمضان والدكتور غالى شكرى . هذه هي بعض ملامح اهتمام حكومات الحزب الوطنى بأهم عناصر البنية الأساسية وهو الانسان . ولماذا نذهب بعيدا وأماننا تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية والتي نقل وثيقة اتهام خطيرة في هذا المجال . فنحن متخلفين عن أغلب بلدان العالم الثالث في مجالات التعليم والصحة - متخلفين حتى عن ناميبيا وليسوتو وكافة بلاد العالم العربى باستثناء السودان واليمن والصومال ، والزمع اذن بأننا قد انتهينا من البنية الأساسية وإننا سنبدأ في التنمية زعم غير موفى ولا يبعث على التفاؤل . ولكن ، ورغم أن سوء الظن من حسن الظن...

وقائع قانون الحسبة

تذكرنى وقائع قانون الحسبة بقصة مصرية، ابليت إحدى السيدات الشرطة بأن جارها يقيم في بيته كلبا راعا . احضر الضابط الجار واستجوبه أمامها فزعم أنه مصاب بمرض عصبى وأن "الفزع" عملية لا ارادية . اغفل الضابط المحضر وحفظه . على باب قسم الشرطة غمز الرجل للسيدة وقال لها شامتا "أهى بقت رسمى" .

السادة نصير حامد ابو زيد ، ورقعت السعيد ، وغالى شكرى ، وسعيد العشماوى ، وحسين أحمد أمين .

أهى بقت رسمى!!!



فن

تأملات حول الفيلم الأمريكي

«القلب الشجاع»

والسينما المصرية التي تفتقد الشجاعة

أحمد يوسف

وسلاهم ليس إلا قطع الهجرة الصغيرة والراح المصنوعة من فروع الاشجار ، والنزق إلى الحرية والعدل ، وإن انتهت اللعبة بوقوع «القلب الشجاع» أسيراً بسبب الخيانة ، لكنه لا ينطق في لحظة شقته أصداؤها كأنها النار التي تندلع في قلوب رفاقه من القراء والبسطاء ، لتستمر الثورة على القهر والظلم والاحتلال.

عن السينما الهوليوودية

والنظام العالمي الجديد
هل تجد في الفيلم الأمريكي «القلب الشجاع» أي تشابه - غير مقصود بالطبع- مع واقعنا الذي نعيشه ، دون أن نملك القدرة -ولعل الأكثر مأساوية هو أننا قد لا نملك الرغبة- في أن نصنع لأنفسنا فيلمًا مشابهًا ؟ سوف يجيبك البعض بالإجابة التي تحصل لتحرير الشائع الذي يخلع عن كاهلنا كل مسئولية ، ويلقي في قلوبنا عقولنا برذاً وسلاماً ، فنستكين ونركن إلى أن القدر قد حكم علينا بالإمكانيات المحدودة ، بالمقارنة مع صناعة السينما الأمريكية.

ونحن لا ندعو بالطبع إلى تقليد السينما الهوليوودية بإبهارها التقني الهائل ، بل إن هذا التقليد نفسه هو جوهر انتقاد الأصالة في أفلام مثل «الهاجر» ليويس شاهين ، كما أن جميع الحركات السينمائية التاضحية بدءاً من المجر وتشيكوسلوفاكيا وانتهاء بالصين والاستغال تخرج برعي كامل عن تقاليد الهوليوودية . لكننا ندعو إلى النظر إلى السينما الصناعية والتجارية والفن ، نظرة جادة ، نحاول أن نكتسب من

أخرى للنجم نفسه التجهت لنوع من الخيال العلمي - السقيم - ، مثل سلسلة مادماكس (٧٨-١٩٨١) التي تنظر لمستقبل البشرية بقدر كبير من التشاؤم المتفلسف ، وإن كانت أهم أفلام ميل جيبسون على الإطلاق هي سلسلة «السلاح القاتل» (٨٧-١٩٩١) التي تحكي عن شرطي شاب ، فقد زوجته على أيدي المجرمين ، مما أدى إلى تحوله- وهو الإنسان الرقيق مرفف المشاعر -إلى أن يصبح «السلاح القاتل» الذي لا يعرف الرحمة في مطاردة المجرمين على القانون.

إنك لن تتوقف عن التساؤل وأنت تشاهد «القلب الشجاع» حول السبب الذي يمدد من أجله النجم الجياشيري المحبوب ، المعروف بوسامته وجاذبيته ، إلى أن يخوض تجربة تقشيل وإخراج فيلم يعود بالزمن سبعة قرون كاملة ، إلى نهاية القرن الثالث عشر ، لوصور كفاح الاسكتلنديين ومقاومتهم ضد التاج الإنجليزي ، الذي أراد أن يفرض سيطرته على كل أنحاء الجزيرة البريطانية ، تارة من خلال العنف الشرير والدعوى ، وتارة أخرى بالتحالف المشوه مع النبلاء الاسكتلنديين أنفسهم الذين يبيعون أوطانهم وشعوبهم للملك الإنجليزي مقابل المزيد من الألقاب الزرانة المبرقا وأراضى الاقطاع . ولا يبقى إلا ذلك البطل الشاب ، روبرت الاس ، الذي أطلق عليه رفاقه «القلب الشجاع» ، ليقود جموع القراء في قتالهم ضد فقيان الاحتلال وخيانة النبلاء . سلاحه

اعترف للقارئ بأن تجربة كاتب هذه السطور في مشاهدة الأفلام الأمريكية الشهيرة هي تجربة تمتعت بالقليل من المتعة والكثير من الأوجاع ، لا ينبع ذلك أبداً من موقف جاهل تجاه كل ما هو «أمريكي» ، بل ربما كان الأمر على العكس تماماً . فإذا ما استطعت أن تتخلص من نزوعنا الدائم لاصدار الأحكام المسبقة ، القاطعة المانعة ، بالادانة أو التحقير أو التقليل من شأن السينما الهوليوودية ، باعتبار مجرد وجودها تذكيراً لنا بالإحساس بالثبوتية تجاهها ، وإذا ما استطعت أيضاً أن تغلغ عن هذا النوع من السينما تلك الهالات المقدسة التي تضفيها عليها ، حتى أننا ننظر إليها على أنها غرور ينفي علينا احتناؤه ولا نستطيع بلوغه ، وإذا نظرت في النهاية إلى الأمر كله نظرة موضوعية وعلمية ، لأدركت الحقيقة المرة بأن ما تحدثت عنه على أنه «أزمة السينما المصرية» والتي أصبحت على أيدينا مرضاً مزمناً ، ليست في حقيقتها إلا أزمة شديدة البساطة والتعقيد في آن واحد.

أفكار متناقضة متصارعة تحتاج وجدان المتفرج وعقله ، وهو يشاهد فيلمًا أمريكياً حثم الانتاج مثل «القلب الشجاع» الذي أخرجه وقام ببطولته النجم الشهير «ميل جيبسون» ، الذي عرفه الجمهور لسنوات طويلة بطلاً لأفلام يتميز بعضها بالجدية والعمق مثل فيلم «وعام الحياة في خطر» (١٩٨٢) . للمخرج الاسترالي الشهير بيتروري ، والذي يبدو عن الشهرة القليلة التي عاشتها الذنوبيسيا في نهاية حكم سوكارنو ، بين طفيان السلطة العسكرية ، وتنامي الحركة الشيوعية ، ومؤامرات المغامرات المركزية الأمريكية ، لكن أفلاماً

وغير الرسمية، المحلية والدولية، التي تكاد أن تتحول عاماً بعد عام إلى سرادقات للذكر مائر السينما المصرية القديمة ، تصور فيها أحيانا البيانات للمتجهة التي لا غللك إلا أن نحترم زبابها الطبية في الدفاع عن الخصائص الشرسة ضد السينما المصرية ، رغم أننا لا نرى فيها أملاً حقيقياً إلا التعلق ببعض الأمنيات التي لا يؤكدها الواقع. وأخيراً فإن السينما المصرية ليست هي بعض النجوم الذين أصبح عدهم يزداد تقلصاً حتى كاد أن ينحصر فيما يمكن أن نسميه «سينما عادل إمام».

وانك لتجد اليوم في موجة «أفلام العهدة» ، والمركة الشرسة التي دارت وما تزال تدور حول عثور صناع الأفلام على دور عرض مناسبة ، واضطرار نجوم مثل نود الشريف إلى الإبقاء على أفلام في الحلب عامين أو ثلاثة، وشبه الاعتزال الذي فرضه على نفسه نجم مثل محمود عبد العزيز بعد اخفاق فيلمه الأخير لأسباب عديدة من أهمها المنافسة غير المتكافئة على الترويج المناسب للمرضى ، واضطرار مخرجين متميزين مثل رافت المهيى وغيره بشارة إلى الانسحاب من الدور بأفلامهم في زمام دور العرض الرئيسية التي يحتلها وحده قبله عادل إمام «النوم في العسل».. إنك لتجد في ذلك كله تفسيراً شديد الوضوح لكل ذي عينين وضمر نقي للتناقض الحاد الذي انتاب عدد الأفلام التي تنتجها السينما المصرية في العامين الماضيين ، مما يشتر بانهايار تام للصناعة لن يبقى متربها على ألقائه إلا عادل إمام.

وأرجو ألا يتصور القارئ لحظة واحدة أن في ذلك التوصيف للظاهرة التي نشهدها اليوم أي انتهاء لعادل إمام نفسه . فأتى الحقيقة أن عادل إمام- رغم ذكائه الفني والإنساني الذي جعله يكتسب حب المخرجين البسطاء في أفلامه الأولى ، ويحلق انبهار شريحة كبيرة من «المثقفين» في أفلامه الأخيرة- ليس إلا ضحية بالعلنى الحولى للكلمة، لبعض المنحجج العابرين الذين يحصلون الثروات من ورائه بل لجهاى رسمية اعتبرت بتحويل تشجيع انتاج بعض أفلامه لترويج وجهة نظره العلمانية . وكذلك ذليلاً فيلم «الارباب» الذي تناسى عامداً أن شجرة الارباب سوف تنمو وتقرض بجلورها الضخيمة على تربة تعتمد على العنف الفكرى والبالطية السياسية وضع الديمقراطية وتجامل أزمة البطالة التي لا تنقص عن السباق السياسى والاقتصادى . بل إن ما يبدو أنه تعليمات للتجعيد بالآجاز فيلم «ظهور الظلام» قد يكون مقصوداً لاعداد وجدان



دائماً وغير كل العصور تحمل لواء الريادة فيه ، ليس من متعلق شرقىنى عنصرى، وإنما من مرقع المسئولية التي وضعتنا فيها الجغرافيا والتاريخ. وما نحن أيضاً على مستوى الثقافة «والسينما على نحو خاص- تدور في حلقة مفرقة ، تستعذب حديث «الأزمة» ويجتره حيناً ، وينتقل إلى هستوريا الاحتفاء بأفلام عادل إمام التي تحتل دور العرض طوال العام لأننا نرى فيها دليلاً على عدم وجود أزمة أو هكذا نطمع مرة أخرى ليس في الخلاف أو الاختلاف حول طرق «العلاج» وإفلا حول «التشخيص» ذاته ، لأننا اعتدنا ألا نسمى الأشياء باسمائها الحقيقية.

الأزمة الحقيقية

وراء أزمة السينما

هل يمكن لنا أن نفضل أزمة السينما عن أزمة أخرى أكثر شمولاً وعمقاً ؟ ليست أزمة السينما نفسها إلا أحد تجلياتها ؟ بل أننا إذا ملكنا الشجاعة حقاً على أن نضع أيدنا على حقيقة أزمة السينما فهي أنه لم يعد لدينا صناعة سينما من أى نوع . ذلك لأن «الصناعة» ليست هي امتلاك الدولة لبعض الاستوديوهات أو العامل التي تجارل وزارة الثقافة هذه الأيام أن تبحث عن مشاركتها في امتلاك هذه الاستوديوهات والتي فكرت وزارة الثقافة ذاتها منذ سنوات قليلة في بيعها! كما أن السينما ليست بالطبع هي تلك المهرجانات السينمائية، الرسمية

صناعات السينما الراضة «المنهج» العلمى الذي يضمن لها البقاء والاستمرار والتطور، حتى لو كانت تلك هي صناعة السينما الأمريكية ، التي تتراوح نظرتها إليها بين الانبهار والاحتقار ، وأن كانت هذه النظرة أو تلك تعكس الإحساس المرض بالتفاوت والضعف. لكن هل ينبغي حقاً أن نوجه اللوم لهم على تفرقهم ، أم أن الجانب الأكبر من المسئولية يقع علينا بسبب تلك الحالة الذهنية السائدة لدى قطاعات كبيرة في مجتمعنا من التيهير وقبول الامر الواقع على أنه قدر لا فكاك منه ، سواء على مستوى القيادة السياسية أو الثقافية ، الرسمية والشعبية ، وهي الحالة التي تترد- على كل المستويات - بوقوع كارثة وشيكة، تنتظرها وننظر إليها وهي تقترب في سكن مرعب غريباً.

إنهم يقولون لك على المستوى السياسى أنه ينبغي علينا أن نهدى «القيمة» في التعامل مع ما يسمى «النظام العالمى الجديد» دين أن نجد في أغلب التغيرات تفسيراً واضحاً لثل هذا النظام الهللاسى الوهمى . أو تسمية لهذه «الواقعية» المفروضة علينا باسمها الحقيقي، قانما كما يقولون لك أن السينما الأمريكية بترسانتها الصناعية الضخمة قلقت السيطرة الكاملة على أسواق السينما في جميع أنحاء العالم . فلا يبقى لنا إلا أن نقيم يدور «البيع» في السياسة والسينما على السواء . ونفرض طائعين بأن يتقاعص ويتضايق مجتمنا السياسى حتى داخل الوطن العربى ذاته ، الذي كنا

المجاهير المضربا الباطشة في انتخابات غير مسبوقة في شراستها ووحشيتها.
هل تنصور إذن أن هناك نية جادة وصادقة للخروج بالسينما المصرية من أزمتها؟

إن كان ذلك حقا فلابد لنا أولا من أن نشهد محاولات أكثر جدية وصداقا للخروج بهذا الوطن من أزمتته، وهو ما يحتاج إلى أن نبحث لأتقنا-على المستوى القومي، الشعبي والرسمي- عن فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة، أو بالأحرى عن هدف ومشروع قومي ينظم تلك الطاقات المبعثرة المهلدة-في صناعة السينما وفي كل قطاعات حياتنا الأخرى-لخلق إنجازات محددة، حتى لو بدت متواضعا بالمقارنة مع أعلامنا العريضة.

«الرأسمالية»

أو «الاشتراكية»

نحن لا نعرف لنقشنا حتى اليوم نظاما اقتصاديا أو سياسيا واضحا، فهل نحن رأسماليون أم اشتراكيون؟ وهل نحن ديمقراطيون أم شموليون؟

إن شئت الدقة فإن الحقيقة أننا لم نتفق بعد على تعريفات هذه المصطلحات ذاتها، أو أننا مرة بعد أخرى لا نسمى الأشياء بأسمائها، فليس من الرأسمالية في شيء أن نترك التضخم يلتهم المواطن البسيط دون رحمة بينما تقدم أفعى الدول الرأسمالية وأكثرها غلورا بتحريك الأجور مع كل ارتفاع في الأسعار، وصراف الاعانة اللازمة للمواطنين بما يكفيهم لحياة كريمة من السكن والمأكل، لكننا أصبحنا رأسماليين في إعطاء صاحب العمل كل الحق في طرد العمال متى يشاء تحت دعوى تخفيض المصالاة أو التفتتات، لكن اقتصادنا يسفر عن اشتراكه في حرمان وتجريم حق العمال في الإضراب الذي تنبيهه كل النظم الرأسمالية.

هذا هو ما فعلته والحكومة مع السينما، رفعت يدها عنها وأعطتها حريتها، لكن لكي تسلمها إلى شركة «قايضة» تضم أيضا السياحة والاسكان، وهذا هي الحكومة تعلن اليوم عن رغبتها في إنشاء «شركة» لتحل أزمة السينما، وهو تفكير يوضح أن بعض السياسيين عتقوا بفكرهم المغلقة «السوبر ماركت»، دون أن يتذكروا -ولعلهم لا يعلمون- أن جوهر السياسة هو أن يكون لكل قرار أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلك هي حقا «الفلسفة الساتمة».

جوهر هذه الفلسفة- بالنسبة لصناعة السينما على الأقل- ليس إنشاء الشركات أو التعامل بنقص الاسكانات، وإنما هو السؤال

شديد البساطة: «لماذا ولأن نصنع الأفلام» (إنه السؤال ذاته في كل المجالات الأخرى، فما الذي تتوجه إليه في خططك السياسية والاقتصادية، ولصالحه من؟). إنهم يقيسون لك اليوم نجاح بعض الأفلام ذات الارقام القياسية للنجم الساطع بأنها أفلام المليون مشاهد، في شعب من المفترض أن يتراوح فيه عدد المشاهدين للفيلم الواحد بين عشرين وثلاثين مليوناً على الأقل، أغلهم من الأميين وأصحاب الثقافة المتواضعة، الذين يجدون تسليةهم ومصدر ثقافتهم في السينما وأفلامها، فأى نجاح إذن يحققه أفلام النجوم الساطعة وكل ما يفعله المنتج هو أن يطبع عشرين نسخة من الفيلم ليوزعها على دور العرض القاذرة التي يقع أغلبها في العاصمة، لتحصده له خلال أسابيع قليلة الكثير من الربح، مع ضمان لبيع شريط الفيديو في دول الخليج وتنتهي والمقولة بعد المقولة» دون أن تكون هناك صناعة سينما حقيقية.

من يصنع السينما؟

المؤسسات أم الملاهي الليلية؟

إن كنا نريد حقاً أن نحرر السينما المصرية من أزمتها فلابد أن نضع في حسابنا أن السوق الحقيقي لها هو دور العرض في مصر، التي يجب أن تنتشر بالمئات على الألاف في المدن الصغيرة والقرى-وليس مهماً أن تكون دوراً فاخرة، فالأهم هو أن يجد الفيلم المصري الفرصة- كما كان يحدث في الخمسينات والستينات- لكي يشاهده الملايين من التفرجين البسطاء، ولكن يعاد عرضه مرة بعد المرة ليظل يصدد لنتجبه الأرباح مسترات طويلة، وهذه هي الفلسفة الرأسمالية الناجمة- إن كنا نريدها حقاً- وليست تلك «المنطاة» العشوائية التي يمارسها المنتجون العابرون من أصحاب محلات الجزارة أو الملاهي الليلية.

وإن الخنثى عن غزو السينما الأمريكية لبلدان العالم المختلفة يتجاهل أن القوة



الحقيقية لهذه الصناعة هو أن الحصاد الرئيسي للمكاسب المالية لها يأتي من داخل السوق الأمريكية ذاتها ، وهو ما يسهل كثيرا تسويق الفيلم الأمريكي في أنحاء العالم دون تفكير في التوزيع أو الحصار ، والأهداف الثقافية وسياسية في جوهرها . كما ينبغي علينا أن نتوقف عن رؤية السينما الأمريكية على أنها كائن أسطوري يستعني فقط بالإمكانات التقنية المبهمة ، أو بتقديم بكل خارق يحلم معه المتفرج يحلم بقطة زائفة ، وقد يكون في ذلك جانب من الحقيقة ، لكن الأكثر أهمية في صناعة السينما الأمريكية أنها «مؤسسة» بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وعنك أن تجد في تجربة فيلم «القلب الشجاع» الدليل الأكثر وضوحاً على ذلك ، فإذا في جانب منه يستثمر بحجوبة المثل مهل جيمسون على الطريقة الهوليودية- حيث قد لا نجد فرقا جوهريا بين شخصية بطل «الصلاح الفلك» ، وروبرت والاس الفاتر في «القلب الشجاع» ، فكل منهما هو الشخص الرسم الذي سحر التسام ، الذي يريد أن يستخدم عقله لا ذراعه ، ويسعى إلى أن يعيش مسالماً ، زوجاً وأباً في أسرة صغيرة ، لكن الوحوش من حوله يدمرون أحلامه الصغيرة ويقتلون زوجته المحبوبة ، فيتحول إلى وحش كاسر لا تقف في طريقه أية عقبات عن تحقيق رغبته في الانتقام . على الرغم من ذلك فإنك لا تخطئ في الفيلم الاحساس بأن «المؤسسة» الراسخة في التي أتاحت للنجم الممثل «مهل جيمسون» أن يتقن الاخراج السينمائي على نحو حرفي ملحد ، وأن يشترك أيضاً في إدارة الإنتاج ، وهو ما يعني عن مؤسسة صناعة السينما الأمريكية فكرة التخصص ضيق الأفق ، (على الرغم من نظام «الاستوديو» الهوليودي الصارم ، فإن صناعة السينما الأمريكية عرفت دائماً كيف يخوض الفنان في مجالات مختلفة في مراحل صناعة الفيلم) . لذلك ليس غريباً أن تقرأ أو تشاهد حواراً مع أحد نجوم السينما الأمريكية حول دوره في أحد الأفلام ، لتكتشف قدراً كبيراً من الوعي بالعمليات الإبداعية لصناعة الفيلم كله ، والأهم هو إدراكه للروية الشاملة التي تصنع دوره كممثل في السياق العام للفيلم ومضمونه الاجتماعي أو السياسي ، ولك أن تتأثر ذلك بحالة بعض نجوم السينما العربية ، الذين لا يتعدى اشتراكهم في الفيلم مجرد قراءة سطر الحوار الخاص بهم ، وربما أيضاً لم تدر أعينهم إلا قبل التصوير ب دقائق قليلة.

الأكثر أهمية من ذلك كله هو أن «مؤسسة» صناعة السينما الأمريكية تقوم على دراسات دقيقة للحاضر والمستقبل ، وتبجسد على تفاعل كل العناصر الفنية في

السينما ، أو أحلام البطل الخارق ووكي أورايمو في الشانينات خلال فترة «ريجان» وازدهارها الزائف . وإذا كنا نريد حقاً أن نعرف ونعترف بالسبب الحقيقي وراء هيمنة السينما الأمريكية ، فإنه يكمن في كونها مؤسسة كاملة لها مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية والثقافية ، مؤسسة لا تكتفي فقط كما تنصو بتسليمة التفرج والهانة من واقعهم ، وإنما تساهم أولاً وقبل كل شيء في صناعة وصياغة هذا الواقع . وتلك هي الشجاعة التي استمدتها صناعة السينما الأمريكية من أنها جذدت لنفسها فلسفة واضحة متسقة . وإذا كنا نبيكي اليوم على حال السينما المصرية ، فإنه لا بد أن نبحت أولاً لتفحص عن فلسفة ومشروع قومي يحث لوجودنا المعنى ربما عندها سوف تسترد السينما المصرية توازنها وشجاعته وتعرف هدفها ، وربما تنتدب يكن لنا أيضاً أن نجيب على السؤال الحائر : «لماذا» . ولئن نصنع الأفلام ؟ . إنه السؤال الذي لا بد أن نجد له إجابة ، لأنه البداية الوحيدة لأن تكون لدينا صناعة للسينما .

اتخاذ القرار بشأن إنتاج فيلم في توقيت محدد ، ولعل هذا يقسر لك لماذا استقر فيلم ذو نزعة صهيونية مقلد قائمة شندلر» لسنوات طويلة فاهماً في أذراج المتجبن ليظهر في فترة معينة ، كانت تحتاج فيها إسرائيل إلى «عمليات للتجميل» أمام الرأي العام العالمي ، تمهد لصورتها الجديدة كدولة تدعو للسلام الذي ليس إلا غطاء لادعان النظم العربية لسيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة . كما قد يفسر هذا لك أيضاً ما يبدو من البراءة الظاهرة في تحقيق فيلم «القلب الشجاع» الذي يصرخ بتناء الحرية في فترة تمجحت فيها العالم حركات التمرد والتملل التي تتفرد بين شرعية الاستقلال وانتهازية النزعات الانفصالية.

تعرف السينما الأمريكية إذن «توزيعها» (داخل السوق الأمريكية وخارجها على النساء) . تنصت لنفسها فلسفة واضحة وتتنى لتحقيقها وسائل محددة ولتأمل كيف تقوم السينما الأمريكية بمخاطبة الأراضي الجعي للجمامير ، من خلال كوابيس أفلام الشياح خلال ورقة حرب فيتنام في

من حفرة "الحفار" إلى البوارج

المدفوعة

ومن ابداع معروض إلى ابداع

مرفوض

(ونصف وبيع الثانس)

يهز المشاعر من جديد..

لمينات من البشر الفاشلين في الرد على أسئلة طارق عظام وهناك حالات استثنائية لظهور المواطن من خلال (حديث المدينة) لمفيد فوزي عندما يقرر توجيه أسئلة "خطائي" لبعض الناس. أما أن يتساهل التلفزيون مع الناس لهذه الدرجة ويتقنع لهم برامجه فهو الانحياز الذي حققته برامج الفلوس هذا العام والتي تسميها مجلة ريز الويسف (برامج خذ الفلوس وإجرى) في تحقيق كتبه محمد هاني في العدد الأخير (العدد ٣٥٣١) أحصى فيه عدد البرامج التي تمتع جوائز فوجدها ٥٨ برنامجا تصل قيمة جوائزها الاجمالية إلى ٤ ملايين جنيه! بخلاف الجنيهاات الذهبية والأجهزة الكهربائية والفنولية وعقود الفوم ورحلات الحج والعمره وحتى صرائى الكفانة والموسرة).

ومن المؤكد أن بريق المال ويضججه حنج المشاهدين ، أو أغلبهم من رؤية أى برنامج جيد وغير مدفوع أو حتى متابعته جيدا . فصاعت بين الأقسام برامج لأبأس بها بهذا أصحابها فيها مجهودا كبيرا ليس من ضمنه البحث عن معلن يدفع فلوس للمشاهد عن طريق مذينة ملطحة أو مذبذب شاطر . ومن المؤسف أن هذه المفاهيم "الحديثة" لوطنية الذوق ومقدم البرامج لن تؤثرا أكثر مما تفعل مع كتيبة من مقدمى ومقدمات البرامج، ومذيعى ومذيعات الاذاعة ، لا يجيدون فن اللحظة والبحث عن معلنين لبرامجهم ولا يفهمون إلا في تقديم واعداد البرامج فقط لأنهم يفهمون منهتهم قبل أن "تتطور" على هذا النحو.

الدراما تحت مقصلة الرقابة

لازالت الدراما هي أفضل ماقدمه التلفزيون في رمضان ، وهي المادة التي أفلحت في تجميع وجه الجهاز الذى أقرت ما به البرامج المدفوعة والمتصلة ، رغم أن هناك تفاوتا كبيرا في الأعمال - في مستواها وقيمتها - ورغم وجود "دراما" من نوع آخر غير الدراما التي تراها على الشاشة ، مثل دراما متع أو أقصاء مسلسل (أبو العلا البشرى) لأشاعة أنور حكاية ومحمد فاضل من العرض في رمضان بسبب تقرير رقاى يقول: إن المسلسل يسمى مصر (مع أنه يعرض في سبع قنوات عربية فضائية وأرضية) وهو صاعى أسوأ من إثنين ، فإما أن الرقابة في حجة تم استخدامها عقابا لفاضل وأسامة على أمر ما لم يحجب المشفرين في



لعام ليصل في هذا العام إلى قمة في خلط الإعلام بالإعلان، وفي اختفاء رائحة النقرة التي كانت تنفذ من الباب الخلفى لتحل محلها "النقرة الصائنة" نفسها من الباب الأمامى للشاشة الصغيرة وأصبح الطبعي أن تفتح التلفزيون في شهر الصيام لتجد جيشا من مقدمى ومقدمات البرامج معه الميكرفون في يد وفي اليد الآخر فلوس شركات الصابون والزيت تدفع للمواطن الذى يناديه السؤال ويقنع في الاجابة . ولعل هنا الهجوم " المذفرع" على المواطن لاضافه إلى الهجوم من باب الاستطراف الذى تقدمه بعض البرامج بحجة نسيان هوم الدنيا .

ومن الغريب أن شهر الهجوم على المواطن هو الشهر الوحيد المسموح فيه بجمعة اكبر من المواطنين على الشاشة الصغيرة . ففي الشهر العادي من السنة يظهر المواطن المصرى على شاشة التلفزيون في حالاته الأولى من خلال برنامج (وبعوضاوج) بالفتاة الثالثة لشكر من المجارى أو تنص المياه في وجود مسترول برد على شكوها والثانية من خلال (كلام من ذهب) الذى يقدم بحس

كان رمضان شهر الصيام أصبح شهر الفوازير.. ثم شهر الاتجاج الدرامى الجديد للتلفزيون. واليوم أصبح شهر البرامج المدفوعة كما لاحظ الأستاذ حسن الشراوى الكاتب الصحفى في رسالته لصفحة (اذاعة وتلفزيون) بجريدة الأهرام يوم الجمعة ٩ فبراير الماضى.

يقول الشراوى: « لم يحدث في عام من الأعوام أن جفت برامج التلفزيون بهذا الكم الرغيب من البرامج والمسابقات المدفوعة التي أصبحت تحكم السياسة العامة للشاشة الصغيرة .. وأنى أنساها - كما يستطرد الأستاذ الشراوى - هل ونحن - كما يتشدقون - على مشارف القرن الحادى والعشرين نترك العلية الثقافية لأن يتحكم فيها برامج مدفوع من خلال علية سم أو مسروق غسيل ؟ هل أصبحت العليات الخاصة بالأكل والشرب هي الموجة والحارسه لثقافتنا ؟

السؤال جاء من ناقد غير متخصص ليثير عن لسان حال قطاع عريض من المشاهدين المتخصصين أى الذين أصبح التلفزيون هو مصدرهم الوحيد للثقافة والمعرفة ولفن وعبر عن الجديده الحقيقي. في رمضان التلفزيونى عام ١٩٩٦ ، وهو إحتراب البرامج والإعلانات من بعضها ، أو تحرك كليهما في اتجاه آخر بقدره الفلوس المخارقة في تحريك كل شئ في مصر الآن ، وبحيث أصبح لبرامج رمضان دورى خاص بها ، وتبقى يتصاعد من عام



يوسف الخفاري ولادة عبد الفتى

الحفار

ماذا قدم لنا الحفار؟

في مقدمة وثائقية يقدم المسلسل قصة القرد الإسرائيلي بعد حرب الأيام الستة والذي وصل بالعدو إلى البحث عن أساليب لإذلال المصريين منها البحث عن البترول في أراضيه المحتلة وفورا تصدر القيادة السياسية (الاقنولون في المسلسل أنه عبيد الناصر) قرارها بتدمير الحفار الذي سيعرض للقيام بالمهمة وتصبح نقطة البداية والارتكاز في العمل هي مكتب ضابط المخابرات ماهر رمسى (يوسف شحسان) ومعه مساعداه عزت وشريف (عقيد عاشور ومصطفى فهمي) الذين تلقوا بالعلمية. بالطبع نتجن نعرف أن الحفار قصة كتبها صالح مرسى عن ملفات المخابرات العامة المصرية وأن يشير الديك تولى كتابة السيناريو لها والانتان لهما تاريخ مع الأعمال الماثلة، فصالح مرسى هو صاحب (دموع في عيون وقحة) (و) وأقت الهجان في التلفزيون ويشير الديك صاحب (تاجي العلي) ولا مهمة في تل أبيب، في السينما. أما المخرج وفوق وجدى فله أعمال تاريخية واجتماعية وكان آخر ما قدمه للتلفزيون هو (أهم الشهرة) نحن أمام ثلاثة لهم تاريخ. أولهم الإسرائيل عن المسلسل وهو صالح مرسى. أما

حقيقية في عالم الفن التلفزيوني وكذلك أثبت جمال عبد الحميد أنه من فصيلة المجددين في أعماله القليلة.

ومع ذلك ما زالت هناك درامسا وأينا بعضها على الشاشة الصغيرة ولربما كان التلفزيون قد أصبح في موقف عصيب للغاية، ولعل المستويلين فيه يدركون قبلنا أنهم لولا (جلباب أبي) و (هواية الحلواني) و (و) نصف ربيع الآخر) لوقفوا عرابة من أى ميزة حقيقية. ويحتاج الأمر لوقفه جادة مع النفس ومع المنهج المتبع في التخطيط لما يقدمه التلفزيون. ومن المدهش أن الذين "خططوا" لوضع مسلسل مثل (راهبة تعود) لهسرى المنجدى وصورت القصيرى في الساعة الثالثة ظهرا في القناة الثالثة لأنه "إبن الجارية" أنه من انتاج شركة صوت القاهرة للصناعات والمزيات هم الذين فعلوا شيئا أعجب هو نقل مسلسل (الأبطال) من منتصفه وعرضه في العاشرة والنصف بعد نصف ربيع الآخر) فقتدوا جمهور الاثنين معا، الذي تابع الأول والذي تابع الثاني.

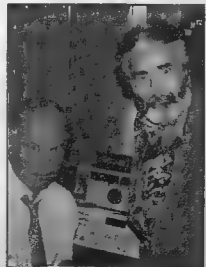
أما المسلسل الوطني "الحفار" الذي وضعنا كمشاهدين عند أقصى درجات الاستعداد والاستنفار لمشاهدته (يفعل إعلام مكثف لمدة عام) فقد نجحنا صليبا للأمال الكبيرة عليه، فليس بالأموال وحدها، ولا البداية وحدها تكون المسلسلات عظيمة (يقليل من الذكاء والفهم واحترام عقول الناس.

التلفزيون "وأما أن المسلسل غير متزوج أصلا ولكن هناك قوة أكبر من الرقابة ومن التلفزيون نفسه، وهي قوة نفوذ القطاع الاقتصادي الذي تابع المسلسل للمحطات العربية واستطاع أن يصدره برغم أنف تقرير الرقابة، وبذلك حقق معادلة مدهشة هي تصدير مسلسل يسي (لسعة مصر إلى خارج مصر حتى لا يزعل منه سكان مصر، أما حبابي مصر ومقتري مصر فليجتوا ضربة ابتعادهم عن الوطن؟

شهر للمسلمين فقط...

ومع درامسا (أبو العلاء البشري) المحجوب عن العرض هناك دراما (خالتي صفية والدير) الذي أخرجه إسماعيل عبد الحافظ مخرج الخلمية الشهير عن رواية بهاء طاهر، والذي رفع من خريطة العرض في رمضان على يد رئيس الإدارة المركزية للرقابة لمجرد أنه رأى الدير في أحداث المسلسل وكان تعليقه أن ذلك لا يتناسب مع طبيعة الشهر الكريم الذي يحتفل شهرا خاصا بالمسلمين (مجلة الكواكب ١٣ فبراير ١٩٩٦) ثم دراما مسلسل (حلم الجحش) الذي كتبه محمد صفاء عامر وأخرجه جمال عبد الحميد مبدع (أرابيسك) والذي رفض الرقابة عرضه في رمضان أيضا لأن فيه "فحش" ويعني بها مشاهد لشخصية تقوم بدور القصة وهكذا أخرج من هذا المهرجان الستى للدراما التلفزيونية بعض أهم المخرجين المبدعين في العشرين عاما الماضية. لأن فاضل وعبيد الحافظ ثروات

الحفار طابط الحفارات وضابط الحفار





براية الحلواني

وقت الحاجة . أما قضية دهان وجوه الممثلين بالأصفر الفلبيس ليحتملوا إلى أفارقة فتلك مصيبة تليفزيونية مقتردة لأن أحدا لم يسبقنا فيها . ولأظن أن هناك من سبقلنا لأن آلات الأفارقة السود موجودون في كل مكان ، وفي مصر بالأخص ، والاحتشانة بهم كانت تستعجن الناس من المخرج من تقاليد المشاهدة الجادة والاحتشانة بالموضوع أو التفكه ، أما الجذير في هذا السيناريو فهو اعتماده بالكامل على وجهة نظر ضباط المخابرات في تنفيذ العملية وعلى تقاريرهم ، وأغفاله الشام لأدوار بقية الأطراف ومنها المثقفين لضرب الحفار في قوات الضفادع البشرية التي بدت هنا ضمن أصحاب الأدوار الصغيرة أو الكوميديس ، ثم ذلك الضعف الشديد للمخاضات الإسراييلية التي أنابت عنها السيدة الحارقة سارة (حالة صدقي) لتقوم بصناعة الحفار وتغيب المصريين وأحسانا ما يظهر معها رجل هو "سور إيوالك" لكنها غالبا وجدا . فهل من الممكن أن يكون كل هذا الجيش المخابراتي في مواجهة إسرائيل واحدة فقط ؟ وهل من المنطقي أن تبدل مخابرات العدو بهذا الجوزال ونبدو نحن بهذا الانشغال في القراء ؟

المؤكد في كل هذا أن "الحفار" ارتدى رداء أوسع منه بكثير وكانت سبع حلقات تكفيه وزيادة أما لو قدم في فيلم فيصيح وبقتها أكثر تركيزا وملائمة لتوضيح قصته وليس في هذا أي عيب أو تقصير لأقدر الله فمن الأفضل أن ترى فيلما أو حتى سهرة

بالمساحات الفارغة ما بين انتظار رسائل عملاء المخابرات ومضاميرهم الصغيرة للوصول للمعلومات ومحاولات وشرة العملاء الأصغر . أما شخصياتها فأكثر برودا وبلا مشاعر ، وحديثهم "الودي" كله تكلف كأن يقول رجل مخابرات لزميله الذي يعيش معه الأيام والليالي وأيه الهدف من ده باسند هزت " وهناك - بالاضافة لهذا - ذلك الاختيار غير الصائب للثلاثة . فبورس شعبان - أحد أكثر المثاقفين في (الهجان) والذي يصبح هنا شخصا متوترا دائما عصيبا مرتبكا حاد الصرير بينما يمثل مصطفى فهمي دوره بيسود شديد وصوت أحادي النبرة . وسامح السيناريو بحكايات صغيرة في زيادة الكلفة بينما وبين هؤلاء بدلا من أن تزيلها مثل حكاية القهوة الفرنسية التي فضلها " السيد " عزت .

من ناحية أخرى فهناك تلك الأخطاء الفادحة في التنفيذ التي تنفي أن أي تراكم للضررات القوية قد حدث لدى جهاز التلفزيون الذي يضم أكبر منتج في العالم العربي وهو قطاع الانتاج . فهل من الممكن أن يتكلم كل الناس من كندا لجسور الوراق واق لفرنسا بالعربية حتى عمال المطارات وموظفو حمز الفنادق ؟ وأي مصداقية تورعها الشاشة ونحن نرى مخابراتنا تتحرك في العالم كله ببساطة مبادات الأرض بتكلم عربي ؟ ومن المدهش أن صناع المسلسل استخدموا الكتابة على الشاشة في غير الاحتياج لها ولم يستعملوها

مسطور في كتابه .
دعني بشير الديك الذي جعل المشاهد ينتقل معه من كندا إلى جزر الأود إلى الجبلين والبرتغال والفرنسا والمنتقال ونهجيريا وصاحل العاج . لكن هذا الانتقال بعسمة الكاميرا ومن خلال فريق من الممثلين قاموا بأدوار عملاء المخابرات المصرية في كل مكان بالعالم لم يكن لصالح الدراما بأي حال من الأحوال بل أنه أضفى على الحلقات برودة قاتلا ونحفات من الملل تحولت إلى شعور بالانتظار الطويل لحداث غير متوجه بما يكفي للء عقل وقلب المشاهد معا . لقد استقبل الناس (الحفار) بكل الشاعر التي تركتها فيهم أعمال سابقة أخرى (الطريق إلى إيلات) . لكن طول الحلقات بلا أحداث مشيمة أخذ الشاعر وهبط بالعمل وبدلا من أن يصيب هدفها محكما في سلسلة الدراما الوطنية تحول إلى طلبة طائشة برغم ثلاثة ملايين جنيهه أنفقت عليه . ويبدو أن المستورين عن الانتاج قد اختلط عليهم الأمر فاستعدوا أن أي عمل عن المخابرات نجاحه مضمون . ولم يدركوا أن المشاهد المصري قد اكتسب خبرة وحساسية مدهشة مهما أضفوا على العمل من أهمية وهالة دعائية . فالدراما هي الدراما ودراما " الحفار " كانت باهضة باودة مليئة



إبراهيم زيني



القضاء في الإسلام

جعلنا أكثر حباً للوطن ولوطننا .. على أن نرى ٢٢ حلقة تعلمان تشكل فيما نراه ونسأل بعضنا البعض عن صحة المشايك اليسب بسبب علامات السحنة الهادية عليهم أو عن اللون الأسود المستغلم علي وجوههم وهل استخخدمه علي الكسار في أفلامه أم لا .. ولم لا .. فقد أتاح لنا السيناريو والمسلسل فراغات واسعة فملأها نحن بمفردنا !!

نصف ربيع الصري

نصف ربيع الآخر "هو إسم المسلسل الذي استطاع أن يستقطب مشاعر جمهور النصف الأول من شهر رمضان فقد نجح مفرجه يحيى العليسي في تجسير فيض من المشاعر لدى أبطاله علت على ماعداها من أحداث وطلعت فوق الدراما .. ولكنه - أي المخرج - اضطر لإنهاء المسلسل لأنه لا يلد وأن ينتهي بحكاية مفاجئة بدت سببها وغير مقنعة للمشاهدين في مصر كما قلنا أصبحوا خيرا .. دراما أيضا .. وعلى هذا لم يفتنع أغلبهم بأن يكون الزوال الذي وقع في مصر عام ١٩٩٢ وهو الحدث الذي أدى لانتهاء مدارس عديدة .. اتضح أن الأسمت التي ينتب به مستورد باسم السيد تاهد الركيل .. وبناء على هذا .. فقد صفا الدكتور ربيع الحسني من نومه الفاضل وعينه ومشاريع التروحية التي طاولت على المشاهدين واكتشف أن تاهد الركيل "ليست حلم عمره الذي ضاع ووجد .. وليست المرأة الضحية .. فقرر أن يعود لسعاد زوجته وأن يفت ضد تاهد أي يتقلب عليها من أجل أطفال مصر الذين وقعت عليهم المدارس .. وقاد حملة في اللقطات الأخيرة للمسلسل لترميمها

ومن المؤكد أن الجزء الأخير من الحلقة الأخيرة يميز جيدا عن شخصية هذا الأستاذ الجامعي المستنير والمعالي القدير وداعية حقوق الانسان وفروخ الاستمرار والشرف والزراعة كما قدمنا له مؤلف المسلسل محمد جلال عبد القوي

ومن المؤكد أن لكل منا حلم لم يتحقق سواء كان الزواج من حب أول مثل حلم ربيع أو العمل في مهنة معينة .. أو حتى الحلم بببيت له مرافقات معينة .. ولكن دراما الإنسان والحياة هي دراما توازنه النفسي والاجتماعي وقدتره على تعويض حلمه في أسلام أخرى تشبعه وهذا ما حققه .. الحسني من خلال المسلسل .. حتى لقد حقق صالم يحققه ملايين غيره في عمله وأسرته ومكانته الصامية .. ومن هنا بدأ تهادنا على تاهد الركيل حببنا الصبا التي تركته بعد حرب

العاطفة في مسلسلات التلفزيون .. ويعتبر أشهر الشخص الطبيعية بين الرجل والمرأة والتي وادتها الرقابة والاتحة المنروحات الخليجية .. ومن هنا أصبحت مشاهد الحب شديدة التكلف والسذاجة في مسلسلاتنا .. وجاء (نصف ربيع الحسني) لكي يعيد النظر فيها .. ويخرج من جديد قصة الثلاثي الخالد (الزوج والزوجة والعشيق) ويقدّر كبير من الرومانسية .. ومن جمال الحوار والتعبير والتنفيذ .. كان كل من في المسلسل في حالة تألق وهي حالة يتبع عادة يحيى العليسي في خلقها لدى الفريق الذي يعمل معه .. ومن هنا فقد شاركت القفرائي والهام شاعين وتلفتت هادية هيد الغني في دور الزوجة سعاد الأنصاري .. المعلمة والإتانة الفاضلة والزوجة الرائعة .. وأيضاً تألق محمد رباح وحان ترك ومحمد السقا ومنى ذكي ليقدموا توازنا جيدا مع الأجيال الأكبر مثل صعيد عبد الغني ورشدي المهدي وعزت أبو عوف وقادة فهمي كل منهم كان يميزا في إطار دوره .. مهما بلغ حجمه .. وتلك هي شطارة ومروعة هذا المخرج

في النهاية فقد حفل شهر رمضان - قدير المسلسلات التي أشرنا اليها - بأعمال أخرى مثل (ألف ليلة وليلة) وفوازير نبلي (ومسلسلات (من الذي لا يحب قاطمة) و (الأبطال) و (القضاء في الإسلام) وكلها مازال يعرض وبالتالي الحديث عنه يبدأ بعة أن ينتهي .. ولنا عودة.

يونهو لتعيش في لندن عشرين عاماً .. هذا مجرداً من أهم أسلحته وهو عصية وضروية هذا اللقاء .. فلم لم تمد تاهد من أجل أزمة مع زوجها الأفاق لما كان للقصة كلها معنى .. ولو كانت هذه السيدة "السوبر" قد وجدت آخر تضع عليه حملها وهي واثقة منه لإجتمعت إليه بدلا من ربيع الحسني .. لقد حاول المسلسل أن يوهنا بأن النكسة التي أصبحت أحلام جميل كله هي سبب لسراق ربيع وتاهد الركيل لأنها كانت أحلامهما .. ولذلك عندما عادت تاهد اسك بها ربيع كمن يسك يعلم طالما اشتاق اليه .. وهذا غير صحيح لأن هذا البعد السياسي النفس في المسلسل كان من الضعيف بحيث لا يعمد الارتكاز عليه .. كما أن البناء الدرامي لشخصية البطل لا يسمح له بأن يلقي عقله ويلقي عشرين عاماً كاملة من حياته ويلقي ملك حبيبته التي هبطت عليه فجأة لكي يستعيد حلماً هزمته النكسة وألغى حلم .. أنه حلم تعويض الشباب الشباب بمسلاقة عاطفية متوهجة مع امرأة غطاها القراء والرقاوية برداء .. شبيب فهدت واثقة الجمال والأناقة والنصرة تحقق بسهولة وبسر كل مايعتاض المرء وتحتل لها الرؤوس .. ومن أجل هذه العلاقة قط .. وهذا الهوس العاطفي لربيع الحسني مجبوتها القوية وتلك المشاعر الحسية التي أجاد المشلون الرائعون الإيحاء بها سواء يحيى القفرائي أو الهام شاعين أنتزع المسلسل هذا التزيق الخفيف والذي يقتر في كفافته من مشاهد الكثر والجسيلات) لأن الناس حقيقة يفتقدون

حلمى التونسى ومتحفه للفن الشعبى

٩

فن النشار بين الحقيقة والوهم

والنور معالجات توضيحية وحلوة ، لا تستفز ذهن المتلقى الا بقدر ما تثيره الموثيقات من تناعيات اسطورية . بعض اللوحات ينفذ عليها طابع الرسم التوضيحية "ILLUSTRATION" ، وكثيرا ما تثير فى ذاكرتنا البصرية صوراً لأغلفة الكتب . وهذا ليس غريبا على الفنان الذى يعوز على خبرات فى مجال الكتاب والمطبوعات ويصعب علينا رصد عدد أغلفة الكتب التى نفذها الفنان منذ السبعينات وحتى الآن . هذه اللامع التى تتأملها فى لوحات حلمى العنوي تجعلنا نشعر أننا فى جولة فى متحف للفن الشعبى عناصر لوحاته رصد لموثيقات شعبية ، وتكويناته أحوال ثقافية فى التراث . وانفعالاته حين دافق لهذا التراث . وكادراته انعاش للذاكرة الثائفة فى خضم تفاعلات ثقافية مختلفة .. معرض حلمى العنوي يترك حكما نهائيا خاصا بالفنان فخواء وأن الفن الشعبى هو الروح الدافعة لاهياء فن حديث يتحدث لغات مختلفة .

يقام معرض الفنان حلمى العنوي بقاعة اختاتون ٢٠ ، بمجمع القنن بالزمالك ويستمر حتى منتصف مارس الحالى . أما عبد الرحمن النشار : فهو مواليد ١٩٣٢ جا . القاهرة نازحا من دسباط لآب عمل بتجارة الغلال . خريج كلية الفنون الجميلة عام ١٩٥٦ وكلية التربية الفنية ١٩٥٧ . ويعمل الآن استاذاً متفرغا بقسم التصوير بكلية التربية الفنية ويقام معرضه فى نفس الوقت وفى قاعة اختاتون ١٥ بمجمع القنن أيضا ، يستمر حتى

فاطمة اسماعيل

شعبية اثبتت من حياة الشعب وتقاليد وعاداته . وبذلك يعد الفن الشعبى الذى يتناول حلمى التونسى فنا يعيش فى ظل الابداعات الأتية والذى يستقى من احتياجات الحياة ومن الماضى عناصر تكوينه .

موثيقات شعبية جديدة

يقدم حلمى العنوي فى معرضه ٤٢ لوحة تعرض ثلاثة موثيقات شعبية جديدة عن تجربته السابقة وهى الحصان ، والنفر ، والسكة .

ويعد الحصان أحد الموثيقات الشعبية الرئيسية التى لعبت دوراً أساسيا فى الأسطورة الشعبية وقد وضعه الفنان كمصدر بطل فى مجموعة من لوحاته حيث يتصدر مقدمة اللوحة ويتصيد على الموثيقات الاخرى فى الحجم وكذلك المساحة اللونية .

وفى مجموعة السلك يأخذ هذا العنصر البطولة عن باقى العناصر ويحدث هذا ايضا فى النفر واستخداه كرمز ذى دلالات صريحة ومباشرة . فالسكة تعنى الخير والرزق بينما النفر يعنى الصخرة .

ويتأمل تقنيات الفنان مستجده ، قد اضنع معالجاته الفنية إلى ما يقرضه الموضوع الشعبى فالعناصر صامتة ، مستقرة تصنع عن ادوارها الرئيسية والثانوية من خلال علامات مقرونة ومباشرة ، معالجات الظل

على الرغم من أن الفن الشعبى المصرى كان أحد روافد الاتجاه القومى فى الفن فى فترة الستينات مثله مثل القروى والاسلامى والواقعى . وكان لهذا النوع من الفن رواد مبدعون مثل حبيب جرجى ، واهب هياه ، سعد الحامد ، سيد عيد الرسول ، عفته تاجى وغيرهم .

الا إن أن ما يقدمه حلمى العنوي (١) رؤية وصياغة فنية جديدة للفن الشعبى . باعتبار أن الفن الشعبى أحد لغات التفرغ فى اطار العالمية الجديدة الذى تطرحه الابداعات الفنية الأتية .

يلبس حلمى العنوي تقاليد شعبيه لها مظاهر ما زال الشعبين يمارسونها فى حياتهم اليومية مثل رقص الخيل ، لعبة التحطيب ، المولد ، السبوع ، الخطبة ، الزفاف وحفلات الزار والوشم . وقد بقى فن الوشم فى الأوساط الريفية وهو الرسم على واجهات المنازل حتى الآن .

'يدأ حلمى العنوي هذه التجربة منذ عام ١٩٨٧ ، وكما ذكرنا أيضا فهناك اختلاف كبير ، بين تناول فنانى بداية هذا القرن لهذا النوع من الفن وبين تناول حلمى العنوي للفن الشعبى . فحلمى يعيد كل البعد عن الفن الشعبى باعتباره فنا موجهاً يحاكى أصحابه فيما ينتجون فن الشعب . وتظهر آثار هذا التوجيه فى انتقائه الحامة ، وفى معالجه ربط الاذواق الشعبية بأساليب حضارية لها معالمها وشخصياتها الفنية . فهو من الفنانين الذين خرجوا فى محاكاةهم للفن الشعبى عن تقاليد الفنانين الذين شهره أو خلطوا بين اتجاهات فنية موجهة وأحاسيس

بفعل «المرايات» وبذلك يتضمن العمل ما يسمى بالـ "HAPPENING".

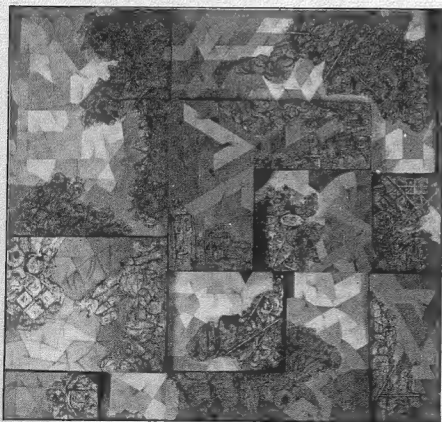
أى فن الحدث ، ويعتمد على تفاعل فى أحداث حركة لحظية يشارك فيها المشاهد الفنان وهو الوجود الحركى الأتى للعمل والذى يشارك فيه المشاهد ، حيث يصبح جزءاً من العمل وتدخل البيئة كذلك جزءاً آخر ، كخلفية ثابتة بشارات موقع اللوحة لحركة المشاهد المتغيرة بتحولاته الحركية أمام اللوحة . كما تتعدد مستويات الرؤية داخل اللوحة حيث تصبح فى لحظة جزءاً مادياً حقيقياً داخل الواقع ويصبح الواقع جزءاً وهدياً داخل اللوحة وبذلك يتخرج العقل أمام هذا العمل الإبداعى فى إدراك مفهوم «الوهم والحقيقة» فى الصلية الإبداعية عند التشاور.

وحلى من مواليد بنى سويف ١٩٣٤ ويرجع لقب الترنى إلى قرية توتنا الجبل بالنيا بلقة اختاين وهي مستط رأس الأم والأب الذى كان يعمل مهنتاً مدنياً . بنى طريق مصر اسكنديرة الصحراوى وكذلك مطار الدخيلة بالاسكنديرة وكوبرى بنى سويف.



حلى الترنى ١٩٩٠/ زيت على توتنا

«المرايات» ألفا بضيف ما يمكن أن نسميه الوجود «الحركى الأتى» فى العمل وهو وجود يتسبب من انعكاس «الواقع والبيئة والكائنات» فى التو واللحظة داخل العمل



عبد الرحمن النشار - عاش وعش وزيت ١٩٩٥

الفنان المصرى عبد الرحمن النشار فى معرضه التكريرى لبلوغه سن أربعة وستين عاما مراحل تجريبته المختلفة والتي بدأت منذ عام ١٩٥٧ وحتى اليوم حيث يعرض خمسين لوحة من التجارب السابقة مضافا إليها عشرين لوحة جديدة.

وتتل تجريرة عبد الرحمن النشار جملة مختلفة فى النص المطروح فى مرحلة مصطلح الـ AGLOBAL VILLAGE أو القرية العالمية والتي تحتوى كل الثقافات بعد ادماج معالمها فى ملامح مشتركة . هذه الجملة التي تعنى بأحياء الثقافات الاصولية للشعوب والتعامل معها من خلال لغة عصرية تجعلها مفردة لها خصوصية داخل الإطار العام للعالمية.

وكما ذكرنا أن معرض حلى الترنى يمثل هذه المفردة فى خصوصيتها الشعبية . فإن عبد الرحمن النشار يمثل رافداً آخر وهو الفن الاسلامى . وتقتصد بالقرى الاسلامى الاستعانة بالفلسفة الاسلامية فى ابداع منتج فنى . فاللاهوتية فى إحدى الملامح الاساسية فى لوحات الفنان النشار . فاللوحة لا تنتهى بإطارها الخارجى وإما تستمر بامتداد المجال البصرى أقبيا ورأسيا فيما يساراً وأعلى اللوحة وأسفلها . فهي تقدم على وضع «الوحدة» و «تكرارها» وتبدأ صياغة هذا فى تنوع السطح بين البارز والغائر بالتجسيم والتسطيح والاحساس بالعمق من خلال الخداع البصرى للظل والنور وهو ما قد نلاحظه فى لوحات المراحل السابقة . أيضاً هناك ملمح خاص «اللامركزية» حيث تنتقل بؤرة «المركز» من منتصف اللوحة وتتحرك تبعاً لتجوال المجال البصرى للمتلقي فى محاور دائرية على سطح اللوحة.

فى هذا المعرض أضاف الفنان أبعاداً جديدة بدخول «خامات ووسائل متعددة "MIXED MEDIA" إضافية على العمل . هذه الإضافات لها أبعاد بصرية معتمدة فى ذات الوقت على تحول مفهوم صياغة السطح عند النشار . فقد استخدم الفنان فى لوحاته الحديثة «التمشيش والخشب والزيت» وهي الخامات الاعتيادية بالنسبة لتجريبه ، ثم أضاف «مرايات» - جلد - ورق مذهيب ومقصطن - وإذا كانت الخامات المضافة تقل تفاعلاً إضافياً بين الخامات المتنوعة «الخشب - المعدن - الجلد - الورق - التمشيش» - وهي كلها خامات طبيعية . فإن وجود

رابطة الملاحين على تعيين ولي العهد!

لا أعرف سبباً مقنعاً لموجات الإنحاح على ضرورة تعيين نائب للرئيس الجمهورية، التي تتصاعد بين الحين والآخر، على السنة وأقلام المشتغلين بالعمل العام من الساسة والمتسيبين والصحفيين والصحفجية، وكان عدم وجود السيد النائب هو المشكلة الوحيدة التي يعاني منها النظام السياسي في مصر المحروسة.

وطوال الأعوام الخمسة عشر التي انقضت منذ تولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية والصحف- خصوصاً المعارضة منها- لا تتوانى عن تبشير قرائها بين الحين والآخر، بأن أوان شغل المنصب السامي قد اقترب، ولا تحصر في نشر قائمة بأسماء المرشحين لتوليّه، ولا تكف عن تكرار بشاراتها، على الرغم من عدم تحقق نبوءاتها، ومن انتقال كثيرين من رشحتهم للجلوس على مقعد نائب الرئيس للجلوس على مقعد بلا قوائم في مخزن الكراكيب الحكومية، واختفائهم- نهائياً- من خريطة السلطة.

وقد وصلت هذه الموجة من الإنحاح على المطالبة بتعيين السيد للنائب، وعلى التنبؤ بقرب تعيين إلى ذروتها في أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك في «أديس أبابا»، خلال العام الماضي، التي اتخذت منها رابطة الملاحين دليلاً على أن وجود نائب للرئيس ضرورة قومية لضمان الاستقرار وضمان الانتقال السلمي للسلطة، إذا حدث- لا قدر الله- للرئيس مكروه..

ومع أن الرئيس مبارك- كان- وما يزال- يتجاهل الاجابة على أسئلة رابطة الملاحين على تعيينه السيد النائب، إلا أن تلميحاته القليلة، تلمس أسباب عزوفه عن هذا التعيين، في نقطتين، الأولى: أن وجود نائب للرئيس- يؤدي بطبيعته- وبصرف النظر عن رغبته- إلى تكوين مركز من مراكز القوى- سرعان ما يستدعي تكوين مراكز أخرى تتصارع معه، مما ينعكس سلباً على الانسجام في الحكم. والثانية: أنه لا يريد أن يصادر على حق الشعب في اختيار الرئيس القادم، وهو ما أشار إليه صراحة الدكتور اسامة الباز في تصريح أخير له!

وما يقوله الرئيس أكثر ديمقراطية مما تطالب به رابطة الملاحين التي تضم بين صفوفها بعض عتاة المعارضين الديمقراطيين، فتاريخ النظام السياسي المصري القائم، يثبت أن منصب نائب الرئيس- الذي ابتدع في دستور الوحدة المصرية السورية، ولأسباب تتعلق بالرغبة في تعيين عميلين للأقاليم السورية في قسمة السلطة- كان في الأغلب منصباً شرفياً، يعين فيه المطلوب تكريمهم من أركان النظام أو المطلوب شلحهم عن ممارسة السلطة التنفيذية بمنحهم شلوث لأعلى، لأن الدساتير المصرية- بما فيها الدستور القائم- لا تنص على انتخاب نائب للرئيس، كما هو الحال في النظام الأمريكي، أو إجراء استفتاء شعبي على اختياره، ولا تلزم الرئيس بتعيين نائب له، بل تجيز له ذلك، كما تجيز له عزله، فهو حر في أن يعين نائباً له، وهو حر في أن يفصله، وهي لا تحد للسيد النائب سلطة معينة إلا الحلول محل الرئيس في حالة عجزه مؤقتاً، والرئيس حر في أن يعهد لأحد نوابه بجانب من اختصاصاته، أو يتركهم جميعاً بلا عمل، يتسللون بحل الكليات المقاطعة..

ولأن رابطة الملاحين على تعيين السيد النائب تعرف ذلك، فإن المبرر المنطقي الوحيد لاصرارها على مطلبها، هو رغبته في أن يعين الرئيس ولياً للعهد يتولى السلطة بعده، بدعوى أن ذلك من ضرورات الاستقرار، والانتقال السلمي للسلطة، إذا نشأ ما يوجب ذلك، وهو منطق غريب، لأن الظروف السياسية الراهنة، تجعل اختبار أحد قادة القوات المسلحة لشغل المنصب الشاغر، هو الاحتمال الرابع، ولأن من بين الذين يقولون بهذا المنطق بعض عتاة المعارضين والديمقراطيين، الذين يطالبون بتعيين الحكم، ويخترع المؤسسة العسكرية لدورها القومي والمهي في حماية الوطن..

ومع أن موقف الرئيس- ومنطقه- يبدو أكثر ديمقراطية من موقف ومنطق رابطة الملاحين على تعيين ولي العهد، إلا أن بقاء مقعد نائب الرئيس خالياً لا يكفي وحده لتأكيد حق الشعب في اختيار الرئيس القادم، إذ لابد - فضلاً عن ذلك- من أحداث إصلاح سياسي شامل في نظام الحكم، وفي طريقة ممارسة السلطة، يطلق حرية المنافسة السياسية، ويؤكد التعددية، ويسمح ببروز شخصيات سياسية على المستوى القومي، تصلح لكي يختار الشعب من بينها الرئيس القادم.

ويا أيها الملاحون على تعيين ولي العهد: تظنون بإمكانكم عن هذا النهيق غير الديمقراطي!



منظومة سحرية
عبد الرحمن النشار
زيت على توال
٨٠×٨٠ سم / ١٩٩٥



حلمى التونى / ١٩٩٥
زيت على قماش